

2817

517

تَأْنِيْبُ الْخَطِيْبِ
عَلَى مَا سَاقَهُ فِي تَرْجُمَةِ أَبِي حَنِيفَةَ مِنَ الْأَخْطَاذِيْبِ

تأليف
الامام الفقيه المحدث . والحجة الثقة المحقق
العلامة الكبير صاحب الفضيلة
مولانا الشيخ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَكَيْلُ الشَّيْخَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ فِي الْخِلَافَةِ الْعُمَانِيَّةِ سَابِقًا

طبع على نفقة

محمود سكر

الطبعة الاولى

2817
S/A

- ١ - كلية الناشر
- ب - ترجمة المؤلف
- ٢ - مطلع « تأنيب الخطيب »
- ١٩٠ - اصلاح الاغلاط
- ١٩١ - فهرس المباحث
- ١٩٨ - فهرس الرجال



سبحانك لاعلم لنا إلا ما علمتنا أنك أنت العليم الحكيم . بحمدك لنفسك تتوسل إليك ، وبثباتك على ذاتك نتق عليك . لانخصي ثناء عليك أنت كما اثنيت على نفسك ، ونصلي على رسولك المؤيد من عندك لتبليغ اسرار حكمك وأحكامك سيدنا ومولانا محمد بن عبد الله وعلى آله وأصحابه وسلم . وتضرع إليك ان لا تزيع قلوبنا بعد إذ هديتنا إذ يدك أزمّة الأمور ، وبمشيتك يجرى ما في الصدور وبعد :-

لمولانا الامام الفقيه المحدث العالم العلامة ، والبحر الفهامة صاحب الفضل والفضيلة الشيخ محمد زاهد بن الحسن الكوثري - وكيل المشيخة الاسلامية في دار الخلافة العثمانية - اياذ يرض في الذب عن حريم الدين الاسلامي الخفيف ، ونشر ثقافته بين الرورى من ناحيتي التأليف والتعليق على الكتب العلمية من المؤلفات القديمة التي تشر حديثاً . والرد على الزائغين الذين يريدون تشويه سمعة هذا الدين المبين ، وزلزلة عقائد المسلمين .

فكم لفضيلته من صولة اوقفت الشاطين عند حدم وتركتم حيارى لا يدرون ما يصنعون وكمل قلبه السيال من آثار لو جمعت لأربت على مجلدات ضخمة وكلها درر وغرر وقد اتسعت دائرة بحثه في العلوم وأعجب بسعة علمه كثير من كبراء الرجال ، وانغم بقلبه دعاء الزيع والضلال . فكان خير خلف لخير سلف من أئمة التوحيد والفقه أمد الله في حياته واسبغ عليه نعمة الصحة والعافية . اما همته في البحث والتنقيب ، ومثابرته على الاطلاع لحدث عنهما ولا حرج فينبأ فضيلته يرد على طاعن في الدين وزائع في العقيدة إذ به يقدم الى العالم الاسلامي وخزانة معارف الاسلام مؤلفاً من مؤلفاته القيمة ، ولا يكاد الانسان ينتهي من مطالعة مؤلفه النفيس حتى يفاجأ بأثر جليل من آثاره الخالدة اما بمؤلف أو بتقديم كتاب من مؤلفات علماء السلف عليه تعليقات علمية مفيدة . لا يبتغي من وراء هذا شكر انسان ، ولا يستغل سعة علمه لجمع المادة . بابه مفتوح لكل ناشد حقيقة ، وقلبه رهن اشارة كل ناشر كتاب مفيد لا يرض به ، ولا يتطرق الى فضيلته المثل والصنجر . يستغفر لخصومه ، ويعفو عن المسيء اليه ويساعده . لا يحقد على احد ، أبغض الخلال اليه التعصب وهو الصلابة في الرأي من غير دليل ، دأبه اظهار الحقائق ، لا يخشى في ذلك لومة لائم . كثير الحلم غير انه شديد على من يمس الدين الاسلامي الخفيف مهما علت مرتبته وممت منزلته .

فمن فضل الله على وكرمه ان وقفى للتشرف بتقبيل يديه الكريمتين ، وأهمه العطف على وتشجيعى على نشر الكتب العلمية المفيدة باصلاحها والتعليق عليها ، وتقديمها للقراء وكذلك لم يرض علينا بنشر مؤلفه النفيس الفريد في بابه وهو هذا الكتاب فتكرم حفظه الله وأذن لى أنا وصديق الشاب النشيط محمود افندى سكر صاحب (مطبعة الأنوار) الزاهرة بطبعه ونشره على نفقتنا فجزاه الله عنا وعن العلم خير الجزاء .

ولم أشأ ان يطلع القارئ الكريم على هذا المؤلف النفيس من غير ان يقرأ ترجمة مؤلفه الفاضل الذى ذاعت شهرته ، وعم صيته البلاد الاسلامية ، فاليك ايها القارئ الكريم ترجمة موجزة إذ لو أردنا التوسع لما كفانا مجلد في هذا الشأن وعلى الله الاتكال ومنه التوفيق والعون .

مؤلف الكتاب : اسم فضيلته وولادته .

هو العالم العلامة ، المحدث الفقيه الاستاذ الكبير والفاضل التحرير صاحب الفضل والفضيلة الشيخ محمد الزاهد بن الحسن بن علي الكوثري - نسبة الى بعض جدوده - ولدحفظه الله وأمد في عمره مع أذان الفجر من يوم الثلاثاء السابع أو الثامن والعشرين من شوال من سنة (١٢٩٦ هـ) - على الخلاف في أول الشهر - في قرية تسمى باسم والده (الحاج حسن افندى) - قلى بلدة (دوزجه) بنحو ثلاثة أميال ، شرق (اصطنبول) بنحو خمس مراحل - ودوزجه : على وزن غرة ، والواو غير مقرونة وزايدتها مجرد إيدان أن ما قبلها مضموم ، والهاء في آخرها جارية في استعمالهم مجرى الألف المقصورة في النسبة غير منطوق بها ، مزيدة أيضا مجرد لإفادة أن ما قبلها مفتوح في لغتهم .

انتقل من القرية مع والده العالم المعمر الى مركز (دوزجه) حيث بنى أعيان (دوزجه) لوالده وطلبته مدرسة كثيرة الغرف حول الجامع الجديد به سنة (١٣٠٣ هـ)

نشأته وشيوخه :

نشأ المترجم له تحت رعاية والده وتربيته وتلقى مبادئ العلوم منه ومن عدة من شيوخ العلم في بلده وتخرج في المدرستين (الابتدائية والرشدية) هناك ، ثم رحل الى عاصمة السلطنة سنة (١٣١١) وسكن في دار الحديث التي أنشأها - في زنجيرلى قويو في حى الفاتح - قاضى العسكر حسن افندى ابن يريم الامامى المتوفى سنة (١٠٤٦) عند عمه العالم موسى الكاظم الكوثري وتلقى منه بعض العلوم ، وحضر على بعض شيوخ جامع السلطان محمد الفاتح في الصرف والنحو والفقه ثم لازم مجلس التحرير النادر النظير المحافظ ابراهيم حقي بن اسماعيل بن عمر الاكيني الى أن توفى سنة (١٣١٨) ثم حضر مجلس العلامة ابى الاخلاص على زين العابدين بن الحسن بن موسى الالصوني من حيث ترك الاستاذ المغفور له بوصية منه ولازمه الى أن أتم باقي العلوم لديه حتى أجازته شيخه هذا سنة (١٣٢٢ هـ) وبهما كان تخرجه في العلوم المقرر تدريسا في تلك الربوع من صرف ، ونحو ،

وبلاغة ، وأدب ، ومنطق ، وآداب ، وحكمة ، وفقه ، وأصول ، وحديث ، وتفسير ، ومصطلح ،
وتوحيد وغير ذلك وكان هذان الأستاذان من أبرز أصحاب علامة الديار السيد أحمد شاكر الكبير شيخ
الشيخ . وقد أدركه المترجم له ونال بركات دعواته . وأسانيدهم في العلوم مدونة في «التحرير الوجيز» .
وقد قرأ المترجم له أيضاً كتباً خاصة على كثير من مشايخ العاصمة وغيرهما . وتلقى الحديث
من الشيخ حسن بن عبد الله القسمنى المتوفى سنة (١٣٢٩) عن ٨٩ سنة واستمر على أخذ الحديث
والفقه عن والده في شهور العطلة السنوية سنين ، وله إجازات منهم ومن كثير من علماء الأقطار
ذكر هو فضيلته أسانيداً في «التحرير الوجيز» فيما يتغنيه المستجيز .

المناصب التي تقلدها فضيلته :

ثم انخرط في سلك العلماء المدرسين درساً عاماً في جامع الفاتح - وهو أزهَر العاصمة - بعد
نجاحه في الامتحان فاشتغل بتدريس العلوم لجمع عظيم إلى أن ساد النظام الحديث في التدريس
فتولى تدريس علوم البلاغة ، والعروض ، والوضع ثم انتدب لافتتاح معهد فرعى في (قسطموني)
فقام بذلك كما يجب ، ثم عاد إلى العاصمة فعين أستاذاً بدار الشفقة الاسلامية وسبق أن حاز الأسبقية
في مسابقة لتدريس الفقه وتاريخه في القسم الشرعى من الجامعة العثمانية بين نحو خمسين عالماً
اختصاصياً في الفقه وتاريخه . ثم وقع الاختيار عليه في تدريس العلوم القرآنية ، وطبقات القرآن ،
والمفسرين في قسم التخصص في الحديث والتفسير من أقسام التخصص في مدارس دار الخلافة
فصدر الأمر الملكى الكريم بإسناد هذا الدرس إلى عهده فقام بتلك المهمة واستمر على ذلك إلى
أن غادر البلاد .

ومن جملة ما تولاّه من الأعمال العلمية ، عضوية لجنة اصلاح المدارس الدينية واقراح مشروع
في هذا الصدد ، وعضوية جمعية تضامن المدرسين ، وعضوية المجلس الأعلى لتشكيلات الجماعات
الاسلامية ، وعضوية مجلس انتخاب القضاة والموظفين الشرعيين في الدولة ، وعضوية مجلس
مصالح الطلبة ، ثم وكالة المشيخة الإسلامية (وكالة الدرس) في الإشراف العام على شؤون
المدارس الدينية والعلماء في الدولة .

وكان تعلق تلاميذه به فوق كل وصف ، وشغفه - منذ نعومة أظفاره - بالاطلاع على نواذر
المخطوطات في الخزانات والاكتثار من مطالعتها والسعى في حل رموزها وكثرة ملازمته لكبار
العلماء جعلت لتكوينه العلمى لوناً خاصاً ، ومقدار خبرته بأحوال الكتب المدونة في الاسلام ،
وتطورات العلوم وتواريخ الرجال ، وإلمامه بمشبه النسبة ، وضبط الاعلام والألقاب ، والكنى ،
والأنساب ، ومعرفته بأحوال التحل والمذاهب ورجالها ومناهج أهل النظر ، ومنزلته في

معرفة فنون الحديث وأحاديث الأحكام وعلم أصول الدين والفقه والتاريخ مما يظهر من بحوثه وكتابه .

وقد اجتمع بكثير من شيوخ العلم من أهل الشام ، والهند ، وبلاد المغرب ، واليمن ، وسائر الأقطار وكانت له صلة وثيقة مع كثير من كبار العلماء في القاهرة ، وله مراسلات مع كثير من أئمة العلماء في الأقطار الإسلامية .

مؤلفاته :

ولفصلته من المؤلفات « الجواب الوافي في رد الواعظ الآوفي » ، و « الصحف المنشرة في شرح الأصول العشرة ، لنجم الدين الكبرى و « إزاحة شبهة المصمم عن عبارة المحرم » ، و « تفریح البال بجل تاريخ ابن الكمال » ، « بالأعشار والأسداس والأنصاف وبحرها في أواخر الكتب - و « إرغام المرید في شرح توسل المرید » ، و « قرة النواظر في آداب المناظر » ، و « ترويض القريحة بمنهج الفكر الصحيحة » ، و « إصعاد الراقى على المراقى » ، و « النقد الطامى على العقد الثامى » ، على قسم الأسماء من شرح الكافية للجامى و « الروض الناضر الوردى في ترجمة الامام الربانى السمرندى » ، و « حنين المتفجع وأمين المتوجع » ، و « المدخل العام للعلوم القرآنية » - يبحث فيه عن أصول التفسير وأسباب النزول والنسخ وجمع القرآن ودفع شبهة المشارة حوله و رسم القرآن وكتب القراءات وكتب التفسير والمقارنة بينها وطبقات القراء والمفسرين ومسالك الرواية والدراية - و « تحذير الخلف من غزاي أدياء السلف » ، و « عتب المغترين بدجاجلة المعمرين » ، و « تبديد الظلام الخيم من نونية ابن القيم » - وهو تكملة الرد عليها - و « التعقب الحثيث لما ينفيه ابن تيمية من الحديث » ، و « إبداء وجه التعدي في كامل ابن عدى » ، و « نقد الضعفاء ، للعقيلي و « ضعفات البرهان » ، و « لفت اللحظ إلى ما في الاختلاف في اللفظ » ، لابن قتيبة و « التعليقات المهمة على شروط الأئمة ، الحنابلة للحازمي والستة للقدسى و « رفع الريبة عن تحبطات ابن قتيبة » ، و « تذهيب التاج اللجيني في ترجمة الامام البدر العيني » - و « ملخص في أول الطبعة الحديثة من عمدة القارى شرح صحيح البخارى للبدر العيني - و « بلوغ الأماني في سيرة الامام محمد بن الحسن الشيباني » ، و « تقديم نصب الراية » ، و « كلمة عن الطبقات الكبرى » ، لابن سعد و « فصل المقال في تمحيص أحذوثة الأوعال » ، و « البحوث الوافية في مفردات ابن تيمية » ، و « إحقاق الحق بإبطال الباطل في غيث الخلق » ، لابن الجويني و « قطرات الغيث من ترجمة الليث » ، و « التحرير الوجيز فيما يبتغيه المستجيز » ، و « أقوم المسالك في أخذ مالك عن أبي حنيفة وأخذ أبي حنيفة عن مالك » ، و « الاشفاق على أحكام الطلاق » ، و « تانيب الخطيب على ما ساقه في ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب » ، وغير ذلك وله تقارير جامعة

على كثير من الكتب مثل «الروض النضير في شرح المجموع الفقهي الكبير» و«متهى آمال الخطباء» و«نثر الدر المكنون في فضائل النبي الميمون» و«النهضة الإصلاحية» و«الدر الفريد» وله في مجلة الاسلام نحو أربعين مقالة كثير منها كرسالة خاصة في موضوع المقال . وله أيضا تقدمات أو تعليقات على كثير من الكتب مثل «ذبول طبقات الحفاظ» للحسيني وابن فهد والسيوطي ، و«تبيين كذب المفتري في الذب عن الأشعري» لابن عساكر و«ذغل العلم» للذهبي و«الانتقاء في الأئمة الثلاثة الفقهاء» لابن عبد البر و«مراتب الاجماع» لابن حزم ونقده لابن تيمية و«كشف الاسرار الباطنية» للحامدي و«الاسماء والصفات» لليبيق و«خصائص المسند» لأبي موسى المدني و«المصعد الأحمد في ختم مسند الامام أحمد» لابن الجزري و«دفع شبه التشبيه» لابن الجوزي و«التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية من الفرق الهالكة» و«اللغة» في الوجود وافعال العباد والقدر وغيرها لابراهيم الحلبي أستاذ راعب باشا و«الاتصار والرجيح للذهب الصحيح» لسبط ابن الجوزي و«ثمر البية في الاسماء البدرية» للحفي و«النذ» في أصول الفقه لابن حزم و«مناقب أبي حنيفة» للذهبي و«مناقب أبي يوسف» له أيضا و«مناقب محمد بن الحسن» له أيضا و«اختلاف الموطآت» للدارقطني وغير ذلك .

ولم نر فضيلته يرض بشئ مما يعلنه على من يقصده يجب العزلة والبعد عن الناس منصرفاً الى المطالعة بقدر ما تسمح له صحته ، وهو على شدته في الحق بالغ التلطف بمن يعاشره وكان يرى اللطف مع كل باحث منصف والعنف مع كل متعنت متعسف لما في التلطف معهم من معنى الاغراء على الباطل ويقول هذا صلابة في الحق التير المنهاج إزاء مكابر تنكب طرق الحجاج لا تعصب لأنه التحزب لرأى شاطح عن المحجة بدون إقامة حجة فلا يكون تعصب حيث يقام برهان يكتسح صنوف التشغيب والبهتان فتكون الملاينة أو المخاشنة مع الخصم بقدر ما له من الانصاف أو الاعتساف ومن قال خلاف هذا فهو لم يفرق بين التعصب والصلابة والتلطف والميوعة والاعتساف والاتصاف أطال الله بقاءه في خير وعافية وختم له بالخير ؟

السيد عزت العطار الحسيني

المكتبة الحجازية
مؤسسة محمد بن عبد الوهاب
بن أقيم بمكة المكرمة إلى الأبد

يعلم القراء الكرام عن بعض مطبوعات المكتبة الحديثة

التبصير : للإمام الاسفراينى المتوفى سنة ١٤٧١ هـ . كتاب يبحث في بيان الفرق الاسلامية وسرد أسماء أصولها وفروعها وأسماء رؤسائها وعقائدهم وأماكن نشأتهم . وللكتاب مقدمتان نفيستان للعلامة الكبير مولانا الأستاذ الكوثرى . والبحاث المحقق الدكتور محمد محمود الخضيرى أستاذ تاريخ الفلسفة الاسلامية بجامعة فؤاد الأول . وله فهرسان أحدهما لل موضوعات والآخر للأعلام . الثمن : خمسة عشر قرشاً صاعاً مصرياً .

كشف أسرار الباطنية وأخبار القرامطة : للفقير المورخ الحمادى البغدادى المتوفى فى أواسط المئة الخامسة بمقدمة علمية وتعليق مفيد لمولانا العلامة المحقق الأستاذ الكوثرى . الثمن : خمسة قروش صاغ مصرية .

اللغة : فى تحقيق مباحث الوجود ، والحدوث ، والقدر ، وأفعال العباد : للعلامة الشيخ ابراهيم الحلبي المذارى المتوفى سنة ١٩٠٠ هـ . بمقدمة نفيسة وتعليق علمى لمولانا المحقق الكبير الأستاذ الكوثرى . الثمن : ثمانية قروش صاغ مصرية .

الأحكام فى تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضى والامام : للإمام القرافى المتوفى سنة ٦٨٤ هـ . بمقدمة علمية وتعليق مفيد لصاحب الفضيلة العالم المحقق الشيخ محمود عرنوس نائب محكمة مصر الشرعية . الثمن : ثمانية قروش صاغ مصرية .

هذه الكتب وغيرها تطلب من مطبعة الأنوار بشارع الشيخ محمد عبده لصاحبها محمود سكر ، ومن مكتبة الخانجي بشارع عبدالعزيز لصاحبها الأستاذ نجيب الخانجي ومن المكتبة الأدبية لصاحبها حسين افندى محمود حجاج

تَانِيَةُ الْخَطِيْبِ

عَلَى مَسَاقَةِ فِي تَرْجَمَةِ أَبِي حَنِيفَةَ مِنَ الْأَكْثَادِيْبِ

تأليف

الامام الفقيه المحدث . والحجة الثقة المحقق

العلامة الكبير صاحب الفضيلة

مولانا الشيخ

مَجْدِدُ الدِّينِ الْحَسَنِ بْنِ الْحَكِيمِ

وكيل المشيخة الاسلامية في الخلافة العثمانية سابقاً

عنى بنشره ، ووقف على طبعه ، وترجم للوف

الشيخ عز الدين العطار الحسيني

مؤيد من مؤيدي كتابه في تاريخنا هذا الاسلامي

من اقدم عمه ورعا الى الان

طبع على نفقة عزت العطار الحسيني ومحمود سكر

الطبعة الاولى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيد الخاق محمد وآله وصحبه أجمعين . وبعد : فإن الأئمة المتبعين - رضى الله عنهم - كانوا كآسرة واحدة ، يتناصرون فى خدمة شرع الله سبحانه ، يستفيد هذا ما عند ذاك وذاك ما عند هذا ، حتى نضج الفقه الإسلامى على أيديهم تمام النضج ، بانصرافهم كل الانصراف إلى استقصاء ماورد فى الستة قبل أن يدخلها الدخيل بعد القرون الفاضلة ، ويقابلهم أشد إقبال على تفهم ما فى كتاب الله وسنة رسوله ، من المعانى السامية والمرامى البعيدة ، قبل أن تحدث فى اللغة أطوار تبعدها عن المعانى التى كانت تفهم منها عند التخاطب بها فى عهد نزول الوحى ، وكان فضل الله عليهم عظيما ؛ حيث أعدم لهذا العمل النيل ، بقدر ما آتاهم الله من بالغ الذكاء ، وقوة الحفظ ، وحسن الغوص على المعانى ، وبعد النظر فى اجتلاء الحقائق من المكامن . وتمام الشغف بالفقه والتفقيه ، وسرعة الخاطر ، وجودة الإلقاء ، وعذوبة البيان ، وسعة ذات اليد ، والصحة الكاملة ، والعافية الشاملة ، وعظم الإخلاص ، مع قرب عهدهم من زمن المصطفى صلوات الله وسلامه عليه . والرواة الذين بين كل واحد منهم وبين الصحابة رضى الله عنهم لايزيد عددهم فى الغالب على راويين اثنين فقط : أحدهما شيخه ، والآخر شيخه . ومن السهل عليهم معرفة أحوال هذين الاثنين ومن فى طبقتهما معرفة لا تشوبها شائبة . أما من تأخر زمنه وتكلم فى هؤلاء الرواة ، ولا سيما بعد استفحال الفتن وعموم التعصب فليس من السهل عليه ان يكون كلامه فيهم عن معرفة أحوالهم كما يجب ، فالقلب يكون أركن إلى نظر الأئمة فى الرجال الذين بينهم وبين الصحابة ، لمزيد صلتهم بهم ، ومدارستهم لأحوالهم عن كشب ، بخلاف من تأخر زمنه وتكلم فيهم ، فإن كلامه لا يخلو من شوب . وكانت للأئمة أحباب خيار ، يبلغون علومهم إلى من بعدهم خير تبليغ ، وهكذا كان أحباب أصحابهم ، وهلم جراً إلى اليوم الذى أنت فيه . وقد بوأ الله سبحانه كلامهم - الأقدم فالأقدم - مقامه الجدير به فى قلوب الأئمة منذ أشرقت شمس علومهم وأنبعث ثمار فهمهم ، وما أعده الله لهم من النعيم فهو به عليم !

قال ابن عبد البر فى جامع بيان العلم (٢ - ١٦٢) : « وقد جمع الناس فضائلهم وعنوا بسيرهم وأخبارهم ، فن قرأ فضائل مالك ، وفضائل الشافعى ، وفضائل أبى حنيفة ، بعد فضائل الصحابة والتابعين وعنى بها ، ووقف على كريم سيرهم وهدىهم كان ذلك له عملاً زاكياً نفعا الله بحب جميعهم ، قال الثورى رحمه الله : عند ذكر الصالحين تنزل الرحمة ، ومن لم يحفظ من أخبارهم إلا ما بدر

من بعضهم في بعض، على الحسد، والهفوات، والغضب، والشهوات، دون أن يعنى بفضائلهم حرم التوفيق، ودخل في الغيبة، وحاد عن الطريق - جعلنا الله وإياك بمن يسمع القول فيتبع أحسنه - وقد قال صلى الله عليه وسلم: «دب إليكم داء الأمم قبلكم: الحسد، والبغضاء» اهـ.

ومن الدليل على أنهم كانوا كأُسرة واحدة في خدمة شرع الله أن عالم دار الهجرة الإمام مالك ابن أنس الأصبحي - رضى الله عنه - كان يطالع كتب فقيه الملة الإمام أبي حنيفة النعمان - رضى الله عنه - ويدارسه العلم، إلى أن جمع عنده من مسائل أبي حنيفة نحو ستين ألف مسألة، كما تجد مصداق ذلك فيما أسنده أبو العباس بن أبي العوام السعدي فيما زاد على كتاب جده (فضائل أبي حنيفة وأصحابه) وفيما ساقه أبو عبد الله الحسين بن علي الصيمري في (أخبار أبي حنيفة وأصحابه) وفيما نقله الموفق الخوارزمي في (مناقب أبي حنيفة). ومسعود بن شيبه (١) في كتاب «التعليم» وغيرهم من ثقات أهل العلم في كتبهم، وقد توسعت في بيان ذلك في «أقوم المسالك» المطبوع مع «إحقاق الحق».

وكان أبو حنيفة يطلع أيضا على مسائل مالك، كما في (تقدمة الجرح والتعديل) (٢) لابن أبي حاتم، والامام المعظم محمد بن إدريس الشافعي - رضى الله عنه - تلقى الحديث من مالك، وتفقه على الامام محمد بن الحسن الشيباني - رضى الله عنه - وحمل عنه حمل ينجي من العلم كما رواه كثير من الثقات بأسانيدهم ومن جملة من ذكر ذلك الذهبي في ترجمة محمد بن الحسن. والامام أحمد بن محمد بن حنبل - رضى الله عنه - كتب عن الامام أبي يوسف القاضي - رضى الله عنه - ثلاثة قاطر من العلم، وكان يتتبع الاجوبة الدقيقة من كتب محمد بن الحسن، ولازم الامام الشافعي في الفقه كما أسند ذلك كله الخطيب وغيره. ومن أحاط علما بكل ماسبق استجيا من اتخاذ التمهيد بذهب أحد منهم ذريعة الى الوقعة في الآخرين. نعم لغير المجتهد أن يختار أحدهم فيتابعه في المسائل الاجتهادية، لأسباب تلوح له، لكن تلك الاسباب اللامحة له لا تدل على أفضلية من وقع اختياره عليه في نفس الامر.

فن اختار أبا حنيفة مثلاً: قائلاً إنه تابعي وهو أجدر بنيل الصفوة من الأخبار من ينايعها الصافية القريبة، من عهد النبي صلى الله عليه وسلم فله أن يجعل ذلك سبباً لاختياره لكن لا يجوز له أن يغفل أن هذه الفضيلة لا تستلزم الرجحان في العلم مطلقاً وكما بين التابعين من هو مغموه مع تقم زمنه؟

(١) ومن جملة ما يقول مسعود بن شيبه في كتاب «التعليم» له: ذكر الطحاوي في كتابه الذي جمع فيه أخبار أصحابنا عن الدراوردي قال: سمعت مالكا يقول: «عندي من فقه أبي حنيفة ستون ألف مسألة» اهـ. وابن شيبه هذا جله ابن حجر فيما جمل مع انه معروف عند الحافظ عبد القادر القرشي، وابن دقاق المورخ، والتقي المقرئ، والبدر العيني، والشمس بن طولون الحافظ وغيرهم فتعد صنع ابن حجر هذا من تجاهلته المعروفة - حاجة في النفس - وقانا الله اتباع الهوى.

(٢) من محفوظات مكتبة مراد ملا بالآستانة ونسخة دار الكتب المصرية في اولها نقص،

ومن اختار مالكا باعتبار أنه نشأ في مهبط الوحي ، فله ذلك . لكن لا يسوغ له إغفال أن علماء الامصار يشاركونه في علوم الحجاز لكثرة حجوم ومجاورتهم بالحرمين في عهده بل بين سكان مهبط الوحي من لا يفضل بل ولا يقارب شأوه مع مشاركته له في الإقامة بالمدينة المنورة ، على أن السكنى هناك بعد تفرق الاصحاب في البلدان ، وبعد انقضاء عهد الفقهاء السبعة لانقاس بالاقامة بها في عهد الرسول - صلوات الله وسلامه عليه - وفي عهد أصحابه - رضى الله عنهم - أو في عهد هؤلاء الفقهاء - رحمهم الله .

ومن تابع الشافعى قائلا إنه قرشى فله ذلك لكن هذه الميزة لا توجب الرجحان في العلم وفي صحيح مسلم : « من أبطأ به عمله لم يسرع به نسبه » ، على أن هناك من العلماء من هو قرشى بالاتفاق فيفضل على من في قرشته خلاف لو كان هذا الأمر بالنسب .

ومن تابع أحمد بن حنبل وذكره بكثرة الحديث فله ذلك ، لكن كثرة الحديث بمجرد إذا لم تكن مقرونة بالتحصيل والغوص تكون قليلة الجدوى ، ولا حجر على المقلد فيما يتخذة سبيلا لمتابعته إماما دون الآخرين لكن رجحان أحد المجتهدين في نظره لا يستلزم رجحانه على الآخرين في نفس الأمر ، بل الخوض في المفاضلة بينهم بعيد عن الحكمة .

ولو سلكتنا في تفضيل الامام أبي حنيفة هنا ما سلكه صاحب (المدارك) القاضى عياض ، في تفضيل إمامه ، أو ما سلكه صاحب « معني الخلق » في تفضيل الشافعى ، أو ابن الجوزى في مناقب الامام احمد ، في تفضيل قدوته لكان مجال الكلام في ذلك متسعا جدا لكن لا نبغى عن الحكمة مع المتبعين ولا نخوض في المفاضلة مع الخائضين ، بل نراهم كلهم على هدى من ربهم ونندع الناس وشأنهم في متابعة من يشاؤون منهم على تفاوت المشارب والأذواق وتخالف الميول باعتبار مناشئهم ومداركهم ونعد أنه قد برئت ذمة من يتابع أحدهم مطلقا سواء أصاب إمامه أم أخطأ ، ولإمامه أجران على تقدير الإصابة ، وأجر واحد على تقدير الخطأ ، وذمة المتابع بريئة في الحالتين اتفاقا .

وحيث أنه لا بد لغير المجتهد من اتباع أحدهم لضرورة العمل يختار أحدهم بسبب يلوح له فيتابعه . وأما ادعاء أن إمامه هو المصيب في المسائل كلها في نفس الأمر فرجح بالغيب وكفى في صحة العمل غلبة الظن ، واستبدال اليقين من الظن شأن العامة . ومن أقرنا له بأنه مجتهد فقد اعترفنا له بأنه يخطئ . ويصيب مأجورا في الحالتين ، بعد بذله الوسع ، فيكون القول في أحد المجتهدين بأنه مصيب مطلقا مجازفة يبرأ منها أهل العلم المتصنفون ، لأنه يؤدي إلى رفعه لمقام العصمة وإنما العصمة لأنبياء الله ورسله - عليهم السلام - .

وقد مضت طوائف الأمة على إجلال هؤلاء الأئمة مكتفين بالأخذ والرد في الاحتجاج على المسائل ، والموازنة بين أدلة كل طائفة كما تقضى به أمانة العلم ، الى أن حدثت فتنة خلق القرآن ، في

عهد المأمون العباسي ، وكان بين رواية الحديث أناس لم يتقنوا النظر ولم يمارسوا استنباط الأحكام من الأدلة ، فإذا سئل أحدهم عن مسألة فقهية ، لا يجملها صغار المتفقيين ، يجيب عنها بما يكون وصحة عار له أبد الأبدن ، فيصلي أحدهم الوتر بعد الاستنجاء من غير إحداث وضوء ، ويستدل على هذا العمل بقوله - عليه السلام - « من استجمر فليوتر » المقصود منه إثارة الجوارح عند الاستنقاء ، لاصلاة الوتر بعد نقض الوضوء مباشرة من غير توضؤ ، ويبقى أحدهم لا يخلق رأسه قبل صلاة الجمعة أربعين سنة على ما فهم من حديث « نهى عن الخلق قبل الصلاة يوم الجمعة » (١) مع أن الخلق يفتح اللام فيكون المراد النهي عن عقد الحلقات المؤدى الى مضايقة الجماعة بدون أن يكون له أدنى علاقة بخلق الرأس ، ويفهم آخر منهم من حديث « نهى أن يسقى الرجل مائه زرع غيره » (٢) المنع من سقى بساتين الجيران مع أن المراد وطه الجبالى من السبايا .

وسئل كبير منهم فى مجلس تحدّثه عن دجاجة وقعت فى بئر فقال للسائل : ألا غطيها حتى لا يقع فيها شيء ؟ فيجيبه نيابة عن هذا المحدث الكبير أحد المتفقيين فى مجلسه سترأ لجهله بالأحكام ، وسئل أحدهم عن مسألة من الفرائض فكسب فى الفتوى : تقسم على فرائض الله سبحانه وتعالى ، وسئل أحدهم عن الخائف بصدقة إزاره . فقال : بكم اشتريته ؟ فقال : باثنين وعشرين درهما . قال : اذهب وصم اثنين وعشرين يوما . فلما مر جعل يتأول ويقول غلطنا ، أمرنا بكفارة الظهار . وسئل آخر عن فارة وقعت فى بئر ، فقال : البئر جبار . وكانت فلتات تصدر من شيوخهم فى الله سبحانه وصفاته بما يبيّنه الشرع والعقل فى آن واحد ، فرأى المأمون امتحان المحدثين والرواة فى مسألة كان يراها من أجلى المسائل ليقضهم موقف التروى فيما يروون ويروون فأخذ يمتحنهم فى مسألة القرآن يدعوهم الى القول بخلق القرآن ويضطهدهم على ذلك ملوما فيما اختاره من الوسيلة فى اختبارهم غير موفق فيما توخاه ، واستمرت هذه الفتنة من عهد المأمون الى عهد المتوكل العباسي ، ولقى الرواة صنوف الارهاق طول هذه المدة ، فمنهم من اجاب مرغما من غير أن يعقل المعنى ، ومنهم من تورع من الخوض فيما لم يخض فيه السلف .

وكان نزاع القوم بحسب الظاهر فيما بالأيدي ، ودعوى قدمه تكون مكابرة ، واما الكلام الذى قام بالله سبحانه وهو صفة من صفاته - تعالى - فلاشك فى قدمه قدم باقى صفاته الذاتية الثبوتية ، وكـ صرح الامام احمد بان القرآن من علم الله وعلم الله قديم ، وبين ان القرآن باعتبار وجوده فى علم

(١) وفى النهاية ، الخلق بكسر الحاء وفتح اللام جمع الحلقة مثل قصعة وقصع . وفى القاموس ، الحلقة جميعها خلق محركة أى بفتحين .

(٢) ولفظ ابى داود « لا يخل لأمري يؤمن بالله واليوم الآخر ان يسقى مائه زرع غيره » .

الله سبحانه قدس . ولكن دهماء الرواة كانوا بعيدين عن تعقل محل النزاع وتحريره ، وكان بين اهل الفوص على المعاني وبين نقلة الالفاظ جفاء متوارث حيث كانت النقلة متمسكين بحرفية ما يروونه غير معولين على افهام الآخرين في النصوص ، يرونهم بمناذرة السنة عند عدم موافقة افهام هؤلاء لافهامهم أنفسهم ، وفي هؤلاء المكثرين من الرواية بدون اهتمام بالتفقه والدراسة يقول شعبة : كنت اذا رأيت رجلا من اهل الحديث يحىء أفرح به فصرته اليوم ليس شيء أبغض الى من أن أرى واحدا منهم . ويقول ابن عيينة : أتم سخنة عين لو ادركنا وإياكم عمر بن الخطاب لأوجعنا ضربا . ويقول الثوري : ليس طلب الحديث من عدد الموت ، ويقول ايضا : لو كان هذا الحديث خيرا لنقص كما ينقص الخير . ويقول عمرو بن الحارث - شيخ الليث - : ما رأيت علما أشرف وأهلا أسخف من اهل الحديث . الى غير ذلك مما في « جامع بيان العلم ، لابن عبد البر » والمحدث الفاضل ، للرامهرمزي وغيرهما .

وما زاد في الشقاق بين الفريقين انتداب قضاة في تلك البرهة لامتحانهم في مسألة القرآن وغالب هؤلاء القضاة كانوا يرون رأى أبي حنيفة وأصحابه في الفقه ويميلون إلى المعتزلة في مسائل الامتحان (١) ، فلما رفعت المحنة في عهد المتوكل أخذ رد الفعل مجراه الطبيعي من غير أن يفيد ما بدأه المأمون شيئا مما كان يتوخاه سوى استفحال التعصب والتطرف في الفريقين ، وقد انقلب الاضطهاد في عهد المتوكل الى عكس سابقه وكان أهل الرواية يغلب عليهم قلة التبصر في المسائل يندفعون في الوقعة كلباضاقت حجتهم اندفاعا لا يبرره دليل ولا شبه دليل فسلوا سيف النقد على تمحيصهم القضاة - بحق - وعلى أئمة هؤلاء القضاة في الفقه الذين لاناقة لم في الامر ولا جمل - من غير حق - حتى ساووا بين القضاة وأئمتهم الأبرياء ، ولسان حال أبي حنيفة وأصحابه يقول :

غيري جنى وانا المعاقب عندكم فكأنني سبابة المتسدم

فروءه وأصحابه عن وتر واحد ، ودونوا فيه وفي أصحابه مثالب محتلفة بأسانيد مركبة أوحثها إليهم غضبتهم الظالملة فجعلوا رقابهم بأيدي أبي حنيفة وأصحابه في الآخرة ، يساحونهم إذا شاموا ويقتصون منهم إذا أرادوا ، كما كانت أقيمتهم بأيدي قضاتهم في الدنيا باعتبارهم ، ومساحتهم هي الجديرة بما عرف عن أبي حنيفة وأصحابه من سعة الصدر وكرم الخلال نحو جملة المعتدين ، وهم حينما طعنوا فيه إنما طعنوا ظانين أنه على الخطا وهم على الصواب ، ومن علم حالهم ربما يعذرهم في ذلك ! بخلاف أهل الفقه من المخالفين ، لان اعتقاد الحنفية واعتقادهم واحد ، ومدارك الفقه عند

(١) من المعتزلة طائفة يتابعون أحد الأئمة المتبوعين في الفروع على شذوذهم في المعتقد . ومنهم طائفة يستقلون في الفروع وفي المعتقد كما أشرت إلى ذلك فيما علق على مراتب الاجماع لابن حزم .

الفريقين متقاربة ، والكامل متمسك بالقياس في غير مورد النص فإذا جاوز أحد هؤلاء في النقد حد قرح الحجة بالحجة ، واسترسل في اصطناع مثالب مسائر أهواه فلا عذر له أصلاً ، فلا يلتقي مثله غير مقامع توقفه عند حده ١ .

والذي صح عن أئمة الفقه وكبار اصحابهم في أبي حنيفة وأصحابه هو إحسان القول فيه وفي أصحابه ، وهاهو الإمام مالك لما قال له الليث بن سعد : أراك تعرق ؟ أجابه قائلاً : وعرت مع أبي حنيفة ! إنه لفقيه يامصرى ، كما في مدارك القاضي عياض ، والفقيه هو البارع في علم الكتاب والسنة ومواطن الاجماع والاختلاف ، ومسالك القياس والاعتراف لواحد بأنه فقيه اعتراف له بكل خير ، وقد روى عن مالك رواية من غير أهل الفقه ماهو من قبيل النيل من أبي حنيفة . فدونه الساقطون المتسقطون - لحاجة في النفس - لكن فرحهم به يزول عند علمهم بأن ذلك كله مكذوب على مالك ، مروى بطرق فيها أهل الجود والنزق من الرواة الذين ضاق أفاق فهمهم وتفكيرهم ، فاستباحوا النيل من أهل الفهم والتفكير حيث جمعوا إلى قلة الفهم قلة الدين

قال ابو الوليد الباجي في شرح الموطأ (٧ - ٣٠٠) : « روى عبد الملك بن حبيب أخبرني مطرف (بكسر الراء المشددة) أنهم سألو مالكا عن تفسير الداء العضال في هذا الحديث (حديث كعب الاحبار في أن بالعراق الداء العضال) فقال : أبو حنيفة وأصحابه ، وذلك أنه ضلل الناس بوجهين بالإرجاء وبنقض السنن بالرأى (١) . وقال أبو جعفر الداودي : هذا الذي ذكره ابن حبيب إن كان سلم من الغلط وثبت فقد يكون ذلك من مالك في وقت خرج اضطره لشيء ذكر له عنه ، بما أنكره فضاق به صدره فقال ذلك ، والعالم قد يحضره ضيق صدر ، فيقول ما يستغفر الله عنه بعد وقت ، إذا زال غضبه ! قال القاضي أبو الوليد - رضي الله عنه - : وعندى أن هذه الرواية غير صحيحة عن مالك ، لأن مالكا - رضي الله عنه - على ما يعرف من عقله ، وعلمه ، وفضله ، ودينه وإسماكه عن القول في الناس إلا بما صح عنده وثبت لم يكن ليطلق على أحد من المسلمين مالم يتحققه ! ومن أصحاب أبي حنيفة عبد الله (٢) بن المبارك وقد شهر إكرام مالك له وتفضيله إياه وقد علم أن مالكا ذكر أبا حنيفة

(١) والارجاء الذي ينسب إليه ماهو إلا محض السنة كما سيأتى تحقيقه بحيث لا يدع قولاً لقائل إن شاء الله تعالى . وأما نقض السنن بالرأى فحاشاه عن ذلك بل هو من أشد العلماء تمسكا بالسنة بمقتضاها المعروف عند السلف والسنة عندهم هي الطريقة المسلوكة لجماعة المسلمين المتوارثة عن النبي صلى الله عليه وسلم وأما السنة بمعنى يشمل خبر الأحاد كما هو مصطلح المتأخرين فتختلف شروط قبولها عند أهل العلم الأئمة وسيأتى شرح ذلك فلا يكون رد خبر لعدم استجماعه لشروط القبول نقضا للسنة ولا رداً لها .

(٢) وهذا يرد على صنع ابن فرحون حيث ذكره في طبقات المالكية لمجرد أن روى عن مالك بعض أحاديث قال ابن الدخيل : حدثنا جعفر بن ادريس المقرئ . حدثنا : محمد بن أبي يحيى . قال حدثنا : محمد بن سهل

بالعلم بالمسائل ، وأخذ أبو حنيفة عنه أحاديث ، وأخذ عنه محمد بن الحسن الموطأ ، وهو مما أرويه عن أبي ذر عبد بن أحمد - رضى الله عنه - وقد شهر تنأى أبي حنيفة فى العبادة وزهده فى الدنيا ، وقد أمتحن وضرب بالسوط ١ على أن يلى القضاء ، فامتنع ١ . وما كان مالك ليحكم فى مثله إلا بما يليق بفضله ، ولا نعلم أن مالكاً تكلم فى أحد من أهل الرأى ، وإنما تكلم فى قوم من أصحاب الحديث من جهة النقل . . .

ومقام الباجى فى الحديث ، والفقه ، والنظر ، والتاريخ مما يقربه طوائف أهل العلم فضلاً عن أهل مذهبه . ووجه حكمه بعدم صحة الخبر المذكور يظهر من ترجمة مطرف بن عبد الله اليسارى الأصم وعبد الملك بن حبيب فى كتب الضعفاء . ومن روى عن مطرف من أصحاب الصحاح إنما روى عنه الأحاديث المسندة فى الموطأ مما شاركه فيه جماعة .

وأما الشافعى فقد تواتر عنه قوله : « الناس كلهم عيال فى الفقه على أبي حنيفة ، بطرق جماعة من كبار أصحابه ، وهو أخذ الفقه عن عدة من أصحاب أبي حنيفة ، وقال الطحاوى : رأيت خالى - يعنى المزنى - يديم النظر فى كتب أبي حنيفة ، وقد سئل المزنى - أفتة أصحاب الشافعى - عن أبي حنيفة ، فقال : سيدهم (يعنى أهل العراق) وعن أبي يوسف فقال أكثرهم حديثاً - أو أتبعهم للحديث - وعن زفر بن الهذيل فقال : أحدهم قياساً ، وعن محمد فقال : أكثرهم تقريباً ، فوصفهم بأخص أوصافهم . وقال أبو العباس أحمد بن سريج لرجل كان يقع فى أبي حنيفة : أنتقع فى رجل سلم له جميع الأمة ثلاثة أرباع العلم وهو لا يسلم لهم الربع الباقى ١٩ كما فى مبسوط السرخسى ومناقب الموفق وغيرهما . (و) تنور الصحيفة فى مناقب أبي حنيفة) للمحافظ جمال الدين بن عبد الهادى يعنى عن ذكر نصوص عن الحنابلة فى إجلال أبي حنيفة ، وقد سبق أن نقلنا كلمة سليمان بن عبد القوى الطوفى الحنبلى فى أبي حنيفة فى مقدمة نصب الرأية . هكذا كان الاخاء بين المالكية ، والشافعية ، والحنبلية ، وبين الحنفية مدى القرون لأن عليهم من نيع واحد ، واتجاههم اتجاهاً واحداً ، ورائد الجميع الاخلاص . واستمر الأمر على هذا الصفاء ، لا يمتقهم غير الحشونة المتبدعة من الرواة إلى أواخر أيام أبي حامد الاسفرائينى فآخذ بعض أهل المذاهب يتازعون الحنفية القضاء ، بأثارته كوامن النفوس حرصاً على الدنيا ، لآزاعها فى الخطأ والصواب ، ولا دفاعاً عن الحق إزاء الباطل ، فأساء أناس إلى أنفسهم ممن جمعوا بين الفقه والحديث - فى حسابهم - فدونوا أكاذيب مكشوفة ضد أبي حنيفة وأصحابه ، فسدوا صحيفة أعمالهم ! وشوهوا ناصع خدماتهم فى الدين بالسعى فى الفتن لأجل الدنيا !

قال : سمعت لى بن طلحة يقول : سمعت سلمة بن سليمان يقول : قلت لابن المبارك وضعت من رأى أبى حنيفة ولم تضع من رأى مالك ؟ قال : لم أره علماً كما فى جامع بيان العلم لابن عبد البر (٢ - ١٥٧) يعنى أنه ألف فى فقه أبى حنيفة ولم يؤلف فى فقه مالك ومثله كيف يصح أن يذكر فى عداد المالكية ؟

وقال المؤرخ تقي الدين المقرئ الشافعي في الخطط (٤ - ١٤٥) : «إن أبا حامد الاسفرايني لما تمكن من الدولة في أيام الخليفة القادر بالله أنى العباس أحمد قرمه استخلاف أبي العباس أحمد بن محمد البارزي الشافعي عن أبي محمد بن الأكفاني الحنفي قاضي بغداد، فأجيب إليه بنير رضا الأكفاني وكتب أبو حامد إلى السلطان محمود بن سبكتكين وأهل خراسان : أن الخليفة نقل القضاء عن الحنفية إلى الشافعية، فاشتر ذلك بخراسان، وصار أهل بغداد حزينين ! وقدم بعد ذلك أبو العلاء صاعد بن محمد قاضي نيسابور ورئيس الحنفية بخراسان، فأتاه الحنفية فثارت بينهم وبين أصحاب أبي حامد فتنة ارتفع أمرها إلى السلطان، فجمع الخليفة القادر الأشراف والقضاة وأخرج إليهم رسالة تتضمن أن الاسفرايني أدخل على أمير المؤمنين مداخل أوهمه فيها النصح والشفقة والأمانة، وكانت على أصول الدخل والحياة ! فلما تبين له أمره، ووضح عنده خبث اعتقاده، فيما سأل فيه من تقليد البارزي الحكم بالحضرة من الفساد والفتنة والعدول بأمر المؤمنين عما كان عليه أسلافه من إثبات الحنفية وتقليدهم واستعمالهم . صرف البارزي وأعاد الأمر إلى حقه، وأجراه على قديم رسمه، وحمل الحنفيين على ما كانوا عليه من العناية والكرامة والحرمة والاعزاز، وتقدم إليهم بأن لا يلقوا أبا حامد، ولا يقضوا له حقا، ولا يردوا عليه سلاما ! وخلع على أبي محمد الأكفاني . واقطع أبو حامد عن دار الخلافة، وظهر التسخط عليه، والانحراف عنه ! اهـ .

وهذا هو عمل شيخ الطريقة العراقية من الشافعية. وأما شيخ الطريقة الخراسانية القفال المروزي فقام بدوره بما سجله في فتاواه من صلاة للحنفية ! وقد ذكر صاحب (مغيث الخلق) أنه صلاها بمحض السلطان محمود الغزنوي مؤلف كتاب (التفريد في الفقه الحنفي) فلو ثبت ذلك عنه لدل على أن شيخ الطريقة الخراسانية منهم مع شيخ الطريقة العراقية كفرسي رهان في ابتكار طريقة في الدعوة إلى المذهب والتغلب على المذاهب، والصحيح أن القفال صور تلك الصلاة في فتاواه ولكن لم يصلها بحضرة السلطان، ولو فعل لكان نصيبه التوسيط من ذلك الملك العالم الدين، وما يتبع ذلك من انتقال أهل البلاد من مذهب إلى مذهب حديث خرافة، وأحدوته دعاية. وتلك الحركة من أبي حامد الاسفرايني أثارت الكوامن . فانبرى محدثون ومؤرخون من أهل مذهبهم ليشفوا غيظ صدورهم من خصومهم بتدوين تلك الرحلة الكاذبة (١) في مناقب الشافعي . وبذكر مشالب مختلفة في حق فقيه الملة ! ويعز على المرء أن يجد أبا نعيم والبيهقي في هذا الصف يدونان الرحلة المكشوفة الكذب برواية مثل عبد الله بن محمد البلوي الكذاب المشهور بسند فيه أحمد بن موسى النجار الذي يقول عنه الذهبي : حيوان وحشي. وربما يعذر أمثال عبد الملك بن الجويني، والغزالي، والرازي ممن لاشأن لهم في نقد الروايات إذا اغتروا بتخريج أبي نعيم والبيهقي الرحلة وبنوا عليها صنوف العنف

(١) وتفيدها في «توالي التأسيس» لابن حجر وفي «بلوغ الاماني» و«احقاق الحق» والثلاثة مطبوعة .

ضد الحنفية ولكن ماذا يكون عند الحفاظين عند الله وعند الناس؟ في تدوينها الرحلة وهما يعلنان أنها باطلة لا ظل لها من الحقيقة ١. وللخطيب الحظ الأول في النيل من أبي حنيفة حيث حشد في تاريخه من مثالب أبي حنيفة وكبار أصحابه ما برأ الله ساحتهم منها. كما نشرح ذلك تفصيلا في هذا الكتاب الذي خصصناه بالرد على الخطيب فيما يخص أبا حنيفة، فلم أولا بأمانة الخطيب ودباته وبلغ استقامته ليعلم أهو ممن يقبل قوله في الجرح والتعديل أم يعد من المتبذون بظهور بالغ تعصبه ومتابعته لهواه في احتجاجه بالأحاديث وكلامه في الرجال وتصويره الأنبياء على ما يهواه على سوء سلوك ينسب إليه ويجعله في عداد أمثال أبي نواس في هجر القول وسوء الفعل، فيسقط من مقام الأمانة في مثار تعصبه خاصة، رغم سكوت المذكورين بالصلاح من أهل مذهبه عن الدخول في قوله وفعله، على خلاف ما تنقضي به الأمانة في العلم، ورغم مسaire المساييرين لهم في ذلك جهلا بما هنالك ١١.

كلمة في أحوال الخطيب البغدادي

ولد أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب سنة ٣٩٣ هـ - قبل إثارة أبي حامد الاسفرايني الفتنة التي أشرنا إليها بسنة - نشأ حنبليا ثم تنفع وحضر في الفقه على أبي الطيب الطبري - خليفة أبي حامد الاسفرايني - وكتب الحديث عن جماعة، وألف تاريخ بغداد وهو من جياذ كتبه إلا أنه شوهه بمتابعة الهوى في تراجم كثير من قادة العلم من غير أهل مذهبه وذكر مثالب لهم، وهو يعلم ما في أسانيدنا من وجوه العلل وصنوف الخلل ١ بل قل من سلم منهم لسانه. حتى شملت استطلاته قديما أصحاب أبي حنيفة خاصة ١ ويرى المطالع العجب العجيب فيما ترجم لأبي حنيفة كما سيأتي شرح ذلك، وكان بينه وبين الحنابلة خطوب ١ وكانت الحنفية يتجاهلون استطلالاته، ويمرون بها مر الكرام باللغو من الكلام! ولما استولى البساسيري على بغداد سنة ٤٥٠ هـ وولى أبا يعلى الحنبلي القضاء هرب الخطيب إلى الشام، ولم يعد إلى العراق إلا بعد إحدى عشرة سنة. وهو من المكثرين في التأليف، وقد روى ابن الجوزي، عن أبي الحسين بن الطيوري: أن أكثر كتب الخطيب سوى التاريخ مستفادة من كتب الصوري (الحافظ محمد بن عبد الله الساحلي المتوفى ببغداد سنة ٤٤١ هـ) قال ابن الجوزي في (التحقيق): أورد الخطيب في كتابه الذي صنّفه في القنوت أحاديث أظهر فيها تعصبه، فنّها: ما أخرجه عن دينار بن عبد الله - خادم أنس بن مالك - (يعني في زعمه) عن أنس قال: «ما زال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقنت في صلاة الصبح حتى مات، ثم قال: وسكوته عن القدح في هذا الحديث واحتجاجه به وقاحة عظيمة وعصية باردة وقلة دين؛ لأنه يعلم أنه باطل ١١ قال ابن حبان: دينار يروي عن أنس آثاراً موضوعة لا يحل ذكرها في الكتب إلا على سبيل القدح فيه. فواعجبا للخطيب ١ أما سمع في الصحيح: «من حدث عني حديثا وهو يرى أنه كذب فهو أحد

الكاذبين ، وهل مثله إلا كمثل من انفق نهرجا ودلسه ١٤ ، فإن أكثر الناس لا يعرفون الصحيح من السقيم ، وإنما يظهر ذلك للنقاد ، فإذا أورد الحديث محدث ، واحتج به حافظ لم يقع في النفوس إلا أنه صحيح ، ومن نظر في كتابه الذى صنفه في القنوت ، وكتابه الذى صنّفه في الجهر بالبسملة ، وكتابه في مسأله صوم يوم الغيم ، واحتجاجه بالأحاديث التى يعلم بطلانها اطلع على فرط عصبية وقلة دينه اه ١١ ثم ذكر له أحاديث أخرى كلها عن أنس ، أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يزل يقنت في الصبح حتى مات ، وطعن في أسانيدهما . وقال ابن الجوزى أيضا فى « دره اللوم والضيم فى صوم يوم اليوم » : أنبأنا أبو زرعة طاهر بن محمد بن طاهر المقدسى ، عن أبيه قال : سمعت لإسماعيل ابن أبى الفضل القومسى - وكان من أهل المعرفة بالحديث - يقول : ثلاثة من الحفاظ لأحبهم لشدة تعصبهم وقلة إصافهم الحاكم أبو عبد الله ، وأبو نعيم الأصفهاني ، وأبو بكر الخطيب . وذكر ابن الجوزى ذلك أيضا فى « السهم المصيب » ، ثم قال : وأما الخطيب فإنه زاد عليهما فى التعصب وسوء القصد ؛ ولهذا لم يبارك فى كتبه ، ولا يكاد يلتفت إليها وهى كتب حسان ، ولو ذهبنا نذكر أغلاطه وما تعصب به لطال ! ثم قال : ان الخطيب جمع كتابا فى الجهر بالبسملة ، فساق فيه الأحاديث التى يعلم أنها ليست صحيحة مثل حديث عبد الله بن زياد بن سمان ! وقد أجمعوا على ترك حديثه ، فقال مالك : كان كذابا . ومثل حديث حفص بن سليمان قال أحمد : هو متروك الحديث ، وكل أحاديثه تكلمت عليها فى التعليقة ، وينت وهاها فلا أعيد . وقد فعل مثل ذلك فى كتاب القنوت . ومن تبلغ به العصبية الى ماقد ذكرناه من نغذية الحق والتليس على الخلق لا ينبغي أن يقبل جرحه وتعديله ، لأن قوله وفعله يبنى عن قلة دين ، ولقد نقلت من خطه أشعارا قالها اه ثم ذكر أشياء منها ضربنا عن ذكرها صفحا ، وهى مذكورة فى رد الملك المعظم على الخطيب نقلا عنه وهو مطبوع بالهند وبمصر .

وقال ابن الجوزى أيضا فى « المنتظم » : كان أبو بكر الخطيب على مذهب أحمد بن حنبل قال عليه أصحابنا لما رأوا من ميله الى المتدعة ، وأذوه فانتقل الى مذهب الشافعى وتعصب فى تصانيفه عليهم فرمز الى ذمهم ، وصرح بقدر ما أمكنه اه ١١ وقال فيه أيضا : وكان فى الخطيب شيثان : أحدهما الجرى على عادة عوام المحدثين فى الجرح والتعديل ، فاتهم بجرحون بما ليس بجرح ، وذلك لقله فهمهم ، والثانى التعصب ! وقد ذكر فى كتاب الجهر بالبسملة أحاديث يعلم أنها لا تصح ، وهكذا فعل أيضا فى كتاب القنوت ، وذكر فى مسألة صوم يوم الغيم حديثا يدرى أنه موضوع فاحتج به ولم يذكر عليه شيئا اه . ثم ذكر له أشياء ، ثم قال : من نظر فيها اطلع على فرط عصبية وقلة دينه اه ١١ ولم يكن فى الحفظ بذلك ، فإذا سئل عن شئ قلنا كان يجب فوراً بل كان يؤخر الجواب أياما ، وله تصحيقات وأوهام معروفة نشير الى بعضها فى أواخر الكتاب ان شاء الله تعالى .

وقال سبط ابن الجوزي في (مرآة الزمان) قال محمد بن طاهر المقدسي لما هرب الخطيب من بغداد عند دخول البساسيري إليها قدم دمشق فصحبته حدث صبيح الوجه فكان يختلف إليه فتكلم الناس فيه وأكثروا حتى بلغ والي المدينة وكان من قبل المصريين شيعياً فأمر صاحب الشرطة بالقبض على الخطيب وقتله، وكان صاحب الشرطة سنيا فهجم عليه فرأى الصبي عنده، وهما في خلوة، فقال للخطيب: قد أمر والي بقتلك، وقد رحمتك، ومالي فيك حيلة إلا أنني إذا خرجت بك أمر على دار الشريف بن أبي الحسن العلوي فادخل داره فاني لأقدر على الدخول خلفك. وخرج فر على دار الشريف فوثب الخطيب فصار في الدهليز، وعلم والي فأرسل إلى الشريف يطلبه منه، فقال الشريف: قد علمت اعتقادي فيه وفي أمثاله، وليس هو من أهل مذهبي وقد استجار بي وما في قتله مصلحة، فان له بالعراق صيتاً وذكرآ، فان قتلته قتلوا من أصحابنا عدة، وأخربوا مشاهدنا. قال: فيخرج من البلد. فأخرجوه فضى إلى صور، واشتد غرامه بذلك الصبي فقال فيه الأشعار فن شعره:

بات الحبيب وكم له من ليلة فيها أقام إلى الصباح معانق
ثم الصباح أتى ففرق بيننا ولقلبا يصفو السرور لعاشق اه

وذكر له أشعارا كثيرة من هذا القبيل . . ومن الظلم أن يعد مثله في عداد علماء الجرح والتعديل، ويعول على قوله في دين الله، وقد دافع ابن الجوزي في « السهم المصيب » عن الخنابلة الذين طعن فيهم الخطيب، وكان بينه وبين الخنابلة خطوب، تجد تماذج منها في «مرآة الزمان» لسبط ابن الجوزي. وقال ابن طاهر: جاء جماعة من الخنابلة يوم الجمعة إلى حلقة الخطيب بجامع المنصور فناولوا حدثا صبيح الوجه ديناراً وقالوا له قف بازائه ساعة وناولوه هذه الرقعة، فناولوه الصبي وإذا فيها ما ذكره السبط بما لا حاجة إلى ذكره هنا. ثم قال: وكانوا يعطون السقاء قطعة يوم الجمعة، فكان يقف من بعيد بازائه ويميل رأس القربة، وبين يديه أجزاء فيبتل الجميع فتلف الأجزاء، وكانوا يطبنون عليه باب داره في الليل، فربما احتاج إلى الغسل لصلاة الفجر فتفوته، وقد قدح في جماعة من الأئمة فقال: كان مالك قليل الحفظ، والحسن البصري، وابن سيرين يقولان بالقدر، ومالك بن دينار ضعيف، ولم يسلم من لسانه إلا القليل، إلى آخر ما ذكره السبط، وفي ذلك عبر من ناحية أحوال الخطيب وأحوال الخنابلة في آن واحد، وهذا هو الذي يتناول على مثل فقيه الملة الامام الأعظم أبي حنيفة وأجلة أصحابه . . وقد ذب عن أبي حنيفة عالم الملوك الملك المعظم عيسى بن أبي بكر الأيوبي في كتابه (السهم المصيب في كبد الخطيب) ومن ظنه من تأليف سبط ابن الجوزي ظن باطلا. نعم للسبط كتاب (الانتصار لامامة الأوصار) في الذب عن أبي حنيفة في مجلدين، وقد رد فيه على الخطيب رداً مشبعاً. وكذلك رد أبو المؤيد الخوارزمي على الخطيب في مقدمة (جامع المسانيد) رداً جيداً، وكان عود الخطيب إلى بغداد سنة ٤٦١ هـ وبها توفي سنة ٤٦٣ هـ ساعداً لله والهم الذين اقرى الخطيب عليهم العفو

والمساحة عنه . وفي تاريخه أنباء كاذبة وأحاديث باطلة جزماً فمن المجازفة البالغة حد الشناعة تدوين بعضهم رؤيا مؤداها : أن النبي صلى الله عليه وسلم حضر مجلس إلقاء الخطيب لتاريخه . وهذه طريقة تدجيل في ترويح ما فيه من الأباطيل المكشوفة . وراوى تلك الرؤيا من جملة رواة حال الخطيب مع الصبي الذي كان يتغزل فيه نعوذ بالله من الخذلان . وهذا القدر كاف في الإلام بحال الخطيب في الأمانة والديانة قبل البدء في الرد التفصيلي وفيما سيأتى الخبر اليقين في تصرفات الخطيب .

كلمة لا بد منها قبل الدخول في الرد التفصيلي

كان القائم بالإشراف على طبع تاريخ بغداد زارنى في منزلى بقلعة مصر حينما قارب طبع الكتاب ، المجلد الثالث عشر - الذى فيه ترجمة أبى حنيفة - وقال لى : لو كنت أعلم أن الخطيب يبلغ به القول والتحامل على الامام الأعظم إلى الدرجة التى رأيتها الآن ما كنت لأجترأ على مشاركة الطابعين فى طبع تاريخ الخطيب ، ولكنى خطوت خطوة لاسيل لى معها الى التراجع . فإذا أعمل ؟ قلت : يوجد رد ملك العلماء الملك المعظم عيسى بن أبى بكر الأيوبى على الخطيب بدار الكتب المصرية ونسخة أخرى منه بمكتبة محمد أسعد باصطنبول فأحدى النسختين تقابل بالأخرى فتذيل ترجمة أبى حنيفة فى تاريخ الخطيب بما فى هذا الرد وفيه كفاية . ثم استشار شركاه فى الطبع لكنهم لم يوافقوه على ذلك بملاحظة أن نشر هذا الرد معه يضر رواج الكتاب . فراجئى مرة ثانية فكتبت تعليقات مختصرة تنقذ الموقف بدون أن أذكر اسمى بناء على أنى لم أعط الموضوع حقه من التوسع حيث كان القائمون بطبعه يأبون التشدد على الخطيب - لمصلحة تجارية - ثم رأيت الكتاب قد طبع بتصرف مجحف فى تعليقاتى فاذا أحد الحشوية المجهلة (١) من أعداء أئمة السنة لعب فى الأمر بايعاز من زملائه المبتدعة ، وقام بالتصحيح المطبوعى كتبرع ، وتصرف فى التعليقات كما أوحى إليه هواه تصرفاً يزيل قوتها !

(١) وهو الذى كان نسخ ترجمة أبى حنيفة من تاريخ بغداد من - نسخة دار الكتب المصرية - التى انفردت ببالغ المثالب فى ترجمته - وبعث بها إلى الهند فطبع هناك مع ترجمتها إلى اللغة الهندية بسعى بعض أغنياء الحشوية نكايه فى الخفية ، وذلك قبل طبع الكتاب بمصر بسنين ، ثم أبدى الناسخ عن مكنون معتقده ، وباعث عدائه لإمام الأئمة بطبعه « نقض الدارمى » فى التجسيم فى الملة الأخيرة فكفى الله المؤمنين القتال ، وعلم العامة والخاصة من هم أعداء قتيبه الملة ؟ وفى آخر الطبعة الهندية ذكر من هو الساعى فى نسخها ، ومن هو القائم بترجمتها ، ومن هو الناشر ؟ ومن هو هذا وذاك وذلك ؟ من المهملين القاتنين الساعين فى تفريق كلمة المسلمين . ومن غريب ما سمعت من المشرف على طبع التاريخ أن بعض المستشرقين وأناساً من الذين يدعون زوراً الانتباه إلى السلف أبلغوه أنه إذا استمر على طبع الكتاب من نسخة (الكبرلى) - وهى خلوعى غالب

وبعد إخراج المجلد الثالث عشر من التاريخ هكذا ، وبعد توزيع معظم النسخ صادرة الحكومة المصرية البقية الباقية من المجلد المذكور بعد التوزيع ، وأوقفت طبع باقي الكتاب إلى أن أزمهم إعادة طبع المجلد المذكور بتعليقات تحت إشراف الأزهر - في عهد الشيخ الأحمدي - مع الزامهم طبع كتاب الملك المعظم السابق ذكره كملحق للكتاب حتى تم العمل بعد مدة طويلة ، فاطلعت على المجلد المعاد طبعه ، كما اطلعت على سابقه لكنني وجدت التعليقات غير مستوفية الشروط ، وإن كان القائمون بأمرها أدرجوا تعليقاتي التي كنت سلبتها للشرف على طبع الكتاب ضمن تلك التعليقات بتصرف وتلطيف . ! ثم علمت أن المجلد المصادر قد وزعت نسخه فعلا - قبل المصادرة - في أقطار العالم وهي لا تحتوى إلا على تعليقات يسيرة مختزلة من تعليقاتي ، فرأيت من الواجب استيفاء الرد على الخطيب بمبلغ علمي قضاء لبعض حقوق الإمام الأعظم علينا ، وإعلاما بأن التحامل على إمام شطر هذه الأمة بل إمام ثلثها على طول القرون استهانة بهذه الأمة المحمدية لا يجوز السكوت عنها . فكتبت هذا الرد مشيرا إلى أرقام الصفحات في النسختين (المصادرة والمعلق عنها) لتسهيل المراجعة على المطالع ، وهذا أوان الشروع في المقصود ومن الله التوفيق والتسديد .

« تنبيه » : أبو حنيفة تابعه في الفقه شطر الأمة المحمدية بل ثلثها على تعاقب القرون فالحنفية في الهند والسند لا تقل عن خمسة وسبعين مليوناً ، وفي الصين عن خمسين مليوناً ، وفي بلاد الروس والقوقاز ، والقران ، وبخارى وسيبيريا وما والاها عن خمسين مليوناً أيضاً ، وفي بلاد الرومان ، والسرب ، وبوسنا وهرسك ، والألبان ، والبغار ، واليونان ، والبلاد العثمانية القديمة في القارات الثلاث ، عن خمسين مليوناً أيضاً سوى من في بلاد الأفغان وبلاد الحبشة ، ومصر ، وطرابلس ، الغرب ، وتونس ، وأفريقيا الجنوبية ، وغيرها . وباقي الأمة لباقي الأئمة . ومثل الإمام أبي حنيفة في إمامته وديانته وتواتر ثقته وأمانته واستفاضة بقلته ونباهته وكثرة أتباعه ، وذيوخ فقهاء ، وانتشار مذهبه في البقاع والأصقاع ، وكل عقله وسعة علمه لا يسمع فيه وقيمه كل من هب ودب ولا سيما بعد العلم بما يتطوى عليه خصومه من مزيد الخبث في اصطناع المثالب بقله دين وقلة تبصر ، فلا يتصور أن يناهض ماروى في مثالبه في تاريخ الخطيب ونحوه ، ماتواتر في مناقبه إلا إذا كان الخبر التالف يقاوم الخبر المتواتر ، أو كانت الهواجس والوساوس قاضية على الملبوس من الحقائق . وليس الصحيح من خبر الآحاد يعارض المستفيض المشهور فضلاً عن المتواتر فكيف وأسانيد ماساقوه في مثالبه - رضى الله عنه - فيها من وجوه الاعتلال والاختلال ما سنشرحه إن شاء الله تعالى وما سردناه في هذا

المثالب في ترجمة أبي حنيفة - يعلنون على الملأ أن الكتاب ناقص متقوص - فاضطر إلى اتباع نسخة دار الكتب المصرية - على سقمها - لوجود تلك المثالب فيها بأكملها وفي ذلك ما يكشف الستار عن تأمر الفريقين وتأخيمهما في تلك الغاية فليعتبر بذلك الاعتبارون .

الكتاب من الأخذ والرد يدعو الباحث المتبصر الى التروى في قبول كل مايجد في كتب الجرح إلى أن يستوثق من ملايسات الجرح وبواعثه والله سبحانه هو الهادى .
قال الخطيب في (١٣ - ٣٢٤) :-

« رأى أبو حنيفة أنس بن مالك وسمع من عطاء بن أبي رباح .
أقول : جزم الخطيب هنا برؤية أبي حنيفة لأنس ويساعه من عطاء ، فرويته لأنس مما أقر به الدارقطني أيضا في رواية حمزة السهمي على ما نقله السيوطي في أوائل (تبييض الصحيفة في مناقب أبي حنيفة) وقال ابن عبد البر في « جامع بيان العلم » (١ - ٤٥) بعد أن ساق بسنده خبراً سمعه أبو حنيفة من عبد الله بن الحارث بن جزء الصحابي رضي الله عنه : « ذكر ابن سعد كاتب الواقدي أن أبا حنيفة رأى أنس بن مالك وعبد الله بن الحارث بن جزء » . فيكون ابن جزء متأخر الوفاة ، وبالأولى أن يرى أبو حنيفة عبد الله بن أبي أوفى ، لأنه كوفي الدار والوفاة . وذكر أبو نعيم الإصهفاني في جملة من رأى أبو حنيفة من الصحابة أنسا ، وعبد الله بن الحارث ، وابن أبي أوفى كما روى سبط ابن الجوزي عن ذا كرن كامل ، عن أبي علي الحداد عنه في كتابه (الاتصار والترجيح^(١)) هذا على تقدير أن ميلاد أبي حنيفة سنة ثمانين وأما إذا كان ميلاده سنة إحدى وستين أو سنة سبعين كما في روايتي ابن ذؤاد ، وابن حبان فتكون دائرة رؤيته للصحابة أوسع . وقد توسع في بيان من عاصره من الصحابة على الرواية الأولى أبو القاسم بن أبي العوام في كتابه « فضائل أبي حنيفة وأصحابه » فليراجع كتابه من النسخة الظاهرية بدمشق في المجموعة (٦٣) في ذلك . وإقرار الخطيب هنا برؤيته أنسا يدل على أن ما يعزى إلى الخطيب في (٤ - ٢٠٨) من أنه حكى عن حمزة السهمي أنه قال : (سئل الدارقطني عن سماع أبي حنيفة من أنس هل يصح ؟ قال : لا ولا رؤيته) بما غيرته يد أئمة وكم لمصحح الطبع من إجماع في الكتاب ! وكان أصل الكلام (سئل الدارقطني عن سماع أبي حنيفة من أنس هل يصح ؟ قال : لا إلا رؤيته) فغيرته اليد الأئمية إلى (ولا رؤيته) ومن الدليل على ذلك قول السيوطي في أوائل (تبييض الصحيفة) : قال حمزة السهمي : سمعت الدارقطني يقول : لم يلق أبو حنيفة أحداً من الصحابة إلا أنه رأى أنسا بعينه ولم يسمع منه اه . ونفى الدارقطني لقي أبي حنيفة لغير أنس من الصحابة ، ونفيه لسباعه منه بعد إثباته لرؤيته دعوى مجردة وشهادة على النفي والقصد هنا بيان أن الدارقطني معترف برؤية أبي حنيفة لأنس ومن أقر برؤيته أنسا ابن سعد ، والدارقطني ، وأبو نعيم الإصهفاني ، وابن عبد البر ، والخطيب ، وابن الجوزي والسمعاني ، وعبد الغني المقدسي ، وسبط ابن الجوزي ، وفضل الله التوربشتي ، والنووي ، واليا فني ، والذهبي ، والزين العراقي ، والولي العراقي ، وابن الوزير ، والبدر العيني ، وابن حجر في فتاياه نقلها السيوطي في تبييض الصحيفة - والشهاب القسطلاني ، والسيوطي ، وابن حجر المحكي ، وغيرهم فتكون (١) طبعه السيد عزة العطار الحسيني مؤسس مكتب نشر الثقافة الإسلامية بمصر .

محاولة انكار كونه تابعيا مكابرة أو جهلا بنصوص هؤلاء. وأما سماعه من عطاء فسيأتي الكلام فيه.
وقال في (١٣ - ٣٢٤) :-

«وهو - أي أبو حنيفة - من أهل الكوفة نقله أبو جعفر المنصور إلى بغداد فأقام بها حتى مات ودفن بالجانب الشرقي منها في مقبرة الخيزران وقبره هناك ظاهر معروف» .
أقول : كان من المناسب أن يذكر الخطيب هنا ما ذكره في (١ - ١٢٣) من تبرك الشافعي بأبي حنيفة حيث قال : أخبرنا القاضي أبو عبد الله الحسين بن علي الصيمري قال : أنبأنا عمر بن إبراهيم المقرئ قال : أنبأنا مكرم بن أحمد قال : أنبأنا عمر بن إسحق بن إبراهيم قال : أنبأنا علي بن ميمون قال : سمعت الشافعي يقول : إني لأتبرك بأبي حنيفة وأجئ إلى قبره في كل يوم - يعني زائرا - فإذا عرضت لي حاجة صليت ركعتين، ووجئت إلى قبره، وسألت الله تعالى الحاجة عنده فما تبعد عني حتى تقضي اه ورجال هذا السند كلهم موثقون عند الخطيب. وروى أبو العلام صاعد بن أحمد بن أبي بكر الرازي في كتابه (الجمع بين الفتوى والتقوى في مهمات الدين والدنيا) (١) عن الفقيه الشافعي شرف الدين الدمشقي المدرس بنظامية بغداد أنه جرب هذا المروي عن الإمام الشافعي رضي الله عنه في مهمة ألقته لجماء الفرج السريع .
وقال في (١٣ - ٣٢٤) :-

«أنبأنا : محمد بن أحمد بن رزق. أخبرنا : محمد بن العباس بن أبي ذهل المروزي حدثنا : أحمد بن محمد بن يونس الحافظ. حدثنا : عثمان بن سعيد الدارمي قال : سمعت محبوب بن موسى يقول : سمعت ابن أسباط يقول : ولد أبو حنيفة وأبوه نصراني» .

أقول فيكون أبو حنيفة عند ولادته تابعا لوالد في الدين نصرانيا فلو كان هذا صحيحا لكان تعبير المسلم به من عمل الجاهلية، وكم بين الصحابة والتابعين من كان أبوه مشركا، أو نصرانيا، أو يهوديا، أو مجوسيا، وبأقل من هذا التعبير قال النبي صلى الله عليه وسلم لأحد كبار الصحابة رضي الله عنهم : «لنك امرؤ فيك جاهلية» فكيف إذا لم يكن صحيحا بل كذبا مكشوفاً؟ وأولو وثقنا بالخطيب على تعصبه المكشوف وتصرفه الملقوف نجد شيخه ابن رزق إنما اختلف الخطيب إليه بعد أن عمى وهرم، ولا يخفى ما في الاكثار عن مثله، وعثمان بن سعيد في السند هو صاحب النقض مجسم مكشوف الأمر يعادى أئمة التنزيه، ويصرح بإثبات القيام، والقعود، والحركة، والنقل، والاستقرار المكاني، والحد ونحو ذلك له تعالى ومثله يكون جاهلا بالله سبحانه

(١) وهو في مجلدين يوجد بالمكتبة النعمانية بقسطنطيني بخط المؤلف قسمه مؤلفه على ثلاثة أقسام : العلم والعمل، والأخلاق وفي قسم العمل يرجع اختلاف الأئمة في مسائل الفقه إلى التقوى، والتقوى يعني العزيمة والرخصة . وكان تأليفه سنة خمس مائة وسبعين وهو أول كتاب ألف - فيما نعلم - في إرجاع خلافهم إلى القيلين وفي تقريب اختلافهم إلى الائتلاف بتلك الطريقة وهو كتاب بدیع في بابه .

بعيداً عن أن تقبل روايته، وشيخه محبوب بن موسى هو: أبو صالح الفراء صاحب تلك الحكايات الثالثة الذي يقول عنه أبو داود لا تقبل حكاياته إلا من كتاب. وشيخه يوسف بن أسباط، من مغفلي الزهاد، دفن كتبه واختلط، واستقر الأمر على أنه لا يحتج به، وأين هذا السند من سند الخبر الذي يليه في تاريخ الخطيب نفسه؟ وفيه «وولد ثابت على الاسلام» فضلاً عن أبي حنيفة بن ثابت. فيكون من الوقاحة ذكر مثل ما هنا من الرواية في معارضة رواية الثقات الاثبات المدونة في تاريخ الخطيب نفسه وفي غيره. وجد أبي حنيفة النعمان بن قيس المرزبان بن زوطى بن ماه كان حامل رواية على بن أبي طالب - كرم الله وجهه - يوم النهروان كما ذكره الفقيه المؤرخ عصرى الخطيب: أبو القاسم على بن محمد السمناني في كتابه (روضة القضاة) وهو من محفوظات دار الكتب المصرية، ودعاء على - كرم الله وجهه - لوالد أبي حنيفة في عهد جده مما ساقه الخطيب بسنده حيث قال في (ص ٣٢٥): «أخبرنا: القاضي أبو عبد الله الحسين بن علي الصيمري أخبرنا: عمر بن إبراهيم المقرئ حدثنا: مكرم بن أحمد حدثنا: أحمد بن عبيد الله بن شاذان المروزي قال: حدثني أبي عن جدي قال: سمعت إسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة يقول: أنا إسماعيل بن حماد بن النعمان بن ثابت بن النعمان بن المرزبان من أبناء فارس الأحرار والله ما وقع علينا رق قط إلى آخر الخبر وإنما سقت صدر الخبر هنا فقط تصحيحاً لغلطة في السند في الطباعات كلها. فأبو حنيفة وأبوه ولدا على الاسلام وجده أيضاً مسلم بل لم يكن بين أجداده نصراني أصلاً لأنه منحدر النسب من دم فارسي والخطيب من أعرف الناس بذلك نسأل الله السلامة.

وقال في (ص ٣٢٥) :-

«أخبرنا أبو نعيم الحافظ. حدثنا: أبو أحمد الغطريني قال: سمعت الساجي يقول: سمعت محمد بن معاوية الزبادي يقول: سمعت أبا جعفر يقول: كان أبو حنيفة اسمه عتيك بن زوطرة فسمى نفسه النعمان وأباه ثابتاً».

أقول: من العجيب سعى الخطيب بكل ماله في حيلة في تشويه كل ماله تعلق بالنعمان حتى اسمه واسم أبيه، قاتل الله التعصب ما أوقفه! وأما رجال سنده فأبو نعيم الاصفهاني منهم قد أخرج رحلة منسوبة إلى الامام الشافعي - رضى الله عنه - في «حلية الأولياء» بسند فيه أحمد بن موسى النجار، وعبد الله بن محمد البلوي، وهما كذابان معروفان وتكذيب الرحلة المذكورة موضع اتفاق بين النقاد وفيها: تأمر أبي يوسف، ومحمد بن الحسن وحضهما الرشيد على قتل الشافعي! مع أن الشافعي إنما حمل الى العراق سنة ١٨٤ هـ بعد وفاة أبي يوسف بستين، وعناية محمد بن الحسن بالشافعي واهتمامه بتفقيهِه، وعظيم مواساته له بما بلغ حد التواتر، كما تجد شرح ذلك في (بلوغ الأماني) بل محمد بن الحسن هو الذي خلص الشافعي من المحنة حتى قال ابن العباد الحنبل في «شذرات الذهب»

بعد أن نقل عن ابن عبد البر كيف خلص محمد بن الحسن، الشافعي من القتل : « فيجب على كل شافعي الى يوم القيامة أن يعرف هذا محمد بن الحسن ويدعوه بالمغفرة ». لكن أبا نعيم يستيحي الاساءة بدل هذا الاحسان . ويذكر الخبر الكاذب ، وهو يعلم أنه كذب ، ويعلم أيضا ما يترتب على ذلك من اغترار جهة أهل مذهبه بذكره الخبر المذكور وسعهم في الفتنة سعى الموتور في الثار ، نسأل الله الصون . ومن المعروف أن عادة أبي نعيم سوق الأخبار الكاذبة بأسانيد بدون تنبيه على كذبها . وهو أيضا ممن يسوق ما يرويه بأجازه فقط مع ماسمه في مساق واحد ، ويقول في الاثنين : حدثنا . وهذا تخليط فاحش . وليس جرح ابن منده فيه بما يتغاضى عنه بهوى الذهبي . وأما أبو أحمد محمد بن أحمد الخطيفي - بالكسر - فهو صاحب مناكير . وقد أنكروا عليه حديثه في إهداء الرسول - صلى الله عليه وسلم - جملا لأبي جهل . وكان يزعم أن فلانا وفلانا أفاداه من غير أن يخرج أصله . وأنكروا عليه أيضا تحديثه بمسند ابن راهويه من غير أصله . وقد تفرد عن أبي العباس بن سريج بأحاديث لم يروها عنه غيره . وقد ذكره ابن الصلاح في عداد المختلطين . ومع ذلك كله يبق هو ، وأبو نعيم والخطيب مقبولين مرضيين عند أهل مذهبه !! .

وأما الساجي فهو أبو يحيى ذكره ابن يحيى الساجي البصري ، صاحب كتاب العلل ، وشيخ المتعصين ، كان وقاعا ينفر دهما كير عن مجاهيل وتجديد تاريخ بغداد نماذج من انفراداته عن مجاهيل بأمر متكررة . ونضال الذهبي عنه من تجاهل العارف . وقال أبو الحسن بن القطان : يختلف فيه في الحديث وثقة قوم وضعفه آخرون . وقال أبو بكر الرازي بعد أن ساق حديثا بطريقه : انفرد به الساجي ولم يكن مأموئا ! وكفى في معرفة مبلغ تعصب الرجل الاطلاع على أوائل كتاب العلل له . والزبائدي ممن أعرض عنهم الأئمة الستة في أصولهم وعادة ابن حبان في التوثيق معروفة فلا يجدي ذكره إياه في كتاب « الثقات » نفعا . وأبو جعفر مجهول ، ومع ذلك كله استساغ الخطيب إخراج هذه الاقصوة في كتابه ، ولم يبال بمخالفتها لروايات الاثبات في اسم أبي حنيفة واسم أبيه .

وقال في (ص ٣٢٥) : - .

« أخبرنا : محمد بن أحمد بن رزق . أخبرنا : أحمد بن جعفر بن محمد بن سلم الحنلي . حدثنا : أحمد بن علي الأبار . حدثنا : عبد الله بن محمد العتكي البصري . حدثنا : محمد بن أيوب الذارع : قال : سمعت يزيد بن زريع يقول : كان أبو حنيفة نبطيا ،

أقول : هذا يخالف رواية الجمهور ، وقد تضافرت الروايات على أن أبا حنيفة كان فارسى النسب لامن الآراميين سكنة العراق الأصليين . والنبط بفتح النون والباء الموحدة هم الآراميون سكنة العراق الأصليون . وقد يستعمل النبطي بمعنى العراقي ، وإن لم يكن منحدر الدم منهم كما يستفاد من انساب السمعاني ، ومن ساق هذا الخبر الكاذب ليطعن في نسبه فهو لم يزل على خلال الجاهلية .

والناس سواسية لا تفاضل بينهم الا بالقوى . وابن رزق في السند سبق بيان حاله ، والابار من الرواة الذين كان دعلج التاجر يدر عليهم الرزق فيدونون ما يروقه للنكاية في مخالفه في الفروع والاصول فللأبار قلم مأجور ولسان ذلق في الوقعة في أئمة أهل الحق . وكفى ما يجده القارىء في روايات الخطيب عنه في النيل من أبي حنيفة واصحابه لتعرف مبلغ عداوته وتعصبه . ورواية العدو المتعصب مردودة عند أهل النقد ، كيف وهو يروى عن مجاهيل بل الكذابين في هذا الباب ماستراه فلا يحتاج القارىء الكريم في معرفة سقوط هذا الراوى الى شيء سوى استعراض مروياته فيمن ثبتت امامته واماته فكفى الله المؤمنين القتال . والعنكى ، والذارع مجهولان ، ودعلج كان على مذهب ابن خزيمة في الاعتقاد والفقه واعتقاد ابن خزيمة يظهر من كتاب التوحيد المطبوع بمصر قبل سنين . وعنه يقول صاحب التفسير الكبير في تفسير قوله تعالى : « ليس كمثل شيء » ، انه كتاب الشرك . ١ . فلا حب ولا كرامة .

وقال في (ص ٣٣٠) : « اخبرنا القاضي ابو عبد الله الصيمرى قال : قرأنا على الحسين بن هارون الضبي ، عن ابى العباس بن سعيد قال : حدثنا عبد الله بن ابراهيم بن قتيبة . حدثنا : الحسن بن الخلال . قال : سمعت مزاحم بن ذواد بن علبه يذكر عن ابيه - او غيره - قال : ولد ابو حنيفة سنة احدى وستين ومات سنة خمسين ومائة قال الخطيب : لأعلم لصاحب هذا القول متابعا ،

اقول : وقع في الطبقات الثلاث الهندية والمصريتين (داود بن علبه) والصواب (ذواد بن علبه) بفتح الذال المعجمة وتشديد الواو في الاول وبضم العين وسكون اللام وبالموحدة في الثانى ، قيلاد أبى حنيفة على هذه الرواية سنة احدى وستين وقد ألف في رواية أبى حنيفة لأحاديث عن جملة من الصحابة مباشرة جماعة من القدماء ، من أمثال أبى حامد محمد بن هارون الحضرى ، وأبى الحسين على ابن أحمد بن عيسى التفهقى ، وأبى معشر عبد الكريم الطبرى المقرئ ، وأبى بكر عبد الرحمن بن محمد ابن احمد السرخسى وغيرهم ، والى هذه الرواية في ميلاده يكون ميل هؤلاء ، ولأما ما سأغت روايتهم لبعض تلك الأحاديث في عداد مسموعاته عن بعض هؤلاء الصحابة مباشرة .

والثلاثة الأول من مرويات ابن حجر في « المعجم المفهرس » كما أنها من مرويات ابن طولون في « الفهرست الأوسط » ، والأخير من مرويات سبط ابن الجوزى في (الاتصاف والترجيح) . وذكر ابن حبان في كتاب الضعفاء والمتروكين المحفوظ بمكتبة الأزهر أن ميلاد أبى حنيفة سنة سبعين . وإن صوب أحد المطالعين سنة ثمانين في الهامش بخط حديث ، وفي « مادة الخزاز » من أنساب ابن السمعاني المطبوع بالزنگراف ذكر سنة سبعين في ميلاده ، وإن ذكر في مواضع من الكتاب سنة ثمانين كميلاد له فلعله وزع الروايات على مواضع من الكتاب ، وفي « اللباب » لابن الاثير النص على الثمانين في مادة الخزاز ولا أدري أكانت نسخته هكذا أم أصلح الرقم تمويلا على المشهور .

وقد ذكر أبو القاسم السمناني - عصرى الخطيب - في «روضة القضاة» قولين في ميلاده : أحدهما سنة سبعين ، والآخر سنة ثمانين .

وذكر عبد القادر القرشي الحافظ في (الجواهر المضية) ثلاث روايات في ميلاده : وهى : سنة إحدى وستين ، وسنة ثلاث وستين ، وسنة ثمانين .

وحكى البدر العيني في «تاريخه الكبير» ثلاث روايات في ميلاده . وهى : سنة إحدى وستين ، وسنة سبعين ، وسنة ثمانين ، والاختلاف شديد في مواليده رجال الصدر الأول لتقدم عصرهم على عهد تدوين تاريخ الرجال ومصادق ذلك في وفيات الصحابة فضلا عن مواليدهم . وقول ابن عبد البر في (الانتقاء) : وأما أبو حنيفة فلا اختلاف في مولده أنه ولد سنة ثمانين (١) من الهجرة ومات ليلة النصف من شعبان ، يدل على أنه لم يطلع على تلك الروايات ، وعنده أنه لم يرحل إلى الشرق ، فحال ذلك دون التوسع في معرفة الروايات الشرقية . والاكثر كثرون على أن أبا حنيفة ولد سنة ثمانين ترجيحاً منهم لأن حدث التواريخ المروية في المواليد وأقدمها في الوفيات أخذاً بالاحوط في الحكم بالاتصال أو بالانقطاع ، لكن هذا إذا لم يوجد ما يؤيد إحدى الروايات ، وهنا أمور تخدم ما اختاره الأكثر كثرون ، منها ما فعله الحافظ أبو عبد الله محمد بن مخلد العطار المتوفى سنة ٣٣١ في جزئه الذى سماه (ما رواه الأكابر عن مالك) حيث عد حماد بن أبي حنيفة من هؤلاء الأكابر فساق حديثاً بطريق حماد بن أبي حنيفة عن مالك ، وحماد هذا وإن توفي قبل مالك بنحو ثلاث سنين . لكن عده من الأكابر بالنظر الى مالك لا يتم إلا إذا كان ميلاده قبل ميلاد مالك أيضاً فيجب أن يكون ميلاد أبي حنيفة قبل سنة ثمانين بمدة لا تقل عن عشر سنين ليصح أن يكون ميلاد حماد ابنه قبل ميلاد مالك ، وابن مخلد من الحفاظ البارعين ومن شيوخ الدارقطني فلا يحيد عن التحقيق فيما يكتب ، وجزؤه المذكور محفوظ بظاهرة دمشق في قسم المجميع رقم ٩٨ وعليه تسميعات وخطوط كثيرة من حملة الرواية .

ومنها : أن العقيلي روى في ترجمه حماد بن أبي سليمان ما يفيد أن إبراهيم بن يزيد النخعي لما مات اجتمع خمسة من أهل الكوفة فيهم عمر بن قيس الماصر وأبو حنيفة فجمعوا نحو أربعين ألف درهم ثم أعطوه حماد بن أبي سليمان ليستعين به ويتفرغ لرياسة الجماعة في العلم ، وكانت وفاة إبراهيم النخعي سنة خمس وتسعين ولو كان ميلاد أبي حنيفة سنة ثمانين لكانت سنه عند وفاة النخعي خمس عشرة

(١) والقاتل بأن ميلاده سنة ثمانين إن كان يحتاج بمثل حديث ابن جزء عند ابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (١ - ٤٥) حيث صح ذلك عنده فقد ثبت أنه تابعي وإلا فإنا يدل على تقدم ميلاده سلم من المعارض فيتم أنه تابعي على التقديرين .

سنة. ومن يكون في مثل هذه السن لا يتصور أن يهتم هذا الاهتمام بمن يخلف النخعي بل لا بد وأن يكون القائمون بمثل هذا الأمر من كبار تلامذة النخعي فبالنظر إلى مشاطرة أبي حنيفة لهؤلاء في ذلك لا بد من أن تكون سنة أكبر من هذه السن . وما يقال أن الشافعي كان بلغ درجة الاجتهاد في مثل هذه السن فمن باب المناقب الذي يتساهل فيه . والا ما صح أن يلزم مالكاً بعد ذلك في طلب العلم ولا أن يلزم محمد بن الحسن بعد أن بلغ أربعاً وثلاثين سنة يحمل العلم عنه .

ومنها: أنه قد تضافت الروايات على أن أبا حنيفة قبل انصرافه إلى الفقه كان جدلياً يشتغل بعلم الكلام حتى هبط البصرة نحو عشرين مرة لينظر القدرية وغيرهم ثم انصرف إلى الفقه ، ومن تكون سنة عند وفاة النخعي كما ذكرناه لا يمكن له الاشتغال الطويل بالجدل قبل انصرافه إلى الفقه فيترجح لهذه الأسباب وغيرها أن ميلاده قبل سنة ثمانين ، ولعل الأرجح في ميلاده هو سنة سبعين والله سبحانه وتعالى أعلم .

وقال في (ص ٣٣٢) :

« أخبرنا العتيق . حدثنا : محمد بن العباس . حدثنا : أبو أيوب سليمان بن اسحق الجلاب . قال : سمعت ابراهيم الحربي يقول : كان أبو حنيفة طلب النحو في أول أمره فذهب يقيس فلم يجيء ، وأراد أن يكون فيه أستاذاً فقال : قلب ، وقلوب ، وكتب ، وكلوب . فقيل له : كتب وكلاب فتركه ، ووقع في الفقه فكان يقيس ولم يكن له علم بالنحو فسأله رجل بمكة فقال له : رجل شج رجلاً بحجر ؟ فقال : هذا خطأ ليس عليه شيء . لو أنه حتى يرميه بأباقيس لم يكن عليه شيء . »

أقول : ابراهيم بن اسحق الحربي توفي سنة ٢٨٥ فينه وبين التمكن من الإخبار عن نشأة أبي حنيفة مفازة فيكون الخبر مقطوعاً والخبر المقطوع مردود عندهم ، ثم محمد بن العباس في سنده هو ابن حيويه الخزاز ، وقد ذكر الخطيب في ترجمته عن الازهرى في (٣ - ١٢٢) : كان فيه تسامح ربما أراد أن يقرأ شيئاً ولا يقرب أصله منه فيقرؤه من كتاب أبي الحسن بن الرزاز لثقتهم بذلك الكتاب وإن لم يكن فيه سماعه . لكن كيف يكون ثقة من يحدث بما ليس عليه سماعه ؟ ولعل الكتاب زيد فيه شيء ، أو نقص منه شيء ، أو بدل ، أو غير ومثله يكون مردود التحديث عندهم على أن أبا الحسن بن الرزاز الذي كان يثق بكتابه هو علي بن أحمد المعروف بابن طيب الرزاز - وهو معمر متأخر الوفاة عن الخزاز - وقد نص الخطيب في (١١ - ٣٣١) على أن ابناً له كان ادخل في أصوله تسميعات طرية . فإذا تكون قيمة تحديث من يثق بها فيحدث من تلك الأصول ؟ . وكم بين اهل العلم من كان يأبى الرواية من أصله اذا غاب عنه لئلا يضل عن ان يروى من غير أصله ، ومبلغ حرصهم على أصولهم مدون في « كفاية الخطيب » نفسه ، وكان إسقاط المتساهل في ذلك موطن اتفاق بينهم ، وهذا من جهة السند

وأما من جهة المتن ففي الخبر عزو خلاف ما تواتر عن أبي حنيفة اليه لأن القتل بالثقل مثل عمود القسطاط - كما ورد في الحديث - شبه عمد عنده يوجب الكفارة على القاتل ، والدية المغالطة على عاقلته ، وكذا القتل بحجر محدد الطرف كالرموة ، والخطيب يجعل الكلام في الشج ويعزو الى أبي حنيفة أن القتل بالثقل خطأ عنده . ومذهبه المتواتر عنه أنه شبه عمد لاختطأ بل خطأ عمد وهو شبه العمد . ويعزو إليه أيضا : أنه لا شيء على القاتل بالثقل ومذهبه أن عليه الكفارة وعلى عاقلته الدية المغالطة . ويعزو اليه أيضا أن كلامه في القتل بالحجر مطلقا من غير فرق بين أن يكون محدد الطرف أو غير محدد ، ومذهبه الفرق بين الحجر المحدد الطرف الذي يكون من شأنه القتل وبين غيره ، ثم السائل لم يكن سؤاله في الحجاز ، بل كان بالعراق وكذلك لم يكن السائل منكورا ولا حجازيا بل كان عراقيا معروفا وهو الامام أبو عمرو بن العلاء البصرى على ما في أقدم المصادر لهذا الخبر ، وكان السؤال عن القتل بالثقل المعروف بين الفقهاء لاعتن القتل بالحجر مطلقا ، وكل ذلك ليس مما يخفى على مثل ابراهيم الحربي على امامته في الفقه والحديث فالجمل على من دونه قطعا . وكلمة « لو أنه حتى يرميه » لم نرها في غير كتاب الخطيب : وقد انفرد بها ولا أدري من أى لغة هي أعبرانية أم سريانية ؟ وما وقع في « البيان والتبيين » للجاحظ ، و« العقد الفريد » لابن عبدبر وغيرهما من كتب الأدب من صيغة السؤال والجواب ليس فيها مثل هذا التخليط بل ما ينسب الى أبي حنيفة من أنه قال : (لا ولو رماه بابا قيس) لم يرد في كتاب مطلقا بسند يعول على مثله وكتب الأدب على طريقة غير طريقة التحرى وأول كتاب رأينا الحكاية فيه هو كتاب الجاحظ البصرى ولعله سمعها من بعض أصحاب أبي عمرو بن العلاء البصرى - وصيغته غير صيغة الآخرين - فطار الخصوم فرحا بتلك الكلمة ليتخذوها دليلا على ضعف أبي حنيفة في اللغة ، مع أن تلك الكلمة لا يمكن عدها لحنا على فرض صدورهما من أبي حنيفة ، ومن المعروف في شواهد العربية قول الشاعر العربي :

أبأها وأبأ أبأها قد بلغا في المجد غايتها

واستعمال الالب بالالف في الاحوال كلها عند اضافته الى غير ضمير المتكلم لغة عدة قبائل من العرب مثل حنين بن نزار ، وقيس بن عيلان ، وبنى الحارث بن كعب ، وهو لغة الكوفيين وأبو حنيفة كوفي بل هذه لغة ابن مسعود حيث قال : « أنت أبأ جهل » كما في صحيح البخارى . وقد نسب الكسائى هذه اللغة الى بلحارث ، وزيد ، وخثعم ، وهمدان ، ونسبها أبو الخطاب لكتنانه ونسب بعضهم لبلعنبر ، ولبلجهم ، ولبطون من ربيعة . ومحاولة انكار ذلك بعد أن نقل هذه اللغة أمشال الكسائى ، وأبي زيد ، وأبي الخطاب ، وأبي الحسن الاصفهاني من ائمة العربية تكون مردودة حتما - راجع الشواهد الكبرى للبدر العيني - فإوافق عدة لغات من لغات قبائل العرب هكذا ، لا يعد

لحنا إلا من يجهل غير مختصرات كتب النحو ١. ثم المراد بآبي قيس هنا ليس الجبل المطل على مكة ، وقد روى مسعود بن شيبة في كتابه التعليم ، عن ابن الجهم ، عن الفراء ، عن القاسم بن معن . أن آبا قيس اسم خشبة يعلق عليها اللحم . قال أبو سعيد السيرافي : فذلك الذي عناه به أبو حنيفة اه . فيكون أبو قيس من قبيل عمود الفسطاط والمسطح . ولعل وجه تسمية مثل تلك الخشبة بآبي قيس من جهة أنها من نوع الأعواد الخشبية التي من شأنها أن تحرق في النار لأجل الاصطلاء ، وليس في أصل الخبر ذكر مكة وإنما زادها من زادها ليوم أن المراد بآبي قيس الجبل مبالغة في التشنيع على رأى آبي حنيفة في القتل بالمثل ، مع ظهور أن الجبل لا يمكن أن يكون آلة ضرب ورأى آبي حنيفة في القتل بالمثل هو ما أخرجه محمد بن الحسن في الآثار حيث قال : أخبرنا أبو حنيفة عن حماد ، عن إبراهيم قال : القتل على ثلاثة أوجه : قتل خطأ ، وقتل عمد ، وقتل شبه العمد . فالخطأ أن تريد الشيء فتصيب صاحبك بسلاح أو غيره ففيه الدية أمخاسا ، والعمد أن تعمدت صاحبك فضرته بسلاح ففي هذا قصاص إلا أن يصطلحوا أو يعفوا ، وشبه العمد كل شيء تعمدت ضربه بغير سلاح ففيه الدية مغلظة على العاقلة ، إذا أتى ذلك على النفس ... قال محمد : وبهذا كله تأخذ إلا في خصلة واحدة ، ما ضربته من غير سلاح وهو يقع موقع السلاح أو أشد ففيه أيضا القصاص . وهو قول آبي حنيفة الأول ولا قصاص في قوله الأخير إلا فيما كان بسلاح اه وبهذا يظهر أن آبا حنيفة تابع النخعي أخيرا في المسألة ، وفرق بين القتل بالسلاح الذي يتوفر فيه معنى العمد وبين القتل بغيره تهما بما ورد في ذلك وأدلة آبي حنيفة في حكم القتل بالمثل مبسوطه في كتب المذهب وفي كتب التخارج ، ولا سيما نصب الراية ، في (٤ - ٣٣٠) و « أحكام القرآن » لابن بكر الرازي في (٢ - ٢٢٨) ومع آبي حنيفة في المسألة رجال من أئمة السلف مثل : إبراهيم النخعي ، والشعبي ، وحماد بن أبي سليمان ، والحكم بن عتيبة ، والثوري ، والحسن بن صالح ، وغيرهم كما في مصنف ابن أبي شيبة وغيره .

وقد صحت أحاديث (١) وآثار عند النسائي ، وأبي داود ، وابن ماجه ، وابن حبان ، وأحمد ، وابن راهويه ، وابن أبي شيبة وغيرهم . يؤيد ظاهرها هذا المذهب وقد أعل أبو حنيفة حديث الرضخ كما سيأتي ، فالتشنيع في هذه المسألة عليه تشنيع على السلف الذين معه : وعلى الأحاديث التي تمسكوا بها ، وإن كانت الفتوى في المذهب على وجوب القود في القتل بالمثل كما هو رأى الامامين ، ولا يستساغ التشنيع في المسائل الاجتهادية . فمن أحاط خبراً بأطراف هذا الحديث علم أن الخبر

(١) منها حديث عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم : « لا إن دية الخطأ شبه العمد ، ما كان بالسوط والعصا مائة من الإبل » أخرجه أبو داود ، والنسائي ، وابن ماجه ، وابن حبان بسند صحيح ، ومنها : حديث ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم : شبه العمد قتل الحجر والعصا في الدية مغلظة أخرجه ابن راهويه ومنها : حديث ابن عباس في دية القاتلة بمسطح - وهو عود من أعواد الخبأ - أخرجه عبد الرزاق إلى غير ذلك من الأحاديث

المذكور على فرض ثبوته لا ينفعهم في التشنيع على أبي حنيفة ، لامن جهة رأيه في القتل بالمثل ، ولا من ناحية اتخاذه دليلا على ضعفه في العرية كما فعل ذلك كثير من المالكية والشافعية بدون أن يحذروا مراعاة القارة . بل الضعيف في العرية هو من نشأ في غير مهد العلوم العرية وجهل مادونه أتمتها في وجوه تصرفات القبائل العرية واستعمالاتها ولم يحط خبرا بسعة اللسان العربي المبين . فأخذ يشنع بما ترتد إليه شناعة تشنيعه .

وهناك صيغة أخرى تنقل عن الأصمعي ربما تعد عند بعضهم كدليل على الضعف في اللغة أيضا وهي : ما نقله صاحب القاموس المجد الفيروز آبادي في مادة « عقل » حيث قال : « وقول الشعبي لا تعقل العاقلة عمداً ولا عبداً . - وليس بحديث كما توهمه الجوهري - . معناه أن يخفى الحر على عبد لا العبد على حر كما توهم أبو حنيفة ، لأنه لو كان المعنى على ما توهم لكان الكلام لا تعقل العاقلة عن عبد ولم يكن ولا تعقل عبداً . قال الأصمعي : كلت في ذلك أبا يوسف بحضرة الرشيد فلم يفرق بين عقلته وعقلت عنه حتى فهمته » .

فقول المجد (كما توهم أبو حنيفة) لإساءة أدب على الامام الأعظم ، والمجتهد الأقيم . كما قال البدر القرافي في « القول المأثور » . « ود عقلته ، يستعمل في معنى عقلت عنه قال الأكمل في العناية : وسباق الحديث - وهو لا تعقل العاقلة عمداً - وسياقه - وهو ولا صلحا ولا اعترافا - يدلان على ذلك ، لأن معناه عمن عمد وعمن صالح وعمن اعترف اه . ويؤيده ما أخرجه أبو يوسف في الآثار عن أبي حنيفة ، عن حماد ، عن ابراهيم أنه قال : لا تعقل العاقلة العبد إذا قتل خطأ . وما أخرجه محمد بن الحسن في الموطأ عن عبد الرحمن بن أبي الزناد ، عن أبيه ، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ابن مسعود ، عن ابن عباس قال : « لا تعقل العاقلة عمداً ولا صلحا ولا اعترافا ولا ماجنى المملوك . قال محمد : وهذا نأخذ وهو قول أبي حنيفة والعامه من فقهائنا اه وماجنى المملوك نص على أن المراد بقوله : « لا تعقل العاقلة عبداً » أن العاقلة لا تعقل عن العبد الجاني رغم كل متقول ! وأخرج البيهقي بطريق الشعبي عن عمر : « العمد ، والعبد ، والصلح ، والاعتراف لا تعقله العاقلة » ثم قال : « هذا منقطع والمحفوظ أنه من قول الشعبي اه وعلى قول البيهقي بنى المجد نفي كونه حديثا وأخطأ كما أخطأ في حق أبي حنيفة . وهذا الذي ذكره المجد عن الأصمعي المذكور في مختار الصحاح ، والمصباح ، والنهاية ، والعباب ، والتذهيب لكن لم تر من ساق سنده إليه .

وقال الامام أبو عبيد القاسم بن سلام في آخر كتابه « غريب الحديث » ، على ما في نصب الراية : « اختلفوا في تأويل العبد فقال محمد بن الحسن : - وهو من مشايخ أبي عبيد - معناه أن يقتل العبد حرا فليس على عاقلة مولاه شيء من جنايته ، وإنما هي في رقبته . واحتج لذلك محمد بن الحسن فقال : حدثني عبد الرحمن بن أبي الزناد ، عن أبيه ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن ابن عباس قال : لا تعقل

العاقلة عدماً ولا صلحاً ولا اعترافاً ولا ما جنى المملوك . قال : وهذا قول أبي حنيفة . وقال ابن أبي ليلى : إنما معناه أن يكون العبد يحنى عليه يقتله حر أو يجرحه فليس على عاقلة الجاني شيء . إنما ثمنه في ماله خاصة . قال أبو عبيد : فذا كرت الأصمعي فيه فقال : القول عندى ما قال ابن أبي ليلى وعليه كلام العرب ، ولو كان المعنى على ما قال أبو حنيفة لكان لا تعقل العاقلة عن عبد ولم يكن : ولا تعقل عبداً أه وليس فيما حكاه أبو عبيد عن الأصمعي غير مجرد تأييده لرأى ابن أبي ليلى ، بخلاف ما حكاه صاحب القاموس وزملاؤه فإن فيه تهجاً على مقام الاجتهاد بجهل .

وقد ظهر مما سردناه من الآثار صواب ما ارتآه أبو حنيفة وحجة محمد بن الحسن كما سبق ناهضة جداً لمن تدبر ولا منافاة بين هذا وبين أن يأتي في لسان العرب عقل عنه بمعنى ودى عنه بل « عقله » في هذا الباب بمعنى عقل عنه مطلقاً ، على الحذف والإيصال ، لأن أصل الكلام عقل فلان قوائم الجمال ليدفعها دية عن فلان فاستغنى عن المفعول الصريح وأوصل الى المدفوع عنه بحذف « عن » وهذا من أسرار العربية التي يجب أن يفهمها كل من مارس اللغة العربية ، ورأى في نفسه المقدرة على الحكم في مقادير الناس في العريضة . والقصد من الآثار المروية عن عمر ، وابن عباس ، وإبراهيم النخعي ، والشعبي واحد وهو ما ارتآه أبو حنيفة . والأصمعي ليس بالذي يتساخف على أبي يوسف هكذا بل كان يتأدب معه غاية التأدب . ففي نوادر الأصمعي قال : قلت لأبي يوسف - وذكرنا الأمانى - : لقد بلغ الله بك (ما بلغت) فهل تمتيت قط أكثر مما أنت فيه ؟ قال : « نعم أن أكون في جمال ابن أبي ليلى ، وزهد مسعر بن كدام ، وفقه أبي حنيفة » قال : فذكرت ذلك لأمير المؤمنين يعنى الرشيد فقال : ما تمنى أبو يوسف أكثر من الخلافة . ولو فرضنا أن الأصمعي عن يقول في مجلس البعدها ما لا يقوله في محضر الأصحاب وأصحاب الأصحاب ، يرضى في الحضور ويشنع في الغيبة - ولا نستبعد ذلك منه - فثله لا نقيم لكلامه وزناً . فإن كنت لا تكفني بما في الكتب المؤلفة في الضعفاء من قول مشعل أبي زيد الانصاري فيه فليكن بكتاب « التنبيهات على أغاليط الروايات » لأبي القاسم على بن حمزة البصري لتطلع على أغلاط هذا المتعثر وكلام الناس في أماته في النقل ! وفي هذا القدر من الاستطراد هنا كفاية في رد ما يروى عن الأصمعي . فإن عدم إمكان اتسكك بأقصوصة « أبي قيس » ، وأسطورة « فلم يفرق بين عقلته وعقلته عنه حتى فهمته » في باب تضعيف أبي حنيفة في اللغة (١) كيف وهو المولود وحده من بين الأئمة في مهد العلوم العربية ، وقد نشأ في بيئة عربية ،

(١) وأما أبو يوسف ، ومحمد بن الحسن ، وزفر بن الهذيل ، والقاسم بن معن وغيرهم من كبار أصحاب أبي حنيفة فلا تجد من ينسب أحداً منهم إلى الضعف في اللغة وأما ما ينقل عن الأصمعي في أبي يوسف فعلى جرف هار كما سبق وهذا ليس بموضع للتوسع في الذب عنه فكفني هذه الإشارة .



وتغلغل في أسرار العربية، حتى أن أمثال أبي سعيد السيرافي، وأبي علي الفارسي، وابن جني، من أركان العربية ألفوا كتباً في شرح ألفاظه في باب الإيمان تعجباً من اتساع دائرة اطلاعه في اللغة العربية، وقد اختص الله سبحانه أهل البصرة والكوفة من بين أمصار العرب بنقل اللغة عن القبائل الفصيحة، وتدوينها، وتصويرها علماً وصناعة كما في المزهري للسيوطي (١-٢٨) وفيه بيان من يؤخذ منهم اللغة، ومن لا يؤخذ منهم لمجاورتهم أما غير عربية، ومخالطتهم لصنوف الأعاجم من مصر، والشام، واليمن، والبحرين، وحاضرة الحجاز، والطائف نقلاً عن كتاب «الألفاظ» للفارابي ولا يتسع المقام لنقل نصه.

وقال السيوطي أيضاً في المزهري (٢-٢٥٩): قال أبو الطيب اللغوي في مراتب النحويين: «ولا علم للعرب إلا في هاتين المدينتين - الكوفة والبصرة - فأما مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم فلا نعلم بها إماماً في العربية»

وقال الأصمعي: أقمت بالمدينة زماناً ما رأيت بها قصيدة واحدة صحيحة إلا مصحفة، أو مصنوعة اهـ!

ومن البديهي أنه لا يمكن لأحد في زمن أبي خنيفة أن يستتبع الفقهاء في الفقه بدون علم مستبحر في جميع نواحي الاجتهاد فضلاً عن اللغة العربية، والبيان هو أول ما يحتاج إليه العالم في الدعوة بل الأمر هكذا في جميع الأزمان فن السفه وقلة الدين رعى أبي خنيفة بالضعف في العربية من غير حجة غير الاسطورتين، ولم تفسد كثرة إقامته - في أواخر عهد الاموية - في الحجاز لغته وإن كان بين شيوخ الحرميين كثير من اللاحقين من كثرة من كان يطرهما من الأعاجم منذ أواخر عهد التابعين، ومن عدم وجود أئمة بهما يتفرغون لتقويم العوج في اللغة كما سبق.

فدونك نافعا مولى ابن عمر، وريعة وأصحابهما، كم دون لهم من اللحن في الكتب.

وتبين حال الشافعي في اللغة من سبب انتقال ابن فارس من مذهبه ومن مسعى ابن دريد، والازهري في تقويم تلك الكلمات المدروسة، ومن قول إمام الحرميين في البرهان في لغة الشافعي.

وأما أحمد فدونك مسائل أبي داود، وإسحق بن منصور الكوسج، وعبد الله بن أحمد، فيأترى هل يمكنك أن تقرأ صفحة منها - على صحة الأصول - من غير أن تجاهلك خطيئات في اللغة والنحو؟ وهل روى عن أبي خنيفة طول عمره سوى تلك الكلمة بما يصلح أن يعد لنا، على تقدير أن الرواية ثابتة وأنها لحن؟ وما سر هذا التفاضل عنهم والتشهير بما روى عن أبي خنيفة؟ سوى التعصب الذميم. ومن الذي لا يلحن بعض لحن في المخاطبات؟

ويحكى عن أبي عمرو بن العلاء أنه كان إذا تكلم مع أهله لا يقيم كلمة من الأعراب ثم إذا وصل إلى الجامع مزج الأعراب بالنسج، ثم إذا توسط المريد - سوق الأدب بالبصرة - لم يؤخذ عليه

حرف واحد ولما سئل عن ذلك قال : لا أنا إذا كناهم بما يخالف طبائعهم ثقلنا على نفوسهم .
وبما يحكى عن الفراء أنه دخل على الرشيد ، ولحن فقال يا أمير المؤمنين ، إن طبائع أهل البدو
الاعراب ، وطبائع الحضرة اللحن فإذا تحفظت لم الحزن وإذا رجعت الى الطباع لحت . فاستحسن
الرشيد قوله .

وذكر المبرد في كتاب « اللحنة » عن محمد بن القاسم القايى ، عن الأصمعى قال : دخلت المدينة
على مالك بن أنس فما هبت أحداً هيئى له فتكلم فلحن فقال : مطرنا الباردة مطرا أى مطراً تخف فى
عينى فقلت : يا أبا عبد الله قد بلغت من العلم هذا المبلغ فلو أصلحت من لسانك . فقال : فكيف
لو رأيتم ربيعة كنا نقول له : كيف أصبحت فيقول : بخيرا ، بخيرا . قال : وإذا هو قد جعله لنفسه
قدوة فى اللحن وعذراً .

وقال أحمد بن فارس فى الصحاح (ص ٣١) ، مستقبحا من يعيب مالكا بأنه لحن فى مخاطبته العامة
بأن قال : (مطرنا الباردة مطرا أى مطرا) : إن الناس لم يزالوا يلحنون ويتلاحنون فيما يخاطب بعضهم
بعضا اتقاء للخروج عن عادة العامة فلا يعيب ذلك من ينصفهم من الخاصة ، وإنما العيب على من
غلط من جهة اللغة فيما يغير به حكم الشريعة والله المستعان اهـ . ألم يكن بين المخالفين رجل رشيد مثله
يعتذر عن أبى حنيفة بمثل هذا الاعتذار المستحسن بدل أن ينفخوا فى بوق التعصب والتشهير
لو فرض صدور لحن واحد منه طول عمره العامر بالأصابات ، لكن الناس معادن ، وابن فارس
هذا هو الإمام المشهور فى اللغة وهو الذى قال عنه الميدانى : إنه شرع يصلح ألفاظ الشافعى فسل
عن ذلك فقال هذا إصلاح الفاسد ، فلما كثر عليه أتق من مذهبه وانتقل إلى مذهب مالك فقبل له :
هلا انتقلت إلى مذهب أبى حنيفة ؟ قال : د خفت أن يقال إنما انتقل إليه طمعا فى الدنيا أو المناصب ،
كما فى كتاب « التعليم » لمسعود بن شيبة .

ومن جملة ما أخذ عليه قوله : (لا يكثر عيالكم) فى تفسير « أن لا تعملوا » فى قوله تعالى : « ذلك
أذن أن لا تعملوا » . مع أنه بمعنى أن لا تملوا عند جمهرة أئمة اللغة من أمثال الفراء ، والكسائى ،
والأخفش ، والراجاى والرمانى ، وأبى على الفارسى وغيرهم ، وقوله (حارة) فى تفسير (موصدة)
فى قوله تعالى : « نار موصدة » . مع أنها بمعنى محيطة بلاخلاف بين العلماء ، وقوله : (معلى الكلاب) فى
تفسير قوله تعالى : « مكليين » مع أنه بمعنى مرسل الكلاب ، وقوله : (خل الإبل والبقر) ، فى تفسير
(الفحل) فى قول عمر رضى الله عنه : (لاشفعة فى البئر ولا فى الفحل) مع أنه فحل النخل ، وقوله فى
التصيرية أنها من الربط . مع أنها من جمع الماء فى الخوض حتى قال أبو عبيد : لو كانت المصرة على
مازعه هنا الغزوى من الربط لما كانت مصرة بل كانت تكون مصرورة ، وقوله : فى تفسير الفهر فى
قول عمر (كأثم اليهود قد خرجوا من فهرهم) : (البيت المبنى بالحجارة الكبار) مع أنه موضع

عبادتهم ، او اجتماعهم ودرسهم مطلقا سواء كان في بستان ، أو صحراء ، ووصفه الماء بالمالح مع أن الماء لا يوصف به وفي القرآن « ملح أجاج » . وأما المالح فيوصف به نحو السمك ، وقوله : ثوب نسوي لفظة عامية ، وقوله : العفريت بالفتح عما لم يقله أحد ، وقوله في أشليت السكلب بمعنى زجرته خطأ صوابه أن ذلك بمعنى أغريته كما قاله ثعلب وغيره ، وقوله في مختصر المزنى : وليست الأذنان من الوجه فيضلان والصواب فيغسلا . ولفظ الشافعي اثبات النون . وحذفها من تصرف الطابع ، وأما في العلم كما ماتته في قضية المرحوم مصطفى باشا الخازن المعروفة في البيئات العلمية ومحافل المحاماة بل في الصحف السيارة . وقوله : الواو للترتيب ، والباء للتمييز مما لا يعرفه أحد من أئمة اللسان بل الأولى للجمع مطلقا والثانية للاستلحاق . وله كثير من أمثال ذلك تسامح معه فيها من تسامح كالمخشري في تفسيره ، وقسا عليه من قسا مثل الاتفاق في كتبه في الأصول بل حكى محمد بن يحيى عن الجاحظ انه قال سمعته - اى الشافعي - ينادى يامشر الملاحون ، فقلت له : خرب يبتك لحت . فقال هذا لسان اهل سيف (١) الحجاز ، فقلت : لحن يساند أقوى ما يكون كما في كتاب « التعليم » . ولنكتف بهذا القدر لإيقاف المتنهمين على مقام الامام الأعظم من ناحية اللغة عند حدم بذكركم ما يحمله الناس في أئمتهم ، والحق أن الأئمة المتبوعين أعلى كعبا من أن يوصم أحدهم بالضعف في اللغة ، لاستجماعهم شروط الاجتهاد ، ومن تلك الشروط معرفة اللغة حق المعرفة وقد أجمعت الأمة على اتباعهم دون الآخرين ، وقد تقاسموا الأمة المحمدية على توالى القرون ولو لم يكن لله في ذلك سر خفي لما تابعتهم الأمة هكذا على تماقب الدهور رغم محاولات الشذاذ إلا أن الكلام يجر الكلام ساحتنا الله وإياهم فيما شط به القلم عن الاعتدال وغفر لنا ولهم في جميع الأحوال ، وما القصد إلا إعادة الحق إلى نصابه . وفي كتاب الملك المعظم فيما بين (٤) و (٤٨) بسط نصوص كثيرة من الجامع الكبير وغيره تدل على براعة الامام في اللغة العربية ، وتفغله في أسرار العربية ، وهي أدلة ملووسة لا يستطيع أن ينكرها إلا عليل الحس ساقط النفس .

وقال في (ص ٣٣٢) :

« أخبرني البرقاني : أخبرنا : محمد بن العباس الخزاز . حدثنا : عمر بن سعد . حدثنا : عبدالله بن محمد حدثني : أبو مالك بن أبي هز الجبلي ، عن عبد الله بن صالح ، عن أبي يوسف . قال : قال لى أبو حنيفة : إنهم يقرمون حرفا في يوسف يلخون فيه . قلت ماهو ؟ قال قوله : « لا يأتى كما طعام ترزقانه » . فقلت : فكيف هو ؟ قال ترزقانه ،

أقول : يعنى بكسر الهاء في الأول وضمها في الثانى . وفي سند هذا الخبر الخزاز وقد سبق ، وعمر

(١) بالكسر أى ساحل الحجاز .

ابن سعد هو: القراطيسي، وعبد الله بن محمد: هو ابن أبي الدنيا، وأبو مالك: هو محمد بن الصقر ابن عبد الرحمن ابن بنت مالك بن مغول المعروف بابن مالك بن مغول. فالصقر، وعبد الرحمن من الكهنة المعروفين. وعبد الله بن صالح هو كاتب الليث المختلط، وليست تلك القراءة من قراءة أبي حنيفة في شيء، وإنما قراءة أبي حنيفة هي قراءة عاصم التي رواها عن أبي عبد الرحمن السلمي، وزد بن حيش. فالأول: رواية علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، والثاني: رواية ابن مسعود رضي الله عنه. وليس فيها شيء من هذا القبيل، بل تلك القراءة التي عزاها الخطيب إلى أبي حنيفة لم يرو عنه في كتب الشواذ ولا فيها دونه أبو الفضل محمد بن جعفر الخزازي (١) في قراءة أبي حنيفة بل لم يرو الخزازي، ولا النسفي لتلك القراءة أذنا مع تكلفهما توجيه كل ما يروى عن أبي حنيفة ظانها صدق الخزازي فيما دونه في قراءة أبي حنيفة، مع أن الآثمة كذبوه فيما عزا إليه من القراءات فلا داعي إلى كلام الملك العظيم في توجيه تلك القراءة.

وقال في (ص ٣٣٤) :-

«عن إبراهيم عن عمر بن الخطاب...
أقول: العوالم عن إبراهيم عن أصحاب عمر بن الخطاب...»

وقال في (ص ٣٣٥) :-

«أخبرني القاضي أبو العلاء محمد بن علي الواسطي، وأبو عبد الله أحمد بن أحمد بن علي القصري قالا: أخبرنا، أبو زيد الحسين بن الحسن بن علي بن طاهر الكندي - بالكوفة - أخبرنا: أبو عبد الله محمد بن سعيد البوري (٢) المروزي حدثنا: سليمان بن جابر بن سليمان بن ياسر بن جابر. حدثنا: بشر بن يحيى قال: أخبرنا الفضل بن موسى السيناني، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلة، عن أبي هريرة عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: «إن في أمي رجلا - وفي حديث القصري - يكون في أمي رجل اسمه النعمان وكنيته أبو حنيفة. هو سراج أمي، هو سراج أمي»

(١) وقد كذبوه فيما عزا إلى أبي حنيفة من القراءات قال الخطيب في (٢- ١٥٨) : حكى لي القاضي أبو العلاء الواسطي عن الخزازي أنه وضع كتابا في الحروف ونسبه إلى أبي حنيفة قال أبو العلاء فأخذت خط الدارقطني وجماعة من أهل العلم كانوا في ذلك الوقت بأن ذلك الكتاب موضوع لا أصل له. فكبر ذلك عليه وخرج من بغداد إلى جبل. وذكر الخطيب عن بعضهم أنه كان يخط تخليطا قبيحا ولم يكن على ما يرويه مأمونا أنه فيكون هو المتهم حيث انفرد بذلك ورمى ابن الجزري من سواء بما تلبس به الخزازي يكون رجلا بالغيب.

(٢) وفي الطبقات الثلاث «الدورق» وهو خطأ.

قال لى أبو العلاء الواسطى : كتب عنى هذا الحديث القاضى أبو عبد الله الصيمرى . قلت : وهو حديث موضوع تفرد بروايته البورقى ... »

أقول : استوفى طرقه البدر العيني فى تاريخه الكبير واستصعب الحكم عليه بالوضع مع وروده بتلك الطرق الكثيرة وقد قال بعد أن ساق طرق الحديث فى تاريخه الكبير : فهد الحديث كما ترى قد روى بطرق مختلفة ومتون متباينة ، ورواة متعددة عن النبي . عليه الصلاة والسلام . فهذا يدل على أن له أصلا ، وإن كان بعض المحدثين بل أكثرهم ينكرونه وبعضهم يدعون أنه موضوع ، وربما كان هذا من أثر التصب . ورواة الحديث أكثرهم علماء ، وهم من خير الأمم فلا يليق بحالم الاختلاق على النبي . عليه الصلاة والسلام . مع علمهم بما روى من الوعيد فى حق من كذب على النبي . عليه الصلاة والسلام . متعمدا أو نهى ماقاله أيضا فى ترجمة أبي حنيفة فى كتابه فى رجال الطحاوى المسمى (مغنى الأخيار) : وكل طريق من هذه الطرق على وجوه مختلفة فى المتن والإسناد ينابح جميع ذلك فى ترجمة أبي حنيفة فى تاريخنا البدرى . والمحدثون ينكرون هذا الحديث ، بل أكثرهم يدعون وضعه ولكن اختلاف طرقه أو متونه ، ورواته يدل على أن أصلا والله أعلم بالصواب أو عالم مضطهد طول حياته ، يموت وهو محبوس ثم يم عليه البلاد من اقصاها إلى أقصاها شرقا وغربا ويتابعه فى فقهه شطر الأمة المحمدية بل ثلثاها على توالى القرون رغم مواصلة الخصوم من فقهه ، ومورخ مناصبة العداء له نيا جلال لا يستبعد أن يخبر به النبي . صلى الله عليه وسلم . على أن يكون من الأنباء الغيبية . وسلطان فقهه مما يبهر الابصار ، وليس عرفان منزلته فى العلم مما يحتاج إلى حديث يختلف فيه العلماء . وإنما سقت هذا الكلام لتعريف أقوال الناس فيه .

وقال السيوطى فى « تبيين الصحيفة » قد بشر صلى الله عليه وسلم بالامام أبى حنيفة بالحديث الذى أخرجه ابو نعيم فى الحلية عن أبى هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لو كان العلم معلقا بالثريا لتناوله رجال من أبناء فارس » . وأخرج الشيرازى فى الألقاب عن قيس بن سعد بن عباد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لو كان العلم معلقا بالثريا لتناوله قوم من أبناء فارس » ، وحديث أبى هريرة أصله فى صحيح البخارى ومسلم بلفظ « لو كان الإيمان عند الثريا لتناوله رجال من فارس » ، وفى لفظ لمسلم « لو كان الإيمان عند الثريا لذهب به رجل من أبناء فارس حتى يتناوله » . وحديث قيس بن سعد فى معجم الطبرانى الكبير بلفظ : « لو كان الإيمان معلقا بالثريا لاتناوله العرب لئله رجال من فارس » ، وفى معجم الطبرانى أيضا عن ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لو كان الدين معلقا بالثريا لتناوله ناس من أبناء فارس » ، فهذا أصل صحيح يعتمد عليه فى البشارة والفضيلة انتهى ما ذكره السيوطى إلا أن لفظ مسلم (لو كان الدين) على أن الإيمان ذروة سنام العلم وكذا الدين فتتحد الروايات فى المعنى وما فى

الصحيحين يعني عما سواه ومن زعمى الحديث من أبناء هذا العصر فقد أساء الى نفسه ونقاد من سبيل اهل العلم ونطق خطفا ، واتبع سبيل غير المؤمنين . واما النزاع في المراد بحديث (لتأوله رجل من أبناء فارس) وفي المراد بحديث (عالم المدينة) أو (عالم قریش) فمعروف بين اهل العلم وليس هذا موضع شرح لذلك .

وقال في (ص ٣٦٩ من الطبعة الأولى المصرية و ص ٣٧٩ من الطبعة الثانية المصرية) وهكذا كلما تكرر الرقم :

والمحفوظ عند نقلة الحديث عن الأئمة المتقدمين وهؤلاء المذكورين منهم في أبي حنيفة خلاف ذلك ...

أقول : اني في ريب من كون هذه الكلمة صادرة من الخطيب نفسه بل أرجح أن تكون مما زيد في تاريخ الخطيب بعد وفاته ، لأنى أراه مها بلغ به الهوى ، لا يرضى لنفسه أن يقع في مثل هذا التناقض المكشوف ؟ وهو الذى تكلم على الرجال الذين هم في أسانيد المثالب في هذا الكتاب بالتضعيف والتكذيب كما نقله عنه الملك العظيم في رده على الخطيب ، وكما نقلنا عنه أيضا بحروقه فلا يتسنى للخطيب أن يقول هنا : إن الرواية المحفوظة هي رواية رواة المثالب . ولو فرض أنا تحا كم إليه فقط في أحوال أولئك الرواة - رواة المثالب عن ألسنة متقضى الأئمة إلا إذا أراد بالمحفوظ ما هو محفوظ عند عصبة العصب المنتسبة بين نقلة الحديث ؛ وأما كون تاريخ الخطيب قد فُتشت فيه الأقلام فأمر لا شك فيه بدلائل ناهضة ، وقد تكلم الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسى في أحمد بن الحسن المعروف بابن خيرون - الذى كان وصى الخطيب عند وفاته ، وكان الخطيب سلم إليه كتبه فاحترقت تلك الكتب في بيت هذا الوصى ، وبينها نسخة الخطيب من تاريخ بغداد حتى روى الناس تاريخ الخطيب عن نسخة ابن خيرون لا عن خط الخطيب وبلوا فيها زيادات على ما كانوا سمعوه من الخطيب ، فقالوا : إن ابن خيرون هو الذى زادها حتى روى أبو الفضل المقدسى ابن خيرون بكل سوء . وإن لم يعجب ذلك الذهبي وقد نقل في ميزان الاعتدال عن ابن الجوزى أنه قال : سمعت مشايخنا يقولون إن الخطيب أوصى إلى ابن خيرون أن يزيد وريقات في تاريخه وكان لا يجب أن تظهر منه في حياته ، فبذلك تعلم أن الزيادة فيه لا شك فيها لكن هناك رواية أنها كانت بوصية من الخطيب فتكون تبعة الزيادة على عاتق المؤلف نفسه ، أو الزائد هو ابن خيرون فيسقط ابن خيرون من مرتبة أن يكون مقبول الرواية على رأى أبي الفضل المقدسى وتكتفى هنا بلفت النظر إلى كلام الذهبي ، وابن الجوزى ، وكلام أبي الفضل المقدسى فقط حتى يرى الناظر رأيه في مثل هذه الوصية وفي مثل هذه الزيادة ؛ ومن الغريب أن المثالب الشنيعة ، المتعلقة بأبي حنيفة في تاريخ الخطيب لم تدع الا بعد أن تحف عالم الملوك الملك المعظم عيسى الأيوبي

ولهذا كان هو أول من رد عليها ولو دأعت المثالب قبل ذلك لما تأخر العلماء من الرد عليها كما فعلوا مع عبد القاهر البغدادى ، وابن الجوينى ، وأبى حامد الطوسى وغيرهم ، وسبط ابن الجوزى رد على الخطيب أيضا فى عصر الملك المعظم فى كتاب سماه «الاتصار لامام أئمة الأمصار» وهو فى مجلدين .

وقال فى (ص ٣٦٩ و ٣٧٠) من الطبعتين :

« أخبرنا : محمد بن أحمد بن رزق . أخبرنا : أبو بكر أحمد بن جعفر بن محمد بن سلم الخطيب . قال : أملى علينا أبو العباس أحمد بن على بن مسلم الأبار فى شهر جمادى الآخرة سنة ٣٣٨ قال : ذكر القوم الذين ردوا على أبى حنيفة : أيوب السختياني ، وجريز بن حازم ، وهمام بن يحيى ، وحماد بن سلمة ، وحماد بن زيد ، وأبو عوانة ، وعبد الوارث ، وسوار العبدي القاضى ، ويزيد بن زريع ، وهلى ابن عاصم ، ومالك بن أنس ، وجعفر بن محمد ، وعمرو بن قيس ، وأبو عبد الرحمن المقرئ ، وسعيد ابن عبد العزيز ، والأوزاعي ، وعبد الله بن المبارك ، وأبو اسحاق الفزاري ، ويوسف بن اسباط ، ومحمد بن جابر ، وسفيان الثوري ، وسفيان بن عيينة ، وحماد بن أبى سليمان ، وابن أبى ليلى ، وحفص ابن غياث ، وأبو بكر بن عياش ، وشريك بن عبد الله ، ووکیع بن الجراح ، ورقبة بن مصقلة ، والفضل بن موسى ، وعيسى بن يونس ، والحجاج بن أرطاة ، ومالك بن مغول ، والقاسم بن جبيب ، وابن شبرمة .

أقول : إن كان يريد بذلك قرع الحججة بالحجة فأهل العلم فى سعة من ذلك فى كل زمان ومكان لأن دين الله ليس بوقف على أحد من المجتهدين ومامن أحد من الفقهاء إلا وفى كلامه ما يؤخذ وما يرد غير صاحب ذلك القبر المعطر بالمدينة المنورة - صلى الله عليه وآله وسلم - وأما إن كان يريد النيل منه يهت وإقذاع فيه على ألسنة الأبرياء من السلف كما يظهر عما يسوقه الخطيب بطريق الأبار فما يؤذى ذلك فى الدنيا والآخرة إلا المختلق الأفاك . وتصدير الخطيب هذه الرواية فى صدد ذكر المحفوظ عند النقلة بذلك بادى ذى بدى على مبلغ تحفظه فيما اشترطه لنفسه . أيسر المحفوظ بآبن رزق عن ابن سلم عن الأبار ؟ فآبن رزق أبو الحسن بن رزقويه إنما لازمه الخطيب بعد أن هرم وكف بصره والكفيف لا يؤخذ منه إلا ما يحفظه عن ظهر القلب من قرآن أو حديث جرت العادة على حفظ مثله لمثله مع التحفظ والتثبت فيما يمكن أن يخطئ فيه . وأما كتب التواريخ ، والسمرة ، والحوادث الطويلة العريضة فلا يقدر من لم يصب فى عينه وقراء من العلماء أن يقوم بروايتها بأسانيدھا فضلا عن تهديم قراء وهرم وكف بصره وحرمة نعمة النظر . والاكثر من مثل هذا الضرر لا يصدر الا من المتساهلين فى الرواية - الحاجة فى النفس - ومن أعمت الأهواء بصائرهم بدل عى شيوخم . وهاهو الخطيب قد ملأ كتابه هذا بالروايات عن هذا الكفيف أو أقل ما يقال فى شيخه ابن سلم : أنه متعصب أعى البصيرة ، والابار حشوى أفاك مأجور القلم كما سبق .

قلل ابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (٢-١٤٩) : الذين رويوا عن أبي خنيفة وثقوه
وأثنوا عليه أكثر من الذين تكلموا فيه ، والذين تكلموا فيه من أهل الحديث أكثر ما عابوا عليه
الإغراق في الرأي ، والقيام ، والملازمة . وكان ما يقال يستدل على تباهة الرجل من الماضين ببيان
الناس فيه قالوا : ألا ترى إلى علي بن أبي طالب هلك فيه فريقان : حب أقرط ، ومبعض أقرط . وقده
جاء في الحديث أنه يهلك فيه رجلان : نجب ، فطر ، ومبعض مفتر وهذه صفة أهل التباهة ومن بلغ
في الدين والفضل الغاية والله أعلم . ١ . وغالب الأقيسة يعلو على مدارك أهل الحديث والأرجاء
المنسوبة إليه سياق تحقيقه وأن كلام ابن عبد البر هذا من صنيع الخطيب ؟ ولو كان الخطيب يتوخى
أن يذكر المحفوظ حقيقة في هذا الصدد لسرد ما ذكره صاحب العقيلي وروايته أبو يعقوب يوسف
ابن أحمد الصيدلاني المكي الحافظ المعروف بابن الدخيل المصري المتوفى سنة ٣٨٨ في كتابه الذي
ألفه في مناقب أبي خنيفة ردأ على العقيلي في تهجمه عليه ، كما سرد ابن عبد البر في «الاتقاء» بروايته
عن شيخه الحكم بن المنذر عن ابن الدخيل وساق أقوال أهل العلم في مناقبه بأسانيد . وإنما حمل
ابن الدخيل على تأليف ذلك الكتاب وتسميته لم يتردد إليه في العلم تورعه عن حمل تبعة ما كتبه
العقيلي في ترجمة أبي خنيفة في كتاب «الضعفاء» له الذي كان ابن الدخيل انفرد بروايته عن العقيلي .
وابن الدخيل ليس بظنين فيما أخرجه في مناقب أبي خنيفة . ولا هو من أهل مذهبه حتى يظن به أنه
تخير له وقد ذكر في كتابه المذكور في جملة من أثنى على أبي خنيفة . أبا جعفر محمد الباقر عليه السلام
وجهاد بن أبي سليمان ، ومسلم بن كدام ، وأيوب السخيتاني ، والأعشى ، وشعبة ، والثوري ،
وابن عينة ، والمغيرة بن مقسم ، والحسن بن صالح بن حني ، وسعيد بن أبي عروبة ، وجماد بن زيد ،
وشريك القاضي ، وابن شبرمة ، ويحيى بن سعيد القطان ، وعبد الله بن المبارك ، والقاسم بن معن ،
وحجر بن عبد الجبار ، وزهير بن معاوية ، وابن جريج ، وعبد الرزاق ، والثاقفي ، ووكيع ، وغالد
الواسطي ، والفضل بن موسى السيناني ، وعيسى بن يونس ، وعبد الحميد الحناني ، ومعمربن راشد ،
والنضر بن محمد ، ويونس بن أبي اسحاق ، واسرائيل بن يونس ، وزفر بن الهذيل ، وعثمان البتي ،
وجرير بن عبد الحميد ، وأبا مقاتل حفص بن سلم ، وأبا يوسف القاضي ، وسلم بن سالم (البلخي) ،
ويحيى بن آدم ، ويزيد بن هارون ، وابن أبي رزمة ، وسعيد بن سالم القداح ، وشداد بن حكيم ،
وخارجة بن مصعب ، وخلف بن أيوب ، وأبا عبد الرحمن المقرئ ، ومحمد بن السائب ، والحسن
ابن عمار ، وأبا نعيم الفضل بن دكين ، والحكم بن هشام ، ويزيد بن زريع ، وعبد الله بن داود
الخرجي ، ومحمد بن فضيل ، وزكريا بن أبي زائدة ، وابنه يحيى وزائدة بن قدامة ، ويحيى بن معين ،
ومالك بن مغول ، وأبا بكر بن عياش ، وأبا خالد الأحمر ، وقيس بن الربيع ، وأبا عاصم النبيل ،
وعبيد الله بن موسى ، ومحمد بن جابر ، والأصمعي ، وشقيقا البلخي ، وعلي بن عاصم ، ويحيى بن نصر
(٢ - ٥ . تأيب الخطيب)

كل هؤلاء أثنوا عليه ومدحوه بالفاظ مختلفة ، قال ابن عبد البر بعد أن ساق غالب ألفاظهم في الثناء على أبي حنيفة في « الاتقاء » بروايته عن شيخه الحكم بن المنذر القرطبي عن ابن الدخيل المكي : ذكر ذلك كله أبو يعقوب يوسف بن أحمد بن يوسف المكي - وهو ابن الدخيل راوية العقيلي - في كتابه الذي جمعه في فضائل أبي حنيفة وأخباره حدثنا به الحكم بن المنذر عنه اهـ .

وليس ابن عبد البر ولا الحكم بن المنذر ولا ابن الدخيل الصيدلاني ممن يرمون برواية غير المحفوظ في مناقب أبي حنيفة بوسيلة من الوسائل وأحوالهم في الأمانة والحفظ معروفة ، وليسوا من أهل مذهبه حتى يتوهم فيهم الانحياز له ، وابن الدخيل الصيدلاني هذا من مشايخ العتيق شيخ الخطيب ، وموضع العبرة في صنيع ابن عبد البر المالكى وفي عمل الخطيب الشافعى أن الاول استقصى في الاتقاء ذكر ما ساقه ابن الدخيل الثقة الأمين في مناقب أبي حنيفة ، والثاني استوفى سوق ما سرده الأبار المتهم الظنين في مثالبه ، ومن ذلك يعلم فرق ما بينهما في الدين والأمانة . ذاك أندلسي يسوق الأنباء من أصنى المصادر وهذا شرقي يأتي بالطامات من أعكر نبع يقصده كل مغامر .

وقد قال الحافظ محمد بن يوسف الصالحى الشافعى في « عقود الجمان » : اعلم - رحمى الله تعالى وإياك - أن ما رواه الخطيب من القدرح في الامام أبى حنيفة غالب اسانيده لا يخلو من متكلم فيه أو مجحول ، ولا يجوز لمن يؤمن بالله تعالى واليوم الآخر أن يثلم عرض أحد من المسلمين بمثل ذلك فكيف بامام من أمم المسلمين ؟ وعلى تقدير صحة ذلك عن قائله فإن كان من غير أقران الامام أبى حنيفة فهو لم يره ولم يشاهد أحواله بل قل ما رآه على الاوراق التى دونها أعداؤه فهذا لا يلتفت الى قوله البتة وإن كان من أقران الامام أبى حنيفة المنافسين له فلا يلتفت الى قوله أيضا وقد جهد كثير منهم على أن يحط من مرتبة الامام أبى حنيفة ويصرف قلوب أهل عصره عن محبته فما قدر على ذلك ولا نفذ كلامه فيه . حتى قال بعضهم : فعلينا أنه أمر سماوى لا حيلة لأحد فيه ومن يرفعه الله تعالى لا يقدر الخلق على خفضه قال الذهبي في « الميزان » ، وتابعه ابن حجر في « اللسان » : كلام الاقران بعضهم في بعض لا يعبأ به ولا سيما إذا لاح لك أنه لعداوة أو لمذهب اهـ وما لا يجوز لمسلم كيف يدعو اليه الخطيب ؟ ولولا أن الخطيب كان عزم على المساهمة لأهل مذهبه فيما واصلوه من الفتنة في سبيل القضاء منذ عهد أبى حامد الاسفرائينى السابق ذكر محاولته تقلا عن خطط المقرئى لما جازف هذه المجازفة ، ولا سقط هذا السقوط . وهكذا تكون نتيجة التكالب على الدنيا بدون ورع حاجز . ١

وقال في (ص ٣٧٠ و ٣٧١) من الطبعتين :

« أخبرنا : الحسين بن محمد بن الحسن أخو الخلال . أخبرنا : جبريل بن محمد المعدل - بهمدان - حدثنا : محمد بن جويوه النخاس . حدثنا : محمود بن غيلان . حدثنا : وكيع قال : سمعت الثورى يقول : نحن المؤمنون ، وأهل القبلة عندنا مؤمنون في المناكحة والموارث ، والصلاة ، والاقرار ، ولنا ذنوب

ولا ندرى ما حالنا عند الله؟ قال وكيع: وقال أبو حنيفة: من قال بقول سفيان هذا فهو عندنا شك، نحن المؤمنون هنا، وعند الله حقاً قال وكيع: ونحن نقول بقول سفيان وقول أبي حنيفة عندنا جراءة.

أقول: في الطبقات الثلاث (حيويه) وهو تصحيح والصحيح (جويوه) بفتح الجيم وتشديد الموحدة، ومحمد بن العباس الخزاز المعروف بابن حيويه متأخر الزمن لم يدرك محمود بن غيلان أصلاً فما وقع في تعليق الطبعة الثانية من إعلال الخبر به وهم محض والصواب أن محمداً في السند هو ابن جويوه النخاس الحمذاني وقد كذبه الذهبي في تلخيص المستدرک حيث قال في حديث ميناء: ابن جويوه متهم بالكذب أفما استحيا المؤلف - يعني الحاكم - أن يورده هذه الأخطاء فيما يستدرک على الشيخين اهـ فلا يصح هذا الخبر عن وكيع بمثل هذا السند، والذي صح عنه هو ما أخرجه الحافظ أبو القاسم ابن أبي العوام - صاحب النسائي والطحاوي - في كتابه فضائل أبي حنيفة وأصحابه، المحفوظ بدار الكتب المصرية وعليه خطوط كثير من كبار العلماء الأقدمين وسماعاتهم (وهو من مرويات السلفي) حيث قال: حدثني محمد بن أحمد بن حماد قال حدثنا: إبراهيم بن جنيد قال حدثنا: عبيد بن يعيش. قال حدثنا: وكيع قال: كان سفيان الثوري إذا قيل له: أمؤمن أنت قال: نعم. فإذا قيل له عند الله؟ قال: أرجو. وكان أبو حنيفة يقول: أنا مؤمن وهنا وعند الله. قال وكيع: قول سفيان أحب إلينا اهـ وأين هذا من ذلك؟ فبذلك تبين ما في رواية الخطيب بطريق ابن جويوه الكذاب من الدخائل هكذا يكون المحفوظ عند الخطيب نسأل الله العافية.

ومما يناسب هذا المقام ما أخرجه الحافظ شرف الدين الدمياطي في جزئه المسمى «العقد المثنى» فيمن يسمى بعبد المؤمن، كما رواه عنه الحافظ عبد القادر القرشي في طبقاته حيث قال: أنبأني الحافظ عبد المؤمن الدمياطي وتقلته من خطه في جزئه المذكور كتبت إلينا عجبية بنت محمد بن أبي غالب، عن أبي أحمد معمر بن عبد الواحد بن الفاخر، أخبرنا: أبو المحاسن عبد الواحد بن اسماعيل الروائي. أخبرنا: الحافظ أبو نصر عبد الكريم بن محمد الشيرازي ابن بنت بشر الحافي. أخبرنا: أبو القاسم الحسين بن أحمد بن محمد بن فضلوليه الدامغانى القاضي. أخبرنا: أبو حنيفة عبد المؤمن التيمي الحنفي. حدثنا: عبد الرحمن بن يزيد الفقيه. حدثنا: أبو الحسن علي ابن نصر حدثنا: محمد بن نوكرد الروائي. حدثنا: محمد بن سماعة: حدثنا: أبو يوسف القاضي: عن أبي حنيفة الامام، عن موسى بن أبي كثير قال: أخرج علينا ابن عمر رضى الله عنهما شاة له فقال لرجل اذبحها فأخذ الشفرة ليذبحها فقال له: أمؤمن انت؟ فقال: أنا مؤمن إن شاء الله تعالى. فقال ابن عمر: ناولي الشفرة وامض حيث شاء الله ان تكون مؤمناً. قال: فمر رجل آخر فقال له اذبح لنا هذه الشاة فأخذ الشفرة ليذبحها فقال: أمؤمن انت؟ قال: أنا مؤمن إن شاء الله تعالى قال: فأخذ الشفرة وقال: امض ثم قال لرجل آخر اذبح لنا هذه الشاة. فأخذ الشفرة ليذبحها، فقال له أمؤمن

أنت ؟ قال : نعم . أنا مؤمن في السر ومؤمن في العلانية فقال له : اذبح . اذبح ثم قال : الحمد لله الذي ما ذبح لنا رجلاً شك في إيمانه به اه قال القرشي قلت موسى بن أبي كثير مجهول . انتهى . بل هو الانصارى الراوى عن ابن المسيب وإن لم يوجد روايته عن ابن عمر في الأصول الستة ، لكن معاصرته له تظهر من سننه وطبقته وقول من يستثنى في الايمان من السلف للجهل بالخاتمة والا نافي الجزم والله أعلم .

وقال في (٣٧٠ و ٣٧٢) :

و أخبرنا : علي بن محمد بن عبد الله المعدل . أخبرنا : محمد بن عمرو بن البخري الرزاز . حدثنا : حنبل بن إسحاق . حدثنا : الحميدى . حدثنا : حمزة بن الحارث بن عمير عن أبيه قال : سمعت رجلاً يسأل أبا حنيفة في المسجد الحرام عن رجل قال أشهد أن الكعبة حق ولكن لا أدري : هي هذه التي بمكة أم لا ؟ فقال : مؤمن حقاً . وسأله عن رجل قال أشهد أن محمد بن عبد الله نبي ولكن لا أدري : هو الذي قبره بالمدينة أم لا ؟ فقال : مؤمن حقاً . قال الحميدى : ومن قال هذا فقد كفر . قال : وكان سفيان يحدث به عن حمزة بن الحارث .

أقول : حنبل بن إسحاق في السند يتكلم فيه بعض أهل مذهبه ويرميه ابن شاقلا بالغلط في روايته كما ذكره ابن تيمية في تفسير سورة القلم لكن لا نلتفت إلى كلامهم فيه ونعده ثقة مأموناً كما يقول ابن نقطة في التقييد فيلتزق الخبر بالحميدى ، والحميدى كذبه محمد بن عبد الله بن عبد الحكم - في كلامه في الناس راجع طبقات السبكي (١ - ٢٢٤) - وهو شديد التعصب وقاع مضطرب يروى مرة عن حمزة بن الحارث ومرة عن الحارث مباشرة والحارث بن عمير هذا مختلف فيه ، والجرح مقدم .

قال الذهبي في ميزان الاعتدال : وما أراه إلا بين الضعف فإن ابن حبان قال في الضعفاء روى عن الاثبات الأشياء الموضوعات وقال الحاكم : روى عن حميد وجعفر الصادق أحاديث موضوعة اه . وفي تهذيب التهذيب قال الازدي : ضعيف منكر الحديث . ونقل ابن الجوزي عن ابن خزيمة أنه قال : الحارث بن عمير كذاب اه هكذا يكون المحفوظ عند الخطيب وشواهد الحال تكذب الخبر وكيف يتصور أن ينطق أبو حنيفة بمثل ذلك الكفر الصراح في مثل المسجد الحرام بدون أن يروى ذلك عنه إلا كذاب واحد ، وبدون أن يعاقب عقاب من ينطق بمثل ذلك الكفر الشنيع ؟ وهذا هو الاختلاق المكشوف . وقد ساق ابن أبي العوام بسنده إلى الحسن بن أبي مالك عن أبي يوسف عن أبي حنيفة أنه قال : لو أن رجلاً صلى يريد بصلاته إلى غير الكعبة فوافق الكعبة على الخطأ منه أنه بذلك كافر وما رأيت أحداً منهم ينكر ذلك اه . كما سيأتى مفصلاً . وربما يكون الامام نطق بما يفيد أن الايمان الاجمالى كاف في الابتداء ثم يتعلم المؤمن الايمان التفصيلى شيئاً فشيئاً فأباح الراوى لنفسه تغيير الرواية إلى ما شاء باسم الرواية بالمعنى .

قال ابن حزم في الفصل (٣-٢٤٩) : فإن قال قائل فما تقولون فيمن قال أنا أشهد أن محمدا رسول الله ولا أدري أهو قرشي ، أم تميمي ، أم فارسي ، ولا هل كان بالحجاز أم بخراسان ، ولا أدري أحى هو أم ميت ، ولا أدري لعله هذا الرجل الحاضر أم غيره قيل له : إن كان جاهلا لا علم عنده بشئ من الاخبار والسير لم يضره ذلك شيئا ووجب تعليمه ، فاذا علم وصح عنده الحق فإن عاند فهو كافر حلال دمه وماله محكوم عليه بحكم المرتد ، وقد علمنا أن كثيرا ممن يتعاطى الفتيا في دين الله عز وجل نعم وكثيراً من الصالحين لا يدري كم لموت النبي صلى الله عليه وسلم ولا أين كان ، ولا في أى بلد كان ، ويكفيه من كل ذلك إقراره بقلبه ولسانه أن رجلا اسمه محمد أرسله الله تعالى إلينا بهذا الدين اه والخطيب كثيراً ما يتابع ابن حزم في آرائه التي أطلعها عليها الحيدى صاحب الجمع بين الصحيحين فلمل رأى ابن حزم هذا لم يطلع عليه الخطيب . والله سبحانه هو الهادي

وقال في (ص ٣٧١ و ٣٧٢) :

« أخبرني الحسن بن محمد الحلال . حدثنا : محمد بن العباس الخزازح وأخبرنا : محمد بن أحمد بن حسنون الزنسى . أخبرنا : موسى بن عيسى بن عبد الله السراج قال : حدثنا محمد بن محمد الباغندي . حدثنا : أبي . قال : كنت عند عبد الله بن الزبير (الحيدى) فأثاه كتاب أحمد بن حنبل : اكتب إلى بأشنع مسألة عن أبي حنيفة فكتب اليه : حدثني : الحارث بن عمير قال : سمعت أبا حنيفة يقول لو أن رجلا قال : أعرف لله بيتا ولا أدري أهو الذي بمكة أو غيره ؟ أمؤمن هو ؟ قال نعم . ولو أن رجلا قال : أعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قد مات ولا أدري أدفن بالمدينة أو غيرها ؟ أمؤمن هو ؟ قال : نعم . قال الحارث بن عمير وسمعت يقول : لو أن شاهدين شهدا عند قاض أن فلان بن فلان طلق امرأته وعلما جميعا انهما شهدا بالزور ففرق القاضى بينهما ثم لقيها احد الشاهدين فله ان يتزوج بها ؟ قال نعم . قال : ثم علم القاضى بعد ، أنه ان يفرق بينهما ؟ قال : لا ، .

اقول : سبق بيان حال الحيدى في التعصب البالغ المقضى الى رد خبره في مثار تعصبه وحال الحارث بن عمير الكذاب . واما محمد بن محمد الباغندي في سنده فقد قال الخطيب عنه في (٣ - ٢١٢) : قال البارقطنى : كان كثير التدليس يحدث بما لم يسمع وربما سرق اه والكلام في الباغندي طويل وكان ابراهيم بن الاصبهاني يكذبه - وكان الأب يكذب الابن ، والابن الاب وكثير من اهل النقد يصدقهما في تكذيب احدهما الآخر فاستحق الخبر ان يعد في عداد المحفوظ عند الخطيب !! ثم مسألة نفاذ حكم القاضى ظاهرا وباطنا هو مقتضى الأدلة وان كان شاهد الزور يأثم اثماً عظيماً لكن لا يحول ذلك دون نفاذ حكم القاضى ظاهرا وباطنا والا لزم اباحة وطئها للزوج الاول في السر فيما بينه وبين الله ، واباحة وطئها للزوج الجديد بحكم الحاكم . وأى قول يكون اقبح واشنع من هذا ؟ يكون لامرأة واحدة زوجان في حالة واحدة احدهما يجامعها في السر والاخر

في العلانية، ونعترف أن أبا حنيفة لا يمكنه أن يرى مثل هذا الرأي رغم كل تشنيع بل التشنيع يرتد على مخالفته ومشنعه كما صورناه وأبو حنيفة من أبرأ الناس من أن يحدث الفوضى في الأحكام. وأما عدم تقرير القاضى بينهما بعد علمه بحال الشاهدين فليس من مسائل أبي حنيفة وإنما مذهبه التروى في الحكم مطلقاً ولعل القارىء الكريم لم ينس بعد، ما نقلناه من ابن حزم في الايمان الاجمالى والايان التفصيلى.

وخبر عمرو بن ابى عثمان الشمرى الذى يعزى اليه أنه روى مثل ذلك عن ابى حنيفة في مقالات الاسلاميين، لا سند له. والشمرى هذا معتزلى أخذ الاعتزال عن واصل وعمرو بن عبيد ومذهبهم تخليد مرتكبي الكبائر في النار. والتشنيع منهم على من لا يقول بقولهم يكون على طرف لسانهم قلوب سيق الخبر بسند فيه أحدهم في مثل هذه المسألة لما قبل وكيف يلتفت إلى ما يذكر عن أحدهم بدون زمام ولا خطام؟ ولا بأس ان يفرق أبو حنيفة بين الايمان الاجمالى والتفصيلى كما شرحناه واليه يرى كلام ابن حزم والله سبحانه أعلم

ومن الدليل على بطلان الخبر من أساسه أن الحميدى مكى لم يجالس أصحاب أبي حنيفة ولا درس قومه، واحمد عراقي تفقه على اصحاب ابى حنيفة. فثل أحمد العراق لا يسأل الحميدى المكى عن أشنع مسائل أبي حنيفة العراقي ولو كان السؤال بالعكس لكان معقولا، لكن الكذاب لم يدبر كذبه جيداً حيث أراد الله اقتضاه. ومثله الخبر الذى بعده لأنه بطريق الحارث المذكور.

وقال في (٣٧١ و ٣٧٤):

وأخبرنا: ابن رزق. أخبرنا: جعفر بن محمد بن نصير الخلدى. حدثنا: أبو جعفر محمد بن عبد الله ابن سليمان الحضرمي (وهو مطين) - في صفر سنة سبع وتسعين ومائتين - حدثنا: عامر بن اسماعيل حدثنا: مؤمل عن سفيان الثوري قال: حدثنا: عباد بن كثير قال: قلت لأبي حنيفة: رجل قال أعلم أن الكعبة حق، ولأنها بيت الله ولكن لا أدري هي التي بمكة أو هي بخراسان أمؤمن هو؟ قال نعم. قلت له: فاقول في رجل قال: أنا أعلم أن محمداً رسول الله ولكن لا أدري هو الذي كان بالمدينة من قریش أو محمد آخر، أمؤمن هو؟ قال: نعم قال مؤمل قال سفيان: وأنا أقول من شك في هذا فهو كافر.

أقول: مطين تكلم فيه محمد بن ابى شيبه. وعامر بن اسماعيل هو: أبو معاذ البغدادي مجهول الحال ولم يخرج له احد من اصحاب الأصول الستة، ومؤمل هو ابن اسماعيل يقول فيه البخارى: إنه منكر الحديث ويقول أبو زرعة: في حديثه خطأ كثير، وعباد بن كثير هو الثقفي البصري كان الثوري يكذبه ويحذر الناس من الرواية عنه فكيف يتصور ان يروى الثوري عن مثله فظهر ان هذه الأخلوة كذب مفضوح ايضا وهكذا يكون المحفوظ عند الخطيب!

وقال في (٣٧٢ و ٣٧٤):

« أخبرنا : محمد بن الحسين بن الفضل القطان . أخبرنا : عبد الله بن جعفر بن درستويه . حدثنا : يعقوب بن سفيان . حدثني : علي بن عثمان بن نفيل . حدثنا : أبو مسهر . حدثنا : يحيى بن حمزة . وسعيد يسمع . أن أبا حنيفة قال : لو أن رجلاً عبد هذه النعل يتقرب بها إلى الله لم أر بذلك بأساً فقال سعيد : هذا الكفر صراحاً . »

أقول : الآن نحن أمام خصوم ضاع صوابهم في اصطناع ما يفترون به على أبي حنيفة هل رأى أحد في العالم شخصاً يعبد النعل حتى يسأل عنه أبو حنيفة فيستصوبه ؟ ، وهل كان أبو حنيفة داعياً إلى عبادة النعل ؟ وقد اتخذ شطر الأمة المحمدية إماماً لأنفسهم في الدين على تعاقب الدهور فيا مجانين التعصب زنوا قولكم قبل أن تدونوه لتجملوه نكابة في أبي حنيفة وأصحابه وإنما تسجلون يوم تسجلون مثل ذلك الهذيان ميزانا يعرف به مبلغ سقوطكم في العقل والدين أمام الأمم وأمام أصحاب المذاهب وهذا ظاهر جداً بحيث يغني عن الكلام في السند ومع ذلك تبرع ونقول : عبد الله بن جعفر هو ابن درستويه كان يحدث عن لم يدركه لأجل دربهات يأخذها فادفع إليه درهما يصطنع لك ما شئت من الأكاذيب ، وروايته عن الدوري ويعقوب خاصة منكورة وقول البرقاني ، واللالكائي فيه معروف ، وتضعف كواهل الخطيب وإذنا به عن حمل ائقال التهم التي ركت على اكتاف هذا الاخباري الهاذي وقد أكثر الخطيب عن عبد الله بن جعفر هذا جد الاكثار ، وأبو مسهر عبد الأعلى ابن مسهر النمشقي ممن اجاب في محنة القرآن قرد روايته مطلقاً عند من يرد رواية من أجاب في المحنة ويحيى بن حمزة قدرى لا يتخذ قوله ضد أئمة السنة حجة على أن الكلام نفسه لا يصدر من عاقل وكفى بذلك رداً .

وفي (ص ٣٧٣ و ٣٧٧) ما بمعناه بلفظ القاسم بن حبيب (وضعت نعلي في الحصى ثم قلت لأبي حنيفة : أرايت رجلاً صلى لهذه النعل حتى مات إلا أنه يعرف الله بقلبه ؟ فقال مؤمن فقلت لا أكلملك أبداً) وقاسم بن حبيب التمار هو راوى حديث ذم القدرية والمرجئة عند الترمذى وقال ابن معين ليس بشئ ولقظ ابن أبي حاتم ذكر أبي عن إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين أنه قال: القاسم بن حبيب الذى يحدث عن نزار بن حيان لا شئ . هـ . يعنى حديث المرجئة والقدرية عند الترمذى . وتوثيق ابن حبان لا يتأهضه بل الجرح مقدم وقال ابن سعد عن محمد بن فضيل الراوى عنه : بعضهم لا يحتاج به . وفي أول السند ابن رزق ، وابن سلم ، والأبار ، والخبر مما لا يتصور صدوره عن أحد من العقلاء فشواهد الكتب قائمة والمحفوظ عند الخطيب يكون هكذا !

وقال في (٣٧٢ و ٣٧٦) :

« ... قال لي شريك كفر أبو حنيفة بآيتين من كتاب الله تعالى (وقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وذلك دين القيمة) و (ليزدادوا إيماناً مع إيمانهم) وزعم أبو حنيفة أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص وزعم أن الصلاة ليست من دين الله » .

أقول : يرى أبو حنيفة أن العمل ليس بركن أصلي من الإيمان ، بحيث إذا أخل المؤمن بعمل يزول منه الإيمان ، كما يرى أن الإيمان هو العقد الجازم بحيث لا يحتمل النقيض . ومثل هذا الإيمان لا يقبل الزيادة ولا النقصان ، وبه نطق حديث ، (الإيمان أن تؤمن بالله .. الحديث) أخرجه مسلم ، وعلى قول أبي حنيفة جمهور أهل الحق وسأني مزيد تفصيل لذلك . ومعروف أن شريكاً كان له لسان ذلق لا واخذه الله وتشنيعه هذا تشنيع من لا يفرق بين مدلولي الدين والإيمان ولا يهتدي إلى وجه الجمع بين الظواهر المتضاربة في ذلك وتابع الخوارج أو المعتزلة من حيث لا يعلم !

وقال في (٣٧٣ و ٣٧٦) :

« ... حدثنا : عثمان بن سعيد الدارمي . حدثنا : محبوب بن موسى الانطاكي قال : سمعت ابا إسحاق الفزاري يقول : سمعت أبا حنيفة يقول : إيمان أبي بكر الصديق وإيمان إبليس واحد قال إبليس يارب وقال ابو بكر الصديق يارب »

أقول : الدارمي ومحبوب سبق ذكرهما في (١٦ و ١٧) والفزاري كان يطلق لسانه في أبي حنيفة ويعاديه من جهة أنه كان אחي اخاه على موازنة ابراهيم القائم في عهد المنصور قتل في الحرب ، فاطلق الفزاري لسانه بهجل عظيم على شيخه الامام الأعظم كما في مقدمة الجرح والتعديل لابن أبي حاتم وما كان ليستطيع ان يسامح في تلك الفتيا ابا حنيفة الذي له يد يضاء في تكوينه العلي ! وحاشا لمثل أبي حنيفة ان ينطق بمثل هذا القول السخيف ! وحكم شهادة العدو وروايته في مذهب الشافعي الذي يدين به الخطيب معروف فوجود الفزاري في منتهى السند كاف وحده في رد هذا الخبر فكيف مع وجود الدارمي ومحبوب المخالفين له في العقيدة ، وعن أبي إسحاق ابراهيم بن محمد الفزاري هذا يقول ابن سعد في « الطبقات الكبرى » : كان كثير الغلط في حديثه ، ويقول ابن قتيبة في « المعارف » : إنه كان كثير الغلط في حديثه ، ومثله في فهرست محمد بن اسحاق التميمي (١) لكن ذلاقة لسانه في ابي حنيفة وأصحابه نفتته في رواج رواياته بين اصحاب الأغراض من الرواة موزورا لا مأجوراً ، مع ان الواجب فيمن كان كثير الخطأ في حديثه ، الاعراض عن انفراداته ، وليس هو صاحب الاضطراب (٢)

(١) ومن غريب ما صنع ابن حجر في « لسان الميزان » طعنه في محمد بن اسحاق التميمي من حيث إنه تكلم في الفزاري . مع أن كلامه فيه في (ص ١٣٥) هو : « أنه كثير الخطأ في حديثه » وهذا هو بينه ما قاله ابن سعد فيه كما أقرب بذلك ابن حجر نفسه في تهذيب التهذيب وهو أيضا عين ما قاله ابن قتيبة فيه كما نقلناه فما ذنب صاحب الفهرست إن قال ما قاله فيه ؟ -

(٢) آلة رصد لمرة ارتفاع الاجرام السماوية ، كلة يونانية الاصل بمعنى ميزان الشمس .

وان توهم ذلك ابن حجر في تهذيب التهذيب من مجرد اشتراكهما في الاسم والنسبة مع بعد ما بين عصرهما وصناعتيهما وأين الزاحف على الأرض ممن يحول بعله في السماء ؟ ولعل ابن حجر لما رأى صاحب «الفهرست» يذكر الفزاري في (ص ٣٨١) تحت عنوان (طبقة أخرى وهم المحدثون) قرأ اللفظ من التحديث لجعل ابن حجر هذا الفزاري محدثاً فيلسوفاً من حيث إن الفزاري الذي بعله هو هذا مع أنه من الحداثة يريد من قرب عهدهم من زمن صاحب «الفهرست». وبعد أن قال ابن التديم: وهو أبو إسحاق إبراهيم بن حبيب الفزاري نصاً لا عن دلائل حجر أصلاً في هذا الوهم لأن أبا الفيلسوف حبيب، وأبا المحدث محمد والمحدث من رجال القرن الثاني والفيلسوف من رجال القرن الرابع من المحدثين الذين قرب عهدهم بزمن ابن التديم لا من القدماء. وفي سند الخبر الذي بعده ابن درستويه الدراهمي وأنت عرفت حاله فلا يثبت بخبر في سنده الفزاري وأبو صالح وابن درستويه عزو القول بأن إيمان آدم وإيمان إبليس وأحد إلى أبي حنيفة نعوذ بالله من الخذلان.

وقال في (٣٧٣ و ٣٧٧):

«حدثنا: أبو طالب يحيى بن علي بن الطيب الدسكري - لفظاً بجلوان - أخبرنا: أبو يعقوب يوسف بن إبراهيم بن موسى السهمي - بجرجان - حدثنا: أبو شافع معبد بن جمعة الروياني. حدثنا: أحمد بن هشام بن طويل قال: سمعت القاسم بن عثمان يقول: مر أبو حنيفة بسكران يبول قائماً فقال أبو حنيفة: لو بليت جالساً؟ قال: فنظر في وجهه وقال: ألا تمر يا مرجي؟ قال له أبو حنيفة: هذا جزائي منك؟ حيث صيرت إيمانك كإيمان جبريل».

أقول: صيغة القاسم بن عثمان الرجال صيغة انقطاع وعنه يقول العقيلي: لا يتابع حديثه. ومعبد ابن جمعة كذبه أبو زرعة الكشي وفي السند رجال مجاهيل هكذا يكون المحفوظ عند الخطيب ١١! والذي أخرجه الحافظ أبو بشر الدولابي، عن إبراهيم بن جندب، عن داود بن أمية المروزي قال: سمعت عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد يقول: جاء رجل إلى أبي حنيفة وهو سكران فقال له: يا مرجي! فقال له أبو حنيفة: «ولاً أني أثبت لملك الإيمان ما نسبتي إلى الإرجاء، ولولاً أن الإرجاء بدعة ما باليت أن أنسب إليه» اهـ. رواه ابن أبي العوام عن الدولابي بهذا اللفظ. وأين هذا من ذاك؟ على أن الظاهر أن أحد خصومه من الخوارج بعث هذا السكران إليه للتكايه به والسكران الفاقد العقل في الحقيقة هو الباعث دون المبعوث. والواقع أن كثيراً من أذيال الحشوية والخوارج كانوا يرمون أبا حنيفة بالإرجاء لكونه لا يبعد العمل ركناً أصلياً من الإيمان، ولا يرى الاستثناء فيه حتى اصطنعوا حكايات في حقه تدل على مبلغ تدهور مصطنعها في هوة الجهل. ولم يزل الخوارج وأذيالهم يرمون أهل الحق بالإرجاء من قديم الدهر إفكاً وزوراً ولا غرضاً على أبي حنيفة من ذلك. وقد قال ابن أبي العوام: حدثني: إبراهيم بن أحمد بن سهل الترمذي قال

حدثنا : عبد الواحد بن أحمد الرازي بمكة قال أنبأنا : بشار (١) بن قيراط عن أبي حنيفة أنه قال : « دخلت أنا وعلقمة بن مرثد على عطاء بن أبي رباح فقلنا له : يا أبا محمد إن يلدنا قوما يكرهون أن يقولوا إنا مؤمنون . قال عطاء : ولم ذاك ؟ فقلنا يقولون : إن قلنا نحن مؤمنون قلنا نحن من أهل الجنة . فقال عطاء : فليقولوا نحن مؤمنون ولا يقولوا نحن من أهل الجنة . فانه ليس من ملك مقرب ، ولا بنى مرسل إلا والله عز وجل عليه الحجة إن شاء عذبه وإن شاء غفرله . ثم قال عطاء : يا علقمة ، إن أصحابك كانوا يسمون أهل الجماعة حتى كان نافع بن الأزرق فهو الذي سماهم المرتجة قال القاسم بن غسان المروزي . قال أبي وإنما سماهم المرتجة فيما بلغنا أنه كان كلم رجلا من أهل السنة فقال له : أين تنزل الكفار في الآخرة ؟ قال : النار . قال : فأين تنزل المؤمنين ؟ قال : المؤمنون على ضربين : مؤمن يرتقى فهو في الجنة ، ومؤمن فاجر ردى فأمره إلى الله عز وجل إن شاء عذبه بذنوبه وإن شاء غفرله بإيمانه . قال : فأين تنزل ؟ قال لا أنزله ولكنى أرجى أمره إلى الله عز وجل قال فأنت مرجى . اهـ وحيث كان أبو حنيفة وأصحابه لا يرون تغليذ المؤمن العاصي في النار رماهم خصومهم بالإلراجاء وأعلنوا عن أنفسهم أنهم منحازون إلى الخوارج - في المعنى - وهكذا حاولوا ذم أبي حنيفة فندحوه .

وقال في (٣٧٣ و ٣٧٧) :

« أخبرني : الخلال . حدثنا : علي بن عمر بن محمد المشتري . حدثنا : محمد بن جعفر الأدمي . حدثنا : أحمد بن عبيد . حدثنا : طاهر بن محمد . حدثنا : وكيع قال : اجتمع سفيان الثوري ، وشريك ، والحسن بن صالح ، وابن أبي ليلى فبعثوا إلى أبي حنيفة قال : فأتاهم فقالوا له : ما تقول في رجل قتل أباه ، ونكح أمه ، وشرب الخمر في رأس أبيه ؟ فقال : مؤمن . فقال له ابن أبي ليلى : لا قبلت لك شهادة أبداً . وقال له سفيان الثوري : لا كلمتك أبداً . وقال له شريك : لو كان لي من الأمر شيء لضربت عنقك ، وقال له الحسن بن صالح : وجهي من وجهك حرام . اني لا أنظر إلى وجهك أبداً . »

أقول : علي بن عمر بن محمد المشتري لم أر من وثقه ، ومحمد بن جعفر الأدمي هو : أبو بكر صاحب الألحان فقد قال عنه محمد بن أبي الفوارس : كان قد خلط فيما حدث ، وأما أحمد بن عبيد بن ناصح شيخه فلم يكن بعمدة كما ذكره الذهبي في ترجمة عبد الملك الأصمعي من الميزان ، وقال الخطيب في

(١) مرضى مقبول عند الحنفية بئسابور كما قال الخليلي في «الارشاد» وإن طال لسان أبي زرعة فيه لكونه من أهل الرأي .

(٢ - ٢٦٠) : قال ابن عدى يحدث بمنابر وقال أبو أحمد (الحاكم الكبير) لا يتابع في جل حديثه وطاهر بن محمد مجهول ، وو كيع من إبر أصحاب أبي حنيفة لأبي حنيفة ، ولم تصح عنه كلمة سوء فيه . وإن قوله بعض السقهاء ما لم يقله .

وفي تاريخ ابن معين رواية الدورى - وهو محفوظ بظاهرة دمشق - إنه كان يفتى برأى أبي حنيفة كما يأتي تفصيل ذلك ، ومثله في طبقات الحفاظ ، للذهبي رغم ذلك المتخفف المتقول في أوائل شرحه على جامع الترمذى المسمى «بتحفة الأحوذى» بما شاء . وتصور (قاتل لآليه ، شارب الخمر في جمعة رأسه ، ناكح لأمه) لا يقع من هؤلاء العلماء السادة وسير هؤلاء معلومة لا يتكلمون فيما لم يقع ولا يتباذون في الكلام هذا التباذؤ ، وإن كان بين بعضهم وبين أبي حنيفة بعض جفاء بما لا يخلو الأقران منه وإنما يستبيح مثل هذه القرية الشنيعة من حرمة الله التقوى من المتعصبين ، وهذا أيضا في عداد المحفوظ عند الخطيب ١١ . ثم إن المؤمن لا يخرج من الإيمان مهما كبر ذنبه إلا بطرود خلل في عقيدته عند أهل الحق فذلك الحكاية المصطنعة تظهر هؤلاء الائمة بمظهر أنهم يقولون بأن مرتكب الكبيرة يخرج من الإيمان قسى اليهم دون أبي حنيفة .

وقال في (٢٧٤ و ٢٧٩) :

« أخبرنا : ابن الفضل . أخبرنا : عبدالله بن جعفر . حدثنا : يعقوب بن سفيان . حدثنا : سليمان بن حرب ، وأخبرنا : ابن الفضل أيضا أخبرنا : أحمد بن كامل القاضي . حدثنا : محمد بن موسى البربرى حدثنا : ابن الغلابي ، عن سليمان بن حرب . قال حدثنا : حماد بن زيد . قال : جلست إلى أبي حنيفة فذكر سعيد بن جبيرة فاتحله في الأرجاء فقلت : يا أبا حنيفة من حدثك ؟ قال : سالم الألفس . قال قلت : سالم الألفس كان مرجئا ، ولكن حدثني أيوب قال : رأيته سعيد بن جبيرة جلست إلى طلق فقال : ألم أرك جلست إلى طلق ؟ لا يجالس . قال حماد . وكان طلق يرى الإرجاء قال : فقال رجل لأبي حنيفة : يا أبا حنيفة ما كان رأى طلق ؟ فأعرض عنه . ثم سأله فأعرض عنه . ثم قال : ويحك كان يرى القدر - واللفظ لحديث ابن الغلابي . أقول : وقع في الطبقات الثلاث العدل وهو مصحف من القدر وتصويبه من «الجواهر المضئية» لعبد القادر القرشي . وفي سند الخبر عبد الله بن جعفر الدراهمي ، واحد من كامل القاضي وفيه يقول الدارقطني : أهلكم العجب كان متساهلا في الرواية ربما حدث من حفظه بما ليس عنده كما رواه الخطيب .

وأما محمد بن موسى البربرى فقد قال عنه الدارقطني : إنه لم يكن بالقوى ولم يكن يحفظ غير حديثين أحدهما موضوع عند الأكثرين .

وابن الغلابي هو : المفضل بن غسان صاحب التاريخ ولفظ ابن أبي العوام حدثني أبو بكر محمد ابن جعفر الامام . قال حدثنا : هارون بن عبد الله بن مروان الجبال . قال حدثنا : سليمان ابن حرب

عن حماد بن زيد قال : جلست الى ابي حنيفة بمكة فقلت له . حدثنا : ايوب قال رأى سعيد بن جبير قد جلست الى طلق بن حبيب فقال لي ألم أرك جلست الى طلق لا تجالسه . قال أبو حنيفة كان طلق يرى القدر اهـ . والفرق بين الروایتين كما ترى . والحال من رجال مسلم وابن هذا السند من سند فيه ابن درستیة ، او ابن كامل والبربري وأمثالهم ؟

وأما سالم الألفطس فتابعي مشهور ، أخرج له الترمذی ، وأبو داود ، والنسائي ، ووثقه غير واحد . وإنما نسب الى الارزاء بالمعنى الذى قال به جمهور أهل الحق .

وطلق بن حبيب بصرى من أصحاب ابن عباس ومن رجال مسلم والأربعة . والإرجاء الذى يقول هو به بالمعنى الذى قال به جمهور أهل الحق ، وقد أحسن أبو حنيفة صنعا فى ترويه فى نسبه الى شيء من البدع الممقوتة - على تقدير صحة هذه المحادثة - لأن الواجب على مثله فى مثله عدم التسرع ولما اضطر الى الجواب بتكرير السؤال أجاب بانه بصرى كان ينسب الى القدر كغالب أهل البصرة . فيكون هذا هو السبب لقول سعيد بن جبير السابق لا الارزاء الذى كان يقول به فانه رأى مشترك بينهم . وأبو حنيفة أعرف بمذهب سعيد بن جبير لانه من أهل الكوفة ، وقد أدركه بخلاف حماد ابن زيد لانه بصرى متأخر ، والارزاء بالمعنى الذى هم يقولون به هو محض السنة ومن عادى ذلك لابد من أن يقع فى مذهب الخوارج أو المعتزلة شاعرا أو غير شاعر .

وذلك أنه كان فى زمن أبي حنيفة وبعده أناس صالحون يعتقدون أن الايمان قول وعمل يزيد وينقص ويرمون بالارزاء من يرى أن الايمان هو العقد والكلمة مع أنه الحق الصراح بالنظر الى حجج الشرع قال الله تعالى : (ولما يدخل الايمان فى قلوبهم) وقال النبي صلى الله عليه وسلم : (الايمان أن تؤمن بالله وملائكته ، وكتبه ، ورسله واليوم الآخر وتؤمن بالقدر خيره وشره) أخرجه مسلم عن ابن عمر . وعليه جمهور أهل السنة ، وهؤلاء الصالحون باعقادهم ذلك الاعتقاد أصبحوا على موافقة المعتزلة أو الخوارج حتما إن كانوا يعدون خلاف اعتقادهم هذا بدعة وضلالة ، لأن الاخلال بعمل من الأعمال - وهو ركن الايمان - يكون إخلالا بالايمان فيكون من أجل بعمل خارجا من الايمان إما داخلا فى الكفر كما يقوله الخوارج ، وإما غير داخل فيه بل فى منزلة بين المنزلتين الكفر والايمان كما هو مذهب المعتزلة ، وهم من اشد الناس تبرؤا من هذين الفريقين ، فاذا تبرعوا ايضا بما كان عليه ابو حنيفة واصحابه وباقى أئمة هذا الشأن ، يبق كلامهم متهاقا غير مفهوم وأما إذا عدوا العمل من كمال الايمان فقط فلا يبقى وجه للتنازع والتنازع لكن تشدهم هذا التشدد يدل على أنهم لا يعدون العمل من كمال الايمان فحسب بل يعدونه ركنا منه أصليا ونتيجة ذلك كما ترى ومن الغريب أن بعض من يعدونه من أمراء المؤمنين فى الحديث يتبجح قائلا إني لم أخرج فى كتابي عن لا يرى أن الايمان قول وعمل يزيد وينقص مع أنه أخرج عن غلاة الخوارج ونحوهم فى كتابه

وهو يدري أن الحديث القائل بأن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص غير ثابت عند النقاد ولا التفات إلى المتساهلين من لا يفرقون بين الشمال واليمين فإذا بعد ظهور الحجية ووضوح المسألة، على من يرى إرجاء العمل من أن يكون ركناً أصلياً للإيمان؟ وعليه الكتاب والسنة وجمهور الصحابة وجميع علماء أهل السنة الذين يستكرون قول الفريقين الخوارج والمعتزلة فأرجاء العمل من أن يكون من أركان الإيمان الأصلية هو السنة، وأما الإرجاء الذي يعد بدعة فهو قول من يقول (لا تضر مع الإيمان معصية) وأصحابنا أبرياء من مثل هذا القول برامة الذنب من دم يوسف عليه السلام ولولا مذهب أبي حنيفة وأصحابه في هذه المسألة للزم لكفار جماهير المسلمين غير المعصومين لاخلالهم بعمل من الأعمال في وقت من الأوقات وفي ذلك الطامة الكبرى.

وقال في (٣٧٤ و ٣٨٠):

«أخبرنا: أبو القاسم إبراهيم بن محمد بن سليمان المؤدب - بأصبهان - أخبرنا: أبو بكر بن المقرئ. قال حدثنا: سلامة بن محمود القيسي - بعسقلان - حدثنا: عبد الله بن محمد بن عمرو قال سمعت أبا مسهر يقول: كان أبو حنيفة رأس المرجئة.»

أقول: لا أستبعد أن يصح هذا الكلام من أبي مسهر وهو كان في عداد الثقة الذين لا يظهر لهم خطورة قولهم في المسألة وقد ذكرنا ما هو الإرجاء الذي كان أبو حنيفة ينسب إليه ويقول به، وهذا مدح لا قبح فيه وإن كان القائل يريد القدح.

وأبو بكر ابن المقرئ. في سنده هو الحافظ الثقة محمد بن إبراهيم الأصبهاني صاحب المعجم الكبير سجل فيه ما سمعه من المشايخ في البلاد في رحلاته الواسعة من غير أن يضمن صحة رواياتهم كما هو طريق غالب أصحاب المعاجم وهو مؤلف مسند أبي حنيفة المروى في أثبات المشايخ وهو من أحسن ما ألف في مسانيد الثمان اقتصر فيه على الأحاديث المسندة. ووم من قال في التعليق إنه محمد بن الحسن النقاش الكذاب المشهور وهماً فاحشاً. وشيخه سلامة بن محمود القيسي من الزهاد المستثنيين في كل شيء (إلا في مثل هذا) من أتباع الفريقين المعروف بعسقلان، وقد شئنا الكلام في الإرجاء، فمن يريد أن يعلم ما كان أبو حنيفة عليه في هذه المسألة على وجه أوسع فليراجع رسالة أبي حنيفة إلى عثمان التي وكتاب «العالم والمتعلم» رواية أبي مقاتل عن أبي حنيفة وفيها البسط الوافي في هذه المسألة على لسان أبي حنيفة وهما من محفوظات دار الكتب المصرية.

وقال في (٣٧٤ و ٣٨٠):

«أخبرنا: الحسن بن الحسين بن العباس النعالي. أخبرنا: أحمد بن جعفر بن سلم. حدثنا: أحمد بن علي الأبار حدثنا: أبو يحيى محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ. عن أبيه. قال: دعاني أبو حنيفة إلى الإرجاء.»

أقول : يريد أنه داعية إلى بدعة ولا تقبل رواية المتبدع إذا كان داعية لكن الأرجاء الذى يدعو إليه مثل أبى حنيفة إنما يكون إرجاء السنة لا إرجاء البدعة وقد سبق شرحهما ، هذا على تقدير ثبوت الخبر ، مع أن الخبر فى سنده تعالى وهو ابن دوما المزور وقال عنه الخطيب نفسه : « أفسد أمره بأن الحق لنفسه السماع فى أشياء لم يكن عليها سماعه » فكيف تكون رواية مثله فى عداد المحفوظ عند النقلة ؟ هكذا يكون المحفوظ عند الخطيب وكان الخطيب استشعر تداعى هذا السند حتى ساق شاهداً فيه ابن رزق ، والحضرمي ولكن نعترف للخطيب ونقول له قد يصدق الكذب ولا مانع من أن يكون أبى حنيفة داعياً الى الأرجاء بالمعنى الذى سبق .

وقال فى (٣٧٥ و ٣٨٠) :

« أخبرنا : ابن الفضل . أخبرنا : عبد الله بن جعفر . حدثنا : يعقوب بن سفيان . حدثنا : أحمد بن الخليل . حدثنا : عبدة . قال : سمعت ابن المبارك - وذكر أبى حنيفة - قال رجل : هل كان فيه من الهوى شيء ؟ قال نعم الأرجاء . وقال يعقوب حدثنا : أبو جزي عمرو بن سعيد بن سالم قال : سمعت جدى قال : قلت لأبى يوسف أكان أبى حنيفة مرجئاً ؟ قال : نعم . قلت : أكان جميعاً ؟ قال : نعم . فأين أنت منه ؟ قال : إنما كان أبى حنيفة مدرساً فساكن من قوله حسناً قبلناه وما كان قبيحاً تركناه . »

أقول : عبد الله بن جعفر هو ابن درستويه الذى كان مستعداً لأن يكذب عند ما يدفع له بعض دراهم وقد سبق ذكره مرات ، وأحمد بن الخليل هو البغدادى المعروف بجور توفى سنة ستين ومائتين قال الدارقطنى : ضعيف لا يحتاج به وهكذا يكون المحفوظ عند الخطيب .

وقول الخطيب فى الخبر الثانى : وقال يعقوب . يريد بالسند السابق اليه وفيه عبد الله بن جعفر الدراهمى والأفنين الخطيب وبين يعقوب مفازة ثم شيخ يعقوب فى الأصل المطبوع : أبو جزي عمرو بن سعيد بن سالم . فهو خطأ حتماً فى أوله لأن الذى سأل أبى يوسف هو سعيد كما فى السند الذى يلى هذا السند وكما سيأتى فى (ص ٣٨٥) وفى (ص ٣٩٩) فلا يتأتى أن يكون سعيد جداً إلا بسقوط (ابن) من بين أبى جزي وعمرو . ويدل على ذلك ثبوته فى الطبعة الهندية وفى النسخة الخطية بدار الكتب المصرية .

وبعد ما أحطنا علماً بذلك فلنتظر من هو سعيد بن سالم هذا ؟ فإن كان القداح أحد أصحاب أبى يوسف ، وناشر فقه اهل العراق بمكة ، وأحد شيوخ الشافعى فليس له ابن يسمى عمراً ، وإنما له ابنتان على وعثمان وبالثانى كنى ، وإن كان الباهلى فليس هو بسعيد بن سالم بل هو سعيد بن سلم ابن سالم - عامل أرمينية فى عهد الرشيد وقد حاق بالمسلمين ما حاق من البلايا هناك من سوء تصرف هذا العامل شئون الحكم وابتعاده فى الحكم عن الحكمة والسادك كما فى تاريخ ابن جرير وغيره ، وليس هو بمن يقبل له قول فى مثل هذه المسائل ، على أنه لا يعرف له ابن يسمى عمراً ، ولا ابن يكنى

أبا جزي وإنما له ابن يسمى محمداً تركه أبو حاتم لاضطرابه في رواياته كما في «تعجيل المنفعة» ويمكن أن يتصفح محمد إلى عمر كما لا يخفى على من مارس الخطوط القديمة بل يقع هذا بكثرة في الكتب، فيعلم من ذلك أن في السند بعد يعقوب مجاهيل. ومن الوقاحة البالغة اختلاق مثل هذه القرية على لسان أبي يوسف الذي هو من أخص تلاميذ أبي حنيفة وأرعاهم لجانبه حيا وميتا. لخاشاه أن يفترى عليه مثل هذا الاقتراء وهو من أبعد خلق الله عن نحلة جهم بن صفوان في الجبر ونفي الصفات وما إلى ذلك من المخازي المعروفة ١.

وقال في (٣٧٥ و ٣٨١):

«أخبرنا: أبو بكر محمد بن عمر بن بكير المقرئ. أخبرنا: عثمان بن أحمد بن سمعان الرزاز. حدثنا: هيثم بن خلف الدورى. حدثنا: محمود بن غيلان. حدثنا: محمد بن سعيد عن أبيه قال: كنت مع أمير المؤمنين - موسى - بجرجان ومعنا أبو يوسف فسألته عن أبي حنيفة فقال: وما تصنع به؟ وقد مات جهيمياً.»

أقول: في سنده هيثم بن خلف الدورى وروى الاسماعيلي عنه في صحيحه إصراره على خطأ، وفي الاحتجاج برواية مثله وقفة.

ومحمد بن سعيد هو ابن سلم الباهلي وقد قال ابن حجر عنه في «تعجيل المنفعة»: منكر الحديث مضطربه، وقد تركه أبو حاتم ووهاه أبو زرعة فقال: ليس هو بشيء اهـ وإلى الله نشكو من هؤلاء الرواة الذين لا يخافون الله في اختلاق الشيء وضده ١١، هنا يجعلون أبا يوسف يعبر شيخه بالتجهم، وفي ترجمة أبي يوسف تراهم يرمونه نفسه بمذهب جهم. كما تجد ذلك في ترجمته عند العقيلى وستنقل ذلك إن شاء الله تعالى وهذه الأخلوقة في غاية السقوط لمخالفتها لما استفاض عن أبي حنيفة من استكاره البالغ لنحلة جهم بن صفوان، ولما تواتر عن أبي يوسف من أنه كان من أعرف الناس بجميل أبي حنيفة وأبرهم له في حياته وبعد وفاته، وهكذا يكون المحفوظ عند الخطيب ١١؟ وعلى فرض ثبوته يكون أبو يوسف أراد التكتيك على السائل والتعريض به حيث كان يرى السائل أبا حنيفة جهيمياً فيستكر أبو يوسف سؤاله عنه مع اعتقاده فيه ذلك.

وقال في (٣٧٥ و ٣٨١):

«أخبرنا: محمد بن إسماعيل بن عمر البجلي. حدثنا: محمد بن محمد بن عبد الله الطويل التيسابورى. حدثنا: أبو حامد بن بلال. حدثنا: ابن سختويه ابن مازيار. حدثنا: علي بن عثمان قال: سمعت زنبورا يقول: سمعت أبا حنيفة يقول قدمت علينا امرأة جهم بن صفوان فأدبت نساءنا.»

أقول: وكفى في رد هذا الخبر أن يكون في سنده زنبور وهو محمد بن يعلى السلى وقد قال

وقد قال البخارى عنه : ذاهب الحديث ، والنسائي : ليس بثقة ، وأبو حاتم : متروك ، وأحمد بن سنان : كان جهميا . ومن المقرر عند أهل النقد ان رواية المبتدع لا تقبل فيما يؤيد به بدعته فكلامه في تأييد مذهب جهم كما هنا لا يقبل منه ، على أنه مات سنة اثنتين ومائتين فيصغر عن ادراك ما يمكن ان تصور حدوثه في أواخر الدولة الاموية ، ففي الخبر انقطاع ومتروك الحديث وبجاهيل ، لأن علي بن عثمان لا يكون النفي لانته متأخر الوفاة فلا يدرك زبوراً ، وابن سكتويه بن مازيار ليس بمحمد بن عمرو الشيرازي لتقدم وفاته ، ولا هو ابراهيم بن محمد المزكي النيسابوري لتأخر وفاته عن وفاة ابي حامد ابن بلال بهمر ، ولا هو احد اجداد المزكي لأن جد هذا البيت سكتويه بن عبد الله لا سكتويه ابن مازيار كما هنا ، وعلى فرض انه اقيم عبد الله مقام مازيار يكون غير معلوم الصفة .

وأما قول أبي عبد الله الجعفي في « تاريخه الصغير » : سمعت اسماعيل بن عرعة يقول : وقال أبو حنيفة : جاءت امرأة جهم اليها فأدبت نساءنا ، فليس احسن حالا من سابقه بالنظر الى تأخر طبقة اسماعيل بن عرعة فينه وبين ابي حنيفة انقطاع ، واسماعيل بن عرعة هذا مجهول الصفة لم يذكره أحد من أصحاب التواريخ التي اطلعنا عليها حتى البخارى لم يذكره في تاريخه الكبير ، مع أنه روى عنه هذا الخبر المقتطوع ، نعم له ذكر في كتاب السنة لعبد الله بن احمد في (٢٧ و ١٥٤) بما يدل على أنه بصري معاصر لعباس بن عبد العظيم العنبري ، وليس في هذا أدنى غناء بعد أن علم أنه لم يروا أحد من أصحاب الأصول الستة عن ابن عرعة هذا ، وأما ما رواه عن الحميدي من قصة الحلاق فنقطع أيضا حيث تأخر زمن الحميدي عن زمن ابي حنيفة ، وأما ما رواه عن سفيان بن عيينة بطريق نعيم بن حماد فكفى في رده وجود نعيم في سنده وأقل ما يقال فيه أنه صاحب منكير متهم بوضع مثالب في أبي حنيفة .

وأما قوله في « تاريخه الكبير » : « كان مرجئاً سكتوا عنه وعن رأيه وعن حديثه ، فيبان لسبب إعراض من أعرض عنه على أن إرجاءه هو محض السنة رغم تقولات جملة الثقلة وخلافه انحياز الى الخوارج كما تجد شرح ذلك في هذا الكتاب أوضح شرح فالمعرض عنه إما خارجي يزكي مثل عمران ابن حطان ، وحرز بن عثمان أو معتزلي قائل بالمنزلة بين المنزلتين . وادعاء السكوت عنه انما يصح ان أراد به سكوت بعض اغمار الثقلة وليس ذلك بضائره بعد أن طبق فقهاء مشارق الارض ومعاربها بحيث لو محيت كتبه وكتب اصحابه من الوجود لعاشت مسأله في كتب مخالفيه من طوائف الفقهاء مدى الدهر - كما هي - رغم حاسديه ولو كان مراده غير ذلك لكان سالكا طريق المجازفة متناسيا نشأته في حلقة ابي حفص الكبير البخارى وكان ما لقي من أهل نيسابور وبخارى عقوبة معنوية له سمحه الله تعالى ، وما في « تاريخه الأوسط » أيضا فن هذا القبيل في البعد عن السيل . ومن الغريب ان للانقطاع ، وعدم الضبط ، وتهمة الكذب وجهالة العين ، وجهالة الوصف والبدعة

أحكامها في رد الخبر عند النقلة إلا إذا كان الخبر في مثالب أبي حنيفة الذي اتخذ شطر هذه الأمة بل ثلثاها إماما في دين الله على توالي القرون رغم قول الجبهة الأغمار، فهناك فقط تقبل الأخبار كلها على علاقتها ! نسأل الله سبحانه أن يبعدنا عن متابعة الهوى . ولو فرضنا أن امرأة جهم كانت أدبت نساء الكوفة فإذا على أبي حنيفة من ذلك ؟ والمهم إثبات أنها كانت تعلم نساء الكوفة نحلة جهم ويتقبل أبو حنيفة قبول أهل بيته لتلك النحلة منها ، وأنى لهم ذلك ؟

وهناك رواية في « الأسماء والصفات » للبيهقي وهي ما ذكره في (ص ٤٢٨) حيث قال :

« أخبرنا : أبو بكر بن الحارث الفقيه أخبرنا : أبو محمد بن حيان . أخبرنا : أحمد بن جعفر بن نصر . حدثنا : يحيى بن يعلى قال : سمعت نعيم بن حماد يقول : سمعت نوح بن أبي مريم أبا عصمة يقول : كما عند أبي حنيفة أول ما ظهر جهم إذ جاءته امرأة من ترمذ كانت تجالس جهما فدخلت الكوفة فأظنني أقل ما رأيت عليها عشرة آلاف من الناس تدعو إلى رأيها فقبل لها ، إن هنا رجلا قد نظر في المعقول يقال له أبو حنيفة فأتمته فقالت : أنت الذي تعلم الناس المسائل وقد تركت دينك ، وأين إليك الذي تعبد ؟ فسكت عنها ، ثم مكث سبعة أيام لا يجيبها ثم خرج إليها ، وقد وضع كتابا بأن الله تبارك وتعالى في السماء دون الأرض . فقال له رجل : رأيت قول الله عز وجل (وهو معكم) قال هو كما تكتب إلى الرجل (إني معك) وأنت غائب عنه . قلت (١) : لقد أصاب أبو حنيفة رضي الله عنه فيما نرى عن الله عز وجل من الكون في الأرض وفيما ذكر من تأويل الآية ، وتبع مطلق السمع في قوله : أن الله عز وجل في السماء ومراده من ذلك والله أعلم : إن صححت الحكاية عنه ما ذكرنا في معنى قوله (أأنتم من في السماء) ١ . أي من حمل (في) على معنى (على) بمعنى علوه على الخلق بالقهر والتدبير بتنزيهه عن المماثلة للخلق وعن البعد عنه بالمسافة - تعالى الله عن صفات المخلوقين - كما شرحت ذلك في مواضع مما علقته على « الأسماء والصفات » لكن أبا حنيفة في غنية عن الدفاع عنه على طريقة دفاع البيهقي هذا وقد برأه الله تعالى من نحلة جهم ومن نحلة التجسيم في آن واحد ، بل كان الواجب على البيهقي تكذيب الخبر والابتعاد عن الإغراق في التأويل ، وفي سنده غير واحد من الأظناء وأبو محمد بن حيان هو أبو الشيخ صاحب كتاب « العظمة » وكتاب « السنة » وفيهما من الأخبار التالفة مالا آخر له وقد ضعفه بلديه الحافظ العسال بحق ، ونعيم بن حماد معروف باختلاق مثالب ضد أبي حنيفة وكلام أهل الجرح فيه واسع الدليل ، وذكره غير واحد من كبار علماء أصول الدين في عداد المجسمة ، بل القائلين باللحم والدم ، وكان هو ربيب ابن أبي مريم وكلام أهل الجرح فيه معلوم ، وهو أيضا كان ربيب مقاتل بن سليمان

شيخ المجسمة ، ولعل البيهقي يشير إلى ذلك بقوله - إن صحت الحكاية - لكن إشارة غير شافية وشواهد الحال تكفيها حيث تواتر أن أبا حنيفة كان يكفر من زعم في الله أنه متمكن بمكان . راجع « إشارات المرام » للعلامة البيهقي وهي من محفوظات دار الكتب المصرية ، وما يعزى من الحكاية إلى ابن أبي مريم إن فرض وقوعه في أو آخر عهد الأموية فلم يكن ابن أبي مريم إذ ذاك رحل إلى العراق بعد ، وإن فرض كون ذلك في عهد العباسية فأمر جهنم كان قد فرغ منه ولم يبق له باقية ، ولا سيما أنه لو فرض وقوع مثل هذه الدعوة من امرأة تلتف حولها عشرة آلاف نسمة لكان لهذا النبأ ذكر عظيم واسع في كتب الأنباء مع أنه لا ذكر لهذا النبأ أصلاً في كتب التاريخ التي بأيدينا وأيدي جمهور أهل العلم من مخطوط ومطبوع ، والكذب ظاهر في هذا الخبر من كل ناحية ، وقد علقت على هذا الموضوع من كتاب « الاسماء والصفات » بنحو مما تقدم وهكذا ترى المدافع منهم يدافع على دخل والخصوم الصرحاء يفترون جهاراً .

وقال في (٣٧٥ و ٣٨١) :

« أخبرنا : الحسن بن الحسين بن العباس بن دوما النعالي (سقط كل هذا من الطبعة الثانية والصواب ما في الأولى كما ذكرنا) أخبرنا : أحمد بن جعفر بن سلم الحنظلي . حدثنا : أحمد بن علي الأبار . حدثنا : منصور بن أبي مزاحم حدثني : أبو الأختس الكناني قال : رأيت أبا حنيفة - أو حدثني الثقة أنه رأى أبا حنيفة - أخذاً بزمام بعير مولاة للجهنم قدمت (من) خراسان ، يقود جملها بظهر الكوفة . »

أقول : الراوي عن أبي حنيفة في هذه الحكاية مغفل لا يدري هل رأى أبا حنيفة أو سمع من رآه . وفي سند الخبر ابن دوما المزور السابق ذكره ويغنيانا هذا عن الكلام في باقي رجاله فن الوقاحة البالغة سوق مثل هذا الخبر الظاهر الاختلاق بدون تفنيده ، وهذا مظهر من مظاهر إفكهم في جانب فقيه الملة - والله حسيبهم - وسقط (من) في الطبعة الثلاث والصواب إثباتها .

وقال في (٣٧٦ و ٣٨٢) :

« أخبرنا : الخلال . أخبرنا : الحريري أن علي بن محمد النخعي حدثهم : قال حدثنا : محمد بن الحسن بن مكرم حدثنا : بشر بن الوليد . قال : سمعت أبا يوسف يقول : قال أبو حنيفة : صنفان من شر الناس بخراسان الجهمية ، والمشبهة ، وربما قال والمقاتلية . وقال النخعي حدثنا : محمد بن علي بن عفان . حدثنا : يحيى بن عبد الحميد ابن عبد الرحمن الحماني عن أبيه سمعت أبا حنيفة يقول : جهنم بن صفوان كافر . »

أقول : ولفظ عبد الله بن أحمد في السنة حدثني : أبو جعفر محمد بن الحسين بن إبراهيم بن أشكاب سمعت أبي والهيثم بن خارجة يقولان : سمعنا أبا يوسف القاضي يقول : بخراسان صنفان ما على وجه الأرض شر منهما الجهمية والمقاتلية اه فيظهر من هذا أن كلام أبي يوسف فيها أشد ، ويظهر من الخبرين أن أبا حنيفة ، وأبا يوسف بريئان من التجهم والتشبيه رغم كل محتلق كذاب !

ولفظ ابن أبي العوام حدثني : محمد بن أحمد بن حاد حدثني : أحمد بن القاسم البرقي حدثنا :
ابو حفص المروزي حدثنا : بشر بن يحيى عن النضر بن محمد قال ابو حنيفة : كان جهم ومقاتل
فاسقين أفرط هذا في التشبيه وهذا في النقي . وعن أبي حنيفة روايات من هذا القبيل في استنكار ما
عليه الجهمية والمقاتلية . ألا يكون روى مثله بالتجهم روى المرء بضد ما هو عليه ١١٤
قال في (٣٧٦ و ٣٨٢) :

وليس عندنا شك في أن أبا حنيفة يخالف المعتزلة في الوعيد ، لأنه مرجء ، وفي خلق الأفعال
لأنه كان يثبت القدر ، أخبرنا : ابن رزق أخبرنا : ابن سلم أخبرنا : أحمد بن علي الأبار حدثنا :
ابو يحيى بن المقرئ . قال سمعت أبي يقول : رأيت رجلاً أحمر كأنه من رجال الشام سأل أبا حنيفة
فقال : رجل لزم غريماً له فحلف له بالطلاق أن يعطيه حقه غداً إلا أن يحول بينه وبينه
قضاء الله عز وجل فلما كان من الغد جلس على الزنا وشرب الخمر ؟ قال لم يحنث ولم تطلق منه
امراته .

أقول : إن أبا حنيفة ليس من القائلين بأن الإيمان لا تضر معه معصية حتى يكون من المرجئة
الضلالة ، وقد سبق من أبي الوليد الباجي ما تواتر عن أبي حنيفة من تناهيه في العبادة فكيف
استساغ الخطيب أن يجزم في أول كلامه (بأنه مرجء) ولعل الخطيب كان ممن يقول إن العمل
ركن أصلي من الإيمان إذن فإذا كان يكون حاله حينئذ اقترف ذلك الذنب في دمشق ؟ أو حين
اجترح هذه الاقتراءات على أبي حنيفة ١٢ . وأبو حنيفة حينما لم يعد العمل ركناً أصلياً من
الإيمان أراد الرد على من يزعم أن من أجل يعمل يكون خالداً مخلداً في النار لخروجه بذلك من
الإيمان وأرجأ أمر المؤمن العاصي إلى الله سبحانه إن شاء عذبه وإن شاء غفرله ، وبهذا يلقب
الخوارج واذنابهم أبا حنيفة بالإرجاء - والله حسيهم - وأما ماساقه الخطيب في صدد تظاهره
بإثبات أن أبا حنيفة كان يثبت القدر فأبو حنيفة في غنية عن مثله من الأخبار البشعة - الموهمة
عذر المذنب عنده بكون الذنب مقتضياً به عليه - في إثبات أنه كان يرد على القدرية ، والخطيب له هوى
في تشويه جميع ما يتعلق بأبي حنيفة في كل حين حتى حينما يتظاهر بمظهر الدفاع عنه وفي
« الاتقاء » لابن عبد البر باب يذكر فيه بأسانيده ما كان أبو حنيفة عليه من المعتقد السالم من
البدع ، بل يقول عبد القاهر البغدادي المتوفى سنة (٤٢٩ هـ) في أصول الدين (ص ٣٠٨) عند
الكلام في أئمة الدين في علم الكلام ، وأول متكلميهم من الفقهاء وأرباب المذاهب أبو حنيفة ...
فإن أبا حنيفة له كتاب في الرد على القدرية سماه « الفقه الأكبر » وله رسالة أملاها في نصرة قول
أهل السنة أن الاستطاعة مع الفعل ... ومن المشهور بين أهل العلم أن أبا حنيفة ذهب إلى البصرة
ما يزيد عشرين مرة لمناظرة القدرية وغيرهم من فرق الزيغ هناك قبل انصرافه إلى الفقه ، وكان

الخطيب لم يجد ما ثبت به أن أبا حنيفة كان يرد على القدرية غير تلك الحكاية البشعة التي في سندها ابن رزق، وابن سلم، والأبار ١ نسأل الله السلامة .

وقال في (٣٧٧ و ٣٨٣) :

« أخبرنا القاضي أبو جعفر السمناني . . . » .

أقول : من هنا إلى آخر الترجمة نحو عشرين ورقة انفردت به نسخة دار الكتب المصرية المحفوظة تحت رقم (٦٠) من هذا المجلد وهي نسخة غير مسموعة ولا مقروءة وفيها من التصحيقات ما الله به عليم ويحمد القاري الكرم نماذج من ذلك في الطبعة الهندية لأنها على طبق هذا الأصل المشوه، ونسخة (الكبرى) المأخوذة صورتها الشمسية المحفوظة في دار الكتب المصرية كانت خالية من تلك الزيادة، وكنت أوصيت لطابع الكتاب أن يكتب بنسخة (الكبرى) مع الإشارة تحت الصفحة إلى « انتهاء ما في تلك النسخة »، وإلى أن بالدار نسخة سقيمة فيها زيادات كلها سباب وشتائم يبرأ منها أهل العلم فلم نطمئن إليها ولم ننشرها، لكن لم يأخذ الطابع برأيي هذا لتوالي الانذارات عليه من قبل جماعة من المتسلفين وقادتهم كما سبق فأتيت طبعه من تلك النسخة المشوهة فقامت قيامة الأزهر إلى أن أرغمت الحكومة الطابع إلى إعادة طبع هذا القسم من ترجمة أبي حنيفة على الوجه الذي سبق تفصيله في مدخل الردود . وكان الطابع يبدي ندما عظيما على عدم أخذه برأيي ومتابعته لأصحاب الغايات .

وقال في (٣٧٨ و ٣٨٤) :

« أخبرنا : البرقاني : حدثني : محمد بن العباس الخزاز . حدثنا : جعفر بن محمد الصندلي . حدثنا : إسحاق بن إبراهيم ابن عم ابن منيع . حدثنا : إسحاق بن عبد الرحمن . حدثنا : الحسن بن أبي مالك عن أبي يوسف قال : أول من قال القرآن مخلوق أبو حنيفة . » .

أقول : لم يكفهم أن يقولوا إن أبا حنيفة قائل بمخلوق القرآن حتى جعلوه أول من قال بهذا بل اختلقوا هذه الكذبة على لسان أنصأ أصحابه أبي يوسف ولسان أنصأ أصحاب أبي يوسف الحسن ابن أبي مالك، وهما كانا من أرفع الناس لجانب أبي حنيفة ١١ وفي سند الأخوثة الخزاز وقد سبق في (٢١) وإسحاق بن عبد الرحمن لا يعلم وكتب النحل بجمعة على أن أول من قال بذلك القول هو الجعد بن درهم، ثم هم بن صفوان، ثم بشر بن غياث، كما يظهر من كتاب « شرح السنة » لللالكائي الحافظ، وكتاب الرد على الجهمية لابن أبي حاتم وغيرهما .

وقال في (٣٧٨ و ٣٨٥) :

« كتب إلى عبد الرحمن بن عثمان الدمشقي وحدثنا : عبد العزيز بن أبي طاهر عنه قال أخبرنا : أبو الميمون البجلي . حدثنا : أبو زرعة عبد الرحمن بن عمرو . أخبرني محمد بن الوليد (أبو هيرة

الهاشمي (الدمشقي) قال : سمعت أبا مسهر يقول قال : سلبه بن عمرو القاضي على المنبر : لا رحم الله أبا حنيفة فإنه أول من زعم أن القرآن مخلوق .

أقول : ولفظ ابن عساکر في تاريخه (لا رحم الله أبا فلان فإنه أول من زعم أن القرآن مخلوق) ففي الخبر المسوق هنا تغيير (أبي فلان) إلى أبي حنيفة ومن أين علما أن أبا فلان في الرواية هو أبو حنيفة مع تضافر الروايات على أن أول من قال بذلك الجعد بن درهم كما سبق . وتبدل كلمة بكلمة أمرهين عندهم ! ومناقضة ما تواتر عند أهل العلم شيء لا أهمية له في نظرهم ! وقد بقيت الكلام حقه في هذه المسألة فيما علقته على « الاختلاف في اللفظ » لابن قتيبة . ومن جملة ما قلت هناك قال ابن أبي حاتم في كتاب « الرد على الجهمية » سمعت أحمد بن عبد الله الشعرائي يقول : سمعت سعيد بن راحة صاحب أبي إسحاق الفزاري يقول : إنما خرج جهم سنة ثلاثين ومائة فقال : القرآن مخلوق ، فلما بلغ العلماء تعاضلوه فأجمعوا على أنه تكلم بكفر وحمل الناس ذلك عنهم ، وقال أيضا : سمعت أبي يقول : أول من أتى بخلق القرآن الجعد بن درهم في سنة ثيف وعشرين ومائة ، ثم جهم بن صفوان ، ثم من بعدهما بشر بن غياثاه . (ولعل ذكر ثلاثين بجبر الكسر والافروج جهم سنة بضع وعشرين كما سبق) .

وقال اللالكائي في « شرح السنة » : ولا خلاف بين الأمة أن أول من قال القرآن مخلوق الجعد بن درهم في سنة ثيف وعشرين ومائة اه (وألقي القبض على جهم سنة ١٢٨هـ) وكان (١) قتله أيضا في تلك السنة على ما يذكره ابن جرير إلا أن اللالكائي يقول : بأن قتله كان سنة اثنتين وثلاثين ومائة وفي تلك التواريخ اضطراب كما ترى ، ولم يحل قتل جهم دون ذبوع رأيه في القرآن ، فافتن به أناس فشايه مشايعون ، ونافروه منافقون لحصلت الحيدة عن العدل إلى افراط وإلى تفریط من غير معرفة كثير منهم لمغزى هذا المبتدع ، أناس جاروه في نفي الكلام النفسى وأناس قالوا في معاكسته بقدّم الكلام اللفظي ، ولما رأى أبو حنيفة ذلك تدارك الأمر وأبان الحق فقال : ما قام بالله غير مخلوق ، وما قام بالخلق مخلوق . يريد أن كلام الله باعتبار قيامه بالله صفة له كباقي صفاته في القدم . وأما ما في السنة التالين ، وأذهان الحفاظ ، والمصاحف من الأصوات ، والصور الذهنية ، والنقوش ، فمخلوقة كخلق حاملها فاستقرت آراء أهل العلم والفهم على ذلك بعده ، ولا يمكن أن يكون لإجماع التابعين على رد قول جهم الا باعتبار تجربته على صفة قائمة بالله غير بائنة منه ومحال أن يكون القديم حالا في حادث فيلزم عليهم أن يعترفوا بخلق ما قام بالخلق ، ولكن أبا حنيفة كان رجلا محسوداً إذاع عنه حاسدوه أنه يقول بقول جهم وأنى يصدر عنه ذلك ؟

(١) ما بين القوسين سقط في الطبع مما علقته على « الاختلاف في اللفظ » . (ص ٥٧) فوضعت الساقط بين قوسين هنا ليصح ما هناك .

وقال في (٣٧٨ و ٣٨٥) :

« أخبرنا : العتيق . أخبرنا : جعفر بن محمد بن علي الطاهري . حدثنا : أبو القاسم البغوي حدثنا : زياد بن أيوب . حدثني : الحسن بن أبي مالك — وكان من خيار عباد الله — قال : قلت لأبي يوسف القاضي : ما كان أبو حنيفة يقول في القرآن ؟ قال : كان يقول : القرآن مخلوق قال : قلت فأنت يا أبا يوسف ؟ فقال : لا : قال أبو القاسم : فحدثت بهذا الحديث القاضي البرقي فقال لي : وأي حسن كان ، وأي حسن كان ! ! يعني الحسن بن أبي مالك . قال أبو القاسم : فقلت للبرقي هذا قول أبي حنيفة قال نعم ! المشنوم . قال وجعل يقول أحدث بخلفي ؟ » .

أقول : هذه كذبة متراكبة على ألسنة أبي يوسف ، وابن أبي مالك ، وأحمد بن القاسم البرقي ؟ وثلاثتهم من أغير أهل العلم على مذهب أبي حنيفة ، وأرطهم لسانا في الثناء على أبي حنيفة . ولا أنهم بهذه الرواية السخيفة سوى أبي القاسم البغوي إن كان الخطيب سمعها من العتيق . وقد قال ابن عدي عن حاله عند أهل بغداد : وجدت الناس أهل العلم والمشايخ يجمعون على ضعفه اهـ . وتجعد بعد هذا الاجماع من يروى عنه ولم أوقع الرواية تطلب العلو في الرواية عن الضعفاء والهلكي ؟ ! ولولا أن البغوي الخنيلي عاش وعلت سنه لما كان يروى عنه أحد ممن له شأن لظهور مبدأ أمره كما سبق . وقد أخرج اللالكائي في شرح السنة عن أبي الحسن علي بن محمد الرازي سمعت أبا بكر محمد بن مهران الرازي يقول : سمعت محمد بن سعيد بن سابق يقول : سمعت أبا يوسف القاضي وقلت له : تقول بخلق القرآن ؟ قال : لا . كالمسكر على لاهري يعني أبا حنيفة ولا أنا . وعن أبي يوسف ، وابن أبي مالك ، والبرقي ، روايات بأسانيد صحيحة في تبرة أبي حنيفة من القول بخلق القرآن عند ابن أبي العوام ، والسيمرى وغيرهما ومن يروى بطرقهم خلاف ذلك فقد وقع على أم رأسه .

وقال في (٣٧٨ و ٣٨٥) :

« أخبرنا : الحسن بن محمد الخلال . قال حدثنا : أحمد بن إبراهيم بن الحسن . حدثنا : عمر ابن الحسن القاضي . قال حدثنا : إسماعيل بن إسحاق . حدثنا : نصر بن علي . حدثنا : الأصمعي . حدثنا : سعيد بن سلم الباهلي . قال قلنا لأبي يوسف لم يتحدثنا عن أبي حنيفة ؟ قال ماتصنفون به مات يوم مات يقول : القرآن مخلوق ، .

أقول : في سنده عمر بن الحسن الاشناني القاضي متكلم فيه وقد ضعفه الدارقطني ، وكذبه الحاكم وكان يساوى بين السماع والاجازة . وعبد الملك بن قريب الأصمعي كذبه أبو زيد الأنصاري وذكر علي بن حمزة البصري في كتابه التنبيهات على الأغلاط في الروايات ، أشياء في أغلاطه ، وربما بأمور تؤيد رأى أبي زيد الانصاري فيه ! ولست أنشط لنقلها هنا ، وليس بقليل ما ذكره

الخطيب من نوادره، ومن جملة ما ذكره أن الاصمعي لما توفي سنة ٢١٥ هـ قال أبو قلابه الجرمي في جنازته :

لعن الله أعظم حملوها نحو دار البلى على خشبات
أعظم تبغض النبي وأهل آل بيت والطينين والطينيات

وسعيد بن سلم الباهلي قد سبق بيان حاله. ولأن أراهم لا يقلعون عن الكذب على لسان أبي يوسف على خلاف ما ثبت عنه بأسانيد صحيحة كما سبق من اللالكائي.

وقد قال ابن أبي العوام الحافظ : حدثني : محمد بن أحمد بن حماد حدثني : محمد بن شجاع (١) قال : سمعت الحسن بن أبي مالك يقول : سمعت أبا يوسف يقول : جاء رجل إلى مسجد الكوفة يوم الجمعة فدار على الخلق يسألهم عن القرآن، وأبو حنيفة غائب في مسكة فخاص الناس في ذلك واختبطوا، والله ما أحسبه إلا كان شيطاناً تصور في صورة الانس فأتته إلى حلقتنا فسالنا. فنهى بعضنا بعضاً عن الجواب في ذلك، وقتلنا له : شيخنا غائب ليس بحاضر وتكره أن تقدمه بكلام حتى يكون هو المبتدئ به فانصرف عنا. قال أبو يوسف : فلما قدم أبو حنيفة تلقيناه بالقادسية فسلبنا عليه، وسألنا عن الأهل والبلد فأخبرنا ثم قلنا له بعد أن تمكنا : يا أبا حنيفة، وقعت مسألة فما تقول فيها ؟ فكأنه كان في قلوبنا وانكرنا وجهه وظن أنها مسألة مفتنة، وانا قد تكلمنا فيها بشيء فقال : ما هي ؟ قلنا : كذا وكذا فأخبرنا بما سأل عنه الرجل فسكت ساعة ثم قال لنا : فما كان جوابكم فيها ؟ قلنا : لم نتكلم فيها بشيء. وخشينا أن نتكلم بشيء تنكره فصرى عنه، وأسفر وجهه، وقال جزاكم الله خيراً. جزاكم الله خيراً احفظوا وصيتي لا تتكلموا فيها بكلمة واحدة أبداً، ولا تسألوا عنها أبداً، انتهوا إلى أنه كلام الله عز وجل بلا زيادة حرف واحداً ما أحسب هذه المسألة تنتهي حتى توقع أهل الاسلام في أمر لا يقومون له ولا يقعدون، أعاذنا الله وإياكم من الشيطان الرجيم هـ. وقد ذكرنا كثيراً من الروايات في هذا الصدد فيما علقناه على الاختلاف في اللفظ، لابن قتيبة.

وقال في (٣٧٩ و ٣٨٥) :

« أخبرني : محمد بن علي المقرئ. أخبرنا : محمد بن عبدالله النيسابوري (الحاكم) الحافظ. قال : سمعت محمد بن صالح بن هانيء يقول : سمعت مسدد بن قطن يقول : سمعت أبي يقول : سمعت يحيى

(١) عده الذهبي في سير النبلاء من بحور العلم وقال الحاكم في (معركة علوم الحديث ٢٢٤) وأما أبو عبدالله محمد بن شجاع الثلجي فإنه كثير الحديث كثير التصنيف، رأيت عند أبي عبدالله محمد بن أحمد بن موسى القمي خازن السلطان عن أبيه عن محمد بن شجاع كتاب « المناسل » في نف وستين جزءاً كبيراً دققاً هـ. وقد توسعنا في الذب عنه في (تكملة الرد على نونية ابن القيم). وفي « فهرست » ابن التديم بسط ترجمته

ابن عبد الحميد يقول : سمعت عشرة كلهم ثقات يقولون . سمعنا ابا حنيفة يقول : القرآن مخلوق .
أقول : قول الراوى سمعت الثقة يعد كرواية عن مجهول وكذا الثقات ويحيى بن عبد الحميد متكلم
فيه إلى أن قيل فيه إنه كذاب ، وأبو مسدد قطن بن إبراهيم بن عيسى النيسابورى حدث محدث
إبراهيم بن طهمان عن أيوب عن نافع عن ابن عمر في الدباغ فطالبوه بالأصل فأخرجه وقد كتبه
على الحاشية فتركه مسلم بعد أن صار إليه وكتب عنه جملة ، وهو متهم بسرقة حديث حفص عن
محمد بن عجيل ، وقال عبد الغنى : مركة النسائي . وهو أسوأ حالا من قطن بن نسير الغيرى البصرى
الذى رماه ابن عدى بسرقة الحديث ، وليس المراد هنا قطن بن نسير كما ظن ذلك الملك المعظم
وما وقع في كتاب الملك المعظم المطبوع من ذكر (بشير) بدل (نسير) تصحيف وكذلك ما وقع
في تعليق الطبعة الثانية من ذكر (بشر) بدل (نسير) تصحيف آخر ومتابعة للوهم في (قطن)
ولا شأن لابن نسير هنا وإنما المراد هو أبو مسدد قطن بن إبراهيم كما ذكرنا ، ولم يكن لقطن
ابن نسير ابن يسمى مسدداً وهذا القدر من اليان كاف في رد هذه الأسطورة .

وقال في (٣٧٩ و ٣٨٥) :

حدثنا : أبو عبد الله الحسين بن شجاع الصوفى . أخبرنا : عمر بن جعفر بن محمد بن سلم الحنبل .
حدثنا : يعقوب بن يوسف المطوعى . حدثنا : حسين بن الأسود . حدثنا : حسين بن عبد الأول .
أخبرنى : إسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة قال : هو قول أبي حنيفة القرآن مخلوق ،
أقول : على انقطاع الخبر في سنده الحسين بن عبد الأول قال أبو زرعة : لا أحدث عنه . وقال
أبو حاتم : تكلم الناس فيه . وقال الذهبي : كذبه ابن معين وفي هذا كفاية في رد الخبر .
وقال في (٣٧٩ و ٣٨٦) :

« أخبرنى : الحلال . حدثنا : أحمد بن إبراهيم . حدثنا : عمر بن الحسن القاضى حدثنا : عباس
ابن عبد العظيم . حدثنا : أحمد بن يونس . قال : اجتمع ابن أبي ليلى وأبو حنيفة عند عيسى بن موسى
العباسى والى الكوفة ، قال : فتكلم عنده قال فقال أبو حنيفة : القرآن مخلوق . قال فقال عيسى لابن
أبي ليلى : أخرجه فإن تاب وإلا فاضربوا عنقه . »

أقول : في سنده عمر بن الحسن الأشائى القاضى ضعفه الدارقطنى وكذبه الحاكم كما سبق ووقع
في الطبعة الثانية بدل (الحسن) لفظ (الحسين) وهو خطأ ، واحمد بن يونس إن كان أحمد بن عبد الله
ابن يونس اليربوعى المتوفى سنة سبع وعشرين ومائتين فلم يكن في عهد عيسى بن موسى والى الكوفة
في سن تمكنه من الحضور في مثل تلك المجالس فيكون الخبر مقطوعا ، وإن كان أحمد بن يونس هذا
غير اليربوعى فمجهول ، ومثل هذا الخبر الخبر الذى يليه بمعناه وفي سنده ابن رزق وشيخ مجهول يقال

له أبو محمد . وأحمد بن يونس إن كان اليربوعي فقيه انقطاع ، وإن كان غيره فجهول فكيف يثبت هذا بأمثال هذه الأسانيد ١ . وأما استنباط أبي حنيفة فقد توسع في بيانها ابن عبد البر في «الاتقاء» وذكرناها أيضاً في «لفت اللطخ إلى ما في الاختلاف في اللفظ» ، فلا حاجة إلى بسطها هنا .

وقال في (٣٨٦ و ٣٧٩) :

« أخبرنا : ابن الفضل . أخبرنا : دعلج بن أحمد . أخبرنا : أحمد بن علي الأبار . حدثنا : سفیان بن وكيع قال : جاء عمر بن حماد بن أبي حنيفة فجلس إلينا فقال : سمعت أبي حماداً يقول : بعث ابن أبي ليلى إلى أبي حنيفة فسأله عن القرآن فقال مخلوق . فقال تتوب وإلا أقدمت عليك ؟ فتأبى فقال القرآن كلام الله ، قال فدار به في الحلق يخبرهم أنه قد تاب من قوله القرآن مخلوق فقال قال أبي حنيفة : كيف صرت إلى هذا وتابعت ؟ قال يابني خفت أن يقدم علي فأعطيت الثقة . »

أقول : في سنده دعلج ، والأبار ، وسفيان بن وكيع فدعلج تاجر مثر كان عنده قفاف مملوءة ذهباً تهرعون من بيت عنده من الرواة وتسلب ألباهم يتعاني الرواية ويؤاسي الرواة من أهل مذهبه في التشبيه وكان عنده تعصب وتغفل ، وكان الرواة الاطناء يبيتون عنده ويدخلون في كتبه أشياء فيرونها بسلامة باطن . وذكر الذهبي من الوضاعين الذين كانوا يدخلون في كتبه اثنين أحدهما علي بن الحسين الرصافي وقد قال عنه : يضع الحديث ويفترى على الله . قال الدارقطني : لا يوصف ما أدخل هذا علي الشيوخ ثم عمل محضر عليه بأحاديث أدخلها علي دعلج ، وكذا أدخل أبو الحسين العطار المخرمي أحاديث علي دعلج أيضاً كما ذكره الذهبي . ويجعلهما ابن حجر شخصاً واحداً بدون حجة . وكان الأبار ممن يدر عليهم دعلج فاندفع في تأييد مذهبه والنيل من أبي حنيفة وأصحابه في تاريخه بتوسع ووقاحة ١ والله حسيه ولا يشئ عليه الا من لا يعرف دخائله أو من هو على مذهبه . وسفيان بن وكيع كان وراقه كذاباً ، يدخل في كتبه ما يشاء من الأكاذيب فيرونها هو فتهبوه علي ذلك وأشاروا عليه أن يغير وراقه فلم يفعل فسقط من مرتبة الاحتجاج عند النقاد ، وكان أبو حنيفة من أجبر خلق الله بالحق ، وأصرحهم في الحق فلو كان من الذين يطعون الثقة لما ضرب ابن هبيرة ، ولا امتحنه إلى الكوفة علي الوجه الذي ذكره ابن عبد البر ، ولا ضربه المنصور إلى أن يموت وهو محبوس فمن ابن أبي ليلى ؟ حتى يعطيه أبو حنيفة الثقة ١ فهل يتصور أن يقدم عليه فوق إقدام هؤلاء عليه ؟ وليس الخبر إلا كذباً مكشوفاً .

وقال في (٣٨٠ و ٣٨٧) :

« أخبرنا : إبراهيم بن عمر البرمكي . أخبرنا : محمد بن عبد الله بن خلف الدقاق . حدثنا : عمر ابن محمد بن عيسى الجوهري . حدثنا : أبو بكر بن الأثرم . قال حدثني : هارون بن إسحاق قال : سمعت إسماعيل بن أبي الحكم يذكر عن عمر بن عبيد الطنافسي ، عن أبيه أن حماد بن أبي سليمان

بعث إلى أبي حنيفة : إني برىء مما تقول إلا أن تتوب؟ قال : وكان عنده ابن أبي غنية فقال : أخبرني جاري أن أبا حنيفة دعاه إلى ما استتيب منه بعد ما استتيب .

أقول : في سنده عمر بن محمد بن عيسى السدازي الجوهري قال الذهبي : في حديثه بعض النكرة انفراد برواية ذلك الحديث الموضوع (القرآن كلامي ومنى خرج) - راجع سنده في الميزان - وإسماعيل بن أبي الحكم ليس بإسماعيل بن أبي حكيم القرشي المتوفى سنة ثلاثين ومائة فإنه لم يدركه هارون بن إسحاق الهمداني المتوفى سنة ثمان وخمسين ومائتين فيكون لإسماعيل هذا مجهولا ولفظه مع ذلك لفظ انقطاع ، كما أن صيغة عبيد الطنافسي صيغة انقطاع و (ابن أبي غنية) وقع في الطبعة الأولى والهندية والخطية بلفظ (ابن أبي عينة) وفي الطبعة الثانية المصرية بلفظ (ابن عينة) ولا أدري من أين عملوه ابن عينة في الطبعة الأخيرة ! وهو ابن أبي غنية في كتاب الملك المعظم وهو عبد الملك بن حميد بن أبي غنية الكوفي وهو من شيوخ ابن عينة ، ولا ندري ولا الخطيب يدري من هو ذلك الجار الذي قال له إن أبا حنيفة دعاه إلى ما استتيب منه بعد ما استتيب ؟ . هذا من جهة الاستناد ، وأما من جهة المتن فإن أهل العلم اتفقوا على أن أول من قال ذلك هو الجعد بن درهم في سنة نيف وعشرين ومائة بعد وفاة حماد بن أبي سليمان بسنتين لأنه توفي سنة عشرين ومائة أو قبلها فكيف يتصور أن يقول أبو حنيفة ذلك في حياة شيخه هذا فيتبرأ منه يبعث رسول إليه وهو لم يفارقه طول حياته مفارقة لإبعاد أو إبتعاد كما سبق من الخطيب نفسه في (ج ١٣ ص ٣٣٣) ١٤ بل هذا مما يكاد أن يعد من المتواتر .

فعلم من ذلك أن حماد بن أبي سليمان مات قبل حدوث فتنة خلق القرآن باتفاق . وكان أبو حنيفة أَرْضَى أصحابه عنده حتى كان هو الذي خلفه في العلم بالاتفاق ، وكان من أشد أصحابه ملازمة له بحيث كان يقوم بخدمات بيته إلى أن مات كما ورد بطرق صحاح . فكيف تجرى بينها الرسالات ؟ - راجع ما نقلناه في « لفت اللحظ » عن تاريخ أصبهان لأبي الشيخ - وهو كان برىء الساحة من القول بأن القرآن مخلوق بمعنى الكلام القائم بالله سبحانه منذ حدوث فتنة القول بخلق القرآن إلى أن لقي ربه فضلا عن أن يكون قال به في حياة شيخه الذي مات قبل حدوث هذه الفتنة بسنوات ، كما يظهر مما يروى بأسانيد صحيحة عند ابن أبي العوام والصيمري وابن عبد البر بل الخطيب نفسه ! فعلم من ذلك أن هذا الخبر مما تكذبه شواهد الحال كما يكذبه ما في سنده من الاحتلال .

وقال في (٣٨٠ و ٣٨٧) :

« أخبرنا : الخلال . أخبرنا : الحريري . أن النخعي (ابن كاس) حدثهم قال حدثنا : عبد الله ابن غزام . حدثنا : محمد بن الصقر بن مالك بن مغول . قال : سمعت لإسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة يقول : قال أبو حنيفة : إن ابن أبي ليلى ليستحل مني ما لا أستحله من بهيمة . »

أقول : ولفظ ابن أبي العوام عن الدولابي، عن يعقوب بن اسحاق بن أبي إسرائيل، عن محمد بن الصقر (من سنوره) في موضع (من هيمة) وهو الاقعد في المعنى، ومحمد بن الصقر هو أبو مالك محمد بن الصقر بن عبد الرحمن ابن بلد مالك بن مغول كما سبق، ووقع في الطبقات الثلاث بدل الصقر (الشعر) وهو تحريف .
وقال في (٣٨٧ و ٣٨٠) :

وأخبرنا : محمد بن عبيد الله الحناني . أخبرنا : محمد بن عبد الله بن ابراهيم الشافعي . حدثني : عمر بن الهيصم الزاز . أخبرنا : عبد الله بن سعيد - بقصر ابن هيرة - حدثني أبي أن أباه أخبره أن ابن أبي ليلى كان يمثل هذه الآيات :

أني شئت المرجين ورأيهم
وعتية الدباب لا نرضى به
عمر بن ذر وابن قيس الماصر
وأبا حنيفة شيخ سوء كافر هـ .

أقول : عمر بن ذر من رجال البخاري ، والنسائي ، والترمذي ، وأبي داود ، هو وأبوه من الإقتية العباد كانوا يأتون أن يقولوا إن الإيمان قول وعمل لتلازم إخراج الأمة من الإيمان بارتكابهم معصية وإخلالهم بطاعة فرمها بالارضاء بن بالقلب لا يصدر إلا من قدرى أو غارنى كما سبق إيضاحه ومات عمر هذا بعد أبي حنيفة بثلاث سنين . وعمر بن قيس الماصر عظيم القدر في العلم والورع وأبوه أول من مصر دجلة والفرات بأن مد جبلا طويلا بين ساحليهما لفحص المراكب كما ذكره ابن السمعاني في «الأنساب» في (الماصر) وله ولدويه ذكر واسم في تاريخ أصبهان، لأبي الشيخ، وعتية الدباب هو والد الحكم صاحب إبراهيم النخعي ، وأبو حنيفة هو ذلك الامام الاعظم الذى يؤمن بالله وحده ويكفر بالطاغوت ولولاه لاستولى القدرية والخوارج وأذابهم الجهلة من النقطة على قلوب جمهور المسلمين واضلهم عن سواء السبيل ، لكن الله سبحانه وفق أبا حنيفة هذا واصحابه لتبيين وجه ضلال هؤلاء حتى ظهر ضلالهم جليا لجمهور المسلمين فأصبحوا في حزامين من إغوائهم ، وجل مقدار ابن أبي ليلى ان يمثل هذه الآيات السخيفة التي لم يقلها إلا احد الخوارج كلاب النار القائلين با كفر من يرى خلاف رأيهم ، والله در أبى حنيفة ما أوسع صدره حيث قال لما سئل عما اذا كان يكفر من يرميه من الفرق بكفر ولا اكفر من يرمى بكفر ولكن أكذبه . كافي العالم والمتعلم رواية أبي مقاتل حفص بن سلم عنه . وفي الطبقات الثلاث في البيتين (الى شتان ...) وفي ذلك كسر البيت واختلال في المعنى فالصواب (انى شئت) كما ذكرناه . وفي الطبعة الأخيرة (ابو حنيفة) والصواب (اباحنيفة) كما سبق وهذا ظاهر . ولا أدري كيف أباح الخطيب لنفسه تدوين هذا الفحش والسفه في حق أمثال هؤلاء الأئمة يمثل هذا السند الساقط مع علمه بمنزلة هؤلاء الاعلام في العلم والورع ، ولو كان ذلك في عهد عمر - رضى الله عنه - لقام عليه بالدرة أو اعتقله تعزيرا له كما فعل ذلك في الخطيئة حينما هجا الزبير فان بأقل من هذا بكثير حيث قال فيه :

دع المكارم لا ترحل لبغيتها
فاعتقله سنين حتى تاب وأناب وكتب إليه :

ماذا تقول لأفراخ بنى مرخ
أقيت كاسبهم فى قعر مظلمة
زغب الحواصل لاماء ولا شجر
فاغفر عليك سلام الله يا عمر

فعفا عنه وأطلقه ، والحادثة معروفة فى كتب الفقه فى باب التعزير لا فى كتب الأدب فقط فإذا كان قائل ذلك البيت يستحق العقوبة بحبسه عدة سنين فإذا يكون مقدار ما يستحق من العقوبة قائل تلك الآيات وناقلها من غير تفنيدها ؟ وما فى هذه الآيات من الخروج على الشرع والإجرام المكشوف يتيقن فى معرفة سقوط هذا الخبر عن الكلام فى سنده ولكن لا بأس فى الإشارة إلى بعض ما فيه .

فأقول : تاركا الكلام فى ابن الهيصم ومن دونه : ان عبد الله بن سعيد الراوى عن أبيه عن جده فى الخبر إن كان أبا عباد المقرئ فقد قال عنه البخارى تركوه وإن كان أبا سعيد الأشج فلا يعرف له رواية عن أبيه عن جده ، كما لا يعرف حال أبيه ولا حال جده وإن كان غيرهما يكون مجهولا هو وأبوه وجده . وشيخ سوء كافر من قبيل جحر ضب خرب ، لا يقوله إلا شيخ سوء كافر .

وقال فى (٣٨١ و ٣٨٨) :

وأخبرنا : محمد بن عبيد الله الحناتى ، والحسن بن أبى بكر ، ومحمد بن عمر القرشى قالوا : أخبرنا : محمد بن عبد الله الشافعى . حدثنا : محمد بن يونس . حدثنا : ضرار بن صرد . قال حدثنى : سليم القارى . حدثنا : سفيان الثورى قال . قال لى حماد بن أبى سليمان : أبلغ عنى أبا حنيفة المشرك أنى برىء منه حتى يرجع عن قوله فى القرآن . أخبرنا : الحسين بن شجاع . أخبرنا : عمر بن جعفر بن سلم . حدثنا : أحمد بن على الأبار . حدثنا : عبد الأعلى بن واصل . حدثنا : أبو نعيم - ضرار بن صرد - قال : سمعت سليم بن عيسى المقرئ قال : سمعت سفيان بن سعيد الثورى . يقول : سمعت حماد بن أبى سليمان يقول : أبلغوا أبا حنيفة المشرك أنى من دينه برىء إلى أن يتوب قال سليم : كان يزعم أن القرآن مخلوق .

أقول : ان القول بخلق القرآن إنما حدث بعد وفاة حماد بن أبى سليمان كما سبق التدليل عليه من نصوص العلماء وفى سند الخبر الأول محمد بن يونس وهو الكديمي متكلم فيه - راجع وميزان الاعتدال - . وضرار بن صرد هو أبو نعيم الطحان الذى يقول عنه ابن معين : كذاب . وسليم بن عيسى القارىء كان ضعيفا فى الحديث إماما فى القراءة وكم بين القراء من هو بهذه المثابة ، وقد روى عن الثورى خبرا منكرا ساقه العقيلي ، وضرار وسليم موجودان فى الخبرين . والذى زواه البخارى فى مفتح خلق الأفعال : بلغ أبا فلان المشرك أنى برىء من دينه . والله أعلم من هو أبو فلان هذا ؟

ترام جعلوه في الخبرين أبا حنيفة وجعلوا في متن الرواية الكلام في القرآن ويظهر من الخبر الثاني أنه من كلام سليم فأدبره في المتن ، وأين الاشراف من القول بأن الله خالق كل شيء ؟ والقول بخلق اللفظ ليس من الاشراف في شيء فيا سبحان الله ! كيف يعد أبو حنيفة الناشر لعم حماد متبعاً عن حماد ويجعل سفيان الثوري رسولاً منه إليه ؟ هكذا يفضح الله من يريد الكلام في أئمة الدين وبذلك علمت حال الخبرين .

وقال في (٣٨١ و ٣٨٨) :

« أخبرني : عبد الباقي بن عبد الكريم . قال أخبرنا : عبد الرحمن بن عمر الجلال . حدثنا : محمد بن أحمد بن يعقوب حدثني جدي . قال حدثني : علي بن ياسر . حدثني : عبد الرحمن بن الحكم بن بشير بن سليمان عن أبيه - أو غيره وأكبر ظني أنه عن غير أبيه - قال : كنت عند حماد بن أبي سليمان إذ أقبل أبو حنيفة فلما رآه حماد قال : لا مرحباً ولا أهلاً إن سلم فلا تردوا عليه ، وإن جلس فلا توسعوا له قال : لجأ أبو حنيفة فجلس فتكلم حماد بشيء فرده عليه أبو حنيفة فأخذ حماد كفاً من حصي فرماه به ،

أقول : الاستاذ قد يقسو على تليذه ساعة ثم يرضى وهذا مما لا يسجل كثلبة للتليذ ، على أن عبد الرحمن بن الحكم بن بشير بن سليمان النهدي لم أر من وثقه ، فهو يرويه عن والده أو غيره على الشك فإن كانت الرواية عن أبيه فنقطعة لأن أباه لم يدرك حماداً ، وإن كانت عن غيره فالرواية عن مجهول ، هكذا يكون المحفوظ عند الخطيب ! ووقع في الطبقات كلها (شتر) بدل (بشير) والصواب هو ما أثبتناه والله أعلم .

وقال في (٣٨١ و ٣٨٩) :

« أخبرنا : ابن رزق . أخبرنا : أحمد بن جعفر بن سلم . أخبرنا : أحمد بن علي الأبار . أخبرنا : أحمد بن إبراهيم . قال : قيل لشريك استتيب أبو حنيفة ؟ قال قد علم ذلك العواتق في خدورهن . »
أقول : قد سبق ذكر ابن رزق ، وابن سلم ، والأبار ، وأما أحمد بن إبراهيم فهو النكري ، ولفظه لفظ الانقطاع ، ولم يدرك شريكاً الا وهو صبي ، والتحقيق أن شريكاً ثقة في الحديث لكنه طويل اللسان في الناس .

وقال في (٣٨١ و ٣٨٩) :

« أخبرنا : ابن الفضل . أخبرنا : ابن درستويه . حدثنا : يعقوب بن سفيان . حدثني : الوليد . قال : حدثني ابو مسهر . حدثني : محمد بن فليح المدني عن أخيه سليمان - وكان علامة بالناس - :

ان الذي استتاب أبا حنيفة خالد القسرى . قال فلما رأى ذلك أخذ في الرأى ليعمى به .

أقول : ابن درستويه هو عبد الله بن جعفر الذي قال فيه البرقاني واللالكائي ما قالوا ، ومحمد بن فليح يقول عنه ابن معين انه ليس بثقة ، وقال أبو زرعة عن سليمان بن فليح لا أعرفه ولا أعرف لفليح ولدا غير محمد ويحيى هـ . فياسبحان الله يستتب خالد بن عبد الله القسرى فقيه الملة أبا حنيفة في مسألة خلق القرآن قبل زمن ابتداء هذا القول . والقسرى هذا هو الذي بنى كنيسة لأمه تعبد فيها وهو الذي يقال عنه انه ذبح الجعد بن درهم يوم عيد الأضحى أضحية عنه والخبر على انتشاره وذيوه غير ثابت ، لانفراد القاسم بن محمد بن حميد المعمرى بروايته . ويقول عنه ابن معين : كذاب خبيث كما في ميزان الذهبى . وما كان العلماء ليسكتوا في ذلك العهد أمام استخفافه لشعيرة من شعائر الدين ولو فرض وقوع مثل هذا من خالد . وسفك دم من وجب قتله شيء وذبحه على أن يكون أضحية شيء آخر ، وكانت سيرة خالد وصمة عار في تاريخ الإسلام . وذكر ابن كثير قتل الجعد في أنباء سنة ١٢٤ وكان القسرى عزل عن ولاية العراق قبل ذلك بأربع سنين . وليكن على ذكر منك ما ذكره ابن أبي حاتم ، واللالكائي في تاريخ ابتداء الجعد لتلك البدعة . وبالنظر الى الخبر الذي ساقه الخطيب هنا بسند فيمن ذكرناهم تكون استتابة أبي حنيفة في عهد هشام بن عبد الملك قبل سنة عشرين ومائة حيث كان القسرى فصل من الولاية في تلك السنة . ثم قال الخطيب بدون سند : « وروى أن يوسف بن عمر استتابه وقيل انه لما تاب رجع وأظهر القول بخلق القرآن فاستتب مرة ثانية فيحتمل أن يكون يوسف استتابه مرة ، وخالد استتابه مرة والله أعلم ، ولم يجعل الرواية الثانية مع الأولى اضطرابا في الرواية بل حملهما على تكرار الاستتابة لكن مثل هذا الجمع لا يكون إلا بعد صحة السنتين وفي صنيع الخطيب من محاولة الجمع بين خبر سنده تالف وبين خبر لا سند له أصلا عبرة بالغة . ويوسف بن عمر الثقفي هو الذي ولّى العراق بعد خالد سنة ١٢٠ في عهد هشام بن عبد الملك . ولعل المطالع الكريم لم ينس ما نقلناه عن الحافظين ابن أبي حاتم ، واللالكائي في تاريخ حدوث القول بخلق القرآن . فيكون قتل الجعد في عهد يوسف الثقفي لا خالد القسرى . وقال في (٣٨١ و ٣٩٠) :

« أخبرنا : علي بن طلحة المقرئ ، والحسن بن علي الجوهري قالوا : أخبرنا : عبد العزيز بن جعفر الحرقى . حدثنا : علي بن إسحاق بن زاطيا . حدثنا : أبو معمر القطيعي . حدثنا : حجاج الأعور عن قيس بن الربيع . قال : رأيت يوسف بن عثمان أمير الكوفة أقام أبا حنيفة على المصطبة يستتبه من الكفر . »

أقول : هذه أرجوة ثالثة فيمن استتاب أبا حنيفة لكن لا يعلم بين ولاية الكوفة في ذلك العهد من يسمى يوسف بن عثمان كما وقع في الطبعتين المصريتين ، والطبعة الهندية ، والنسخة المخطوطة

بالدار . فلعل لفظ عمر صحف الى عثمان حيث يشبه هذا ذاك في الرسم عند حذف الألف المتوسطة في عثمان كما هو رسم الأقدمين فيكون هو يوسف بن عمر الثقفي السابق ذكره لا يوسف بن عثمان فيبقى أمر استابته دائراً بينه وبين خالد القسري في عهد هشام بن عبد الملك .

وأما سند هذه الأرجوة فقيه ابن زاطيا ولم يكن بالمحمود كما أقربه الخطيب ، وأبو معمر القطيعي هو إسماعيل بن إبراهيم بن معمر الهروي وعنه يقول ابن معين : لا صلى الله عليه ذهب إلى الرقة فحدث بخمسة آلاف حديث أخطأ في ثلاثة آلاف منها ، وهو بمن أجاب في حجة القرآن فلما خرج قال : كفرنا وخرجنا ، وحجاج الأعور كان اختلط اختلاطاً شديداً ، وقيس بن الربيع تركه غير واحد من النقاد وكان ابنه يأخذ أحاديث الناس فيدخلها في كتاب أبيه فيرويها هو . وهذا القدر من البيان يكشف عن قيمة سند ذلك الخبر .

وهناك رواية أخرى طريقة لم يحكم واضعها وضعها ولم يدبر أمرها حتى أصبحت مكشوفة الستار لكل ناظر ، وهي ما رواه هبة الله الطبري في « شرح السنة » عن محمد بن أحمد بن سهل (الأصباهي) عن محمد بن أحمد بن الحسن (أبي علي الصواف) عن محمد بن عثمان عن محمد بن عمران ابن أبي ليلى قال : حدثنا أبي . قال : لما قدم ذلك الرجل (يعني أبا حنيفة) إلى محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى شهد عليه حماد بن أبي سليمان وغيره أنه قال : القرآن مخلوق ، وشهد عليه قوم بمثل قول حماد بن أبي سليمان فحدثني خالد بن نافع قال : كتب ابن أبي ليلى إلى أبي جعفر وهو بالمدينة بما قاله ذلك الرجل ، وشهادتهم عليه . وإقراره فكتب إليه أبو جعفر : إن هو رجع وإلا فاضرب رقبة وأحرقه بالنار ، فعلى هذه الرواية تكون استابته قبل وفاة حماد بن أبي سليمان قبل سنة مائة وعشرين أيضاً عند ما كان أبو جعفر المنصور العباسي (في عهد هشام بن عبد الملك الأموي ١١) غائباً بالمدينة (قبل تأسيس الدولة العباسية بدهر) فإلى المار من هذا التهازل المذكور ، والاختلاق المتهوك فهل من حاجة بعد التخليط بين الدولة الأموية ، والدولة العباسية هذا التخليط . إلى الكلام في رجال هذا السند . وبهذا الطريق أدخلوا حماد بن أبي سليمان في عداد الشهود ضد أبي حنيفة فسبحان قاسم العقول ١١ .

وقال في (٣٨١ و ٣٩٠) :

« أخبرنا : الحسين بن محمد - أخو الخلال - أخبرنا : جبريل بن محمد المعدل - بهمدان - حدثنا : محمد بن جبويه النخاس . حدثنا : محمود بن غيلان حدثنا : يحيى بن آدم قال : سمعت شريكاً يقول : استثبت أبا حنيفة مرتين . أخبرنا : ابن الفضل . أخبرنا : ابن درستويه . حدثنا : يعقوب . حدثني : الوليد بن عتبة الهمشقي - وكان ممن يهمة نفسه - حدثنا : أبو مسهر حدثنا يحيى بن حمزة - وسعيد

ابن عبد العزيز جالس - قال حدثني : شريك بن عبد الله - قاضى الكوفة - أن أبا حنيفة استتيب من الزندقة مرتين . أخبرنا : علي بن محمد بن عبد الله المعدل أخبرنا : محمد بن أحمد بن الحسن الصواف . أخبرنا : عبد الله بن أحمد بن حنبل - إجازة - حدثني : أبو معمر قال قيل لشريك : مم استتيب أبا حنيفة ؟ قال من الكفر .

أقول : هذه ثلاث روايات عن شريك في سند الرواية الأولى محمد بن جويوه الهمداني النخاس - ووقع في الطبقات الثلاث بلفظ (جويوه) وهو تصحيف كما سبق - متهم بالكذب حتى قال الذهبي في « تلخيص المستدرک » عند الكلام على حديث ميناء (أنا الشجرة ، وفاطمة فرعا ، وعلى لقاحا ، والحسن والحسين ثمرتها وشيعتنا ورقها ، وأصلها في جنة عدن) المروى بطريق محمد بن جويوه الهمداني المذكور : ابن جويوه متهم بالكذب ألفا استجيا المؤلف - يعني الحاكم - أن يورد هذه الأخلاقات من أقوال الطريقة فياستدرک على الشيخين اهـ . وقال الذهبي أيضا في « مشبه النسبة » : ومحمد بن جويوه الهمداني عن محمود بن غيلان اهـ . لكن لا يمكن إدراكه لابن غيلان الا اذا كانت وفاته سنة تسع وأربعين ومائتين كما يقوله أبو رجاء المروزي - رواية الغرائب في « تاريخ المرازاة » - ولم يعول عليه أهل النقد قال البخاري : مات سنة تسع وثلاثين ومائتين اهـ . والخبر كذب ملفق وخاصة بهذا اللفظ (استتيب أبا حنيفة) لأن شريكا إنما ولي القضاء بعد وفاة أبي حنيفة بخمس سنين فلا يكون أمر الاستتابة إليه في عهد أبي حنيفة .

وأما الخبر الثاني ففي سنده ابن درستويه وليس عنده ما يؤخذ منه سوى النحو على تعصب بالغ لأهل البصرة ضد أهل الكوفة حتى في النحو وقد سبق قول اللالكائي والبرقاني فيه وكان يروى ما لم يسمعه اذا أعطى درهيمات ، ويحيى بن حمزة قدرى ومن القواعد المقررة عند أهل النقد علم قبول رواية المبتدع فيمن يخالفه في بدعته ، وشريك يكاد يكون بمن لا يعرف ما هي الزندقة ؟

والخبر الثالث في سنده رواية الصواف عن عبد الله بن أحمد إجازة وهي في حكم المنقطع عند النقاد وتعصب عبد الله وانحرافه عن الجادة مما لا حاجة الى دليل عليه سوى كتاب « السنة » له واما أبو معمر شيخه فان كان عبد الله بن عمر والمنقرى البصرى فهو قدرى لا تقبل روايته في حق مخالفه في المذهب وإن كان الهروى فقد سبق يانه على أن لفظ أبي معمر لفظ انقطاع .

وقال في (٣٨٢ و ٣٩١) :

وأخبرنا : ابن رزق . أخبرنا أحمد بن عبد الله الوراق . حدثنا : أبو الحسن علي بن إسحاق بن عيسى بن زاطيا المخرمي قال : سمعت إبراهيم بن سعيد الجوهري يقول : سمعت معاذ بن معاذ . ح . وأخبرنا : ابن الفضل . أخبرنا : عثمان بن أحمد الدقاق . حدثنا : سهل بن أبي سهل الواسطي . حدثنا : أبو حفص عمرو بن علي . قال : سمعت معاذ بن معاذ يقول : سمعت سفيان الثوري يقول : استتيب

أبو حنيفة من الكفر مرتين .

أقول : وفي الطبعين المصرتين (استتب اما حنيفة) وهو خطأ لأن الثوري لم يكن قاضياً حتى تكون له ولاية الاستتابة والصواب ما ذكرناه وهو الموافق للرواية الأخرى للطبعة الهندية وللروايات في غير هذا الكتاب ، وأما سنده ففي الطريق الأول ابن رزق ، وابن زاطيا ، وفي الطريق الثاني عثمان بن أحمد المعروف بابي عمرو بن السماك المغموز برواية الأخيار الثالثة . وعمرو بن علي الفلاس شديد التعصب وشديد الانحراف عن أهل الكوفة . وبعدهما رواية أخرى في سندها ابن رزق ، وابن سلم ، والأبار ، ونعيم بن حماد في الطريق الأول ، وابن درستويه ، ونعيم أيضاً في الطريق الثاني وبعدهما روايات أخرى بهذا المعنى في أسانيدنا نعيم بن حماد وابن درستويه والحميدي - الذي رماه محمد بن عبد الحكم بالكذب في محادثاته في الناس - وقد جربنا عليه ذلك ، ومؤمل إن كان ابن إهاب فقد ضعفه ابن معين على ما حكاه الخطيب ، وإن كان ابن اسماعيل كما صرح به في بعض الطرق فهو متروك الحديث عند البخاري ، وليس في هذه الطبقة مؤمل سواهما ، وعبد الله بن معمر متروك كما في الميزان ، ووقع في الطبعين (سلم بن عبد الله) وفي الطبعة الهندية (سليمان بن عبد الله) فإيا كان الصواب فهو وإن كان سلم بن عبد الله الزاهد ، أو ليس بشيء إن كان سليمان بن عبد الله الرقي وإن كان غيرهما فبحصول ويوجد من يقول في جرير بن عبد الحميد لا يصلح إلا أن يكون راعى غنم ، وثعلبة بن سهيل القاضي ذكره ابن الجوزي في الضعفاء وقال يحيى بن معين ليس بشيء . ولفظ ابن عبد البر في « الاتقاء » (استتب أبو حنيفة مرتين) بدون زيادة كلمة (من الكفر) ثم روى ابن عبد البر بسنده عن عبد الله بن داود الخريبي الحافظ تكذيب استتابته مطلقاً فليراجع « الاتقاء » .

ولفظ يزيد بن زريع - الذي في سنده البغوي السابق - ولفظ عبد الله بن إدريس : (استتب أبو حنيفة مرتين) ، وأسد بن موسى في بعض الطرق منكر الحديث عند ابن حزم ، وفي سند ما يروى عن عبد الله بن أحمد عن أبيه ، محمد بن عبد الله بن أبان الهيثمي كان مغفلاً مع خلوه من علم الحديث كما يقول الخطيب ، وأحمد بن سليمان النجاد الحنبلي يقول عنه الدارقطني : يحدث من كتاب غيره بما لم يكن في أصوله . وهنا انتهى ما ساقه الخطيب من الأسانيد في استتابة أبي حنيفة وسعى جهده في تكثير الطرق عن كل من هب ودب ، ولعل فيما ذكرناه كفاية في تبيين ما انطوت عليه تلك الأسانيد من العلل ، على أن القول بخلق القرآن إنما يكون ضلالاً إذا أريد به ما هو قائم بالله سبحانه ، وهو الكلام النفسى ، وأما الحروف والأصوات في السنة التالين ، والزاج ، والعفص ، والمداد ، والنقوش في أوراق المصاحف ، والحروف المتخيلة في أدمغة الحفاظ ، فحذرة مخلوقة حقاً ، وادعاء عكس هذا مكابرة وزيف مبين . وجل مقدار أبي حنيفة في العلم والفهم من أن يقول فيما سوى

الأول - وهو الكلام النفسى - غير مخلوق كما جل مقداره أيضا من أن يقول فى الأول أنه مخلوق لكن جملة الثقة تراهم يتهورون فى الاكفار . ولك أن تتعجب إذا رأيت مثل ابن أبى حاتم يقول : إن القائل بخلق القرآن يكفر ككفر أبقراط من الملة يريد بذلك اللفظ كما يظهر من سياق كلامه ، وتزداد عجباً حينما تراه يقول عن البخارى : تركه أبو زرعة ، وأبو حاتم بسبب اللفظ والله فى خلقه شئون . ولا عجب أن تكون المنقبة مثلبة على السنة جملة الثقة .

وهناك رواية أخرى فى استنباط أبى حنيفة نذكرها هنا لما فيها من الفوائد وذلك ما حدثه ابن أبى العوام الحافظ ، عن الحسن بن حماد سجادة قال حدثنا : أبو قحان عمرو بن الهيثم البصرى قال : أردت الخروج إلى الكوفة فقلت لشعبة من تكاتب بالكوفة ؟ قال أبى حنيفة ، وسفيان الثورى فقلت اكتب لى اليهما فكتب وصرت إلى الكوفة وسألت عن أسن الرجلين فقيل أبى حنيفة فدفعت إليه الكتاب فقال كيف أخى أبوسطام ؟ قلت بخير ، فلما قرأ الكتاب قال ما عندنا فلك مبذول ، وما عند غيرنا فاستعن بنا نعينك ، ومضيت إلى الثورى فدفعت إليه كتابه فقال لى مثل ما قال أبى حنيفة فقلت له : شئ يروى عنك تقول إن أبى حنيفة استتيب من الكفر مرتين أهو الكفر الذى هو ضد الإيمان ؟ فقال : ما سألنى عن هذه المسألة أحد غيرك منذ تكلمت بها وطأطأ رأسه ثم قال : لا . ولكن دخل واصل الشارى إلى الكوفة فجماع إليه جماعة فقالوا له : إن هنا رجلا لا يكفر أهل المعاصى يعنون أبى حنيفة فبعث فأحضره وقال يا شيخ بلغنى أنك لا تكفر أهل المعاصى ؟ قال : هو مذهبي . قال : إن هذا كفر فإن تبت قبلناك وإن أبيت قتلناك . قال م أئوب ؟ قال من هذا . قال : أنا تائب من الكفر . ثم خرج فجماع جماعة من أصحاب المنصور فأخرجت وأصلا عن الكوفة فلما كان بعد مدة وجد من المنصور خلوة فدخلها فجماع تلك الجماعة فقالت : إن الرجل الذى كان تائب قد راجع قوله فبعث فأحضره فقال : يا شيخ بلغنى أنك راجعت ما كنت تقول ؟ فقال : وما هو ؟ فقال إنك لا تكفر أهل المعاصى . فقال : هو مذهبي قال فإن هذا عندنا كفر فإن تبت منه قبلناك ، وإن أبيت قتلناك - قال والشرأة لا يقتلون حتى يستتاب ثلاث مرات - قال م أئوب ؟ قال من الكفر قال : فإنى تائب من الكفر . فهذا هو الكفر الذى استتيب منه اه . وفى ذلك ، القول الفصل لأن أبى القاسم بن أبى العوام الحافظ - صاحب النسائى - وسجادة وأبو قحان كلهم من الثقات الأثبت . والله سبحانه يحسب من يحاول تشويه سمعة ذلك الامام فقيه الملة بأخلاق الكذب المارقة نسأل الله السلامة .

وقال فى (٣٨٣ و ٣٩٣) :

« أخبرنا : ابن رزق ، والبرقانى قالوا أخبرنا : محمد بن جعفر بن الهيثم الأنبارى . حدثنا : جعفر ابن محمد بن شاكر ح . وأخبرنا : الحسين بن شجاع الصوفى . أخبرنا : محمد بن عبد الله الشافعى حدثنا :

جعفر بن محمد بن شاكر حدثنا : رجاء (١) - هو ابن السندی - قال سمعت عبد الله بن ادریس يقول : استتيب أبو حنيفة . مرتين : قال وسمعت ابن ادریس يقول : كذاب من زعم ان الايمان لا يزيد ولا ينقص أقول : عبد الله بن ادریس الاودی من علماء الكوفة الصالحين على بطنه منه في الفهم وحب استطلاعة على أهل الفهم ، والناس أهل العلم كانوا يسأحوه فيما يتناول به فلا نطيل الكلام بالبحث عن رجال السند ونكتفي هنا بالكلام في مسألة زيادة الايمان . وأمر زيادة الايمان في جانب العقد إنما يتصور عند ازدياد المؤمن به ، وذلك ينقضى أو انه بانقضاء زمن الوحي إلا فيمن آمن اجمالا ثم علم التفصيل ، أو عند اعتبار تفاوت إيمان المؤمنين تيقناً وتشككاً لكن الايمان الشرعي إنما يتحقق عند تحقق الجزم المنافي لتجوز النقيض ، فمن يقول أنا مؤمن ولا أدري ما حالى عند الله ، أو أنا مؤمن إن شاء الله فإن كان مراده بذلك أن الحاتمة بمجولة وأرجو الله أن يحتم لي بخير فليس ذلك من منافاة الجزم في شيء ، وأما إن كان مراده بذلك القول أنا مؤمن هنا ولا أدري ما إذا كان ما أعتقد إيماناً هنا إيماناً عند الله فهو شك غير جازم بل يجوز بتلك الارادة أن يكون الايمان خلاف ما يعتقد فهو ليس من الايمان في شيء ، لانه ليس من اليقين على شيء . فتبين من هذا البيان أنه لا يتصور تفاوت أصلاً بين إيمان المؤمنين من جهة الجزم ، والتيقن ، ويكون النقص من مرتبة اليقين كقراً . نعم إن إيمان الانبياء ، وإيمان العلماء ، وإيمان العوام تفاوت من جهة ما يحتمل الزوال منها وما لا يحتمله ، واحتمال الزوال أو عدم احتماله ناشيء من أمر خارج ، وذلك من تفاوت طرق حصول الجزم عندهم لا من التفاوت في ذات الايمان ، فالإيمان عند الانبياء لا احتمال لزواله منهم ، لأن حصوله عن مشاهدة وحي قاهر ، وإيمان العلماء يحتمل الزوال بطرؤه بعض شبه على أدلة الايمان عندهم ولو احتمالاً ضعيفاً . وأما إيمان العوام فربما يزول بأيسر تشكيك ، وهذا التفاوت ليس في شيء من التفاوت في الجزم بل ذلك التفاوت من تفاوت طرق الجزم عندهم فجزم الانبياء عن وحي ومشاهدة يجرى الايمان معهم ما يجرى الضروريات التي لا تقبل الشك والتشكيك ، وجزم العلماء عن نظر قد تقرأ على بعض مقدماته شبهة ، وجزم العوام عن التوارث والبيئة فيكون إيمانهم في مهب الريح إذا شككك مشككك فسرعان ما يزول إيمانه . فبهذا البيان اتضحت المسألة تمام الانضاح إن شاء الله تعالى لكل من ألقى السمع وهو شهيد .

فمن يقول إن الايمان لا يزيد في جوهره بعد انقضاء زمن الوحي ولا ينقص بمعنى أنه لا يجامع احتمال نقيضه إن كان كذاباً عندهم فلا لوم عليهم تكذيبهم وقد أئذنا الصادق المصدوق المصطفى صلوات الله عليه بزم يؤتمن فيه الخائن ويكذب فيه الصادق وبالعكس وقانا الله سبحانه موارد الردى ومتابعة الهوى .

وقال في (٣٨٣ و ٣٩٤) :

« حدثنا : محمد بن علي بن مخلد الوراق - لفظاً - قال في كتابي عن أبي بكر محمد بن عبد الله بن صالح الأسدي الفقيه المالكي . قال : سمعت أبا بكر بن أبي داود السجستاني وهو يقول لأصحابه : ماتقولون في مسألة اتفق عليها مالك وأصحابه ، والأوزاعي وأصحابه ، والحسن بن صالح وأصحابه وسفيان الثوري وأصحابه ، وأحمد بن حنبل وأصحابه ؟ فقالوا له : يا أبا بكر لا تكون مسألة أصح من هذه . فقال : هؤلاء كلهم اتفقوا على تضليل أبي حنيفة . »

أقول : ولفظ ابن عدي في الكامل : سمعت ابن أبي داود يقول : الواقعة في أبي حنيفة إجماع من العلماء لأن امام البصرة ايوب السخيتاني وقد تكلم فيه ، وامام الكوفة الثوري وقد تكلم فيه ، وامام الحجاز مالك وقد تكلم فيه ، وامام مصر الليث بن سعد وقد تكلم فيه ، وامام الشام الأوزاعي وقد تكلم فيه ، وامام خراسان عبد الله بن المبارك وقد تكلم فيه فالواقعة فيه إجماع من العلماء في جميع الآفاق أو كما قال اه .

وأبو بكر الأسدي في سند الخطيب هو أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن صالح الأبهري المالكي جبل من جبال العلم كان يأبى أن يقبل القضاء مع وجود من هو أحق به في نظره وهو أبو بكر الرازي الجصاص الحنفي ، والحكاية معروفة وانما نقل قول ابن أبي داود هذا استنكاراً له والخطيب ساقه في مساق الاحتجاج بقول ابن أبي داود في جرح أبي حنيفة ، وهكذا فعل ابن عدي أيضاً ، ولكن لماذا لم يلتفت الخطيب وابن عدي إلى حال الرجل ؟ قبل أن يفرحاً وهشاً ويبشاً لقوله أليس هو عبد الله بن سليمان بن الأشعث السجستاني ؟ ابن أبي داود صاحب السنن ، وقد كذبه أبوه وابن صاعد وإبراهيم بن الأصهباني وابن جرير ، وهو ناصبي مجسم خبيث روى اخلوقة التسليق عن الزهري كذباً وزوراً وقد شهد عليه بذلك شهود عدول وهم الحفاظ : محمد بن العباس الأخرم ، وأحمد بن علي ابن الجارود ، ومحمد بن يحيى بن منده ، وكاد أن يراق دمه في أصبهان بيد أميرها أبي ليل لولا سعي بعض الوجهاء ممن كان يحمل أباه ، في استقاذه بالطن في أمثال هؤلاء الشهود . وهذا حاله وإن راج أمره على من لم يعرف دخائله ، وكان هو في صف أبي عبد الله الجصاص المكشوف الأمر ضد ابن جرير في بغداد ، وشرح خبيثه يحتاج إلى كتاب خاص . وهو كاذب في الكلامين أشنع كذب ، وقد كذب الحافظ أبو الوليد الباجي ما يروى عن مالك في هذا الصدد أشد تكذيب في المتفق شرح الموطأ (٧ - ٣٠٠) كما نقلنا نص عبارته في المقدمة ، ومنزلة الباجي هذا في الحديث ، والفقه ، والتاريخ منزلة عظيمة جداً بين أهل العلم وهو الذي ألغم ابن حزم الحجر وأسكته إسكاتها ، وثناء الحسن ابن صالح على أبي حنيفة في غاية من الشهرة وقد ذكره ابن عبد البر في « الاتقاء » بسنده في (ص ١٢٨) وكذلك ثناء سفيان الثوري عليه عخرج في « الاتقاء » (ص ١٢٧) وثناء الليث عليه في كتاب

ابن أبي العوام وقد نقلناه في «تقدمة نصب الراية» بل هو من أجل أصحابه ومناظرته للأوزاعي في رفع اليدين وإسكاته له في مسند الحافظ أبي محمد البخاري وثناؤه عليه سبق في تاريخ الخطيب في (ص ٣٣٨) وثناؤه أيوب السخيتاني على أبي حنيفة في «الانتقاء» في (ص ١٢٥) وعبد الله بن المبارك من أرحم الناس له حيا وميتا كما تجد في مواضع كثيرة جداً من تاريخ الخطيب نصوصاً منه في الثناء البالغ عليه ونوه بذلك الباجي فيما نقلناه عنه في المقدمة وكذلك ثناؤه عليه في «الانتقاء» (ص ١٣٢) وكان أحمد يترحم عليه ويحسن القول فيه على ما سبق من الخطيب في (ص ٣٢٧) وعلى ما نقله الطوفي في «شرح مختصر الروضة» عن أبي الورد أحد أئمة الحنابلة . فظهر بذلك أن ابن أبي داود هذا كان بهاتين الروايتين أفاكا في الخبرين مكذبا لأبيه أبي داود صاحب السنن حيث قال ابن عبد البر في «الانتقاء» (ص ٣٢) : حدثنا : عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن بن يحيى رحمه الله . قال : أنا أبو بكر محمد بن بكر بن عبد الرزاق القمار المعروف بابن داسه قال : سمعت أبا داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق السجستاني رحمه الله يقول : رحم الله مالكا كان إماماً ، رحم الله الشافعي كان إماماً ، رحم الله أبا حنيفة كان إماماً اهـ . بل الأقوال التي صحت عن هؤلاء الأئمة كلها مدح وثناء كما ترى فنصوصهم في هذا الكتاب وفي كتب ابن عبد البر ، وابن أبي العوام ، والصيمري ، وغيرها بأسانيد محررة لكن من لا يخشى الله من السفهاء يهرف بما يشاء .

وقال في (٣٨٤ و ٣٩٥) :

«ذكر ما حكى عن أبي حنيفة في الخروج على السلطان» .

أقول : روى الخطيب تحت هذا العنوان أخباراً عن أبي حنيفة في الخروج على السلطان بخلاف مذهبه قال ابن أبي العوام حدثني : محمد بن أحمد بن حماد . حدثني : أحمد بن القاسم البرقي قال حدثني : ابن أبي رزمة قال : سمعت أبا وهب قال : سمعت أبا يحيى قلت للنضر بن محمد : أبو حنيفة كان يرى السيف ؟ قال معاذ الله اهـ وصنيع الخطيب هنا استدعاء لأرباب الحكم عليه بعز و ما هو خلاف مذهبه إليه ، ومن تلك الأخبار ما نسبته إلى الأوزاعي من أنه قال : «أحل لهم الخروج على الأئمة» وفي سنده ابن درستويه وهو غير مرضى عندنا كما أنه غير مرضى عند البرقاني ، واللالكائي فكيف وهو يعرف بأنه يروي ما لم يسمعه إذا أعطى درهماً ؟

ومنها : ما يعزى إلى الأوزاعي أيضاً : «تجىء إلى رجل يرى السيف في أمة محمد صلى الله عليه وسلم وتذكره عندنا ؟» وفي سنده أبو الشيخ الأصبائي ضعفه بلديه الحافظ أبو أحمد العسال وله ميل إلى التجسيم ، وفي سنده عمر بن محمد الجوهري السدائي أيضاً وفي حديثه بعض نكرة بل انفراد بذلك الخبر الموضوع في القرآن ، ومنها : ما نسبته إلى عبد الله بن المبارك «أحدثك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وتجيء برجل كان يرى السيف في أمة محمد صلى الله عليه وسلم» بسند فيه الحاكم وهو

اختلط في آخره اختلاطاً شنيعاً على تعصبه البالغ، وعبد الله بن محمود مجهول الصفة، وكذا أبو الوزير عمر بن مطرف، ومنها: ما نسبته إلى الأوزاعي أيضاً سمعتك تطارى رجلا يرى السيف في الأمة، وفي سنده ابن دوما النعماني، وابن سلم، والأبار وقد سبق ذكرهم مرات، والحسن بن علي الحلواني وهو متكلم فيه ولم يرضه أحمد. وعلى هذه النعمة ما يبرى إلى أبي إسحاق الفزاري في خبرين وفي أولهما غير ابن دوما يزيد بن يوسف الشامي الذي يقول عنه ابن معين: ليس بثقة. والنسائي: متروك. ولفظ الخبر الأول قال: أبو حنيفة أقيت أخاك بالخروج - يعني مع إبراهيم - قتل لا جزاك الله خيراً. قال هذا رأي. قال لخدمته بحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم في الرد لهذا فقال: هذه خرافة - يعني حديث النبي صلى الله عليه وسلم، فعلى تقدير صحة الخبر من أين له أن يقول: إن قوله: «هذه خرافة». مصروف إلى حديث النبي صلى الله عليه وسلم؟ وظاهر قوله (هذه) يدل على أنه يشير إلى حكاية الفزاري نفسها لا إلى الحديث وإلا لقال (هذا)، والفزاري كثير الغلط كما نص على ذلك ابن سعد في «الطبقات» وابن قتيبة في «المعارف»، وابن النديم في «الفهرست» قتلته إذا سلك طريق التعمية ولم يأت بالحديث الذي ذكره له لاستطيع أن نعول على ما يحمله بين ضلوعه من المعنى الذي لم يبرز إلى عالم الوجود فتسلم به عرض امام من أئمة المسلمين قبل أن نعلم الحديث ودلالته ولو ذكر الحديث ربما أنكشف الغطاء عن أغلظه في فهم المعنى أو رواية اللفظ بالنظر إلى كثرة غلظه فسكوته عن الحديث لتغطية غلظه والا فلا معنى لاثباته ذكر ما يكون حجة قائمة له وكما لا لاهل الشام من أحاديث تنافي قوله تعالى «فقاتلوا التي تبغى الآية».

وفي سند الخبر الثاني عن الفزاري ابن درستويه وقد سبق بيان حاله مرات ونصه: «فقال أبو حنيفة لو أنك قتل مع أخيك كان خيراً لك من المكان الذي جئت منه. قلت: فامنعك أنت من ذلك؟ قال لولا ودائع كانت عندي وأشياء للناس ما استأيت في ذلك» ووقع في الطبعة الأولى استثيت وهو خطأ. ومع ما في هذه الاخبار من العلل لا تنكر أن مذهب أبي حنيفة مشهور في قتال الظلمة وأئمة الجور إذا كانت المصلحة أغلب في قتالهم كما هو مشروح في كتب المذهب ولذلك قال الأوزاعي: احتملنا أبا حنيفة على كل شيء حتى جاءنا بالسيف يعني قتال الظلمة فلم نحتمله. ولم يكن من مذهب أبي حنيفة السكوت على كل شيء.

قال أبو بكر الرازي: وقضيته في أمر زيد بن علي (عليهما السلام) مشهورة وحمله المال إليه وقياه سرأ في وجوب نصرته والقتال معه وكذلك أمره مع محمد، وإبراهيم ابني عبد الله بن الحسن وقوله لأبي إسحاق الفزاري حين قال له: لم أشرت على أخي بالخروج مع إبراهيم حتى قتل؟: مخرج أخيك أحب إلى من مخرجك. وكان أبو إسحاق قد خرج إلى البصرة، وهذا إنما أنكره عليه

أنصار أصحاب الحديث الذين بهم قد الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حتى تغلب الظالمون على أمور الاسلام اه . ثم ذكر أنه خرج على الحجاج بن يوسف من القراء اربعة آلاف رجل هم خيار التابعين وقهائهم قاتلوه مع عبد الرحمن بن محمد بن الأشعث بالأهواز ، ثم بالبصرة ، ثم بدير الجماجم من ناحية الفرات يقرب الكوفة وهم خالعون لعبد الملك بن مروان لا عنون له متبرئون منه اه فهل في استطاعة أحد يتقى الله أن يعدم ضللا منبوذين حيث كانوا يرون السيف ولكن قاتل الله الأهواء تجعل المنقبة مثلبة ! وقد أطال أبو بكر الرازي الكلام في بيان رأى أبي حنيفة في أن شرط كل من القاضى والخليفة العسالة في تفسير قوله تعالى : (لا ينال عهدى الظالمين) فليراجع هناك من أحكام القرآن له وهو من أبدع بحوثه . والزحشرى أيضا توسع في بيان رأى أبي حنيفة في ذلك في تفسير تلك الآية ، ساء الله أبا إسحاق الفزاري كان فقد اتزانه من فقد أخيه فأصبح يطلق لسانه في فقيه الملة في كل مجلس ومجلس حتى في مجلس الرشيد كما تجد ذلك في «تقدمة الجرح والتعديل» ، لابن أبي حاتم اطلاقا لا يبرره عقل ولا شرع وكان العقلاء يتسامحون معه علما منهم لحالته النفسية وغاية ما فعل أبو حنيفة أن ألقى أحياه بما أراه الله حينما استفتاه .

وبعد ذلك الخبر ساق الخطيب عن أبي عوانة انه قال : «كان أبو حنيفة مرجئا يرى السيف قبيلا له لخماد بن أبي سليمان ؟ قال كان استاذه في ذلك ، وفي سنده الحسن بن أبي بكر وهو ابن شاذان قال الخطيب : كان يشرب النبيذ . ولعله روى هذا الخبر وهو سكران . وإبراهيم بن محمد بن يحيى المزكى النيسابورى لم يكن البرقاني رضاه وتفصيل أحواله عند الخطيب . والهميم بن جميل قال ابن عدى عنه لم يكن بالحافظ يغلط على الثقات وأبو عوانة الوضاح أنا في شك في معرفته المسألتين ماهما ؟ . وقد قال عنه سليمان بن حرب لا يصلح الا لأن يكون راعى غنم ، وبلغ به الأمر الى أن كذبه على بن عاصم وكفى ما قلنا في المسألتين .

وقال في (٣٨٥ و ٣٩٩) :

« أخبرني : علي بن أحمد الرزاز . أخبرنا : علي بن محمد بن سعيد الموصلى . قال حدثنا : الحسن بن الوضاح المؤدب . حدثنا : مسلم بن أبي مسلم الجرمي (وفي الأصل الحرقى) . حدثنا : أبو إسحاق الفزاري قال سمعت سفيان الثوري ، والأوزاعي يقولان : ما ولد في الاسلام مولود أشأم على هذه الأمة من أبي حنيفة وكان أبو حنيفة مرجئا يرى السيف قال لي يوما أبا إسحاق أين تسكن ؟ قلت المصيصة قال لو ذهبت حيث ذهب أخوك كان خيرا . قال : وكان أخو أبي إسحاق خرج مع الميضة (١) على المسودة فقتل .

(١) لبس الياض كان رمز الخارجين على العباسية من أهل البيت كما ان لبس السواد كان شعار العباسية ثم صار لبس الياض رمزاً للخارجين على العباسية مطلقا والميضة ، والمسودة كلاهما على صيغة اسم الفاعل من باب التفعيل .

أقول: علي بن أحمد الرزاز كان ابن له أدخل في أصوله تسميعات طرية على ما حكاه الخطيب فكيف يعول الآن على روايته؟ وعلي بن محمد بن سعيد الموصلي كذبه أبو نعيم، وقال ابن الفرات مخطئ غير محمود. ومسلم بن أبي مسلم عبد الرحمن الجرمي وثقه الخطيب لكن في اللسان أنه ربما يخطئ، وقال البيهقي: غير قوي، وقال أبو الفتح الأزدى: حدث بأحاديث لا يتابع عليها. والفزارى في التعصب بلغ مبلغاً عظيماً، ولو كان هذا الخبر ثبت عن الثوري، والأوزاعي لسقطا بتلك الكلمة وحدها في هوة الهوى والمجازفة كما سقط مذهباهما بعدهما سقوطاً لا نهوض لهما أمام الفقه الناضج وقد ورد لا شؤم في الاسلام، وعلي فرض أن الشؤم يوجد في غير الثلاث الواردة في السنة وأن صاحبنا مشنوم فمن أين لهما معرفة أنه في أعلى درجات المشنومين؟ فلا يتصور أن يصدر منهما مثل هذه الكلمة المردية لقائلها قبل كل أحد، ومعرفة أشأم المشنومين في هذه الأمة لا تكون إلا بوحى وقد انقطع زمن الوحي فلا حول ولا قوة إلا بالله.

وقال في (٣٨٦ و ٣٩٩).

أخبرنا: ابن الفضل. أخبرنا: محمد بن الحسن بن زياد النقاش أن محمد بن علي أخبره عن سعيد ابن سلم قال: قلت لقاضي القضاة أبي يوسف سمعت أهل خراسان يقولون: أن أبا حنيفة جهمي مرجي. قال لي صدقوا ويرى السيف أيضاً قلت له: فأن أنت منه؟ فقال إنما كنا نأتيه يدرسنا الفقه ولم تكن نقله ديننا.

أقول: النقاش صاحب شفاء الصدور، كذاب زائع من أسقط خلق الله، ولولا أن الداني المقرئ بعيد الدار عن الشرق لما خفيت عليه مخازيه، وسعيد بن سلم هو الباهلي وقد سبق بيان حاله ووقع في الطبقات الثلاث بلفظ سالم وهو خطأ. وأبو يوسف براء من مثل هذا الهراء قطعاً. وإلى الله نشكو من عصبة التعصب تراهم ينسبون إلى الشخص الشيء مرة وضده مرة أخرى، فهنا جعلوا أبا يوسف يرمي أبا حنيفة بالتجهم متبرئاً من مذهب جهم وفي موضع آخر تراهم يعدون أبا يوسف نفسه جهمياً قال العقيلي في ترجمة أبي يوسف: حدثنا: عبد الله بن الحسين الثبلي. حدثنا: أحمد بن أبي سريج. حدثنا: الحسن بن حكيم القرشي. وكان يجالاهم وحسبهم ويحيي وأصحابنا سنياً. قال أخبرنا: بقرية. قال: أخبرني: رجل من أهل العلم قد أشهد على أبي يوسف أنه جهمي اه وما في الاسانيد من وجوه الخلل ليس بضار إذا كانت في مثالب أبي حنيفة وأصحابه، تراهم يقولون مرة أبو حنيفة، ومحمد بن الحسن جهميان، وأبو يوسف بريء من مذهب جهم. ومرة أخرى يرمونهم جميعاً بمذهب جهم.

والحاصل أن أبا حنيفة لم يقل في القرآن إلا الحق وهو قدم الكلام النفسى القائم بالله سبحانه كباقي صفاته القديمة. وحدثت الكلام القائم بالخلق كحدثت ذاتهم وصفاتهم. ومن رماه بالتجهم

لهذا القول فقد اقترى عليه وجهل قول جهم . وأما الأرجاء الذي يرى به أبو حنيفة فهو قوله : إن الإيمان هو العقد والكلمة وليس العمل ركناً أصلياً منه . ولولا قوله هذا لزم لإخراج الأمة جمعه من الإيمان ، لانه ما من أحد منهم إلا ويخل في زمن من الأزمان بعمل من الأعمال والأخلاق يركن من الإيمان خروج منه . وأما السيف الذي يقول به أبو حنيفة فهو سيف الحق المصلى على أهل الباطل عند وجوب التحاكم إليه ، فظهر بذلك مبلغ عدوان الخصوم ١ .

وقال في (٣٨٦ و ٣٩٩) تحت عنوان ذكر ما حكى عنه من مستنعات الألفاظ والأفعال :

« أخبرنا : الحسن بن علي الجوهري . حدثنا : محمد بن العباس الخزاز . حدثنا : محمد بن القاسم البراز . حدثنا : عبد الله بن أبي سعد قال . حدثني : أبو عبد الرحمن عبد الخالق بن منصور التيسابوري قال : سمعت أبا داود المصاحفي قال : سمعت أبا مطيع يقول : قال أبو حنيفة : إن كانت الجنة والنار مخلوقتين فانهما تفتيان : أخبرنا : محمد بن الحسين بن الفضل . حدثنا : علي بن ابراهيم النجاد . حدثنا : محمد بن إسحاق السراج . قال : سمعت ابراهيم بن أبي طالب يقول : سمعت عبد الله بن عثمان بن الرماح يقول : سمعت أبا مطيع البلخي يقول : سمعت أبا حنيفة يقول : إن كانت الجنة والنار خلقتهما فانهما تفتيان . قال أبو مطيع وكذب والله ، قال السراج : وكذب والله قال النجاد : وكذب والله . قال الله تعالى (أكلها دائم) قال ابن الفضل : وكذب والله . قلت : هذا القول يحكى أن أبا مطيع كان يذهب إليه لا أبا حنيفة وكذب والله كل من قاله . »

أقول : أبو داود المصاحفي هو سليمان بن سليم مؤذن جامع بلخ ذكره محمد بن جعفر الوراق في طبقات علماء بلخ كما في انساب السمعاني وفي سند الخبر الأول الخزاز وفي الثاني ابن الرماح فلا يصحان مع وجودهما في السندين . وربما يكون السندان مركبين من المبدأ لمخالفة الخبرين لما تواتر عن أبي حنيفة وأبي مطيع في المسألة ، ولما رواه أبو مطيع عن أبي حنيفة في « الفقه الأبسط » رواية أبي بكر محمد بن محمد الكاساني ، عن علاء الدين السمرقندي ، عن أبي المعين النسفي ، عن أبي عبد الله الحسين بن علي ، عن أبي مالك نصران بن نصر الحنظلي ح . ورواية أبي زكريا يحيى بن مطرف عن أبي صالح محمد بن الحسين ، عن أبي سعيد سعدان بن محمد بن بكر بن عبد الله البستي الجرقي وهما عن أبي الحسن علي بن أحمد الفارسي ، عن نصر بن يحيى ، عن أبي مطيع الحكم بن عبد الله البلخي عن أبي حنيفة (كما في المجموعة ٦٤ م والمجموعة ٢١٥ م بدار الكتب المصرية) وفي الكتاب المذكور في باب الرد على من يكفر بالذنب : « فإن قال : انهما - أي الجنة والنار - تفتيان فقل له : وصف الله نعيمها بقوله (لا مقطوعة ولا ممنوعة) ومن قال هما تفتيان بعد دخول أهلها فيها

فقد كفر بالله تعالى لأنه أنكر الخلود فيهما، وهذا نص على أن أبا حنيفة، وأبا مطيع لا يريان فناء الجنة والنار بعد دخول أهلها فيهما، وأما ما في «ميزان الاعتدال» للذهبي حيث قال: في ترجمة أبي مطيع: «قال العقيلي حدثنا: عبد الله بن أحمد سألت أبي عن أبي مطيع البلخي فقال: لا ينبغي أن يروى عنه **حكوا** عنه أنه يقول الجنة والنار خلقتا فستفنيان وهذا كلام جه». وحكاية هذا القول عنه هنا بدون سند فعلي تقدير ثبوته عنه يجب حمله على فئتهما لحظة عند النفخ تحقيقاً لقوله تعالى (كل شيء هالك إلا وجهه) كما هو قول كثير من متكلمي أهل السنة على ما في «شرح النسفية» و«شرح المقاصد» وغيرهما. وأين هذا من اعتقاد فئتهما بعد دخول أهلها فيهما كما هو رأى جهم؟ وهو **كفر صريح** عند أبي حنيفة وأبي مطيع، بل نقل ابن حزم الإجماع على كفر من يقول بفئتهما بعد دخول أهلها فيهما، وقد استوفى الكلام على ذلك أبو الحسن السبكي في كتابه «الاعتبار ببقاء الجنة والنار» وقد ألفه للردي ابن تيمية حيث يقول بفناء النار بعد دخول أهلها فيها وتابعه على ذلك صاحبه ابن القيم، وهو كفر عند جمهور أهل العلم. وحاشا أن يقول أبو حنيفة أو أحد من أصحابه بشيء من ذلك وفي «الفقه الأكبر» رواية على بن أحمد الفارسي، عن نصر بن يحيى، عن أبي مقاتل، عن عصام بن يوسف، عن حماد بن أبي حنيفة، عن أبيه: «والجنة والنار مخلوقتان اليوم لا تفنيان أبداً» وسنده في أول النسخة الخطية المحفوظة ضمن المجموعة (رقم ٢٢٦) بمكتبة شيخ الإسلام بالمدينة المنورة. «والفقه الأكبر» هذا هو الذي شرحه على القاري، وإن كانت النسخة التي ظفر بها مغلوطة كما شرحناه في غير هذا المقام، وفي المكتبة المذكورة نسخة قديمة سليمة من الأغلاط. والقول بفئتهما لحظة عند النفخ مبني على مذهب جمهور أهل السنة من أنهما مخلوقتان الآن، وأما القول بأنهما ستخلقان بعد النفخ وليستا مخلوقتين الآن فقول بعض المعتزلة وعلى هذا القول لا حاجة إلى اعتبار فئتهما عند النفخ تحقيقاً لمعنى الآية المذكورة، والقائلون بهذا القول يؤولون الآيات الدالة على أنهما مخلوقتان بأنها مسوقة مساق الواقع دلالة على تحقق الوقوع في المستقبل، ويقولون: إن جنة آدم جنة في الأرض (١) - وإليه ميل ابن القيم - وعقيدة أبي حنيفة في الجنة والنار أن من يقول بفئتهما بعد دخول أهلها فيهما كافر، كما في «الفقه الأبسط»، وكما في عقيدة فقهاء الملة أبي حنيفة، وأبي يوسف، ومحمد بن الحسن لأبي جعفر الطحاوي، وأبو مطيع البلخي براء أيضاً من مثل هذا الرأي وإن عزاه إليه بعض المجازفين بسوء فهم لقوله. فيعلم بهذا البيان مواضع التزيد في الخبرين وسقوط تشنيع المشنعين في الموضوعين نسأل الله السلامة.

(١) ومن أهل العلم من يقول إن الجنة والنار مخلوقتان اليوم إلا أن جنة آدم في الأرض وإليه ذهب أبو منصور الماتريدي.

وقال في (٣٨٦ و ٤٠٠):

« أخبرنا: ابن رزق. أخبرنا: أحمد بن جعفر بن سلم. حدثنا: أحمد بن علي الأبار. حدثنا: إبراهيم بن سعيد. حدثنا: محبوب بن موسى. قال: سمعت يوسف بن أسباط يقول: قال أبو حنيفة لو أدركني رسول الله صلى الله عليه وسلم أو أدرسته لأخذ بكثير من قولي. قال: وسمعت أبا إسحاق يقول: كان أبو حنيفة يحبه الشيء عن النبي صلى الله عليه وسلم فيخالفه إلى غيره. »

أقول: قد اجتمعت في هذه الأقصوصة عصبه العصبية والتخليط وقد ذكرنا ابن رزق، وابن سلم، والأبار مرات. وإبراهيم بن سعيد الجوهري كان يتلقى وهو ناظم، كما قال الحافظ حجاج بن الشاعر وحجاج بن الشاعر يكثر عنه مسلم في صحيحه فتبهر الذهبي في حقه تهوّر من له حاجة في النفس وإلا فحجاج هذا بمن جرحه لا يندمل. ومحبوب بن موسى هو أبو صالح الفراء، وقد قال عنه أبو داود: لا يلتفت إلى حكاياته إلا من كتاب. ويوسف بن أسباط الزاهد قال عنه أبو حاتم لا يحتاج به، وقال البخاري: كان قد دفن كتبه فكان لا يجيء بمحدثه كما ينبغي.

وفي الطبعة الهندية والمخطوطة بدار الكتب المصرية زيادة سوق الخبر بسند آخر وهو: « أخبرني: علي بن أحمد الرزاز، عن علي بن محمد بن سعيد الموصلي، عن الحسن بن الوضاح المؤدب، عن المسيب بن واضح، عن يوسف بن أسباط إلى آخره. »، والرزاز هو ذلك الراوي عن أصول زاد فيها ابنه تسميعات طرية كما ذكر الخطيب، والموصلي هو المذكور في الميزان المطبوع منسوباً إلى جده بسقوط محمد سهواً وقال عنه أبو نعيم: كذاب. وقال ابن القرات: مغلط غير محمود اه. وقد ذكره الخطيب في ترجمة عيسى بن فيروز بأنه ليس بثقة. ويقول أبو حاتم عن المسيب ابن واضح: صدوق يخطئ كثيراً فاذا قيل له لم يقبل اه ومثله يكون مردود الرواية وقد ضعفه الدارقطني، وابن الجوزي. ويوسف حقه أن يدفن كما دفن كتبه هكذا يكون المحفوظ عند الخطيب.

وفي هامش الأصل المحفوظ بدار الكتب المصرية تحت رقم ٦٠ بخط العلامة الفقيه محمد بن محمود الجزائري مفتي الاسكندرية في أواسط القرن المنصرم: (يوسف بن أسباط ضعيف سيئ اللفظ وأصل الرواية: لو أدركني النبي لأخذ بكثير من قولي فضعفه إلى النبي ورواه بالمعنى فأساء. كتبه محمد بن محمود الجزائري) يعني صحف البقي إلى النبي ثم استبدل به (رسول الله) رواية بالمعنى ثم زاد (صلى الله عليه وسلم) والمراد بالبي هو عالم البصرة الامام عثمان بن مسلم التي المتوفى سنة ١٤٣ وقد سبق أن صحف بعض الرواة مثل هذا التصحيف في حديث ذكره الخطيب في (٢ - ٨٠) بل من المحدثين من يقع فيما هو أطم من ذلك حيث يقول في سند خبر: (عن الله عن رجل) فيتسألون من هذا الرجل الذي يروي الله عنه؟ تعالى الله أن يكون له شريك، فاذا المحدث صحف (عز وجل) إلى (عن رجل). ثم اللفظ المروي هنا عن أبي حنيفة لو حمل على معنى (لأخذني

بكثير من قولي) يحذف المفعول كما هو سائق لاستقام المعنى وذهبت الشناعة فيكون أبو حنيفة بهذا القول اعترف بأنه ليس بمصيب في جميع آرائه بل يرى أنه ربما توجد بين آرائه آراء كثيرة يعاتبه النبي صلى الله عليه وسلم عليها لو أدركه وهذا القول على هذا التقدير يدل على مبلغ ورعه وعلى أنه لم يكن من المصوبة لكن حيث لم يتعين عنده تلك الآراء التي قد لا يرضاها الرسول صلوات الله وسلامه عليه فهو مضطر إلى متابعة ما لاح له من الدلائل في أحكام تلك المسائل ، وسيأتي الكلام في رواية أخرى بلفظ (لو أدركني البتي أو أدركته) فانتظره . ومخالفة المجتهد لحديث صحيح إنما يظهر لمجتهد مثله في معرفة مراتب الأخبار ووجوه دلائلها لا راو متساهل في تصحيح الأخبار غير غواص على المعاني مثل أبي إسحاق الفزاري .

وقال في (٣٨٧ و ٤٠١) :

« أخبرنا : أبو سعيد الحسن بن محمد بن عبد الله بن حنويه الأصباني . أخبرنا : عبد الله بن محمد بن عيسى الحشاش . حدثنا : أحمد بن مهدي . حدثنا : أحمد بن إبراهيم . حدثنا : عبد السلام بن عبد الرحمن . حدثني إسماعيل بن عيسى بن علي الهاشمي . قال حدثني : أبو إسحاق الفزاري . قال : كنت آتي أبا حنيفة أسأله عن الشيء من أمر الغزو فسألته عن مسألة فأجاب فيها فقلت له : انه يروى فيها عن النبي صلى الله عليه وسلم كذا وكذا . قال دعنا من هذا . قال وسألته يوما آخر عن مسألة . قال : فأجاب فيها . قال : قلت له ان هذا يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه كذا وكذا فقال حك هذا بذنبي خزي . »

أقول : لماذا لم يذكر هذا الفزاري الذي تعود التساهل على قفيه الملة ما هو الخبر الذي أعرض عنه أبو حنيفة ؟ وما هو الخبر الذي أمر بحكمه ؟ ليعلم الملاء ما إذا كان ذاك يستحق الاعراض عنه وهذا الحكم . وكما من حكايات عند الرواة ؟ يردها أهل العلم لعل يستينها الجهابذة رغم تعويل رواياتها عليها وإبراهيم بن محمد الفزاري إنما شأنه في السير والمغازي ، ولم يكن ابن سعد يرضاه فيها ويذكره بكثرة الغلط ، وابن سعد ذلك الامام الكبير في السير والمغازي ، ومع كثرة غلط الفزاري في علمه كما نص على ذلك ابن سعد في « طبقاته » ، وابن قتيبة في « المعارف » (ص ١٧٥) كنا نلتفت إلى كلامه لو كان ذكر الحديثين رغم كثرة أغلاطه في الرواية وجود قريحته في الدراية لكن لم يفعل فسقط كلامه بنفسه .

ومن المعلوم عند أهل العلم بالحديث كثرة المقطوعات والمراسيل في المغازي والسير مع كثرة من تكلم فيهم بين رجال مسنداتها ولذا قال أحمد : ثلاثة علوم لا أصل لها وذكر بينها المغازي فهاذا على أبي حنيفة إذا رد على خبر أو خبرين من روايات الفزاري في المغازي ؟ وحاله في علمه كما علمت . وإنما وقعت ذلاقة لسانه في الوقوع في الناس موقع الاعجاب عند كثير من يحبون الوقوع

في خصومهم بالسنة أناس آخرين فرفعوه إلى غير مرتبته ، وكان كوفي الأصل ثم سكن الشام وكان
مربطاً بالمصيصة زاهداً بطلاً طويل اللسان غير منصرف إلى العلم سوى السير مرفوع القدر
عند النقلة لزهده وكثرة غزوه وطول لسانه . وأبو حنيفة في أدبه ونزاهة لسانه في ردوده نستبعد
أن يصدر منه (حك هذا بذنب خنزير) وفي سند الخبر الواصي عبد السلام بن عبد الرحمن
الذي عزله يحيى بن اكثم لسبب لا بد أن يكون غير ضعفه في الفقه ثم أعاده الحشوية إلى القضاء
حينما قامت لهم سوق وشيخه إسماعيل بن عيسى من المجاهيل .

وقال في (٢٨٧ و ٤٠٢) :

« أخبرنا : ابن دوما . أخبرنا : ابن سلم . حدثنا : الأبار . حدثنا الحسن بن علي الحلواني . حدثنا :
أبو صالح . يعني الفراء . حدثنا : أبو إسحاق الفزاري قال : حدثنا أبا حنيفة في رد السيف فقال
هذا حديث خرافة وقال الأبار حدثنا : محمد بن حسان الأزرق . قال سمعت علي بن عاصم يقول :
حدثنا أبا حنيفة بحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم فقال لا تأخذ به . فقلت عن النبي صلى الله
عليه وسلم فقال لا تأخذ به . »

أقول : في سنده ابن دوما ، وابن سلم ، والأبار ، والحلواني ، وأبو صالح الفراء ولو لم يكن فيه
غير ابن دوما لكفي في رده على أن عند أهل الثيام كثيراً من الأحاديث في المنع من الخروج على
الظلة وضما الراضعون لبني أمية ولم ينتبه إلى وضعها إلا الجهابذة .

قال ابن سعد في الفزاري : كان ثقة فاضلاً صاحب سنة وغزو ، كثير الخطأ في حديثه ، وسبق
من ابن قتيبة أيضاً أنه كثير الخطأ في حديثه ، ومن يكون كثير الخطأ في الحديث كثيراً ما ينسب
إلى المصطفى صلى الله عليه وسلم حديثاً على غير وجهه فيرد عليه فلا يكون الحديث الباطل
إلا حديث خرافة وقد سبق يسان سبب طول لسانه في أبي حنيفة وكان مغالياً في ذلك
سأحه الله تعالى .

قال الحافظ ابن أبي العوام : « حدثني أبو بكر محمد بن جعفر بن أعين عن يعقوب بن شيبه قال :
حدثني محمد بن صالح قال : سمعت إسماعيل بن داود يقول : كان عبد الله بن المبارك يذكر عن أبي
حنيفة فكانوا إذا اجتمعوا بالثر - أي المصيصة - لم يحدث ابن المبارك عن أبي حنيفة بشيء ،
ولا يذكر أبو إسحاق الفزاري أبا حنيفة بسوء حتى يخرج ابن المبارك . وفي ذلك عبرة ، ولا يدل
كلام أبي إسحاق هذا إلا على ما في نفسه نحو قتيبة الملة من حرازة ولا يكون لكلامه قيمة في الجرح
إلا إذا ذكر ما هو الحديث الذي رده أبو حنيفة وقال عنه حديث خرافة أو أمر بحكمه وحيث لم
يفعل دل على أنه لم يكن على ثقة من حديثه فلم يقد عمله غير تسويد الصحيفة .

وأما الخبر الثاني ففيه أيضا ابن دوما ومن بعده كلهم متكلم فيهم وعلى تقدير ثبوت الخبر عن أبي حنيفة لا مانع من أن يقول لعلى بن عاصم في حديث حدثه به لا يأخذ به . وأبو حنيفة كثيره من أهل العلم في عدم الأخذ بحديث علي بن عاصم الذي يكتبه له الوراقون ويحدث هو به بدون سماع ولا مقابلة بأصل صحيح والكلام فيه طويل الذيل في كتب الضعفاء فتبا لمن يقيم نفسه مقام الرسول صلى الله عليه وسلم ويجعل الرد عليه رداً على المصطفى صلوات الله وسلامه عليه . وأبو حنيفة الذي يقول : « لعن الله من يخالف رسول الله صلى الله عليه وسلم » به أكرمنا الله وبه استنقذنا ، كما في « الاتقاء » لابن عبد البر (ص ١٤١) كيف يخالف حديثاً صح عن الرسول عليه الصلاة والسلام ؟ ومن زعم ذلك فقد أبعد في البهت نسأل الله الصون .

(وقال في (٣٨٧ و ٤٠٢) :

« أخبرنا : محمد بن أبي نصر الترمي . أخبرنا : محمد بن عمر بن محمد بن بهته البرازي أخبرنا : أحمد ابن سعيد الكوفي . حدثنا : موسى بن هارون بن إسحاق . حدثنا : العباس بن عبد العظيم - بالكوفة حدثني : أبو بكر بن أبي الأسود عن بشر بن مفضل قال قلت لأبي حنيفة : نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : البيعان بالخيار ما لم يتفرقا . قال هذا رجز قلت : قتادة عن أنس أن يهوديا رضع رأس جارية بين حجرين فرضخ النبي صلى الله عليه وسلم رأسه بين حجرين . قال : هذيان . »

أقول : محمد بن أحمد بن محمد بن حسنون الترمي شيخ الخطيب ثقة عنده فوهم من تكلم فيه هنا في تعليقه على الطبعة الثانية وأما المتكلم فيه هو شيخ شيخه ابن بهته وهو : محمد بن عمر بن محمد بن بهته البرازي شيعي لا يرضاه الخطيب ، وأحمد بن سعيد في السند هو ابن عقدة الكوفي شيعي جلد وكلام الخطيب فيه شديد فيلزمه أن لا يعول عليه ، وأبو بكر بن أبي الأسود هو عبد الله بن محمد بن حميد ابن أخت عبد الرحمن ابن مهدي قال ابن أبي خيثمة : كان ابن معين سيئه الرأي في أبي بكر بن أبي الأسود فكيف يثبت هذا عن أبي حنيفة بمثل هذا السند ؟ لكن المحفوظ عند الخطيب يكون هكذا . وعلى فرض ثبوته يكون هذا القول منه من قبيل قول ابن مسعود رضي الله عنه : (من قرأ القرآن في أقل من ثلاث فهو راجز) يعني لإمرار اللفظ على اللسان من غير تفهم المعنى كما يفعل الراجز فله في هذا الاستعمال أسوة في ابن مسعود . والقول بخيار المجلس لذلك الحديث من قبيل لإمرار الحديث على اللسان من غير تفهم المعنى لأنه إذا حمل على خيار المجلس يكون مخالفاً لنص كتاب الله الذي يبيح التصرف لكل من المتعاقدين فيما يخصه بمجرد تحقق ما يدل على التراضي قال الله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم) على أن الحديث إذا حمل على خيار الرجوع بمعنى أن البائع أو المشتري إذا أوجب فله حق الرجوع

قبل قبول الآخر في المجلس فيزول خيار الرجوع من الموجب بائناً كأن أو مشترطاً بقبول الآخر . قبل انقطاع المجلس فهذا المعنى يكون غير مخالف لكتاب الله تعالى وعلى هذا التقدير يكون لفظ (المتبايعان) في الحديث حقيقة لأن هذا اللفظ محمول على حالة العقد في تقديرنا . وحمله على ما بعد صدور كلتي المتعاقدين يجعله مجازاً كونياً ، وفائدة الحديث أن خيار الرجوع ثابت لهما ما دام أحدهما أوجب ولم يقبل الآخر في المجلس لا كالخلع على مال والعق على مال لأنه ليس للزوج ولا للسولي الرجوع فيها قبل قبول المرأة والعبد وقال محمد بن الحسن بعد أن ساق الحديث في « الموطأ » : وبهذا نأخذ وتفسيره عندنا على ما بلغنا عن إبراهيم النخعي أنه قال : المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا عن منطوق البيع إذا قال البائع قد بعثك فله أن يرجع ما لم يقل الآخر قد اشتريت وإذا قال المشتري قد اشتريت بكذا وكذا فله أن يرجع ما لم يقل البائع قد بعث وهو قول أبي حنيفة والعمامة من قهاتنا اه (١) والتفرق بالأقوال شائع في الكتاب والسنة نحو قوله تعالى : (وأعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا) وقوله تعالى : (وما تفرق الذين أوتوا الكتاب) وقوله تعالى : (ان تفرقا يغني الله كلا من سعته) وفي الحديث : (افرقت اليهود الحديث) بل التفرق بالأبدان من شأنه إفساد العقود في الشرع لا إتمامها كعقد الصرف قبل القبض ، وعقد السلم قبل القبض لرأس المال ، والدين بالدين قبل تعيين أحدهما وفي حمل الحديث على التفرق بالأبدان خروج عن الأصول ومخالفة لكتاب الله تعالى وأما حمله على التفرق بالأقوال فليس فيه خروج عن الأصول ولا مخالفة لكتاب الله تعالى مع كونه أشهر في الكتاب والسنة ، ولا نص فيما يروى عن ابن عمر من القيام من مجلس العقد على أن خيار المجلس من مذهبه بل قد يكون هذا منه لأجل أن يقطع على من بايعه حق الرجوع لاحتمال أنه من يرى خيار المجلس وقد خوصم ابن عمر إلى عثمان في البراءة من العيوب لحمله عثمان على خلاف رأيه فيها فأصبح يرعى الآراء في عقوده والقضية معروفة في كتب السنة . ولأصحابنا حجج ناهضة في المسألة في كتبهم ومن أسهلها تناوُل « عقود الجواهر المتينة في أدلة مذهب الامام أبي حنيفة » للسيد المرتضى الزبيدي و « أحكام القرآن » لأبي بكر الرازي وهما أطالوا النفس في المسألة ، وعالم دار الهجرة مع أبي حنيفة وأصحابه في هذه المسألة . ومن ظن وهنا بما اتفق عليه إمام أهل العراق وإمام أهل الحجاز فقد ظن سوءاً ومن الغريب أنه يروى عن بعضهم (٢) أنه قيل له إن مالكا لم يأخذ بحديث المتبايعين - بمعنى أنه لا يرى خيار المجلس - فقال : يستتاب فان تاب ولا يقتل - كأنه بذلك كفر حتى يستتاب ويقتل والله في خلقه شئون !

(١) كان أضلنا سقط منه نحو سطر هنا فقلت نظرنا إليه فضيلة الاستاذ النبيه الشيخ محمد احسان البيوزغادي من علماء الازهر الشريف قداركناه أثناء الطبع فنشكره على ذلك .
(٢) وهو ابن أبي ذئب راجع (٢ - ٣٠٢) من تاريخ الخطيب .



وأما حديث الرضخ فروى عن أنس بطريق هشام بن زيد ، وأبي قلابة عن عنة ، وفيه القتل بقول المختول من غير بيته وهذا غير معزوف في الشرع ، وفي رواية قتادة ، عن أنس إقرار القاتل لكن عن عنة قتادة متكلم فيها ، وقد انفرد برواية الرضخ أنس رضي الله عنه في عهد هرمه كاتفراده برواية شرب أبوال الأبل في رواية قتادة (١) وبحكاية معاقبة العريين تلك العقوبة للحجاج الظالم المشهور - حينما سأله عن أشد عقوبة عاقب بها النبي صلى الله عليه وسلم - حتى استاء الحسن البصري من ذلك وقال لما بلغه أنه حدثه بحديث العريين : وددت أنه لم يحدثه . وحديث العريين عالم يخرج منه مالك في منزله ومن رأى أبي خيفة أن الصحابة رضي الله عنهم مع كونهم عدولا ليسوا بمعصومين من مثل قلة الضبط الناشئة من الأمية أو كبر السن فيرجع رواية الفقيه منهم على رواية غيره عند التعارض ، ورواية غير الهرم منهم على رواية الهرم كذلك ابتعاداً عن مظان الغلط. ومن رأيه أيضاً القواد بالسيف فقط تحقيقاً لعدم الخروج عن المأثلة المنصوص عليها في الكتاب واتباعاً لآثار وردت في ذلك ، وحاشا أن يقول في حديث صح عنه : هذا هذيان وهو زيه اللسان في مخاطبته للناس فكيف يقول هذا في مثل هذا الموقف ، وإن كان كلامه موجهاً لمن يجادته . وبعد استدكار ما في سننه من وجوه السقوط لا تشك لحظة أن الهاذي هو من ينسب الهذيان إليه بمثل هذا السند .

وقال في (٣٨٨ و ٤٠٣) :

وأخبرنا : أبو بكر البرقاني . قال قرأت على محمد بن محمود المحمودي بمرور . حدثكم : محمد بن علي الحافظ حدثنا : اسحاق بن منصور . أخبرنا : عبد الصمد عن أبيه قال : ذكر لأبي خيفة قول النبي صلى الله عليه وسلم (أفطر الحاجم والمحجوم) . فقال هذا يجمع وذكر له قضاء من قضاء عمر أو قول من قول عمر في الولاء فقال : هذا قول شيطان . أخبرنا : ابن رزق . أخبرنا : أحمد بن جعفر بن سلم . حدثنا : أحمد بن علي الأبار . حدثنا : محمد بن يحيى التيسابوري - بنيسابور - حدثنا : أبو معمر عبد الله ابن عمرو بن أبي الحجاج (البصري المنقري) حدثنا : عبد الوارث قال : كنت بمكة وبها أبي خيفة فأتيته وعنده نفر فسأله رجل عن مسألة فأجاب فيها فقال له الرجل : فما رواية عن عمر ابن الخطاب ؟ قال ذاك قول شيطان قال فسبحت . فقال لي رجل أتعجب ؟ فقد جاءه رجل قبل هذا فسأله عن مسألة فأجابه قال : فما رواية رويت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (أفطر الحاجم والمحجوم) فقال : هذا يجمع . قلت في نفسي هذا مجلس لا أعود فيه أبداً .

(١) كافى الكفاية للخطيب في [٧٤] رغم حلات البدر العيني على الاتفاقين وصاحب المنايا في ذلك .

أقول : السند الأول لا غبار عليه من سوى الخطيب . وعبد الصمد هو ابن عبد الوارث العنبري وغلط المعلق على الطبعة الثانية حيث قال : هو ابن حبيب الازدي وأخذ يلبته . إلا أن قول عبد الوارث (١) أبي عبد الصمد (ذكر لأبي حنيفة) صيغة انقطاع ، ولم يبين من هو الذي ذكر ؟ ولا ذكر ما إذا كان سمعه منه ، ولا يبين أنه شهد القصة فثله يرى في سلة المهملات . ومثله القضاء الذي يعزى إلى عمر رضي الله عنه فإنه لم يذكر سنده ، ولا يبين ماهو ذلك القضاء أو القول حتى يعلم ما إذا لم يكن من اختلاق شياطين الرواة على عمر رضي الله عنه ، وكما اختلقوا على النبي صلى الله عليه وسلم فضلا عن عمر ولو أخذنا نسرد ما يدل على مبلغ إجلال أبي حنيفة للصحابة رضوان الله عليهم ولا سيما عمر من الأخبار المدونة بأسانيدھا لطلال بنا الكلام وأمل ، وهو الذي يرى أقوال الصحابة حجة ولا يرى الخروج عن أقوالهم إذا اختلفوا ، مع أن كثيرًا ممن يدعى الانتهاء إلى الفقه — كالخطيب وأصحابه — يرون خلاف ذلك ! وهو القائل لأبي جعفر المنصور لما سأله عن أخذ العلم ؟ : عن حماد عن إبراهيم ، عن أصحاب عمر بن الخطاب ، وعلى بن أبي طالب ، وعبد الله بن مسعود ، وعبد الله بن عباس رضي الله عنهم . كما سبق من الخطيب نفسه بسنده في (ص ٣٣٤) فهل يتصور بعد هذا أن يقول : هذا قول شيطان . من غير أن يكون مراده أحد النقلة الكذبة ممن نسبوا إليه قولاً كذباً وزوراً على فرض ثبوت هذا اللفظ عنه ، على أن حديث (أفطر الحاجم والمحجوم) لم يثبت كثير من أهل الحديث منهم ابن معين - « راجع نصب الراية » - ومن أثبتته يرى الحديث إما منسوخاً باحتجام النبي صلى الله عليه وسلم وهو صائم ، وإماماً ولا بمعنى أنهما عرضتا للانقطاع فالحاجم بالمص والمحجوم بالضعف الطاريء من الحجامة . ومن جرى على ظاهر الخبر من غير أن يفحص عن مبلغ صحته أو ناسخه أو تأويله فهو كمن يجرى على لسانه الكلام المسجع من غير تفهم المعنى ، ومثله الخبر الثاني على حد سواء بيد أن عبد الوارث في الخبر الثاني رأى السائل يسأل عن قول عمر بدون أن يذكره أو هو ذلك القول فكان الخطيب حاول بسوق الخبر الأخير ترقيع الانقطاع في الخبر السابق لكن أتى له ذلك ؟ وفي السند بعده ابن رزق ، وابن سلم ، والأبار ، وأبو معمر القدرى وقد سبق ذكر هؤلاء مرات وكفى في رد الخبرين جهالة القول المنسوب فيهما إلى عمر سنداً ومثلاً ، وأما ما يعزى إليه أنه قال : (توضاً مرتين حتى تستكمل الإيمان) لمن حدثه الوضوء نصف الإيمان ، فيجي بن آدم في سنده لم يدرك أبا حنيفة ولفظه لفظ انقطاع .

(١) عبد الوارث العنبري ، قدرى كما ذكره الخطيب في الكفاية . وقد رية البصرة في غاية من الانحراف عن أبي حنيفة لكثرة هبوطه البصرة للرد عليهم في مبدأ أمره .
(١١٢ - تأييد الخطيب)

وقال في (٣٨٩ و ٤٠٥) :

« أخبرنا : أبو القاسم إبراهيم بن محمد بن سليمان المؤدب - بأصهبان - أخبرنا : أبو بصخر المقرئ . حدثنا : سلامة بن محمود القيسي - بمسقلان - حدثنا : عمران بن موسى الطائي (١) . حدثنا : إبراهيم بن بشار الرمادي . حدثنا : سفيان بن عيينة . قال : ما رأيت أجراً على الله من أبي حنيفة كان يضرب الأمثال لحديث النبي صلى الله عليه وسلم فيرده . بلغه أني أروى : (اليعنان بالخيار مالم يتفرقا) فجعل يقول : رأيت إن كانا في سفينة ، رأيت إن كانا في سجن ، رأيت إن كانا في سفر كيف يفترقان ؟ » .

أقول : هكذا كان غوص أبي حنيفة على المعنى حتى اهتدى إلى أن المراد بالاقتراق ، الاقتراق بالأقوال لا الأبدان وقد سبق بيان ذلك بأدلة ومع أبي حنيفة في هذه المسألة الثوري ، ومالك ، رحمهما الله . على أن في سند هذا الخبر إبراهيم بن بشار الرمادي ، وعنه يقول ابن أبي حاتم أنبأنا : عبد الله بن أحمد بن حنبل فيما كتب إلى قال : سمعت أبي وذكر إبراهيم بن بشار الرمادي . فقال : كان يحضر معنا عند سفيان ثم يملئ على الناس ما سمعوه من سفيان وربما أملى عليهم مالم يسمعوا كأنه يغير الالفاظ فتكون زيادة ليس في الحديث فقلت له ألا تتق الله تعالى عليهم مالم يسمعوا . وذهبه في ذلك ذماً شديداً . هـ . فيأترى هل يتق الله في حق أبي حنيفة ، أو سفيان من لا يتقيه في حديث الرسول صلى الله عليه وسلم ، على أن لفظ الخبر هنا في قول سفيان (بلغه أروى ...) فجعل يقول (ولم يذكر فيه سفيان سنده فيما يعزو إليه . ولفظ البيهقي في « السنن » في آخر باب خيار المتبايعين من طريق ابن المديني عن سفيان أنه حدث الكوفيين بحديث (اليعنان بالخيار) قال فحدثوا به أبا حنيفة فقال إن هذا ليس بشيء رأيت إن كانا في سفينة إلى آخره قال ابن المديني : إن الله تعالى سائله عما قال انتهى .

وقال السيد المرتضى الزبيدي : وقول ابن المديني إن الله سائله عما قال فلا شك فيه كل مسئول عن قوله وفعله ، وهو رضى الله عنه قد أعد جواباً ولم يترك النصوص تتضاداً ثم أخذ الزبيدي يرد على المتعصبين ردأً واسعاً فاستوفى بيان أدلة هذه المسألة في أوائل الجزء الثاني من « عقود الجواهر المنيفة » وذكرهم بأن جماعة من السلف معه في هذا الفهم منهم : إبراهيم النخعي ، وسفيان الثوري ، ومالك وغيرهم . و « الجواهر النقي » يكشف عما ينطوى عليه كتاب البيهقي ، ولو فكر ابن المديني في مسأيرته لابن أبي ذؤاد - كما شرح في « مناقب أحمد » لابن الجوزي وغيره - وسعى في إعداد الجواب عن تلك المسألة لكان أحسن له ونحسبه أنه لم يعد ولن يعد جواباً عن ذلك وأما فقيه الملة لجوابه عن تلك المسألة في متاول أيدينا بحيث ينشرح صدر كل منصف إلى أدلته الناصعة .

(١) وقد اعل الدارقطني حديثاً في السنن لا يفراد هذا الطائي بروايته وعده منكرأً راجع سنن الدارقطني (١ - ٢٢٥) .

وقال في (٣٨٩ و ٤٠٥) :

أخبرنا : ابن دوما . أخبرنا : ابن سلم . حدثنا : الأبار . حدثنا : أبو عمار المروزي (الحسين ابن حريث) قال : سمعت الفضل بن موسى السيناني يقول : سمعت أبا حنيفة يقول : من أصحابي من يقول قلتين يرد على النبي صلى الله عليه وسلم : إذا كان الماء قلتين لم ينجز .

أقول : سئمتنا من الإشارة إلى حال ابن دوما الحسن بن الحسين بن العباس النعماني ولم يسأم الخطيب من الاكثار عنه وهو الذي يقول فيه الخطيب نفسه : أفسد أمره بأن ألحق لنفسه السماع في أشياء لم يكن فيها سماعه ، وفي السند ابن سلم ، والأبار ، وأبو عمار وهو كثير الإغراب ولا بد وأن يكون في سند الخطيب في مثالب أبي حنيفة رواية من هذا الطراز ليفضحه الله فيما يزعم فيه أنه المحفوظ عند النقلة . وحديث القلتين لم يأخذ به أحد من الفقهاء قبل المائتين لأن في ذلك اضطراباً عظيماً ، ولم يقل بتصحيحه إلا المتساهلون ، ولم ينفع تصحيح من صححه في الأخذ به لعدم تعيين المراد بالقلتين ، حتى ان ابن دقيق العيد يعترف في « شرح عمدة الاحكام » بقوة احتجاج الحنفية بحديث الماء الدائم في الصحيح فدعونا معاشر الحنفية تنوضاً من الحنفيات (١) ولا نقطس في المستقعات ، واللفظ المنسوب إلى أبي حنيفة هنا ربما يكون من الخطيب أو من شيخه ابن دوما وهو بعيد عن النزاهة اللسانية المعروفة عن أبي حنيفة .

وقال في (٣٨٩ و ٤٠٦) :

« أخبرنا : الخلال . حدثنا : عبد الله بن عثمان الصغار . حدثنا : محمد بن مخلد . حدثنا : العباس ابن محمد (الدوري) عن إبراهيم بن شماس قال : سمعت وكيعاً يقول : سأل ابن المبارك أبا حنيفة عن رفع اليدين في الركوع فقال أبو حنيفة : يريد أن يطير فيرفع يديه قال وكيع : وكان ابن المبارك رجلاً عاقلاً فقال : إن كان طار في الأولى فانه يطير في الثانية فسكت أبو حنيفة ولم يقل شيئاً .

أقول : وفي الطبقات الثلاث (حدثنا : العباس بن محمد بن إبراهيم بن شماس) والصواب (حدثنا : العباس بن محمد ، عن إبراهيم بن شماس) كما أسلفناه . وقاعدة ابن المبارك في الفقه أن يأخذ بما اتفق عليه شيخاه أبو حنيفة والثوري لكن انخرمت هنا قاعدته تلك حيث خالفهما في المسألة مع ظهور الحجة في حديث ابن مسعود ضد رأي ابن المبارك فإزاحه أبو حنيفة كما رأيت ومعهما مالك في رواية ابن القاسم وعليها العمل عند المالكية إذ لم يسلم سند من أسانيد الرفع عند الركوع من علة بل لم يصح حديث في الرفع غير حديث ابن عمر وهو لم يأخذ به في رواية أبي بكر ابن عياش وترك الراوي الأخذ بمرويه يكون دليل النسخ عند أبي حنيفة ، ومالك ، وأصحابهما

(١) أنابيب الوضوء التي يكون في طرفها محبس يسال منها الماء بقدر الحاجة ثم يحبس ، تسمى في كثير من البلاد العربية بالحنفية نسبة الى المذهب في الاصل حيث لا يبيع أبو حنيفة استعمال الماء المستعمل .

وكثير من أهل النقد من السلف . ومن أهل العلم من يعد هذه المسألة من المسائل التي تكاد أدلتها أن تكون متكافئة فلا لوم على غير المتصعين من الفريقين ودعوى أحد الفريقين التواتر في موضع الخلاف المتوارث غير مسموعة ، وإنما المتواتر أن جماعة من الصحابة كانوا لا يرفعون ، وجماعة منهم كانوا يرفعون فيدل ذلك على التخيير الأصلي وإنما خلافهم فيما هو الأفضل كما فصل ذلك أبو بكر الرازي أحسن تفصيل في « أحكام القرآن » مع ذكر نظائرها وهذا البحث طويل الذيل ألقت فيه كتب خاصة من الجانبيين ومن أحسن ما ألف في هذا الباب « نيل الفرقدين » ، و« بسط اليدين » كلاهما لمولانا العلامة الحبر البحر محمد أنور شاه الكشميري رحمه الله وهو جمع في كتابيه لب الباب فثنى وكفى .

وقال في (٣٨٩ و ٤٠٦) :

« أخبرنا : ابن رزق . أخبرنا : عثمان بن أحمد الدقاق . حدثنا : حنبل بن إسحاق . حدثنا : الحميدى . قال : سمعت سفيان قال : كنت في جنازة أم خصيب بالكوفة فسأل رجل أبا حنيفة عن مسألة من الصرف فأفتاه فقلت يا أبا حنيفة إن أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم قد اختلفوا في هذه فغضب وقال للذى استفتاه لذهب فاعمل بها فإكان فيها من إثم فهو على » .

أقول : ابن رزق هو ذلك الهرم الكفيف راوى الكتب بالرم ، وعثمان بن أحمد هو أبو عمرو ابن السالك المنعوز عند الذهبي برواية الفاضلات وحنبل غلط غير مرضى عند بعض أهل مذهبه ، والحميدى هو الذى أفسد ما بين الشافعية بمصر وكذبه محمد بن عبد الحكم في معاداته بين الناس وإن وثقه من وثقه في حديث الرسول صلى الله عليه وسلم وعنده من التعصب ما يحار فيه اللبيب .

ويقول الامام الشافعى رضى الله عنه فى الأم (٦ - ٢١١) برد شهادة أهل العصية ويصرح أن الناس كلهم عباد الله تعالى لا يخرج أحد منهم من عبوديته ، وأحقهم بالحببة أطوعهم له ، وأحقهم من أهل طاعته بالفضيلة أنفعهم بجماعة المسلمين من إمام عدل ، أو عالم مجتهد ، أو معين لعامتهم وخاصتهم . . . وقد جمع الله تعالى الناس بالاسلام ونسبهم إليه وهو أشرف أنسابهم فمن أحب أمراً فليحب عليه - إلى أن قال بعد أن ذكر الطعن فى النسب والعصية والبغضة على النسب : إن بغض المرء لرجل لأنه من بنى فلان فهذه العصية المحضة التى ترد بها الشهادة اه ورد شهادة المرء إسقاط له من عداد الأحياء . ومن جمع كلمات الحميدى فى أبى حنيفة فى صعيد واحد ينكشف له الغطاء عن نوع عصييته نسأل الله السر . وليكن هذا على ذكر منك كلما تكرر ذكر الحميدى فى الكتاب . ومن يبغض أبا حنيفة مع ما شهر عنه من التناهى فى العبادة ونشر الفقه فى الدين وقنع العامة والخاصة بحيث لا يستطيع المنصف أن يلزمه فى قرن ، أحداً من أئمة الفقه فى تلك الخصال يكون أمره

أخطر من رد الشهادة والله حبيب المتعصين . على أن الخلاف المعروف بين الصحابة في الصرف هو ما كان بين ابن عباس وغيره في النسبة ، ولم يأخذ الجمهور بقول ابن عباس بل يحكي عنه الرجوع عن قوله الذي كان ملاً به الأرجاء . وماذا على أبي حنيفة إذا لم يأخذ برخصة ابن عباس في هذه المسألة ؟ أو ماذا على المجتهد إذا اختار بأدلة لاحت له أحد أقوال الصحابة إذا اختلفوا في مسألة لاستحالة الجمع بين النفي والاثبات ؟ ثم لماذا لم يذكروا المسألة إن كانوا على ثقة من مخالفتها للأدلة الواضحة ؟ . وللمجتهد بعد أن وضع الأمر لديه وضوحاً تاماً . مثل مسألة الصرف التي يخالف ابن عباس الجمهور فيها . أن يقول هذا التأكيد على تقدير ثبوت هذا القول منه .
وقال في (٣٩٠ و ٤٠٧) .

وأخبرنا : القاضي أبو القاسم عبد الواحد بن محمد بن عثمان الجبلي . حدثنا : عمر بن محمد بن عمر بن الفياض . حدثنا : أبو طلحة أحمد بن محمد بن عبد الكريم الوساسي . حدثنا : عبد الله بن خبيق . حدثنا : أبو صالح الفراء . قال سمعت يوسف بن أسباط يقول : رد أبو حنيفة على رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعاً حديث أو أكثر قلت له يا أبا محمد تعرفها ؟ قال نعم . قلت أخبرني بشئ منها . فقال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (للفرس سهمان وللرجل سهم) قال أبو حنيفة : أنا لا أجعل سهم بهيمة أكثر من سهم المؤمن . وأشعر رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه البدن وقال أبو حنيفة : الإشعار مثله . وقال صلى الله عليه وسلم (البيعان بالخيار ما لم يتفرقا) وقال أبو حنيفة : إذا وجب البيع فلا خيار . وكان النبي صلى الله عليه وسلم يقرع بين نسائه إذا أراد أن يخرج في سفر ، وأقرع أصحابه . وقال أبو حنيفة : القرعة قار . وقال أبو حنيفة : لو أدركني النبي (صلى الله عليه وسلم) وأدركنه لأخذ بكثير من قولي وهل الدين إلا الرأي الحسن .

أقول : في سنده عمر بن الفياض غير موثق فلا فاض فيضه ، والوساسي تكلما فيه فلا يلتفت إلى وساسه ، وعبد الله بن خبيق صالح غير صالح لتلقي شيء منه غير القراءة ، وأبو صالح الفراء لا يلتفت إلى حكاياته من غير كتاب ، ويوسف بن أسباط زاهد متشغف دفن كتبه ، وساء حفظه ، واسترسل فيما لا يعنيه فعد من لا يحتج به . هذا من جهة الاسناد . وأما من ناحية المتن فلخاشاه أن يكون أبو حنيفة رد على رسول الله صلى الله عليه وسلم كلمة واحدة وهو الذي يقول فيما رواه الموفق الخوارزمي ، عن أبي حامد محمد بن أبي الربيع المازني المقرئ قراءة عليه بخوارزم . أخبرنا : أبو العلاء حامد بن إدريس . أخبرنا : أبو المعين ميمون بن محمد النسفي . أخبرنا : أبو طاهر المهدي بن محمد الحسيني ، أخبرنا : الحافظ أبو يعقوب بن منصور السيارى ح . وأخبرنا علياً أبو حفص عمر النسفي فيما كتب إلى من سمرقند أخبرنا : أبو اليسر البردوي أخبرنا : أبو يعقوب السيارى . أخبرنا : أبو الفضل أحمد بن علي السليمانى . أخبرنا : أبو سعيد حاتم بن عقيل الجوهرى . أخبرنا : الفتح بن

أبي علوان، ومحمد بن يزيد قالوا: أخبرنا: الحسن بن صالح، عن أبي مقاتل، عن أبي حنيفة ح. وقال أبو المعين. أخبرنا: أبي. أخبرنا: عبد الكريم بن موسى البردوى. قال أخبرنا أبو منصور الماتريدى، عن أبي بكر أحمد بن إسحاق الجوزجاني، عن محمد بن مقاتل الرازى، عن أبي مقاتل حفص بن سلم السمرقندى فى كتاب «العالم والمتعلم»، عن أبي حنيفة أنه قال: «رد كل رجل يحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم بخلاف القرآن ليس رداً على النبي صلى الله عليه وسلم ولا تكذيباً له، ولكن رد على من يحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم بالباطل، والتهمة دخلت عليه ليس على النبي عليه الصلاة والسلام وكل شيء تكلم به نبي الله عليه الصلاة والسلام سمعناه أو لم نسمعه فعلى الرأس والعين قد آمننا به ونشهد أنه كما قال نبي الله...» وقول أبي حنيفة (لعن الله من يخالف رسول الله صلى الله عليه وسلم. به أكرمنا الله، وبه استقذنا) نقلناه قريباً من «الاتقاء» لابن عبد البر.

وأما رده على الرواة الذين تختلف ألفاظهم عن معنى واحد على تفاوت أفعالهم فيزيد على ذلك المقدار بكثير كما يظهر من مبسوطات كتب المذهب. وليس على أبي حنيفة ولا على غيره أن يصدقوا جميع ما رواه الرواة من آلاف الآلاف بدون نظر فى رجالها، ولا موازنة بين الروايات وإلا ضاع الدين وأصبح الفقه ألوبة بيد المغفلين. ومن الأدلة الطريفة التدليل على مخالفة أبي حنيفة لرسول الله صلى الله عليه وسلم فى أربعة أحاديث فقط ليس فى واحد منها حجة على شيء مما زعمه - كان الواحد منها يقوم مقام المائة فى نظره - فقلوه (للفرس سهران وللرجل سهم) هكذا فى بعض الروايات. وفى بعضها (للفارس سهران وللرجل سهم) وهو الذى اختاره أبو حنيفة، وهو الذى وقع فى لفظ جمع بن جارية الخرج فى سنن أبي داود فترجىح المجتهد لأحدى الروايات عند اختلاف الرواة فى الحديث، بوجوه ترجىح تلوح له ليس من المخالفة فى شيء فأبو حنيفة لما رأى اختلاف ألفاظ الرواة فى ذلك مع توهم هذا لذلك وذلك لهذا، نظر فوجد أن الشرع لا يرى تمليك البهائم حكماً على أن رواية (للفرس سهران) - المفيدة بظاهرها لتمليك بهيمة ضئف ما يملك الرجل - من غلط الراوى حيث كانت الآلاف تحذف من الوسط فى خط الأقدمين فى غير الأعلام أيضاً فقرأ هذا الغلط (فرساً ورجلاً) ما تجب قراءته (فأرساً ورجلاً) فتابع رواية على هذا الغلط قاصدين باللفظين المذكورين الخيل، والإنسان مع إمكان إرادتهم الفارس من الفرس - كما يراد بالخيل الخيالة عند قيام القرينة - جمعاً بين الروايتين، ومضى آخرون على رواية الحديث على الصيغة فرد أبو حنيفة على الغالطين بقوله (إني لا أفضل بهيمة على مؤمن) ليفهم أنه لا تمليك فى الشرع للبهائم والمجاز خلاف الأصل - وإنما تكلم عن التفضيل مع أنه أيضاً لا يقول بمساواة البهيمة لمؤمن لأن الكلام فى الحديث المغلوط فيه فى التفضيل فاقصر على مورد النظر ولا يستلزم هذا أن يكون قائلاً بالمساواة لأن القول بالمفهوم

ليس من مذهبه وقول أبي يوسف في « الحراج » بعد وفاة أبي حنيفة ومتابعة الشافعي له في « الأم » مع زيادة تشنيع بعيدان عن مغزى فقيه الملة كما يظهر لمن أحسن التدبر فيما ذكرناه هنا .

وأما ما ورد في مضاعفة سهم الفارس في بعض الحروب فقد حمله أبو حنيفة على التنفيل جمعا بين الأدلة لأن الحاجة إلى الفرسان تختلف باختلاف الحروب أبهذا يكون أبو حنيفة رد على رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ حاشاه وأدلته في ذلك مشروحة في مبسوطات كتب المذهب لا سيما « أحكام القرآن » لأبي بكر الرازي في (٣ - ٥٨) وقد أطال النفس في سرد ما تمسك به أبو حنيفة في ذلك الفقيه المحدث المحقق العلامة الشيخ أبو الوفاء الأفتاني المدرس في المدرسة النظامية في حيدر آباد فيما علقه على كتاب « الرد على سير الأوزاعي » في (ص ١٧) فاجاد وأفاد بيد أن ما نقله من « اختلاف الفقهاء » لابن جرير من عزو (إني لم أزل أسمع أن للفارس سهمين ، وللراجل سهما) إلى مالك ، يخالف نص قول مالك فالصواب (إني لم أزل أسمع أن للفارس سهمين ، وللراجل سهما) وكنت نهت ناشره المستشرق إلى ذلك فأصلحه في جدول بأخر الكتاب في جملة ما أصلح .

وأما قول أبي حنيفة (الإشعار مثله) فليس من قوله فقط بل هو أثر يرويه عن حماد ، عن إبراهيم النخعي — كما يشير إلى ذلك الترمذی في جامعه في حديث لبعضهم مع وكيع — وليس مرادهما رد الإشعار مطلقا بل يريدان إشعار أهل زمانها المبالغ فيه ولام التعريف تحمل على المعهود في زمانها وأين الرد في هذا على الرسول صلى الله عليه وسلم ؟

وكم من عائب قولنا صحيحا . وآفته من الفهم السقيم

على أن الأعمش يقول لم نسمع إبراهيم النخعي يقول شيئا إلا وهو مروي كما تجد ما بمعناه في الحلية لأبي نعيم فيكون قول النخعي هذا أثر أحتج به وأنت عرفت قيمة مراسيل النخعي عند ابن عبد البر وغيره .

وأما حديث خيار المتبايعين ما لم يتفرقا فقد اتضح معناه فيما سبق وليس فيما رآه أبو حنيفة في ذلك شمة مخالفة للحديث ومعه مالك ، وشيخه ربيعة ، والنخعي في هذه المسألة كما أسلفناه فلا حاجة إلى إعادة الكلام في ذلك . وأما مسألة القرعة فقد قصرها أبو حنيفة على موردها وقال إنما يجري الإقراع عند إرادة السفر بين النساء وعند القسمة التي ليس فيها إبطال حق ثابت باعتبار أن القرعة وردت في ذلك على خلاف القياس ، وفي « تحرير الحصیری على الجامع الكبير » تحقيق مذهب أبي حنيفة في القرعة . فهل تكون في اقتصار ما ورد على مورده شمة من المخالفة ؟ وهذه هي الأحاديث الأربعة التي اتخذها الراوي حجة على مخالفة أبي حنيفة لأربعمئة حديث !!

وأما ما يعزى إليه من أنه قال (لو أدركني النبي صلى الله عليه وسلم أو أدركته لأخذ بكثير من قولي) فلفظ النبي فيه مصحف من (البقي) ولفظ (صلى الله عليه وسلم) مدرج من الناسخ على هذا



التصحيح ، وكان حق التصليية أن تحذف أو تجعل بين قوسين ليعلم أنها مزيدة ، ووقع مثل هذا التصحيح لبعض الرواة في حديث في عهد أحمد فنبه عليه كما ذكره الخطيب في (٢-٨٠) وان زعم هناك أنه لا تصحيح . ويوسف بن أسباط على سوء حفظه وشدة تعصبه ربما يكون هو المصحف جهلا لا قصدا ، وليس دعوى أن لفظ (النبي) مصحف من (النبي) رأيا مجردا ، ولا احتمالا فقط بل شواهد الحال وأصل الحكاية بما لا يدع مجالا في هذا الباب . لأن أبا حنيفة اتخذها اماما في الدين شطر الأمة بل ثلثاها على تعاقب القرون تقديرا منهم لدينه وورعه وعلمه ، فمن المحال أن يفوه مثله بما لا يفوه بمثله أشد الزنادقة غواية بمسمع من الناس في ذلك العهد بدون أن يرفع أمره إلى الولي الأمر فيضرب عقه ، وبدون أن ينقض من حوله الأمة وعلماء الأمة هكذا يكون تكذيب شواهد الحال وأما أصل الحكاية فهو ما رواه أبو سعد بن السمعاني ، عن سعيد بن أبي الرجاء ، عن أبي الحسين الاسكاف ، عن أبي عبد الله بن منده ، عن الحارثي الحافظ ، عن أبي طالب سعيد بن محمد ، عن الطحاوي عن بكار بن قتيبة ، عن هلال بن يحيى عن يوسف بن خالد السعدي أنه ذكر كيف كان يختلف إلى مجلس عالم البصرة عثمان بن مسلم البتي ثم كيف اتصل بأبي حنيفة ثم قال : قال أبو حنيفة : (لو أدركني البتي لترك كثيرا من قوله) كما في مناقب أبي حنيفة للوقوف المكي (٢ - ١٠٢) وأما ذكر أبي يوسف في هذا الصدد في بعض المواضع فمن سهو الناسخ والصواب أن يذكر (يوسف) بدون لفظ (أبي) لأن الراوي هو يوسف بن خالد لا أبو يوسف القاضى . وقد جزم أبو المؤيد الخوارزمي في جامع المسانيد بأن هذا التصحيح من الخطيب نفسه والله أعلم

وأما ما ينسب إليه من أنه قال (وهل الدين إلا الرأى الحسن) فلا أشك أن (الدين) فيه مصحف من لفظ (أرى) لأن الرأى اذا حصل فيه تعويج يسير في الخط يجعله الناسخ الأهوج (لد) بسهولة في الخطوط القديمة وخط (ي) كثير الالتباس بلفظ (ين) عند التجريد من النقط كما هو الغالب في الخطوط القديمة وذلك لظهور التقارب بينهما في الرسم فهذه الطريقة صحف لفظ (أرى) إلى (الدين) فبرد التصحيح إلى أصله تكون العبارة هكذا (وهل أرى إلا الرأى الحسن) فيكون كدليل على قوله (لو أدركني البتي لأخذ بكثير من قولى) يريد أن البتي من القائلين بالرأى والاجتهاد فكيف لا يقبل أقوالى وأنا لا أرى إلا الرأى الحسن فيها ينتظم الكلام ويرجع الحق إلى نصابه ومن المعلوم في التاريخ كيف كان زوال مذهب البتي بمناظرات زفر له ولأصحابه بعد أن قتل يوسف السعدي في مناظرتهم عند عودته إلى البصرة حيث لم يراع الحكمة في عمله فاستثارهم . وقد حملنا لفظ (الدين) على التصحيح لذلك الاحتمال الظاهر وللقرائن المحتمة به كما لا يخفى على من مارس الخطوط القديمة ودرس وجوه التصحيح فيها ، وأما إن كان هذا تغييرا مقصودا من غير أن يتصحف على الناسخ فمعارعظم جدا على الذين يعنون بالتحديث أن يوجد بينهم من يجترىء على مثل هذا الخزي المبين ، بل لا يكون هذا

القاصد إلا منافقا اندس بينهم فإن دلت هذه الرواية المصنعة على شيء فلا تكون دلالتها إلا على مبلغ سقوط خصوم أبي حنيفة رضى الله عنه . عالم عظيم تنبأ في قلوب الأمة مقاماً عظيماً وتابعته الأمة مدى القرون هذه المتابعة لعلبه ، ودينه ، وورعته يفوه بأن (رسول الله صلى الله عليه وسلم لو أدركه لتابعه في آرائه) أو بأن (الدين - الذى هو تنزيل من حكيم حميد - ما هو إلا رأى الرجال) ولا يفتك به ، ولا تنفض الأمة من حوله في حينه !! هذا ما لا يقع تصويره إلا في عقول المبرسمين من الخصوم فسبحان قاسم العقول !
وقال في (٣٩٠ و ٤٠٧) :

« أخبرنا : ابن رزق . حدثني : عثمان بن عمر بن خفيف الدراج . حدثنا : محمد بن إسماعيل البضلاني ح . وأخبرنا : البرقاني . قال : قرأت على أبي حفص بن الزيات . حدثكم : عمر بن محمد الكاغذى ، قال حدثنا : أبو السائب . قال : سمعت وكيعاً يقول : وجدنا أبا حنيفة خالف ما تاتي حديث . »

أقول : من علم مبلغ توسع أبي حنيفة في تفريع المسائل (١) لا يستغرب أن يقرض مثل وكيع من بين تلك المسائل الكثيرة هذا القدر من المسائل يخالف هذا القدر من الحديث على فرض أن كل حديث في مسألة وأما إذا لم يكن كل حديث في مسألة بل كانت عدة أحاديث بل عشرات منها في مسألة واحدة كالأحاديث الواردة في القراءة خلف الإمام أو رفع اليدين في الركوع ونحوهما نزل عدد المسائل إزاء تلك الأحاديث إلى عدد يسير جداً وبقي الإمام يدلي بحجته في ذلك العدد أيضاً بحيث لا يظهر أنه أخطأ بل أنه أعل روايات وجمع بين روايات ولم يخالف حديثاً صحيحاً صريحاً بلغه على أن شروط قبول الأخبار تختلف عند الأئمة فما يصح عند هذا ربما لا يصح عند ذاك ولا مانع من ذلك عند من عرف مواقع الاجتهاد ومن ضرورة ذلك الأخذ بأحاديث لم يأخذ بها آخرون باعتبار أنها استجمعت الشروط عنده دون من سواه ، وترك الأخذ بأحاديث لم تستجمع في نظره الشروط أو ترجح هذا على ذاك لأدلة لاحت له أو لعله ظهرت لديه ولم ير الاعلال به سواه ، فالعدد من هذا القليل لا يقف عند المائتين فليس في كلام وكيع ما يفرح به الخصوم لو ذكر الأحاديث فكيف ولم يذكر ما هي تلك الأحاديث ؟ وكيع من أجل أصحاب أبي حنيفة قال الخطيب في (ص ٥٠١) أخبرنا : الصيمرى - قراءة - أخبرنا : عمر بن إبراهيم المقرئ . حدثنا : مكرم . أخبرنا : علي بن الحسين بن حبان عن أبيه قال : سمعت يحيى بن معين قال : ما رأيت

(١) وقد أبلغ أبو الفضل الكرماني - عصرى الجويني - مسائل أبي حنيفة إلى خمسةائة ألف مسألة على ما في « إشارات المرام » لكن صاحب « العناية على الهداية » يقول : ان المسائل التي دونها أبو حنيفة ألف ألف ومائتا ألف وسبعون ألفاً ونيفاً والله أعلم .

أفضل من وكيع بن الجراح قيل له : ولا ابن المبارك ؟ قال قد كان لابن المبارك فضل ولكن ما رأيت أفضل من وكيع كان يستقبل القبلة ويحفظ حديثه ويقوم الليل ، ويسرد الصوم ، ويفتي بقول أبي حنيفة وكان قد سمع منه شيئاً كثيراً قال يحيى بن معين : وكان يحيى بن سعيد القطان يفتي بقوله أيضاً ، ومثله في رواية الدورى عن يحيى بن معين ، والقول هنا مصدر مضاف بفيد العموم وإن كان يحمل ذلك صاحب «تحفة الأخوذى» المتعالم وقد سبقت الإشارة إلى هذيانه (١) وأمانة العلم تقضى على وكيع أن يذكر ما ظهر له وقد فعل - إن صح السند إليه - ولا غبار على هذا الكلام ولا غرابة فيه . لكن الغريب أن يذكر الخطيب مخالفة أبي حنيفة لأربع مائة حديث بذكر أربعة أحاديث لا حجة له في واحد منها ثم ينزل ويروى أنه خالف مائتي حديث بدون ذكر شيء يكون مثالا للمخالفة فهذا وذاك مما لا يفيد الخصوم في شيء ، ولو ذكر في الروايتين ما هي تلك الأحاديث التي خالفها أبو حنيفة كما فعل ابن أبي شيبة في مصنفه في باب خاص جمع فيه نحو مائة وخمسة وعشرين حديثاً لكان هذا القول وذاك القول حقيقين بالدراسة والأخذ والرد كما فعلوا مع ابن أبي شيبة ، وأما الروايتان فع ما فيهما من التعمية لا مجال للتحدث عنهما إلا بقدر ما ذكرناه . وهناك غريبة من محمد بن حبان - فيلسوف أهل الجرح والتعديل - حيث تزيد على هذا الكلام الذى يعزى إلى وكيع وتصرف فى رأى وقال فى كتابه فى الصنفاء فى ترجمة أبى حنيفة : « كان أجل فى نفسه من أن يكذب ولكن لم يكن الحديث شأنه فكان يروى فيخطئ من حيث لا يعلم ، ويقلب الاسناد من حيث لا يفهم ، حدث بمقدار مائتي حديث أصاب منها فى أربعة أحاديث والباقية إما قلب لإسنادها أو غير متنها ، هكذا يقول صاحب ابن خزيمة فى حفظ أبى حنيفة الذى دانت الرقاب لعلمه وقبه وحفظه وشهر عنه انه لا يبيح للراوى الرواية بما طرأ عليه نسيانه لحظة ولم يستمر حفظه عنده من أن التحمل إلى آن الأداء ، وكذلك لا يبيح له الرواية بما وجده بخط نفسه ما لم يذكر روايته كما فى «الاماع» للقاضى عياض وغيره . ولم يكن أبو حنيفة يجعل المجاهيل الذين لم يدرس أحوالهم فى عداد الثقات كما كان ابن حبان يفعل تبعاً لشيخه فى زمن متأخر جداً بل كان يدرس أحوال الرواة الذين هم بينه وبين الصحابة مباشرة فيقبل رواية من يستأهل القبول ويرد رواية غيره ولم يكن بينه وبين الصحابي فى الغالب إلا واحد أو اثنان فمن السهل جداً على مثله فى اليقظة معرفة أحوالهم ، ومن المتواتر ختمه القرآن فى ركة وهذا من الدليل على قوة حفظه . فابن حبان فيلسوف أهل الجرح والتعديل يجعل هذا الامام العظيم الذى أصبح ذكؤه وحفظه مضرب مثل فى مشارق الأرض ومغاربها ، كأحد المغفلين من أصحابه من الرواة الجامدين وليس فى كلامه شمة

(١) على أن نسبة عالم إلى مذهب تكون باعتبار أنه قائل بمعظم مسائل ذلك المذهب أصلاً وفرعاً لا باعتبار أنه لا يخالف مسألة من مسائله كما هو ظاهر .

من الحقيقة وإنما هو لون آخر من التعصب والكلام في ابن حبان طويل الذيل وأقل ما قيل فيه قول ابن الصلاح: غلط الغلط الفاحش في تصرفه. ووصفه الذهبي بالتشغيب والتشنيع. وما يؤخذ به أنه قد ذكر في كتاب «الثقات» خلقاً كثيراً ثم أعاد ذكرهم في المجروحين وادعى ضعفهم وذلك من تناقضه وغفلته وكثيراً ما تراه يذكر الرجل الواحد في طبقتين متوهماً كونه رجلين وطريقته في التوثيق من أوهن الطرق وإن سبقه في ذلك شيخه ابن خزيمة وهو جد عريق في التعصب جامع بين التعنت البالغ والتساهل المردول، في موضع وموضع ويصفه بعضهم بقلة الدين إلى أن رماه بعضهم بالزندقة لقوله في النبوة أنها علم وعمل راجع ترجمته من «ميزان الاعتدال» و«معجم ياقوت» في بست و«المنتظم» لابن الجوزي تستخلص منها حال الرجل في التشغيب وسوء التصرف نعوذ بالله من الخذلان.

وقال في (٣٩٠ و ٤٠٧).

«أخبرني: علي بن أحمد الرزاز. أخبرنا: علي بن محمد بن سعيد الموصلي. حدثنا: عيسى بن فيروز الأنباري. حدثنا: عبد الأعلى بن حماد. حدثنا: حماد بن سلمة - وسمعت يقول: أبو حنيفة استقبل الآثار واستدبرها برأيه ح. أخبرنا: أبو سعيد محمد بن موسى الصيرفي. حدثنا: محمد بن يعقوب الأصم. حدثنا: عبد الله بن أحمد بن حنبل. حدثنا: أبي حدثنا: مؤمل (بن إسماعيل) قال: سمعت حماد بن سلمة يقول - وذكر أبا حنيفة - فقال: إن أبا حنيفة استقبل الآثار والسنن فردها برأيه ح. أخبرنا: ابن دوما: أخبرنا: ابن سلم. حدثنا: الأبار. حدثنا: محمود بن غيلان. عن مؤمل. قال: سمعت حماد بن سلمة يقول. أبو حنيفة هذا يستقبل السنة بردها برأيه».

أقول: الرزاز أدخل ابنه في أصوله تسميعات باعتراف الخطيب كما سبق مرات، والموصلي ليس بثقة كما قال الخطيب في ترجمة عيسى بن فيروز. هذا في السند الأول، وأما السند الثاني ففيه مؤمل بن إسماعيل وهو متروك الحديث عند البخاري، وعبد الله بن أحمد صاحب كتاب «السنة» لا يصدق في أبي حنيفة، وفي الخبر الثالث ابن دوما صاحب الالتفات في الساعات وفيه أيضاً مؤمل وهو متروك كما سبق، ثم إن حماد بن سلمة ليس بمن يفرق بين من يأخذ بالسنة وبين من يرددها وهو راوي تلك الطامات في الصفات منها: رؤية الله في صورة شاب... ومثله يجب أن يسكت عن الأئمة حتى يسكت الناس عن تخليطه، هكذا يكون المحفوظ عند الخطيب.

وقال في (٣٩١ و ٤٠٨).

«أخبرنا: محمد بن الحسين بن محمد المتوحي. أخبرنا: عثمان بن أحمد الدقاق. حدثنا: أحمد بن بشر المرئسي: حدثنا: رجاء بن السندي. سمعت بشر بن السري قال: أتيت أبا عوانة فقلت له: بلغني أن عندك كتاباً لأبي حنيفة أخرجه. فقال يابني: ذكرته. فقال: قف. فقام إلى صندوق له فاستخرج

كتاباً قطعه قطعة فرمى به . فقلت : ما حملك على ما صنعت ؟ قال : كنت عند أبي حنيفة جالسا فأتاه رسول بمجلة من قبل السلطان كأنما قد حوا الحديد وأرادو أن يقلوه الأمر فقال يقول الأمير : رجل سرق وديا فأتى ؟ . فقال - غير متعنع - إن كانت قيمته عشرة دراهم فاقطعوه . فذهب الرجل قلت يا أبا حنيفة ألا تتق الله ؟ حدثني يحيى بن سعيد ، عن محمد بن يحيى بن حبان ، عن رافع بن خديج أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (لا قطع في ثمر ولا كثر) أدرك الرجل فانه يقطع . فقال - غير متعنع - ذاك حكم قد مضى فاتتهى . وقد قطع الرجل . فهذا ما يكون له عندى كتاب ح . أخبرنا : ابن دوما . أخبرنا : ابن سلم . حدثنا : الأبار . حدثنا : الحسن بن علي الحلواني . حدثنا : أبو عاصم ، عن أبي عوانة قال : كنت عند أبي حنيفة فساله رجل عن رجل سرق وديا فقال : عليه القطع . قال قلت له حدثني : يحيى بن سعيد ، عن محمد بن يحيى بن حبان ، عن رافع بن خديج . قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (لا قطع في ثمر ولا كثر) قال : أيش تقول ؟ قلت نعم . قال : ما بلغني هذا قلت : الرجل الذى أفتيته فرده قال دعه فقد جرت به البغال الشهب . قال أبو عاصم : أخاف أن تكون جرت بلحمه ودمه .

أقول : في السند الأول أبو عمرو بن السماك يغمزه الذهبي بروايته الفاضحات ، ورجاء بن السندی طويل اللسان وقد أعرض عنه أصحاب الأصول الستة ، وبشر بن السري يقول عنه الحميدى جهى لا يحل أن يكتب عنه . وفي السند الثانى ابن دوما المزور وبه يسقط في أول خطوة لا إلى نهوض ، وفيه أيضا ابن سلم ، والأبار ، والحلواني ، والكلام فيهم معروف . وفيه أيضا أبو عاصم العبادانى وهو منكر الحديث . وأما أبو عوانة فهو من يتنق من أحاديثه عند الجماعة لكن يقول عنه علي بن عاصم : وضاع ذلك العبد . وفيه إسراف لكن كان يقرأ ولا يكتب وكان كتابه صحيحا فاذا روى عن حفظه غلط كما كان يغلط اذا قرأ من كتب الناس ، وما رواه في ست سنوات من أواخر عمره لا يعتد به لاختلاطه ، بل كان يراه سليمان بن حرب لا يصلح إلا لأن يكون راعى غنم . ثم الحديث بسند أبي عوانة فيه انقطاع لأن محمد بن يحيى بن حبان لم يدرك رافع بن خديج وقد صح عند أبي حنيفة بسند آخر وأخذ به وأبو عوانة صبي في رق مولاه بواسط فكيف يتصور أن يقول أبو حنيفة عن الحديث (ما بلغني هذا) قال الامام محمد بن الحسن الشيبانى في « الآثار » : أخبرنا : أبو حنيفة ، عن حماد ، عن ابراهيم ، لا يقطع السارق في أقل من ثمن المجن وكان ثمنه يومئذ عشرة دراهم ، ولا يقطع بأقل من ذلك ، والآثار في ذلك كثيرة وقد ورد أيضا أنه لا قطع بأقل من ربع دينار قال الامام محمد في « الموطأ » : قد اختلف الناس فيما تقطع فيه اليد فقال أهل المدينة ربع دينار ورووا أحاديث ، وقال أهل العراق لا تقطع اليد في أقل من عشرة دراهم ورووا ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وعن عمر . وعن عثمان . وعن علي . وعن عبد الله بن مسعود . وعن غير

واحد فإذا جاء الاختلاف في الحدود أخذ فيها بالثقة وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا .

يعني أن ربع الدينار نحو ثلاثة دراهم والحدود بما يدرأ بالشبهات فالأخذ برواية عشرة دراهم في القطع أحوط فيؤخذ بها حيث لم يعلم الناسخ من المنسوخ من تلك الأخبار المختلفة ، وقال محمد أيضا في الآثار أخبرنا : أبو حنيفة ، عن الهيثم بن أبي الهيثم ، عن الشعبي يرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم أنه لا يقطع السارق في ثمر ولا كثر . قال محمد : وبه نأخذ . والثر ما كان في رموس النخل ، والشجر لم يحرز في البيوت فلا قطع على من سرقه ، والكثير جمار النخل فلا قطع على من سرقه ، وهو قول أبي حنيفة اهـ . وقد وصله الحافظ أبو بكر بن المقرئ في مسند أبي حنيفة بطريق أبي حنيفة عن الشعبي ، عن علي كرم الله وجهه . وسرقة الودي حادثة وقعت في عهد مروان بن الحكم فهم أن يقطع سارق الودي فحدثه رافع بن خديج حديث (لا قطع في ثمر ولا كثر) فعدل عن القطع فيكون الودي - أي الفسيل - بمعنى الثمر والجار في القياس عندهم . وقد قال الإمام محمد بن الحسن أيضا في «الموطأ» بعد أن ساق حديث رافع بن خديج هذا وقصة مروان في الودي : «وهذا نأخذ لا قطع في ثمر معلق في شجر ولا في كثر . والكثير الجار ولا في ودي ، ولا في شجر وهو قول أبي حنيفة ، وذلك لعدم الحرز فيها . والحرز شرط القطع في السنة ، فظهر أن الفتيا المذكورة اقترأ على أبي حنيفة والقصة كذب صرف ، والذي نظمتم إليه أن أبا عوانة يرى من الحكايتين لحال السدين وإنما نسبهما إليه من دونه والله سبحانه وتعالى أعلم .

وقال في (١٩٢ و ٤٠٩) :

« قال الحلواني حدثنا : يزيد بن هارون ، عن حماد . قال : شهدت أبا حنيفة وسل عن محرم لم يجد لزاراً فليس سراويل قال عليه الفدية قلت سبحان الله ح . أخبرنا : ابن دوما . حدثنا : ابن سلم . حدثنا : الأبار . حدثنا : أبو موسى عيسى بن عامر . حدثنا : عارم ، عن حماد قال : كنت جالسا في المسجد الحرام عند أبي حنيفة فجاء رجل فقال يا أبا حنيفة محرم لم يجد نعليه فليس خفا ؟ قال عليه دم . قال قلت سبحان الله . حدثنا : أيوب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في المحرم إذا لم يجد نعلين فليلبس الخفين وليقطعهما أسفل من الكعبين » ثم ساق من طريق الحسن بن سفيان ، عن إبراهيم بن الحجاج ، عن حماد بن زيد ، وفيه إسناد حماد لحديثه وذكر أبي حنيفة لما رواه عن النخعي . ثم كلام حماد بن زيد لحجاج بن أرطاة وقول الحجاج « قبح الله ذلك » ، ثم قال الخطيب : « أخبرنا : ابن دوما . أخبرنا : ابن سلم . حدثنا : الأبار . قال حدثنا : الحسن بن علي الحلواني . حدثنا : نعيم ابن حماد . حدثنا : سفيان بن عيينة . قال : قدمت الكوفة فحدثتهم عن عمرو بن دينار ، عن جابر ابن زيد - يعني حديث ابن عباس فقالوا إن أبا حنيفة يذكر هذا عن جابر بن عبد الله قال : قلت لا . إنما هو جابر بن زيد . قال فذكروا ذلك لأبي حنيفة فقال : لا تبالون إن شتم صيروه عن جابر ابن عبد الله ، وإن شتم صيروه عن جابر بن زيد » .

أقول : قول الخطيب قال الحلواني أى بالسند السابق إليه فيكون في السند ابن دوما ، وابن سلم ، والآبار ، ومعهم الحلواني ولا أدري لماذا لا يسأم الخطيب من سوق خبر ابن دوما في عداد المحفوظ عند النقطة وهو ذلك المتزايد في الساعات كذباً وزوراً باعترا ف الخطيب نفسه ، وفي الذي يليه أيضاً ابن دوما المزور في الساعات ، وابن سلم ، والآبار ومعهم عارم (محمد بن الفضل) اختلط إختلاطاً شديداً بعد سنة ٢٢٠ وعيسى بن عامر من سمع منه بعد ذلك . والسند الذي بعده لا بأس به غير ان إبراهيم بن الحجاج قدرى في قبول قوله في أئمة السنة وقفة ، وطول لسان ابن أروطة معروف ، وفي السند الأخير عن ابن عينة ، ابن دوما ، وابن سلم ، والآبار ، والحلواني ، ونعيم بن حماد ، والواقع أن أبا حنيفة يرى وجوب الفدية على محرم لبس السراويل ، وقد ذكر في الأحاديث الصحيحة ما لا يلبسه المحرم ، وفيه القمصان ، والسراويلات ، والعائم ، والبرانس . ثم ذكر في أحاديث أن المحرم إذا لم يجد إزاراً يلبس سراويل ، وإذا لم يجد نعلين يلبس خفاً ، فهذان عند أبي حنيفة إنما ألبسهما لغرضين به أدنى في رأسه فلا تحول هذه الإباحة دون وجوب الفدية كمن في رأسه أدنى فلبس على ما في القرآن الكريم وليس في الأحاديث ما يصرح بسقوط الفدية عن المعذور .

وقد روى أبو حنيفة الأحاديث في البابين فيما لا يلبسه المحرم وفيما يلبسه من الخفاف والسراويلات عند عدم حصوله على إزار ، ونعل ، وأخذ بأحاديث البابين من غير أن يسقط الفدية عن لبس ما لا يلبسه المحرم بسبب العذر الميسر كمن به أدنى في رأسه لا أنه لم تبغله الأحاديث المسروقة تخالفها بعد بلوغها . وأما ما رواه ابن عبد البر في الالتقاء ، (ص ١٤٠) من انه لما قيل لأبي حنيفة (ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : المحرم يلبس السراويل إذا لم يجد إزاراً) قال لم يصح في هذا عندي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فأقضى به وينتهي كل امرئ إلى ما سمع فغير ثابت عنه لأن في سنده داود ابن الحبر متروك الحديث باتفاق ، ولفظه (قيل لأبي حنيفة) لفظ انقطاع بل حديث لإباحة لبس الخفين لمن لا يجد النعلين ، والسراويلات لمن لا يجد الإزار ، مخرج في مسانيد أبي حنيفة في مسند أبي محمد البخاري الحارثي ، عن أبي سعيد بن جعفر ، عن أحمد بن سعيد الثقفي ، عن المغيرة ابن عبد الله ، عن أبي حنيفة عن عمرو بن دينار ، عن جابر بن زيد ، عن ابن عباس ، عن النبي صلى الله عليه وسلم (من لم يكن له إزار فليلبس السراويل ومن لم يكن له نعلان فليلبس الخفين) فهذا الحديث بهذا السند يرد على من يقول إنه لم يبلغه حديث في هذا الباب ، وعلى من يزعم أنه كان يرويه عن جابر بن عبد الله إلى آخر مزاعم ذلك الزاعم فينهار بهذا البيان جميع تلك المزاعم ، ويذكر الخطيب أحداً من الذين زعم أنهم قالوا لأبي حنيفة ذلك . فقال لهم : إن شئتم صيروه فلا وإن شئتم صيروه فلا هنا هكذا يفضح الله الأفاكين .

وقال في (٣٩٣ و ٤١١) :

وأخبرنا: القاضي أبو عبد الله الصيمري . حدثنا : عمر بن إبراهيم المقرئ . حدثنا :
مكرم بن أحمد . حدثنا : علي بن صالح البغوي . قال : أنشدني أبو عبد الله محمد بن زيد الواسطي
لاحمد بن المعذل .

(ان كنت كاذبة الذي حدثني) فعليك إثم أبي حنيفة أو زفر

المناظرين إلى القياس تعمداً والراغبين عن التسكع بالخبر .

أقول : وقائل هذين البيتين هو أحمد بن المعذل بالذال المعجمة المشددة المفتوحة وهو أول من
قام بنشر مذهب مالك بالبصرة بعد أن تفقه على عبد الملك بن الماجشون . وشيخه هذا حينما رحل
إلى العراق من المدينة المنورة رحل ومعه من يغنيه فزهد فيه أهل العلم بالعراق ، وبابن المعذل هذا
تفقه إسماعيل القاضي ، وكان لزفر بن الهذيل سلطان قوى في العلم بالبصرة وقد كان قضى على مذهب
البي بمناظراته التي لا تطاق كما في « اللسان » وغيره وحيث كان ابن المعذل يتضابق بالبصرة من
أصحاب زفر هجاه وشيخه بهذين البيتين لكن لو فكر في مبلغ توسع طاقته في القياس كما يظهر من
كتب الأصول - وفيما يسمونه عمل أهل المدينة فيتركون له نحو سبعين حديثاً مستنداً من الموطأ
الذي هو عمدتهم فضلاً عن باقي الكتب ، وفي المصلحة المرسلات التي يتخذها كثير من الناس ذريعة
إلى هكل شيء وتورع من هذا الهجاء لكان أحسن صنعا لنفسه ولطاقته لكن النزق يلقي المرء
في المهالك ، وهو الذي كان أخوه عبد الصمد بن المعذل يقول فيه :

أضاع الفريضة والسنة فتاه على الانس والجنة

الآيات ولا أذكره بشواذ المسائل في مذهبه . وزفر معروف بالحفظ والافتقان عند أهل العلم
حتى إن مثل ابن حبان على انحرافه يعترف له بذلك في كتاب « الثقات » له ولا ملمس فيه من ناحية
الورع أصلاً فضلاً عن شيخه الذي بهر الأبصار ببله وورعه لكن الهوى يعمي البصائر . والهجاء
إنما يكسب الهاجى في النار من غير أن يضرب الأبرياء الإبرار في شيء ، وقد ذكر ابن عبد البر في
« الانتقاء » أن أبا جعفر الطحاوى لما سمع البيتين قال : وددت أن لى حسنتهما وأجورهما وعلي
إثمهما اه وقد ضمن الهاجى المصراع الأول من شعر لحسان بن ثابت رضى الله عنه ، ومن الناس من
لم يكتف بذلك التهور والتهمج حتى غير المصراع الثالث وقال : (الواثين على القياس تمرداً) . ولا
أعارض الباطل بالباطل فلا أذكر كل ما عورض به البيتان لما في ذلك من المساس بمالك رضى الله
عنه ، فاكتمى بما قاله قاسم بن قطلوبغا الحافظ لأدبه في الرد وهو :

كذب الذى نسب المآثم للذى قاس المسائل بالكتاب وبالأثر
إن الكتاب وسنة المختار قد دلا عليه فدع مقالة من فسر

وأدلة القياس من الكتاب والسنة ، وأقوال الصحابة والتابعين ، بمبسطة في موضعها ولا سيما في أصول الامام أبى بكر الرازى . والخطيب لا يحجل ذلك بل ذكره في كتابه « الفقيه والمتفقه » جملة صالحة منها باسائدها لكن الهوى المتغلب على الخطيب حمله على الولوغ في هذين الامامين الجليلين وانتقاصهما وهجائهما بلسان ابن المعتزل كما جرى أناس متأخرون عن الخطيب على الواقعة في أئمة كبار بلسان الخطيب نفسه في هذا الكتاب ، فالخطيب وضع نفسه إزاء الأئمة ، وسرج الأمة بموقف لا يغبط عليه في ذلك اليوم الريب ألهمهم الله الصفح عنه . طوبى لمن طويت صحف سيئاته بوفاته .
وقال في (٣٩٣ و ٤١٢) :

« أنبأنا : عبد الله بن يحيى السكرى ، والحسن بن أبى بكر ، ومحمد بن عمر الزسى قالوا : أخبرنا محمد بن عبد الله بن إبراهيم الشافعى . حدثنا : محمد بن على أبو جعفر . حدثنا : أبو سلبية . حدثنا : أبو عوانة . قال : سمعت أبا حنيفة يقول — وسئل عن الأشربة — قال فما سئل عن شيء إلا قال : حلال . حتى سئل عن السكر أو السكر — شك أبو جعفر — فقال حلال . قال قلت يا هؤلاء إنها زلة عالم فلا تأخذوا عنه » .

أقول : أبو بكر محمد بن عبد الله الشافعى بعيد الغور في التعصب ، ومحمد بن على أبو جعفر هو : حمدان الوراق حنبلى جلد من أصحاب أحمد ، وأبو سلبية هو : موسى بن اسماعيل التبوذكى — راوية تلك الطامات عن حمدان سلبية — وأبو عوانة هو : الوضاح بن عبد الله الواسطى . وقوله : وسئل عن الأشربة . يعنى به ما سوى الخمر من الأشربة التى اختلف العلماء فيما دون السكر منها والفتوى على قول محمد في المذهب إلا أن تحریم ماسوى الخمر اجتهدى ، وأدلة أبى حنيفة في الأشربة مدونة في الكتب المبسطة فلا داعى لبسطها هنا ، ولا احتمال لأن يكون السكر بضم السين هنا وإن ساق الخطيب بصيغة الشك لأنه محرم عند أبى حنيفة كما تواتر ذلك عنه في كتب المذهب وفي كتب الخلاف فلا يكون هذا التردد إلا لايهام أنه يقول بتحليله وحاشاه من ذلك . وأما السكر بفتح السين وهو النبيذ من ماء الرطب فهو حلال قبل اشتداده وقذفه بالزبد اتفاقا قال الله تعالى : (تتخذون منه سكرا ورزقا حسنا) .

وقال في (٣٩٤ و ٤١٢) :

« أخبرنا : محمد بن محمد بن حسنويه الزسى . أخبرنا : موسى بن عيسى السراج . حدثنا : محمد بن محمد بن سليمان الباغندى . حدثنى : إسحاق بن يعقوب المروزى . حدثنا : إسحاق بن راهويه . حدثنى : أحمد بن النضر . قال : سمعت أبا حمزة السكرى يقول : سمعت أبا حنيفة يقول : لو أن ميتا مات فدفن

ثم احتاج أهله الى الكفن فلم أن ينشوه فيبحوه .

أقول : في سنده محمد بن محمد بن سليمان الباغندي وقد كذب الابن الأب ، والأب الابن وصدقهما كثير من أهل النقد هذين التكتيين ، وأبو حمزة السكري محتاط وإنما روى عنه من روى - من أصحاب الصحاح قبل الاختلاط ومن الرواية على خلاف المذهب المتوارث عنه فستغنى هذه القرية المكشوفة عن إطالة الكلام في الرد عليها والله حسيب المختلفين الأفاكين .
وقال في (٢٩٤ و ٤١٢) :

« أخبرنا : محمد بن عيسى بن عبد العزيز البراز - بهمدان - حدثنا : صالح بن أحمد التميمي الحافظ حدثنا القاسم بن أبي صالح حدثنا : محمد بن أيوب . أخبرنا : إبراهيم بن بشار . قال : سمعت سفيان بن عيينة يقول : ما رأيت أحدا أجزأ على الله من أبي حنيفة ولقد أثاره رجل من أهل خراسان فقال : يا أبا حنيفة قد أتيتك بمائة ألف مسألة أريد أن أسألك عن هذا . قال : هاتها . فهل سمعت أحدا أجزأ من هذا ؟ .
أقول : في سنده صالح بن أحمد التميمي وهو ابن أبي مقاتل القيراطي مروى الاصل ذكر الخطيب عن ابن حبان أنه كان يسرق الحديث ولعله قلب أكثر من عشرة آلاف حديث فيما أخرج من الشيوخ في الأبواب ، لا يجوز الاحتجاج به بحال . وقال ابن عدى : انه كان يسرق الأحاديث ويلزق حديث قوم على قوم ، ويرفع الموقوف ، ويصل المرسل . وقال الدارقطني : كذاب دجال يحدث بما لم يسمعه . والقاسم بن أبي صالح الحذاء ذهب كتبه بعد الفتنة فكان يقرأ من كتب الناس وكف بصره كما قاله العراقي ، ونقله ابن حجر في لسان الميزان . ومحمد بن أيوب بن هشام الرازي كذبه أبو حاتم وإبراهيم بن بشار الرمادي قد سبق قول أحد في روايته عن ابن عيينة . والقول المنسوب الى ابن عيينة ، بصيغة انقطاع لم يذكر عن سمع الخبر ، وابن عيينة يرى من هذا الكلام قطعا بالنظر الى السند ، وإن كان يحتجب الفتيا غاية الاجتناب الا فيما يتعلق بالمناسك مع اجتماع أسباب الفتيا عنده . قال الشافعي : ما رأيت أحدا جمع فيه من آله الفتيا ما جمع في ابن عيينة أسكت عن الفتيا منه ، كما أخرجه الخطيب في « الفقيه والمتفقه » بسنده . ولابن عيينة رأيه في ذلك ، لكن لو جرى الأئمة على طريقته في الإباء عن الافتاء لضاع الدين ، ولما ألف هذا الفقه الذي بهر عيون العالمين ، ولما تفقه العلماء في دين الله هذا التفقه المتوارث على تعاقب القرون والأجيال . ولو ثبت ان أبا حنيفة اجاب عن تلك المسائل لكان ذلك من مناقبه حقا لا من مثالبه ، ولم يكن كثرة افتاء أبي حنيفة عن جرأة وتهور ، وإنما كان لتعينه في الافتاء ووجوبه عليه وجوبا عينيا .

وقد أخرج الخطيب نفسه بسنده في « الفقيه والمتفقه » الى ابن سماعه ، عن أبي يوسف قال : سمعت أبا حنيفة يقول : « من تكلم في شيء من العلم وتقلده وهو يظن ان الله لا يسأل عنه كيف افتيه في دين الله ؟ فقد سهلت عليه نفسه ودينه » وأخرج فيه أيضا بهذا السند عن أبي حنيفة انه قال :

«لولا الفرق من الله تعالى أن يضيع العلم ما أقنيت أحداً يكون له المنها وعلى الوزر». أفنثل هذا يجوز أن يعد مجترماً على الفتيا؟ ولا أدري كيف يسوق الخطيب مثل ذلك الخبر بمثل السند المذكور ولعل الله سبحانه طمس بصيرته ليفضحه فيما يدعى أنه المحفوظ عند النقلة بخلافه المكشوف في كل خطوة. هذا من جهة السند.

وأما من جهة المتن فتكذب شواهد الحال الاخلوة تكذيباً لا مزيد عليه، لأن مجرد تصور هذه الاخلوة يدل على أنها كذب مكشوف، رجل يبعث من خراسان ليسأل أبا حنيفة عن مائة ألف مسألة بين عشية وضحاها ويجب أبو حنيفة عنها بدون تلبث ولا تريث. هذا خبر ظاهر السقوط لا يحتلفه على أمل أن يروج إلا من لا يعرف ما هو مقدار العدد الذي يقال له (مائة ألف مسألة)؟ وما هو مقدار المسائل المدونة في أوسع المذاهب تفريعا على تلاحق القرون؟ وإلى كم من المجلدات يحتاج تدوين تلك المسائل فقط بدون أجوبتها ومن غير سرد أدلتها المتجاذبة ومن غير موازنة بينها؟ وهل هذا العدد من المسائل، بما يمكن أن يستظهره رجل مجهول يأتي من خراسان ليسأل أبا حنيفة عن تلك المسائل ويحمل أجوبتها إلى خراسان بتلقيها سماعاً منه؟ وتصور هذا الخيال خروج فاحش من حد المعقول فسبحان قاسم العقول.

وقال في (٣٩٤ و ٤١٣):

«ذكر ما قاله العلماء في ذم رأيه والتحذير عنه. أخبرنا: أبو الحسن علي بن أحمد بن إبراهيم البزاز - بالبصرة - . حدثنا: أبو علي الحسن بن محمد بن عثمان الفسوي . حدثنا: يعقوب بن سفيان . حدثنا: محمد بن عوف . حدثنا: إسماعيل بن عياش الحمصي . حدثنا: هشام بن عروة ، عن أبيه قال: كان الأمر في بني إسرائيل مستقيماً حتى نشأ فيهم أبناء سبأيا الأمم فقالوا بالرأى فهلكوا وأهلكوا. أخبرنا: أبو نعيم الحافظ . حدثنا: محمد بن أحمد بن الحسن الصواف . حدثنا: بشر بن موسى . حدثنا: الحميدى . حدثنا: سفيان عن هشام بن عروة ، عن أبيه . قال: لم يزل أمر بني إسرائيل معتدلاً حتى ظهر فيهم المولدون أبناء سبأيا الأمم فقالوا فيهم بالرأى فضلوا وأضلوا. قال سفيان: ولم يزل أمر الناس معتدلاً حتى غير ذلك أبو حنيفة بالكوفة، والبتى بالبصرة، وريعة بالمدينة فنظرنا فوجدناهم من أبناء سبأيا الأمم».

أقول: ونسى محتلق هذه الاسطورة الرابع وهو (ابن عينة بمكة) لأنه مولى بنى هلال، ومن مذهب الخطيب أنه لا حجة في كلام الصحابة فضلاً عن التابعين أو تابعيهم فكيف يسوق هنا كلام هشام عن أبيه في صدد الاحتجاج وإنما أراد هشام بذلك النكاية في ربيعة وصاحبه لقول مالك فيه بعد رحيله إلى العراق فيما رواه الساجي عن أحمد بن محمد البغدادي، عن إبراهيم بن المنذر، عن محمد

ابن فليح قال : قال لي مالك بن أنس : هشام بن عروة كذاب . قال : فسألت يحيى بن معين قال : عسى أراد في الكلام فاما في الحديث فهو ثقة اهـ (١) على أن شأن هذه الرواية شأن الأخبار الاسرائيلية التي لا مستند لها فلا يكون مثل هذه النكرة إلا نزعة جاهلية بأباها قوله تعالى : (إن أكرمكم عند الله اتقاكم) . وخطبة حجة الوداع التي تعد بحق عهد النبي صلى الله عليه وسلم إلى أمته ، وقول الشافعي في الأم ، وقد سبق نقله - وهو إمام الخطيب في المذهب - فن يميل إلى مثل هذا التعزى والجاهلية الخرقاء بعضهن أبيه من غير أن يكفى إذ لا فرق بين السرياني ، والاسرائيلي ، أو القحطاني ، والأصفهاني في أن رأى هذا أو ذاك غير المستمد من الكتاب والسنة يكون ضلالا . ولم ينفع أبا لمب نسبه ، ولا ضر سليمان منبته قال الحاكم في « المعرفة » ١٩٥ : حدثنا : أبو الحسن أحمد بن محمد العنزي . قال حدثنا : عثمان بن سعيد بن خالد الدارمي . قال : حدثني إبراهيم بن أبي الليث . قال حدثنا : الأشجعي عن سفيان الثوري ، عن هشام بن سعد ، عن المقبري ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن الله قد أذهب عنكم عيبة الجاهلية (٢) » وغرها بالآباء ، الناس بنو آدم وآدم من تراب ، مؤمن تقي ، وفاجر شقي ليتهين أقوام يفخرون برجال إنهم هم لحم من لحم جنهم أو ليكونوا أهون على الله من جعلان تدفع الثن بأنفها . اهـ . ولذلك يبعد جد البعد أن يتكلم ابن عيينة في أئمة الأمصار : ربيعة شيخ فقهاء المدينة ، وعثمان التي شيخ فقهاء البصرة ، وأبي حنيفة شيخ فقهاء الكوفة من جهة أنهم ليسوا من العرب ، وابن عيينة نفسه ليس من العرب وإنما هو هلالى ولاء ، وكذب حتما من عدم سيايا أو أبناء سيايا .

وفي رواية ابن عبد البر في « جامع بيان العلم » في (٢ - ١٤٧) بطريق موسى بن هارون ، عن الخيى : قال ابن عيينة : لم يزل أمر أهل الكوفة معتدلا حتى نشأ فيهم أبو حنيفة قال موسى - يعنى ابن هارون بن إسماعيل الحمداني صاحب الخيى - : وهومن أبناء سيايا الأمم أمه سندية وأبوه نبطى والذين ابتدعوا الرأى ثلاثة وكلهم من أبناء سيايا الأمم وهم : ربيعة بالمدينة ، وعثمان التي بالبصرة ،

(١) وهذا من انفرادات الساجى . وأهل العلم قد تدبر منهم بادرة فيتكلمون في أقرانهم بما لا يقبل فلا يتخذ ذلك حجة على أن ما يؤخذ به هشام بعد رجليه إلى العراق أمور تتعلق بالضبط في التحقيق ، وإلا فالالك أخرج عنه في الموطأ .

(٢) والعيبة بضم العين أو كسرهما وكسر الموحدة المشددة على وزن فعولة أو فعيلة بتشديد العين هي الكبر من التعية أو العباب .

وأبو حنيفة بالكوفة اه (١) فلم من ذلك أن الرواية مبدلة ومزيرة فيها والزيادة والتغيير عن بعد ابن عينة وهو الحميدى إلا أن الراوى لم يثبت إلى الزيادة فساق الأصل والزيادة في مساق واحد في رواية الخطيب وأيوب موسى منابه في رواية ابن عبد البر . والقائل بأن أبا حنيفة من أبناء سبأ الأمام يردّه قول اسماعيل بن حماد (والله ما وقع علينا رق قط) . وحديث أبي عبد الرحمن المقرئ في «مشكل الآثار» للطحاوى وإنما كان ولاء أبي حنيفة ولاء الموالاة لا ولاء الاسلام ولا ولاء العتق بل كان جده النعمان بن قيس بن المرزبان حامل راية على كرم الله وجهه يوم النهروان : واسماعيل بن حماد يفضلّه محمد بن عبد الله الانصارى على جميع قضاة البصرة بعد الصحابة . ووقع في الطبقات الثلاث (اسماعيل بن عباس) والصواب (اسماعيل بن عياش) كما سبق وروايته عن غير الشاميين مردودة عند أهل النقد . وهشام بن عروة مدنى لم يكن من أهل الشام فيجب رد رواية ابن عياش عنه ، ويعقوب بن سفيان في السند يقال انه كان يتكلم في عثمان ، ومحمد بن عوف مجهول لانه ليس بأباجعفر الطائى الحمصى الحافظ لتأخر ميلاده عن وفاة اسماعيل بن عياش هذا في السند الاول .

وأما السند الثانى فقيه الحميدى ، وليس هو من المصدقين في أبي حنيفة وأصحابه لبالغ تعصبه كما سبق ، وأبو نعيم يسوق ما سمعه وما لم يسمعه في مساق واحد على تعصبه الشديد ، وهما كافيان في رد الخبر . ثم ابن عينة على بالغ احتياظه في الفتيا كيف يطول لسانه على أئمة الامصار بهذا الوجه ؟ ولم يكن هو ممن يجهل مقادير هؤلاء الأئمة ، ولا هو ممن يحاول بعث الخلل الجاهلية من مدافنها بعد أن وضعها النبي صلى الله عليه وسلم تحت قدمه الشريفة ، ولا هو ممن لا يعرف أن غالب حملة العلم في أمصار المسلمين بعد الصحابة رضى الله عنهم كانوا من الموالى ، فالحسن ، وابن سيرين ، ومجاهد ، وعطاء ومكحول ، والأوزاعى ، وزيد بن أبي حبيب ، والليث بن سعد ، وطاوس ، وغيرهم ممن لا يحصون كانوا من الموالى حتى ان مالكا منهم عند الزهري (٢) ومحمد بن إسحاق ، وحتى ان الشافعى منهم عند

(١) ثم قال ابن عبد البر : « أفرط أصحاب الحديث في ذم أبي حنيفة وتجاوزوا الحد في ذلك » الى أن قال : « وكان رده لما رد من أخبار الآحاد بتأويل محتمل وكثير منه قد تقدم إليه غيره وتابعه عليه مثله اه » .

(٢) حيث قال البخارى في اوائل كتاب الصوم بسنده الى ابن شهاب الزهري « حدثني ابن ابي أنس مولى التيميين ، وابن أبي أنس مالك هذا عم مالك بن أنس رضى الله عنه .

بعض أهل العلم (١) فلا عتزاز بالدماء ليس من شأن العلماء قال الحاكم في «معركة علوم الحديث» :
 أخبرنا : أبو علي الحافظ . أخبرنا : أبو عبد الرحمن محمد بن عبد الله البيروقي . حدثنا : محمد بن أحمد
 ابن مطر بن العلاء . حدثني : محمد بن يوسف بن بشير القرشي . حدثني : الوليد بن محمد الموقري .
 سمعت محمد بن مسلم بن شهاب الزهري يقول : قدمت على عبد الملك بن مروان فقال لي من أين
 قدمت ؟ يا زهري ! قلت من مكة قال من خلفت يسود أهلها ؟ قال قلت : عطاء بن أبي رباح .
 قال فن العرب أم من الموالي ؟ قال قلت : من الموالي قال : وبهم سادهم ؟ قلت : بالديانة والرواية .
 قال : إن أهل الديانة والرواية لينبئني أن يسودوا . فن يسود أهل اليمن ؟ قال قلت : طائوس بن
 كيسان . قال : فن العرب أم من الموالي ؟ قال قلت : من الموالي قال وبهم سادهم ؟ قلت : بما سادهم به
 عطاء قال انه . لينبئني فن يسود أهل مصر ؟ قلت : يزيد بن أبي حبيب . قال فن العرب أم من
 الموالي ؟ قال قلت من الموالي : قال : فن يسود أهل الشام ؟ قال قلت : مكحول . قال : فن العرب أم
 من الموالي ؟ قال قلت : من الموالي عبد نوبى أعتقته امرأة من هذيل قال فن يسود أهل الجزيرة ؟
 قال قلت : ميمون بن مهران . قال : فن العرب أم من الموالي ؟ قال قلت : من الموالي . قال فن
 يسود أهل خراسان ؟ قال قلت : الضحاك بن مزاحم قال : فن العرب أم الموالي ؟ قال قلت : من
 الموالي . قال فن يسود أهل البصرة ؟ قلت : الحسن بن أبي الحسن . قال : فن العرب أم الموالي ؟
 قال قلت : من الموالي . قال : ويلك فن يسود أهل الكوفة ؟ قال قلت : إبراهيم النخعي . قال : فن
 العرب أم من الموالي ؟ قال قلت من العرب قال : ويلك يا زهري ! فرجت عنى والله ليسودن
 الموالي على العرب حتى يخطب لها على المنابر والعرب تحتها : قال قلت : يا أمير المؤمنين إنما هو أمر
 الله ودينه من حفظه ساد ومن ضيعه سقط اه وقال أبو محمد الرامهرمزي في «المحدث الفاضل» :
 حدثنا : بكر بن أحمد بن الفرج الزهري . حدثنا . العباس بن الفرج الرياشي . حدثنا : عبد الملك
 ابن قريب . قال : دخل عبد الملك بن مروان المسجد الحرام فرأى حاق العلم والذكر فأعجب بها
 فأشار إلى حلقة فقال لمن هذه الحلقة ؟ فقيل لعطاء ، ونظر إلى أخرى فقال لمن هذه ؟ فقيل لسعيد

(١) كما ذكر الفخر الرازي في «مناقب الشافعي» عن الجرجاني : ان أصحاب مالك لا يسلبون أن نسب
 الشافعي رضى الله عنه من قريش بل يزعمون أن شافعا كان مولى لآل لب فطلب من عمر رضى الله عنه
 أن يجعله من موالى قريش فامتنع ، فطلب من عثمان رضى الله عنه ذلك ففعل اه . ومنهم من يعده في عداد
 موالى عثمان كما في «التعليم» لمسعود بن شيبة ، والجرجاني هو أبو عبد الله محمد بن يحيى بن مهدى شيخ الامام
 أبي الحسين القدوري . وكان الشافعي بعضه فقر مدقع في نشأته كما في كتب المناقب والصليب في قريش
 كان يتناول من الديوان في ذلك العصر ما يقيم به أوده والله أعلم .

ابن جبير ، ونظر إلى أخرى فقال لمن هذه ؟ فقيل لميمون بن مهران ، ونظر إلى أخرى فقال لمي هذه ؟ فقيل لمكحول ، ونظر إلى أخرى فقال لمن هذه ؟ فقيل لمجاهد وكل هؤلاء من أبناء الفرس الذين باليمن فرجع إلى منزله وبعث إلى أحياء قريش لجمعهم فقال : يامعشر قريش كننا فيما قد علمتم فن الله علينا بمحمد صلى الله عليه وسلم ، وبهذا الدين فخرتموه حتى غلبكم أبناء الفرس فلم يرد أحد إلا علي بن الحسين فانه قال : « ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء » ثم قال عبد الملك ما رأيت كهذا الحى من الفرس ملكوا من اول الدهر فلم يحتاجوا إلينا وملكناها فما استغنينا عنهم ساعة اه .

وقال الراهب رمزي أيضا حدثنا : موسى بن زكريا . أخبرنا : عمرو بن الحصين . حدثنا : ابن علاثة . حدثنا : حميد الطويل قال : قدم رجل من أهل البادية البصرة فاستقبله خالد بن مهران فقال له يا عبد الله أخبرني عن سيد أهل هذا المصر من هو ؟ قال : الحسن بن أبي الحسن قال أعربي أم مولى ؟ قال مولى . قال مولى لمن ؟ قال للانصار . قال فم سادهم ؟ قال احتاجوا إليه في دينهم واستغنى هو عن دينهم ، فقال البدوي كنى بهذا سودداً اه وذكر ابن عبد ربه في « العقد الفريد » إن الأمير عيسى بن موسى العباسي سأل محمد بن أبي ليلى من كان فقيه البصرة ؟ فقال الحسن بن أبي الحسن . قال ثم من ؟ فقال محمد بن سيرين . قال فما هما ؟ فقال من الموالى . قال : فمن كان فقيه مكة ؟ فقال عطاء بن أبي رباح ، ومجاهد ، وسعيد بن جبير ، وسليمان بن يسار قال فما هؤلاء ؟ فقال موالى . قال فمن فقهاء المدينة ؟ قال : زيد بن أسلم ، ومحمد بن المنكدر ، ونافع ، وابن أبي نجيح قال فما هؤلاء ؟ فقال موالى . فتغير لونه ثم قال فمن أفعه أهل قباء ؟ فقال ربيعة الرأي (١) وابن أبي الزناد ، قال فما كانا ؟ فقال من الموالى فأربد وجهه ثم قال فمن فقيه اليمن ؟ فقال طاوس ، وابنه ، وابن منبه قال فما هؤلاء ؟ قال قلت من الموالى فانتفخت أوداجه وانتصب قاعداً وقال فمن كان فقيه خراسان ؟ فقال : عطاء بن عبد الله الخراساني . قال فما كان عطاء هذا ؟ فقال : مولى ، فازداد وجهه تربداً . ثم قال : فمن كان فقيه الشام ؟ فقال : مكحول . قال فما مكحول هذا ؟ فقال : مولى ، ثم قال فمن كان فقيه الكوفة ؟ فقال لولا خوفه لقلت الحكم بن عتيبة ، وحماد بن أبي سليمان ولكن رأيت فيه الشر فقلت لإبراهيم (النخعي) والشعبي قال : فإكانا ؟ قلت عريان قال الله أكبر وسكن جأشه اه وذكر ابن الصلاح في مقدمته عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم ان الفقه انتقل إلى الموالى بعد وفاة العبادلة في جميع البلدان خلا المدينة فان الله تعالى خصها بقرشي فهو سعيد بن المسيب اه وفيه أن النخعي والشعبي عريان والفقهاء السبعة من أهل المدينة غير سليمان بن يسار كلهم من العرب ، وعد ابن المنكدر من الموالى غلط كعد النخعي منهم في بعض

(١) أى صاحب الرأي ، وصيغة فاعل هنا للنسبة وإما ما وقع في بعض الكتب بصيغة المصدر والاضافة فتعريف ظاهر فلا تغفل وهكذا زفر الرأي ولال الرأي .

الروايات وكان ابن المسيب قرشياً غزومياً ، والبذور السبعة أئمة القضاة السبع كلهم من الموالى غير ابن عامر ، وابن العلاء وإلى ذلك أشار الشاطبي حيث قال :

أبو عمرهم واليحصي بن عامر صريح وباقيهم أحاط به الولا

ولو أخذنا نسر أئمة الفقه والحديث والتفسير والعريّة وسائر العلوم من الموالى لطال الكلام جداً وفيما ذكرنا كفاية . وقد ساق الخطيب أخباراً أخرى في هذا الصدد وفي أسانيدنا ابن رزق ، وأبو عمرو بن السالك ، والحميدى ، وقد سبق الكلام فيهم فلا نعيده هنا ، وفي بعض الأسانيد مجاهيل ضربنا عن ذكرها صفحا ابتعاداً عن الاطالة بدون طائل بعد ان استبان الحق وزهق الباطل .

وقال في (٣٩٥ و ٤١٥) :

أخبرنا : ابن الفضل . حدثنا : علي بن إبراهيم (المستملى) حدثنا : محمد بن إبراهيم بن شعيب الغازي . حدثنا : محمد بن إسماعيل البخاري . حدثنا : صاحب لنا عن حمويه قال : قلت لمحمد بن مسلمة (١) ما لرأى النعمان دخل البلدان كلها إلا المدينة ؟ قال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (لا يدخلها الدجال ولا الطاعون) وهو دجال من الدجاجة . أخبرني . محمد بن الحسين الأزرق . أخبرنا : محمد بن الحسن بن زياد المقرئ إن أبا رجاء المروزي أخبرهم : قال : قال حمويه بن مخلد قال : محمد بن مسلمة المدني - وقيل له ما بال رأى أبي خنيفة دخل هذه الأمصار كلها ولم يدخل المدينة ؟ قال : لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (على كل تقب من ألقابها ملك يمنع الدجال من دخولها) وهذا من كلام الدجالين فن ثم لم يدخلها والله أعلم .

أقول : وقع السند الأول في الطبقات الثلاث كلها بلفظ (أنبأنا : ابن الفضل حدثنا : علي بن إبراهيم بن شعيب . حدثنا : البخاري) لكن لا يتصور أن يتصل ابن الفضل المتوفى سنة خمس عشرة وأربعمئة إلى البخاري المتوفى سنة ست وخمسين ومائتين بواسطة واحدة فقد سقطت أسماء من السند والصواب كما ذكرنا على ما يعلم من (٣-٤٢٢ و ١٠٠-٤٥٢) من تاريخ الخطيب فيكون اللفظ : أنبأنا : ابن الفضل . حدثنا : علي بن إبراهيم وهو المستملى . حدثنا : محمد بن إبراهيم بن شعيب الغازي . حدثنا محمد بن إسماعيل البخاري . وقول البخاري حدثنا : صاحب لنا رواية عن مجهول ولو كان هذا صاحب من شرط البخاري أن يروى عن مثله لصرح باسمه فدل على أن الرواية لا تعويل عليها ، ومحمد بن مسلمة ، هذا المنتصب المسكين - كائنا من كان - قد ضاع صوابه وتهاقت جوابه فلا يحوج كلامه إلى غيره في تعيين انتقاضه فما هو ذا قد اعترف بأن من دخل المدينة المنورة - زادها الله تشرifa - ليس من الدجالين . وقد حجج أبو خنيفة نحو خمس وخمسين حجة ودخل المدينة المنورة مالا يحصى وكان مالك يذكره في المسجد النبوى فقبحه . قال : ابن أبي العوام حدثني : أحمد بن محمد بن سلامة .

(١) مجهول وليس هو بكتاب الحارث بن مسكين فانه محمد بن مسلمة لا محمد بن مسلمة ولانه مصرى لامدني .

حدثنا : جبرون بن سعيد بن يزيد . قال حدثنا : أيوب بن عبد الرحمن أبو هشام . قال : حدثني محمد ابن رشيد صاحب ابن القاسم - وكان أسن من محسنون - عن يوسف بن عمرو ، عن عبد العزيز الدراوردي أو ابن أبي سلة قال : رأيت أبا حنيفة ومالك بن أنس في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد صلاة العشاء الآخرة وهما يتذاكران ويتدارسان حتى إذا وقف أحدهما على القول الذي قال به صاحبه أمسك الآخر من غير تعنيف ، ولا تمعر ، ولا تخطئة حتى يصلبا الغداة في مجلسهما ذلك ، ويقرب من هذا لفظ الصيمري وواقفه مالك في كثير من المسائل بل في جلها بل عنده من مسائل أبي حنيفة نحو ستين ألف مسألة كما رواه الدراوردي عنه وقد سبق قال الشافعي في الأم (٧ - ٢٤٨) : وقد سألت الدراوردي هل قال أحد من أهل المدينة لا يكون الصداق أقل من ربع دينار ؟ فقال لا والله ما علمت أحدا قاله قبل مالك ، وقال الدراوردي أراه أخذه عن أبي حنيفة اه .

ودخل المدينة أصحاب أبي حنيفة وأصحاب أصحابه ونشروا بها فقهه على تساقب القرون ولم له من أصحاب في الحرمين في جميع الطبقات والذين هم في كتاب ابن أبي العوام فقط من أصحاب أبي حنيفة في المدينة المنورة عدد ليس بقليل وهكذا في جميع الطبقات أفي مثله ومثل أصحابه يقال أنهم دجاجلة ولذا لم يدخلوا المدينة ؟ وهذا يضاهي إنكار الشمس في رابعة النهار ونهس في أذن هذا المتعصب الهاذي : إن كنت تعد كلام أبي حنيفة كلام الدجالين فما رأيك في إمامك الذي أخذ بكلام أبي حنيفة في كثير من المواضع بل سدى فقهه أبي حنيفة فاذا حاولت إنكار ذلك فستجد كتب الخلاف وأدلة كثيرة تضيق عليك الخناق من كل جانب وترغمك على الاعتراف بذلك . والحاصل أن هذا المتعصب بما وضعه من القاعدة قد اعترف بأن أبا حنيفة وأصحابه ، وأصحاب أصحابه ليسوا من الدجاجلة ، لأنهم دخلوا المدينة المنورة ولا فقههم من وساوس الدجاجلة لأنه منذ قديم واستوطنوها والتفوه بذلك الكلام الساقط وتسجيله في الكتب على ظهور سقوطه من أجل الأدلة على سقوط الخصوم وقد استوطن المدينة طائفة من القدريّة في عهد مالك منهم : إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي الذي يقول فيه أصحاب كتب الجرح كل سوء ويقول هو في مالك كل سوء ، قد نشرفها عليه وأخذ عنه الشافعي كما أخذ عن مالك ، ومع ذلك لا يصح أن يقال في أحد منهم أنه دجال بل الدجال هو من يتكلم في أئمة الدين بهذا الجبل وبهذا السفه ، ومحمد بن الحسن في السند الثاني هو النقاش المفسر المقرئ الكذاب المعروف والجسم المشهور ، وأبو رجاء المروزي لفظه لفظ انقطاع : وله إغرابات منكرونة في تاريخ مرو . وقال في (٣٩٦ و ٤١٥) :

« أخبرنا : ابن الفضل . أخبرنا : عبد الله بن جعفر بن درستويه . حدثنا : يعقوب بن سفيان . حدثني : الحسن بن الصباح . حدثنا : إسحاق بن إبراهيم الحنيني . قال : قال مالك : ما ولد في الاسلام مولود أضر على أهل الاسلام من أبي حنيفة . وكان يعيب الرأي ويقول قبض رسول الله

ﷺ وقد تم هذا الأمر واستكمل فائما ينبغي أن تتبع آثار رسول الله ﷺ ولا تتبع الرأي وإن معنى اتباع الرأي جاء رجل آخر أقوى منك فاتبعته فأنت كلما جاء رجل غلبك اتبعته ، أرى هذا الأمر لا يتم ، أقول : عبد الله بن جعفر هو الذي كان إذا أعطى شيئا يتحدث بما لم يسمعه ، والحسن بن الصباح ليس بقوى عند النسائي ، وإسحاق بن إبراهيم الحنيني ذكره ابن الجوزي في الضعفاء وقال الذهبي : صاحب أوابد . وقال البخاري : في حديثه نظر . وهو من أشد كلمات الجرح عنده ، وقال الحاكم أبو أحمد : كف بصره واضطرب حديثه . وقال أبو حاتم : لم ير ضنه أحمد بن صالح . وقال النسائي : ليس بثقة ، فليقت الله من يجعل بعض الأئمة يتكلم في بعض بمثل هذا السند ، على أن ابن جرير روى في « تهذيب الآثار » عن الحسن بن الصباح البزار ، عن الحنيني هذا الخبر بلفظ أن مالكاً قال قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد تم هذا الأمر واستكمل فائما ينبغي أن تتبع آثار رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى آخر الخبر كما في « جامع بيان العلم » لابن عبد البر (٢ - ١٤٤) وليس في روايته ذكر أبي حنيفة أصلاً فيكون ابن درستويه الدراهمي هو الذي زاد في أول الخبر ماشاء . وكان مالك صاحب القدر المعلي في الرأي ، وأصحابه المعروفون بالفقه معدودون في أهل الرأي ، وتظهر آراؤه في « الموطأ » ، رواية الليثي وما رده من الأحاديث التي رواها هو بأصح الأسانيد عنده في « الموطأ » ، ولم يعمل هو به يزيد على سبعين حديثاً وقد قال يحيى بن سلام : سمعت عبد الله بن غانم في مجلس إبراهيم بن الأغلب يتحدث عن الليث بن سعد أنه قال : أحصيت على مالك بن أنس سبعين مسألة كلها مخالفة لسنة النبي صلى الله عليه وسلم مما قال مالك فيها برأيه . قال : وقد كتبت إليه في ذلك كما في « جامع بيان العلم » لابن عبد البر (٢ - ١٤٨) بل لابن حزم جزء في ذلك ، وأجوبة ابن القاسم عن أسئلة أسد بن القرات تنادى بالرأي بل هي أس مذهب مالك وما دونه أبو العباس محمد بن إسحاق السراج الثقف من مسائله البالغة سبعين ألفاً كما في « طبقات الحفاظ » ، للذهبي (٢ - ٢٦٩) ، صريح في أنه كان من أهل الرأي ، وأصحابه الأندلسيون من أصلب الناس في الرأي ، وما عملوا في بقى بن مخلد حينما أتى بمصنف ابن أبي شيبة إلى الأندلس مشهور حتى روى الحفاظ أبو الوليد ابن القرضي ، عن أبي القاسم أصبغ بن خليل القرطبي — الذي دارت عليه الفتوى في مذهب مالك بالأندلس خمسين عاماً وتوفي سنة ٢٧٣ — أنه قال : (لأن يكون في تابوتي رأس خنزير أحب إلى من أن يكون فيه مسند ابن أبي شيبة) وهذا غلو عظيم في الرأي ، وقد عد ابن قتيبة في « المعارف » مالكا وأصحابه في عداد أهل الرأي ، ولولا الرأي لما كان لمالك إمامة في الفقه ، ولا كان له هذا الشأن ، ولولا ربيعة الرائي شيخ مالك لما ذكر مالك بالفقه ، وقد درب رسول الله صلى الله عليه وسلم الصحابة على الرأي واستباط أحكام التوازل غير المنصوص عليها من المنصوص بارجاع النظر إلى النظر ، وكان المجتهدون من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يقولون بالرأي ، وكذلك

الفقهاء من التابعين - وسرعان ما نسي الخطيب ما سرده هو في « الفقيه والمتفقه » ، من الأسانيد في إثبات الرأي - وكان هذا الأمر تم واستكمل لكن هذا التام وهذا الكمال لا يتمتعان من الرأي والاتقاء في التوازل ، بل من هذا التمام وهذا الكمال إحالة غير المنصوص في الكتاب والسنة من التوازل التي لا تنتهي إلا عند انتهاء العالم إلى أهل الاستبطاء والرأي ، وليس الرأي بمذموم مطلقا وإنما الرأي المذموم هو الرأي عن هوى من غير استمداد من الكتاب والسنة ودلالة اللغة . وأنى يقع هذا من الأئمة المتبوعين ؟ . ومالك هو القائل في أبي حنيفة لليث بن سعد حينما قال له : أراك تمرق : (عرفت مع أبي حنيفة إنه لفقيه يامصرى) كما رواه القاضي عياض في أوائل المدارك ، وهو الذى كان عنده من مسائل أبي حنيفة فقط نحو ستين ألف مسألة كما رواه الطحاوى بسنده عن عبد العزيز الدراوردي ونقله مسعود بن شيبة في كتاب « التعليم » ، وكان يستفيد من كتب أبي حنيفة كما ذكره أبو العباس بن أبي العوام بسنده فيما زاده على كتاب جده في فضائل أبي حنيفة وأصحابه - وهو في ظاهرية دمشق - وكان يذاكره العلم في المسجد النبوى طول الليل كلما قدم أبو حنيفة المدينة كما ذكر الموفق الخوارزمي وغيره . أفعله يقول في مثله مثل هذا القول ؟ فغاشاه عن ذلك . وقد برأ الباجي مالكاً من أمثال هذه السفايف غاية التبرئة في شرح الموطأ ، كما سبق ، وهو من أعرف الناس بمالك وأقواله . ومن تصور أن مالكاً يقول في حق أى شخص فضلاً عن مثل فقيه الملة : (ما ولد في الاسلام مولود أضر على الاسلام منه) تصور أنه يجازف في القول رجماً بالغيب .

وساق الخطيب بعد هذا الخبر خبراً بسنده عن ابن رزق ، عن ابن سلم ، عن الأبار ، عن أبي الأزهري النيسابوري ، عن حبيب كاتب مالك عن مالك (كانت فتنة أبي حنيفة أضر على هذه الأمة من فتنة إبليس في الوجين جميعاً في الأرجاء وما وضع من نقض السنن) وهو فرية أخرى بطريق سلسلة التعصب وفي سندها ابن رزق ، وابن سلم ، والأبار وزد عليهم حبيب بن رزق كاتب مالك يقول عنه أبو داود من أكذب الناس . وقال ابن عدى : أحاديثه كلها موضوعة . وقال أحمد : ليس بثقة . وقال ابن حبان : يروى عن الثقات الموضوعات كما في « ميزان الاعتدال » ، وأبو الأزهري بدون ياء وزيادتها في الآخر في الطبقات الثلاث غلط ، وقد سبق تحقيق أن ما ينسب إلى أبي حنيفة من الأرجاء هو محض السنة بالمعنى الذى يقول هو به وخلاف ذلك انحياز إلى الخوارج أو المعتزلة . وأما نقض السنن فليس من شأن الأئمة المتبوعين وإن تقول عليهم بذلك بعض من ضاق فهمه ، وجمدت قريحته ، وبعد عن دقة مداركهم فقال في حقهم ما شاء مما أملاه عليه جهله ! .

وقال في (٣٩٦ و ٤١٦) :

« أخبرني : الأزهرى . حدثنا : أبو المفضل الشيباني . حدثنا : عبدالله بن أحمد الجصاص . حدثنا : إسماعيل بن بشر . قال : سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول : ما أعلم في الاسلام فتنة بعد فتنة الدجال أعظم من رأى أبي حنيفة . »

الأزهرى هو أبو القاسم عبيد الله بن أحمد السوادى وشيخه هو أبو المفضل محمد بن عبد الله الشيباني المتوفى سنة ٣٨٧ وكتبوا عنه ثم بان كذبه فزقوا حديثه كما في تاريخ الخطيب (٥ - ٤٦٧) وهو يقول هناك ، حدثني عنه أبو القاسم الأزهرى وهذا من الدليل على قلة دين الخطيب رجل يكذبه أشنع تكذيب في موضع من تاريخه يروى بواسطته هذه البلية في عداد المحفوظ عند النقلة عن ابن مهدي هكذا تكون أمانة الخطيب . وتكذيب أبي المفضل الشيباني موضع اتفاق بين النقاد . وإسماعيل بن بشر قدرى يعادى مثبتى القدر فلا يثبت بسند فيه مثله ومثل أبي المفضل عز وهذا القول إلى ابن مهدي . كما لا يثبت ما يعزوه إليه أبو نعيم في الحلية بطريق رسته لما سيأتى في رسته .

وقال في (٣٩٦ و ٤١٦) :

« أخبرنا : ابن الفضل . أخبرنا : ابن درستويه . حدثنا : يعقوب . حدثنا : أحمد بن يونس . قال : سمعت نعيما يقول قال سفيان : ما وضع في الاسلام من الشر ما وضع أبو حنيفة إلا فلان لرجل صلب . »

أقول : نعيم بن حماد ذكره كثير من ثقات المتكلمين في عداد المجسمة ، وله ثلاثة عشر كتابا في الرد على من يسميهم الجهمية ودعا إليها العجلى فأعرض عنها كما في سئوالات ابنه ، ولا نشك انه كان وضاع مثالب كما يقول أبو الفتح الأزدي ، وأبو بشر الدولابي وغيرهما ولم أتعجب نعيم أهل النقد بما كبره ، ويوجد من روى عنه من الأجلة رغبة في علو السند ، ولا يرفع ذلك من شأنه إن لم يضع من شأن الرواية . ومن يحاول الدفاع عنه يتسع عليه الحرق . وأحمد بن يونس في السند هو اليربوعي ، وابن درستويه الدارهمي قد سبق القول فيه . وحاشا سفيان بن عيينة - ذلك الرجل الصالح - أن يجازف ويقول مثل هذا القول في حق أبي حنيفة ، وثناؤه عليه واتهاؤه إليه معروفان بل سبق من الخطيب في (ص ٣٣٦ و ٣٤٧ و ٣٥٣) روايات عنه في الثناء عليه لا بمثل هذا السند لكن الهوى حمله هنا على ذكره في عداد ثالبيه ، ولا يستغرب ذلك منه بعد أن تراه يسرد أخبارا مختلفة على ألسنة أخص أصحاب أبي حنيفة إليه كأبي يوسف ، وابن المبارك ، ووكيع . وفي الالتصار والترجيح ، لسبط ابن الجوزي بالسند إلى أبي نعيم الأصبهاني قال : أخبرني القاضي محمد بن عمر وأذن لي في الرواية عنه . حدثني : إبراهيم بن محمد بن داود . قال حدثنا : إسحاق بن بهلول . قال : سمعت

سفيان بن عيينة يقول : « ما مقلت عيني مثل أبي حنيفة » قال المصنف : وقد رأى سفيان الشافعي ، وأحمد له أقول بل الأوزاعي ، والثوري ، ومالك كما لا يخفى .

وقد أخرج ابن أبي العوام عن إبراهيم بن أحمد بن سهل الترمذي ، عن القاسم بن غسان ، عن إسحاق بن أبي إسرائيل ذكر قوم يوما أبا حنيفة بين يدي سفيان بن عيينة فتقصه بعضهم فقال سفيان : مه كان أبو حنيفة أكثر الناس صلاة ، وأعظمهم أمانة ، وأحسنهم مروءة . وأخرج ابن أبي العوام أيضا عن محمد بن أحمد بن حماد ، عن محمد بن سعدان ، عن سويد بن سعيد ، عن سفيان بن عيينة أنه قال : أول من أقعدني للحديث أبو حنيفة ، قدمت الكوفة فقال أبو حنيفة ان هذا أعلم الناس بحديث عمرو بن دينار فاجتمعوا على لحدتهم ثم أخرج عدة أخبار عنه بأسانيدھا في الثناء عليه ، وقد أخرج ابن عبد البر أيضا في « الانتقاء » (ص ١٢٨) أخباراً عن ابن عيينة في الثناء على أبي حنيفة لكن الهوى يعمى ويصم .

وقال في (٣٩٧ و ٤١٦) :

« أخبرني : أبو الفرج الطنجيري . حدثنا : علي بن عبد الرحمن البكائي بالكوفة . حدثنا : عبد الله بن زيدان . حدثنا : كثير بن محمد الحياط . حدثني : إسحاق بن إبراهيم أبو صالح الأسدي . قال سمعت شريكا يقول : لأن يكون في كل حي من الأحياء خمار خير من أن يكون فيه رجل من أصحاب أبي حنيفة . »

أقول وفي لفظ آخر له : لو كان في كل ربع من أرباع الكوفة خمار يبيع الخمر كان خيراً من أن يكون فيه من يقول بقول أبي حنيفة . بسند فيه ابن دوام وشركاؤه ، وفي السند الأول عدة مجاهيل . ولو فرضنا أن شريكا قال هذا لكان آذى نفسه فقط بهذا الكلام الخارج عن الاتزان ، لأن أبا حنيفة وأصحابه على قولهم المعروف في الاثربة غير الخمر كانوا يمتنعون الناس من احتسابها بخلاف شريك ، وإنما كان قولهم في الاثربة لئلا يلزم تفسيق بعض الصحابة كما هو مشروح في محله ، فيكون شريك كانه ما كان يسجبه منع أصحاب أبي حنيفة من احتساب النبيذ حتى تمنى أن يكون في كل حي من الأحياء خمار لينتشي كما يشاء . راجع قوله في النبيذ من كتاب « المحدث الفاضل » لأبي محمد الزاهرزي وهو منقول في « انتقاد المغني » - وشريك ممن عرف بطول اللسان وقد اضطربت أقواله في أبي حنيفة بين مدح وقبح وقول أهل التقدي فيه معروف وحسابه على الله .

وقال في (٣٩٧ و ٤١٧) :

« ... حدثنا : سعيد بن عامر . حدثنا : سلام بن أبي مطيع . قال : كان أيوب قاعداً في المسجد الحرام فرآه أبو حنيفة فأقبل نحوه فلما رآه أيوب قد أقبل نحوه قال لأصحابه : لا يعدنا بحربه قوموا قوموا فتفرقوا . »

أقول : في سنده سعيد بن عامر وفي حديثه بعض الغلط كما قال ابن أبي حاتم ، وأما سلام بن أبي مطيع فقد قال عنه ابن حبان : لا يجوز أن يحتج بما انفرد به . وقال الحاكم : منسوب إلى الغفلة وسوء الحفظ . ومثله لا يقوى لمعارضته ما سبق في (ص ٣٤١) من الخطيب ، ولا لمناهضة ما أخرجه ابن عبد البر (ص ١٢٥) بسنده إلى حماد بن زيد أنه قال : قال أيوب السختياني بلغني أن فقيه أهل الكوفة أبا حنيفة يريد الحج فإذا لقيته فأقرئه مني السلام . وما أخرجه أيضا في (ص ١٣٠) عن حماد بن زيد : والله أني لأحب أبا حنيفة لحبه لأيوب . وروى حماد بن زيد عن أبي حنيفة أحاديث كثيرة اهـ . ولو كان في السند بعض قوة وكان أيوب ممن يمزح وينكت لقلنا أنه أراد التنكيت على بعض من كان لا يصون لسانه ويقول فيه أنه جرب يعدى (كما حكاه الخطيب عن شريك بعد هذا) ، يريد أيوب كثرة انجذاب الناس إلى رأيه ، وما يعزى إلى شريك في سنده ابن درستويه وأنت تعرفه .

وقال في (٣٩٧ و ٤١٨) :

« أخبرنا : ابن رزق ، والبرقاني . قالَا أخبرنا : محمد بن جعفر بن الهيثم الأنباري . حدثنا : جعفر بن محمد بن شاكر . حدثنا : رجاء بن السندی . قال : سمعت سليمان بن الحسان الحلبي يقول : سمعت الأوزاعي ما لا أحصيه يقول : عمد أبو حنيفة إلى عرى الإسلام فنقضها عروة عروة ، » .

أقول : وساق الخطيب ما بمعناه عن ابن رزق ، عن ابن سلم ، عن الأبار ، عن الحسن بن علي (الحلواني) ، عن أبي توبة ، عن سلة بن كلثوم أن أبا حنيفة لما مات قال الأوزاعي : الحمد لله إن كان لينقض الإسلام عروة عروة . وعهد بن جعفر فيه بعض الشيء كما قال الخطيب ، وجعفر بن شاكر بلغ تسعين واختل ضبطه ، وسليمان بن الحسان : قال أبو حاتم عنه سألت ابن أبي غالب عنه فقال : لا أعرفه ، ولا أرى البغداديين يروون عنه . وفي الخبر الثاني الزملاء الثلاثة والحلواني لم يكن أحمد يحمده كما ذكره الخطيب ، وسلة بن كلثوم يقول عنه الدارقطني كثير الوهم . وجل مقدار الأوزاعي أن يجازف في إمام من أئمة المسلمين بحرج غير مفسر بدون أن يبين أى عروة من عرى الإسلام فنقضها أبو حنيفة ، وقد صرح عن الأوزاعي الثناء على أبي حنيفة في (ص ٣٣٨) بسند الخطيب إليه لكن الهوى فضاح . وعلى فرض ثبوته عن قائله لا يكون إلا وهلة يؤاخذ عليها قائلها ، وفلته يجب التوبة منها وقد سبقه ابن شهاب الزهري في القول بمثل ذلك فيما رواه أحمد ابن زهير ، عن أحمد بن بونس ، عن ابن أبي ذئب ، عن الزهري أنه قال : (ما رأيت قوما أقتض لعرى الإسلام من أهل مكة) وقال ابن عبد البر : وأظن والله أعلم لما روى عنهم في الصرف ومتعة النساء اهـ والغريب أنه إذا بدرت بادرة من عالم في موضوع يسهل النطق بفلته في موضوع آخر على

أقول : في سنده محمد بن كثير المصيصي ضعفه أحمد جداً وقال أبو حاتم : لم يكن عندي ثقة . وعلى بن صدقة كثير الاعراب . وعلى بن زيد الفرائضي تكلموا فيه والله أعلم بحال من لا يعرف إلا بصاحب الخان في أرمية قتيبن بذلك سقوط هذه الرواية .

وقال في (٢٩٨ و ٤١٩) :

وأخبرنا : أبو العلاء محمد بن الحسن الوراق . أخبرنا : أحمد بن كامل القاضي ح . وأخبرنا : محمد ابن عمر الترمذي . أخبرنا : محمد بن عبد الله الشافعي . أخبرنا عبد الملك بن محمد بن عبد الله الواعظ . أخبرنا : أحمد بن الفضل بن خزيمة قالوا أخبرنا : أبو إسماعيل الترمذي . حدثنا : أبو توبة . حدثنا : الفزاري قال سمعت الأوزاعي ، وسفيان يقولان : ما ولد في الاسلام أشأم عليهم — وقال الشافعي شر عليهم — من أبي حنيفة .

أقول : والمراد بالشافعي هنا هو محمد بن عبد الله المذكور في السند — شيخ الترمذي — وكان الواجب على الخطيب أن يذكره باسمه ثلاثاً يوم أن المراد به الامام بمناسبة ذكره مع أئمة ، ولعل ذلك الإيهام كان مقصوداً له ، وفي سنده ابن كامل لم يكن في الضبط بذلك بل كان متساهلاً كما سبق مرات ، ومحمد بن عبد الله الشافعي أبو بكر البزاز يكثر المصنف عنه جداً في مثالب أبي حنيفة وكان كلفاً بأن يدعي بالشافعي وليس له عمل في مذهب الشافعي غير التيل من فقيه الملة ، بالرواية عن مجاهيل وكذا بين في مثالبه فكان اتحاله لمذهب الشافعي لم يكن ليم له إلا بأن يكون راوية المثالب المختلفة في أبي حنيفة ، فلفت إليه النظر . وأنت تعلم أن كثيراً من النقاد لا يقبل كلام الناس بعضهم في بعض عند اختلاف مذاهبهم سواء كان ذلك الاختلاف في الفروع أو في الأصول ولا سيما من يظهر منه التعصب حتى ان الامام الشافعي لا يقبل شهادة المتعصب في الامم ، كما سبق نقل عبارته .

وقد أخرج ابن عبد البر ، عن سعيد بن المسيب ، عن ابن عباس : خذوا العلم حيث وجدتم ولا تقبلوا قول الفقهاء بعضهم على بعض فانهم يتخارون تغاير التيوس في الزرية . وقد أسند الخطيب في الكفاية عن شعبة انه قال : احذروا غير أصحاب الحديث بعضهم على بعض فلم أشد غير من التيوس اه ، وأحمد بن الفضل غير موثق ، ومحمد بن إسماعيل الترمذي تكلم فيه أبو حاتم وحال الفزاري في التعصب بما لا يطاق ، وقد سبق منا بيان أن هذين الامامين بريتان من مثل هذا الكلام الذي لا يسقط به الاقواله لما تضمنه من المجازفة قبل الشؤم موجود في غير الثلاثة الواردة في السنة ؟ وعلى فرض وجوده ما هو طريق معرفة من هو المشتم ؟ وبعد العلم بأن صاحبنا مشتم من أين يعلم انه في أعلى درجات المشتمين ؟ فهل إلى معرفة ذلك من سبيل غير الوحي ؟ وقد انقطع الوحي غير وحي الشياطين . وقد اجترأوا على رواية مثل هذه الكلمة الشنيعة بألفاظ متقاربة عن

عدة من الأئمة وأعلام الأمة وكلهم براء منها ، وأسانيد الرواة اليهم تنادى بالاختلاق كما ترى وكذا المتن والله حسيب المختلقين وقد نشط الخطيب إلى رواية مثل ذلك عن حماد بن سلمة بسند فيه الزملاء الثلاثة ، وأيوب بن محمد الضبي ، ويحيى بن السكن وقد ضعفه صالح جزرة . وعن ابن عينة بطرق فيها ابن رزق وزملاؤه ، وأبو عمرو بن السماك ، أو أبو نعيم الأصبهاني ، والحيدى الذى كذبه محمد بن عبد الحكم فى كلامه فى الناس دون الحديث . وعن ابن عون بطرق فيها الحسن بن أبى بكر الذى كان يقول عنه الخطيب انه كان يشرب التبيذ ، ومؤمل بن إسماعيل وهو متروك عند البخارى ، وقد حدث أبو عبد الله الحسين بن على الصيمرى ، عن أحمد بن محمد الصيرفى ، عن محمد بن أحمد المسكى ، عن على بن محمد النخعى ، عن محمد بن سعدان ، عن أبى سليمان الجوزجاني ، عن خارجة بن مصعب قال : سمعت عبد الله بن عون وذكر أبا حنيفة فقال : ذلك صاحب ليل وعبادة . قال : فقال بعض جلسائه انه يقول اليوم قولاً ثم يرجع عنه غداً . فقال ابن عون : فهذا دليل على الورع لا يرجع من قول إلى قول إلا صاحب دين ولولا ذلك لنصر خطأه ودافع عنه . ثم لو ثبتت تلك الكلمة عن هؤلاء الأئمة لكان الخطيب شهر قاعة الأمة من علماء الصدر الاول بأنهم كانوا يشفون غيظ صدورهم بوقعة بعضهم فى بعض بشتائم ولعنات بأباها غالب السوق مع أن شأن العلماء فى ردودهم قرع الحجة بالحجة فقط وقد ظهر بما سبق أنهم براء من مثل هذه الوحمة . فيا سبحان الله ما أرق دين هؤلاء الرواة حتى نسبوا مثل تلك الكلمات البشعة المسقطلة لقاتليها إلى مثل الأوزاعي ، ومالك ، والثورى ، وابن عينة ، وابن عون بأمثال تلك الأسانيد مع أن هؤلاء من المشين على أبى حنيفة بما هو أهله ، وقد أشرنا إلى مواضع ذكر كثير من كلمات هؤلاء فى التناء على أبى حنيفة من كتاب ابن عبد البر ، وتاريخ الخطيب ، وكتاب ابن أبى العوام وغيرها من الكتب وفى ذلك كفاية .

وقال فى (٣٩٩ و ٤٢٠) :

وأخبرنا : ابن الفضل . أخبرنا : ابن درستويه . حدثنا : يعقوب . حدثنا : سليمان بن حرب . حدثنا : حماد بن زيد . قال : قال ابن عون : ثبت أن فيكم صدادين يصدون عن سبيل الله . قال سليمان ابن حرب : وأبو حنيفة وأصحابه ممن يصدون عن سبيل الله .

أقول : قد سئمت ذكر ابن درستويه الدراهمى ولم يسأم الخطيب سوق ما يشاء من طريقه . فياسبحان الله متى كان أبو حنيفة وأصحابه من الصدادين عن سبيل الله ؟ أحين ألفوا أحكام الجهاد والسير تأليفاً لم يسبقوا إليه ؟ إن كان يريد بسبيل الله المعنى الشرعى المتبادر . وعم صدوا ؟ إن كان يريد غير ذلك حتى يصدمه الجواب ويوقظه عن غفوته ، ولا يرسل الكلام على عواهنه هكذا إلا

صاحب هوى . وقد روى يحيى بن سعيد القطان عن شعبة أنه قال : ان هذا الحديث يصدر عن ذكر الله ، وعن الصلاة . فهل أنتم متبون كما في جامع بيان العلم ، (٢ - ١٣٠) فإذا وجد من يعد الحديث يصدر عن ذكر الله فلا مانع من ان يوجد من يعد الفقه كذلك ، نسأل الله الصون .
وقال في (٣٩٩ و ٤٢٠) :

« أخبرنا : الحلال . حدثني يوسف بن عمر القواس . حدثنا : محمد بن عبد الله المستعيني . حدثنا : علي بن حرب . حدثنا : أبان بن سفيان . حدثنا : حماد بن زيد . قال : ذكر أبو حنيفة عند النبي فقال : ذلك رجل أخطأ عصم دينه كيف يكون حاله . »

أقول : في سنده أبان بن سفيان . قال ابن حبان : يروى عن الثقات أشياء موضوعة ، وقال الدارقطني : متروك واللفظ لفظ انقطاع ، وعثمان بن مسلم البتي هو فقيه البصرة توفي سنة ١٤٣ كما سبق ، وكانت تجرى بينه وبين أبي حنيفة مراسلات ، وإليه كتب أبو حنيفة رسالته المشهورة في مسألة الارزاء . وكان يوسف بن خالد السعدي بعد أن تفقه على أبي حنيفة رجع إلى البصرة وأخذ يحياه البتي وأصحابه بتفنيد أقوالهم بقسوة رغم نصيحة استاذة ووصيته له حتى ثاروا ضده وأسقطوه عن أعين الجمهور بشئ الوسائل جزاء مخالفته للحكمة في الدعوة إلى الفقه ، ولكن لما حل زفر بالبصرة جرى على الحكمة في مناظرتهم حتى حجب اليهم فقه أبي حنيفة وزال ذلك الجفاء وأصبح مذهب البتي أثراً بعد عين لا يعيش إلا في كتب الخلاف لأصحابنا كما هو معروف .
وقال في (٣٩٩ و ٤٢٠) :

« أخبرنا : إبراهيم بن محمد بن سليمان الاصبهاني . أخبرنا : أبو بكر بن المقرئ . حدثنا : سلامة ابن محمود القيسي - بمسقلان - حدثنا : إبراهيم بن أبي سفيان . حدثنا : الفريابي . قال : سمعت سفيان يقول : قيل لسوار لو نظرت في شيء من كلام أبي حنيفة وقضاياه . فقال كيف أنظر في كلام رجل لم يؤت الفرق في دينه . »

أقول : كان سوار بن عبد الله القاضي العنبري البصري ذلق اللسان عجيب التعصب نحو أهل الكوفة فدعه يقول ما يتوب عنه بعد ما يرجع إلى صوابه .
وقال في (٣٩٩ - ٤٢٠) :

« أخبرنا : إبراهيم بن محمد بن محمد المعدل . حدثنا : محمد بن أحمد بن إبراهيم الحكيمي . حدثنا : القاسم ابن المغيرة الجوهري . حدثنا : مطرف أبو مصعب الأصم . قال : سئل مالك بن أنس عن قول كعب لعمر (١) في العراق بها الداء العضال . قال ، الهلكة في الدين ومنهم أبو حنيفة . »

(١) وفي الأصل (عن قول عمر) وهو خطأ ، راجع الموطأ من رواية البتي .

أقول : وساق الخطيب خبراً آخر عن مالك بطريق ابن رزق إلى أبي معمر عن الوليد بن مسلم قال لي مالك أيتكلم برأى أبي حنيفة عنكم ؟ قلت : نعم . قال : ما ينبغي لبلدكم أن تسكن . ثم ساق بطريق الصواف عن عبد الله بن أحمد ، عن أبي معمر ، عن الوليد بن مسلم مثله . وفي السند الأول محمد بن أحمد الحكيمي ، قال البرقاني : في حديثه مناكير ، وأبو مصعب مطرف الأصم . قال ابن عدى : يروى المناكير عن ابن أبي ذئب ومالك ، ولذا فقد هذه الرواية أبو الوليد الباجي كما سبق . وفي السند الثاني ابن رزق ، وأبو معمر اسماعيل بن إبراهيم الهذلي الهروي وهو ممن أجاب في الخئنة وقال : كفرنا وخرجنا . ويقال أن ابن معين قال خرج الهذلي هذا إلى الرقة وحدث بخمسة آلاف حديث أخطأ في ثلاثة آلاف منها ، والوليد بن مسلم ينسبه ابن عدى إلى التدليس الفاحش ، وفي الخبر الثالث عبد الله بن أحمد معهما فتلك الأسانيد تتادى بأن الخبر لا يثبت عن مالك رضي الله عنه .

وقال في (٤٠٠ و ٤٢١) .

« أخبرنا : أحمد بن محمد العتيق ، والحسين بن جعفر السلمي ، والحسن بن علي الجوهري . قالوا أخبرنا : علي بن عبد العزيز البرذعي . أخبرنا : أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي . حدثنا : أبي . حدثنا : ابن أبي سريج قال : سمعت الشافعي يقول : سمعت مالك بن أنس وقيل له تعرف بأحنيفة ؟ فقال نعم . ما نلتكم برجل لو قال هذه السارية من ذهب لقام دونها حتى يجعلها من ذهب وهي من خشب ، أو حجارة قال أبو محمد يعني أنه كان يثبت على الخطأ ويحتج دونه ولا يرجع إلى الصواب إذا بان له »

أقول : هذا تفسير من ابن أبي حاتم بعد تغييره المتن ، وقد سبق من الخطيب في (ص ٣٣٨) أن مالكا قال : نعم رأيت رجلاً لو كلك في هذه السارية أن يجعلها ذهباً لقام بحجته اه . ولفظ ابن أبي سريج بسنده إلى مالك على ما رواه أبو محمد بن حيان عن أبي العباس الجلال . نعم رأيت رجلاً لو نظر إلى هذه السارية وهي من الحجارة فقال أنها من ذهب لقام بحجته . ومثله في طبقات الفقهاء ، لأبي اسحاق الشيرازي ، وقال ابن الجوزي في « المنتظم » . لا يختلف الناس في فهم أبي حنيفة رحمه الله وقهه كان سفيان الثوري ، وابن المبارك يقولان : أبو حنيفة أقهه الناس . وقيل لمالك ، هل رأيت أبا حنيفة ؟ فقال : رأيت رجلاً لو كلك في هذه السارية أن يجعلها ذهباً لقام بحجته . وقال الشافعي : الناس عيال في الفقه على أبي حنيفة اه قرى ابن الجوزي على انحرافه عن أبي حنيفة وأصحابه يسوق كلام مالك في صدد التدليل على فهم أبي حنيفة وقهه ومثله في الانتصار والترجيح ، لسبط ابن الجوزي

وقال ابن عبد البر في « الانتقاء » (ص ١٤٦) . أخبرنا . أحمد بن محمد (أبو عمر بن الحباب)

أخبرنا : أحمد بن الفضل (الدينورى) أخبرنا : محمد بن جرير أخبرنا : أحمد بن خالد الخلال سمعت الشافعى يقول : سئل مالك يوماً عن عثمان البتى فقال . كان رجلاً مقارباً ، وسئل عن ابن شبرمة فقال : كان رجلاً مقارباً ، قيل فأبو حنيفة قال : لو جاء إلى أساطينكم هذه - يعنى السوارى - فقايسكم على أنها خشب لظنتم أنها خشب اه . وكل ذلك مسوق للدلالة على ما آتى الله أبا حنيفة من قوة العارضة ، والقوص على المعانى وسعة العلم لا للقدح فيه باللجاج وبمثل ما وصف مالك أبا حنيفة وصف بعضهم الشافعى مدحاً له لا قدحاً فيه . لكن ابن أبى حاتم المسكين - الذى يقال عنه أنه ما كتب كاتب الشمال شيئاً عليه - أفسده حرب بن اسماعيل السيرجاني فى المعتقد حتى أصبح ينطوى على العداء لمسكلى أهل الحق ويقول : ان القول بأن لفظي بالقرآن مخلوق كفر ينقل قائله من الملة ، وقد ذكر فى كتاب « الرد على الجهمية » ما يدل على ما أصيب به عقله وهو يضمم عداء لا مزيد عليه لمن لا يقول عن لفظ اللافظ انه غير مخلوق فسبحان قاسم العقول . فترى لهذا السبب نفسه لا يتحاشى أن يقول فى البخارى شيخ حفاظ الامة تركه أبو زرعة ، وأبو حاتم . فاذا كان هذا حاله مع أهل صناعته - أعنى الرواية - فماذا يكون رأيه فى أهل الفقه والدراية وهو الذى اعترف أنه يجمل علم الكلام كما فى « الأسماء والصفات » (ص ٢٦٩) ومع ذلك تراه يدخل فى مضائق علم أصول الدين مباحداً التفويض والتزنيه فتزل قدمه ثم انه يحسب فيما فصله هنا أنه لم يفعل شيئاً غير أن نقل الرواية بالمعنى وهو يغير هذا التغير ، ويؤول هذا التأويل ، وهذا الذى يقول عنه المجازفون ان كاتب الشمال لم يجد ما يكتب عليه ، قد قال فى كتاب « الجرح والتعديل » أخبرنا : ابراهيم بن يعقوب الجوزجاني فيما كتب إلى عن أبي عبد الرحمن المقرئ قال : كان أبو حنيفة يحدثنا فاذا فرغ من الحديث قال هذا الذى سمعتم كله ربيع وأباطيل . ثم قال : أخبرنا ابراهيم بن يعقوب الجوزجاني فيما كتب الى حدثني : اسحاق بن راهويه . قال : سمعت جريراً يقول قال محمد بن جابر النابسى سرق أبو حنيفة كتب حماد منى (١) ثم قال أخبرنا : أحمد بن منصور المروزي قال سمعت سلمة بن سليمان قال : قال عبد الله يعنى ابن المبارك أن أصحابي ليوموتني فى الرواية عن أبي حنيفة وذلك أنه أخذ كتاب محمد بن جابر عن حماد بن أبى سليمان فروى عن حماد ولم يسمعه منه . وابن أبى حاتم من أعرف الناس ان الجوزجاني منحرف عن أهل الكوفة حتى

(١) وفى الضعفاء للعقلى لون آخر من تلك الرواية حيث قال حدثنا : ابراهيم بن سعيد قال حدثنا : محمد بن حميد ، عن جدى ، عن محمد بن جابر قال : جابى أبو حنيفة يسألني كتاباً من كتب حماد فلم أعطه فهدس إلى ابنته ، فدفعت كتبى اليه ، فدفعا إلى أبيه فرواها أبو حنيفة من كتبى عن حماد اه . والرواية عن الخط مخالفة للذهب أبى حنيفة ، ثم فى سند الخبر ابراهيم بن سعيد ، ومحمد بن حميد ، ومحمد بن جابر فلترجع تراجمهم فى كتب الضعفاء .

استقر قول أهل التقدي فيه على أنه لا يقبل له قول في أهل الكوفة . وكان ناصباً خبيثاً حريزى المذهب أخرجت جارية له فروجة لتذبحها فلم تجد من يذبحها فقال : سبحان الله فروجة لا يوجد من يذبحها وعلى يذبح في ضحوة نيفاً وعشرين ألف مسلم اه قتل هذا الخبيث يصدقه ذلك التقى الورع في أبي حنيفة ، ثم محمد بن جابر البايع الأعمى قد قال فيه احمد : لا يحدث عنه إلا شر منه وقد ضعفه ابن معين ، والنسائي فيمثلته يحاول ابن أبي حاتم تجريد أبي حنيفة حتى من رواياته عن شيخه الذى لازمه طول حياته وبه تخرج في الفقه ، لكن هكذا التعصب يجعل النهار ليلاً على ان مذهب أبي حنيفة ان لا يعول الراوى على خط نفسه ما لم يذكر المروى ، فكيف يعول على كتاب محمد بن جابر الأعمى الذى لا يعلم من كتب له الكتاب . ولو كشفنا الستار عما يتطوى ابن أبي حاتم عليه من الاعتقاد الردىء الحامل له على عداه أهل الحق لطال بنا الكلام ، فلنكتف بهذه الإشارة ليعلم أنه لا يؤخذ منه إلا فقه فيما لا يكون مثار تعصبه ، فقول من قال ان فلانا لم يكتب كاتب الشمال عليه شيئاً تهجم على الغيوب ومغالة في الاطراء بأبائهما أهل الدين نسأل الله الصون .

وقال في (٤٠٠ و ٤٢٢) :

« أنبأنا : على بن محمد المعدل . أخبرنا : أبو على بن الصواف . أخبرنا : عبد الله بن احمد بن حنبل . حدثنا : منصور بن أبي مزاحم قال : سمعت مالك بن أنس - وذكر أبا حنيفة - فقال : كاد الدين ، كاد الدين . أخبرنا : ابن رزق . أخبرنا : أبو بكر الشافعى . حدثنا : جعفر بن محمد بن الحسن القاضى . قال : سمعت منصور بن أبي مزاحم يقول : سمعت مالكا يقول ، ان أبا حنيفة كاد الدين ، ومن كاد الدين فليس له دين . وقال جعفر حدثنا : الحسن بن على الحلوانى قال : سمعت مطرفاً يقول : سمعت مالكا يقول : الداء العضال الهلاك في الدين ، وأبو حنيفة من الداء العضال أخبرنى ، أبو الفرج الطنجيرى . حدثنا : عمر بن احمد الواعظ حدثنا : محمد بن زكريا العسكرى حدثنا : على بن زيد الفرائضى . حدثنا : الحنبل قال : سمعت مالكا يقول : ما ولد في الاسلام مولود أشأم من أبي حنيفة . »

أقول . في السند الأول عبد الله بن احمد راوى تلك الطامات في كتاب سماه « الستة » وهو أصبح بمتناول الأيدي لمن يريد الاطلاع عليه ومن يعتقد مافيه ويدعو اليه لا نستطيع أن نصدقه في أبي حنيفة وان افقتن به مفتنون ، وليس منصور بن أبي مزاحم التركي البطل المغوار ، من رجال هذا الميدان . وفي السند الثانى ابن رزق ، وأبو بكر الشافعى . وفي الثالث الحلوانى ، ومطرف بعدها . وفي الرابع على بن زيد الفرائضى ، والحنبل وقد سبق الكلام في الجميع ، ولست أدرى كيف يرميه من يرميه بكيد الدين ؟ مع أنه لم يكن متساهلاً في أمر الظهور ، ولا متبرئاً من المسح على الحفين في رواية من الروايات عنه ، ولا منقطعاً عن الجمعة والجماعات ، ولا قاتلاً بتحليل لحم

الكلاب ، ولا مبيحاً للافتقار ، ولا محكماً لعمل أهل بلده على الأدلة الشرعية ، ولا متوسعاً في سد الذرائع بالرأى ، ولا مجترئاً على إقامة عقوبات بدون بينة ، ولا معطلاً لروايات غير مقبولة ، ولا مسترسلاً في المصلحة بل وقف عند ما وقف الكتاب والسنة ، والإجماع ، والقياس ، فأبان الدليل وأوضح السبيل . ولكبار قسما المالكية في أمثال تلك الكلمات المروية عن مالك ثلاثة آراء الأول : رأى الامام أبى جعفر احمد بن نصر الداودى صاحب « النامى على الموطأ » حيث قال : هذا الذى ذكر إن سلم من الغلط وثبت فقد يكون ذلك من مالك فى وقت حرج اضطره لشيء . ذكر له عنه بما أنكره فضاق به صدره فقال ذلك والعالم قد يحضره ضيق صدره فيقول ما يستغفر الله عنه بعد وقت إذا زال غضبه اه

والثانى : قول ابن عبد البر فى « الانتقاء » (ص ١٥٠) : روى ذلك كله عن مالك أهل الحديث وأما اصحاب مالك من أهل الرأى (الفقهاء) فلا يروون من ذلك شيئاً عن مالك اه . فأكتفى بلفت النظر إلى افراد الرواة بذلك دون الفقهاء الذين هم بطانة مالك

والثالث : قول أبى الوليد الباجى فتراه ينق فى « المتقى شرح الموطأ » ثبوت ذلك عن مالك بشدة ويقول : لم يتكلم مالك فى الفقهاء أصلاً وإنما تكلم فى بعض الرواة من جهة الضبط ثم يذكر مبلغ إجلال مالك لابن المبارك الذى هو من أخص أصحاب أبى حنيفة كما يذكر رواية محمد بن الحسن الموطأ عن مالك . وتلقى الباجى الموطأ من روايته عن أبى ذر الحارثى إلى آخر ما ذكره هناك كما سبق . فظهر من ذلك أن تلك الاقوال على فرض ثبوتها من نسبت هى اليهم يكون القائل بها مجرماً ، فأنى يقلد المجرم فى إجرامه ؟ وعلى تقدير أنها مختلفة ، فراوها من غير تفنيدها يكون شرك المخلوق فى الإثم وإن لم يشاركه فى الاختلاف فلا قدوة لمن قدوته الأئمة . وقال فى (٤٠١ و ٤٢٣) .

أنبأنا : القاضى أبوبكر احمد بن الحسن الحرشى (الحيرى) . أخبرنا : أبو محمد حاجب بن احمد الطوسى . حدثنا : عبد الرحيم بن منيب . قال : قال عفان : سمعت أبا عوانة قال : اختلفت إلى أبى حنيفة حتى مهرت فى كلامه ثم خرجت حاجاً فلما قدمت أتيت مجلسه فجعل أصحابه يسألونى عن مسائل كنت عرفتُها وخالفونى فيها ، فقلت سمعت من أبى حنيفة على ما قلت فلما خرج سألتُه عنها فإذا هو قد رجع عنها فقال : رأيت هذا أحسن منه ، قلت كل دين يتحول عنه فلا حاجة لى فيه فنقضت ثيابى ثم لم أعد اليه .

أقول : فى سنده حاجب بن احمد الطوسى قال الحاكم : لم يسمع حديثاً قط ، لكنه كان له عم قد سمع بجاء البلاذرى اليه فقال : هل كنت تحضر مع عمك فى المجلس . قال بلى . فانتخب له من كتب عمه ويقال : أنه كان ابن مائة وثمانى سنين كما ذكره الذهبي ، ولفظ عبد الرحيم لفظ انقطاع . على أن

أبا عوانة الوضاح بن عبد الله الواسطي كان من سبي جرجان فعلى تقدير ولادته سنة اثنين وعشرين ومائة كما هو المشهور لاتصح رؤيته للحسن ولا لابن سيرين ولا اختلافه إلى أبي حنيفة لأن أبا عوانة واسطي بقي تحت رق مولاة يزيد بن عطاء مدة كبيرة - وحكاية عتقه معروفة - فلا يتمكن من الرحلة إلى الكوفة والاختلاف إلى أبي حنيفة . وكان سليمان بن حرب يقول عنه : لا يصلح إلا لأن يكون راعى . غم وقال أبو حاتم : إذا حدث من حفظه غلط كثيراً ، وكان يقرأ ولا يكتب . وماذا على المجتهد إذا رجع عن رأى إلى رأى ظهر له أنه الصواب ؟ - وقد سبق أن قلنا قول ابن عون في ذلك - وقد عقدا الخطيب في «الفتاوى» باباً خاصاً لرجوع الصحابة عن فتاواهم فهل في استطاعة الخطيب أو أبي عوانة أن يعيهم على ذلك ؟ وما لمثل أبي عوانة وللحق ؟ فله رجال والرواية رجال . ثم روى الخطيب عن النضر بن محمد بسند فيه حاجب المذكور أنه قال لشامي حمل إلى الشام فقه أبي حنيفة : تحمل شراً كثيراً . وحال حاجب كما ذكر الحاكم ، وأبو عبد الله النضر بن محمد المروزي ضعفه البخارى في كتابه الصغير لكن وثقه اللسانى وهو من فقهاء أصحاب أبي حنيفة ومن المكثرين عنه فبالنظر إلى حاله يريد بقوله هذا - على تقدير ثبوته عنه - التنكيث على أهل الشام الذين اشتبه عنهم في ذلك العهد أنهم يرون فقه أبي حنيفة شراً وهو محض الخير ولم يفهم الخطيب مغزى الكلام فساقه في المثالب . ثم يروى الخطيب عن أبي حنيفة قوله (والله ما أدرى لعله الباطل الذى لا شك فيه) لما سئل عما وضعه في كتبه بسند فيه ابن درستويه الدراهمى ، والحسن بن أبى بكر - شارب التيزيد - وابن كامل المتساهل في الرواية وماذا على أبى حنيفة لو صدقوا ؟ وقلنا يحزم المجتهد برأيه بل يجرى على غلبة الظن كما هو مشروح في محله .

وقال في (٤٠٢ و ٤٢٤) :

« أخبرنا : على بن القاسم بن الحسن البصرى . حدثنا : على بن اسحاق المادرائى . سمعت العباس بن محمد (الدورى) يقول : سمعت أبا نعيم (الفضل بن دكين) يقول : سمعت زفر يقول : كنا نختلف إلى أبى حنيفة ومعنا أبو يوسف ومحمد بن الحسن فكنا نكتب عنه قال زفر فقال يوماً أبو حنيفة لأبى يوسف : ويحك يا يعقوب لا تكتب كل ما تسمعه منى فأتى قد أرى رأى اليوم فأتركه غدا وأرى رأى غداً وأتركه بعد غد ،

أقول : لم يكن أبو حنيفة يسمح لأصحابه أن يكتبوا مسائله قبل تمام قتلها بحثاً من كل ناحية ، وهذا غاية الورع منه ، وقد أخرج ابن أبى العوام ، عن الطحاوى ، عن محمد بن عبد الله الرعنى ، عن سليمان بن عمران ، عن أسد بن الفرات قال : قال لى أسد بن عمرو : كانوا يختلفون على أبى حنيفة في جواب المسألة فيأتى هذا بجواب وهذا بجواب ثم يرفعونها إليه ويسألونه عنها فيأتى الجواب عن كسب ، وكانوا يقيمون في المسألة ثلاثة أيام ثم يكتبونها في الديوان ، وبه أيضاً كان أصحاب أبى حنيفة

الذين دونوا الكتب اربعين رجلا وكان اسد بن عمرو يكتبها لم ثلاثين سنة اه . وقال الصيمري حدثنا : العباس بن احمد الهاشمي . حدثنا : احمد بن محمد المسكي . حدثنا : علي بن محمد النخعي . حدثنا : ابراهيم بن محمد البلخي . حدثنا : محمد بن سعيد الخوارزمي . حدثنا : اسحاق بن ابراهيم قال : كان أصحاب أبي حنيفة يخوضون معه في المسألة فإذا لم يحضر عافية قال ابو حنيفة لا ترفعوا المسألة حتى يحضر عافية فإذا حضر عافية ووافقهم قال ابو حنيفة أثبتوها وان لم يوافقهم قال ابو حنيفة لا تثبتوها اه فبهذه الطريقة فضجت مسائلهم بحيث لو اصطدم بها أحد يقع على أم رأسه . والخبر الذي ساقه الخطيب هنا رأيت في تاريخ يحيى بن معين رواية العباس بن محمد الدوري عنه في ظاهرة دمشق بخط قديم .

وفي الخبر الذي بعده (والله ما أدري أخطئ انا أم مصيب) معزوا الى أبي حنيفة وذلك في مسألة خاصة قطعا . وفي السند الذي بعده ابن رزق ، وابن سلم ، و ابراهيم الجوهري الذي رماه الحافظ حجاج بن الشاعر بأنه كان يتلقى وهو نائم . على أن حفص بن غياث من الملازمين لأبي حنيفة طول حياته والمقتدين به في الفقه بعد وفاته . نعم يوجد بين الأئمة من يروى عنه عدة أجوبة في مسألة واحدة كالروايات الست عن مالك في المسح على الخفين ، وكالأجوبة المشفعة في «الأم» ، للشافعي وكالأجوبة التي تناهز العشر في «الرعاية الكبرى» لابن حنبل في المذهب الحنبلي في كثير من مسائل الأبواب وأما مذهب أبي حنيفة فلا تجد في مسائل ظاهر الرواية الا قولاً واحداً منه في كل مسألة وأما كتب النوادر فحكم مسائلها في جنب مسائل ظاهر الرواية كحكم القراءات الشاذة إزاء القراءات المتواترة فلا يعد ما فيها قولاً له الا اذا لم توجد رواية عنه في كتب ظاهر الرواية في تلك المسألة على أن قيمة روايات النوادر تقدر بأحوال روايتها .

وقال في (٤٠٢ و ٤٢٥) :

« ... حدثنا عبد الله بن محمد البغوي ، حدثنا : ابن المقرئ . حدثنا : أبي . قال : سمعت أبا حنيفة يقول : ما رأيت أفضل من عطاء وعامة ما أحدثكم به خطأ . »

اقول : ساقه بسندين في الأول البغوي وعنه يقول ابن عدى : ان مشايخ بغداد كانوا يجمعين على تضعيفه . وفي الثاني دعلج وكان يدخل عليه أمثال أبي الحسين العطار ، وعلى بن الحسين الرصافي أشياء . وفيه ايضا الأبار ، صنيع دعلج ولعل أحدهم عن بعد ابن المقرئ . زاد الهمة في (حدثكم) وكان كلامه في صدد تغليب أحد الرواة ولم يضبط الراوى عن ابن المقرئ لفظه والا فلا يتصور ان يلزم ابو عبد الرحمن عبد الله بن يزيد المقرئ أبا حنيفة ويسمع منه بعد أن سمع منه مثل هذا الكلام مع انه من المكثرين عنه جداً على أن مثل هذا الكلام لا يصدر من عاقل أصلاً ، وعقل أبي حنيفة بشهادة خصومه كان يوزن مع عقول اهل طبقة فيزنها . ولعل الواضع لم يدبر وضع الاسطورة ليفضح الله على ملا الشهاد .

وقال في (٤٠٢ و ٤٢٥) :

«... حدثنا: الحميدي . حدثنا: وكيع . حدثنا: أبو حنيفة أنه سمع عطاء - إن كان سمعه ، أقول : والذي أرى أن لفظ (إن كان سمعه) مدرج من بعض من تأخر عن وكيع قطعاً والغالب أنه من لفظ الحميدي وليس هو من لفظ وكيع أصلاً . لأن محمد بن أبان ، ومحمد بن سلام ، ويحيى بن جعفر وغيرهم من خواص أصحاب وكيع رووا عن وكيع سماع أبي حنيفة من عطاء كاتجده مصداق ذلك في أحاديث من مسانيد أبي حنيفة . وذكر ابن حبان سماع أبي حنيفة من عطاء بصيغة جزم ، وذكر الخطيب أيضاً بصيغة الجزم سماعه منه في أول الترجمة فكيف يروى هنا ما يخالفه ، وقد تطابقت كلمات من ترجم له من أقدم عهد إلى زمن أبي الحجاج المزني ، والذهبي ، وابن حجر على سماع أبي حنيفة من عطاء بن أبي رباح وليس هذا موضع نزاع القوم أصلاً ، ولو ذكر من يتظاهر بانكار سماعه منه وجه اشتباهه فيه للقي جواباً يكشف شبهته فإن كان الاشتباه من جهة السن فأقل ما قيل في ميلاد أبي حنيفة أنه سنة ثمانين وميلاده فيما ذكره ابن حبان سنة سبعين ، وفيما رواه ابن ذرّاد سنة إحدى وستين وعلى كل تقدير لا يتصور عدم إدراكه لعطاء المتوفى بمكة سنة مائة وأربع عشرة . وقد شهر عن أبي حنيفة أنه حج خمساً وخمسين حجة وقد ذكر الترمذي في «العلل» قول أبي حنيفة : ما رأيت فيمن رأيت أفضل من عطاء - يعني من أهل مكة - وقد ذكر ابن عبد البر في «جامع بيان العلم» في (١ - ٤٥) بسنده حج أبي حنيفة سنة ثلاث وتسعين فإذا لم يتأخر حجه حتى يتصور أن لا يلاق عطاء عالم مكة - فيظهر أن الطاعن في هذا السماع إنما سلك طريق التعمية لعله في نفسه لا لعله في رواية أبي حنيفة عن عطاء . وبعد أن علم القاريه الكريم أن في سند هذا الخبر أمثال ابن رزق ، وأبي عمرو بن السالك ، والحميدي ، المكشوف التعصب يرى تطويل الكلام مما لا حاجة إليه . إلا أن ابن أبي حاتم رواه عن أبيه عن الحميدي فتكون الزيادة من الحميدي وهو كثيراً ما يروى كلاماً عن ابن عينة فلا يسكت عند انتهاء كلامه بل يبقى يتكلم مواصلاً كلامه بكلامه فلا ينتبه المخاطب إلى مبدأ الكلام ومقطعه . وقال في (٤٠٢ و ٤٢٥) :

«أخبرنا: البرقاني . أخبرنا: أبو بكر (أحمد بن إبراهيم) الجبائي الخوارزمي - بها - قال : سمعت أبا محمد عبد الله بن أبي القاضى يقول : سمعت محمد بن حماد يقول : رأيت النبي صلى الله عليه وسلم في المنام فقلت يا رسول الله ما تقول في النظر في كلام أبي حنيفة وأصحابه أنظر فيها وأعمل عليها ؟ قال لا ، لا ، ثلاث مرات قلت فما تقول في النظر في حديثك وحديث أصحابك أنظر فيها وأعمل عليها ؟ قال نعم ، نعم ، نعم ثلاث مرات . ثم قلت يا رسول الله علني دعاء أدعو به فلبني دعاء وقال لي ثلاث مرات فلما استيقظت نسيت .»

أقول : أتى الآن دور الرؤيا وخصوم أبي حنيفة لا يلحقون في هذا الميدان . وعبد الله بن

أبي القاضى لم نر أحداً وثقه من رجال هذا الشأن وإن روى البخارى عنه فى الضعفاء وأما من غان أنه روى عنه فى الصحيح فقد وهم وليس هو من شرطه ولم يخرج عنه أحد من أصحاب الاصول الستة، ومحمد بن حماد وضاع معروف من أصحاب مقاتل بن سليمان المروزي شيخ المجسمة وكفى هذا وحده فى تبيين بطلان ذلك الخيال المجسد . وأما الرؤيا الصادقة من الصادقين فغاية ما يقال فيها أنها تكون من قبيل الالهام فللرائى أن يأخذ بها فى خاصة نفسه إذا لم تصادم شرع الله بشرط أن تكون رؤياه للمصطفى صلوات الله وسلامه عليه على ما اشترطه ابن عباس رضى الله عنهما المخرج فى « شمائل الترمذى » ، ولا يصح الاحتجاج بها بحال فى المسائل العلية والاحكام الشرعية ، والالهام ليس من أسباب المعرفة عند أهل الحق وكفى فى الكتب المؤلفة فى مناقب أنى حنيفة من الروى ما يصاد تلك الرؤيا ، لكن لا أستسيغ نقلها هنا لأن ذلك ليس من طريق أهل العلم والله سبحانه يتولى هدايتنا . ويوجد بين أهل السنة فى عداد الائمة من يرى ما سوى رؤيا الانبياء خيالاً باطلاً . والغريب أن الخصوم إذا ضاقت حججهم يلجأون إلى السباب ثم إلى النوم فيجدون فيه ما يشامون من الحجج حتى انك تجد بينهم من يجعل النبى صلى الله عليه وسلم يحضر مجلس لإقراء الخطيب لتاريخه . ذلك التاريخ المكتظ بأكاذيب مكشوفة فى أخبار الناس ، وبأحاديث موضوعة يسردها الخطيب بدون أن يبين وضعا كما لا يخفى على أهله ، ولا يكون منشأ هذا إلا رقة الدين ، والنفاق الكمين كما لا يكون الاعتراض بمثل ذلك إلا من اختلال فى العقل أو ضعف فى اليقين نسأل الله العافية .

وقال فى (٤٠٣ و ٤٢٦) :

أخبرنا : محمد بن عبيد الله الحنائى . أخبرنا : محمد بن عبد الله الشافعى . حدثنا : محمد بن اسماعيل السلى (الترمذى) . حدثنا : ابو توبة الربيع بن نافع . حدثنا : عبد الله بن المبارك . قال : من نظر فى كتاب « الحيل » - لأبى حنيفة - أحل ما حرم الله ، وحرم ما أحل الله .
أقول : سنده مركب وفيه محمد بن اسماعيل السلى . قال ابن أبى حاتم : تكلموا فيه ، ومحمد بن عبد الله الشافعى بالغ التعصب ، ولا أشك ان ذكر أبى حنيفة مدرج فى زمن متأخر هنا . وفى سند الأزهري الآتى . والذين يروى عنهم انهم تكلموا فى كتاب « الحيل » ، انما تكلموا فى كتاب يحتوى على مخارج تؤدى الى الكفر الصريح ، وإبطال الحق ، وإحقاق الباطل ، وإسقاط الواجب ومناهضة حكمة التشريع كان يتداوله المعروفون بالمجون فى ذلك العهد ، فللذين تكلموا فيه ملء الحق فى ذلك وأما نسبة الكتاب المذكور إلى أبى حنيفة فباطل قطعاً لأنه لم يذكر أحد من أصحابه - رواة مؤلفاته - كتاباً له من هذا القبيل ، ولا روى عند أحد من الثقات باسناد صحيح عنه . فنسبه إليه ، نسبه كذباً وزوراً ، وكفى نسبوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما هو برى منه

فضلا عن عالم من الأمة المحمدية . وساق الخطيب عن ابن المبارك ايضا بسند فيه الخوازم . وسبق بيان أمره مراراً - انه قال : من كان عنده كتاب « حيل أبي حنيفة » يستعمله أو يفتي به ~~فإنه~~ بطل حجه وبانت منه أمراته - وهدية في السند الباليه المثناة - ومن الدليل على أن ذكر أبي حنيفة مدرج هنا ، قول مولى ابن المبارك بعد أن سمع هذا الكلام منه : يا أبا عبد الرحمن - يعني ابن المبارك - ما أرى وضع كتاب « الحيل » إلا شيطان . فقال ابن المبارك : الذي وضع كتاب « الحيل » أشر من الشيطان . ومن الدليل على ذلك ايضا عدم وجود ذلك في ترجمة أبي حنيفة عند ابن أبي حاتم ، والعقيلي ، وابن عدى ، وابن حبان وغيرهم من المتعنتين ولو كان عندهم شيء يتمسك به في نسبة كتاب « الحيل » إلى أبي حنيفة لطلبوا وزمروا بذلك كما يعرف من عاداتهم فيظهر من ذلك أن ذكر أبي حنيفة في الروايتين مدرج في زمن متأخر جداً . نعم يروى عن أبي حنيفة أشياء في الخارج في كتب الثقات من أمثال ابن عبد البر ، وابن أبي العوام ، والصيمري وغيرهم لكن ليس شيء منها مما يناهض حكمة التشريع ، بل كلها على طريق التخليص من المأزق بدون إبطال حق وإحقاق باطل - وإليه ندب الكتاب والسنة بل كل ما يروى عن أصحابه بأسانيد صحيحة في هذا الصدد من هذا القبيل .

وقد ذكر الذهبي في جزئه في ترجمة الامام محمد بن الحسن الشيباني تروؤه من كتاب « الحيل » ونفيه أن يكون ذلك من كتب الأصحاب (١) فعلى من يدعى نسبة كتاب « الحيل » إلى أبي حنيفة أن يذكر نص الكتاب مع أسانيد الصحيح بطريق أصحابه ، وأصحاب أصحابه وهم حملة قهقهه ، وإلا يكون هاتما ظاهر البهت . وقد حاول بعض الكذابين رواية كتاب في الحيل عن أبي حنيفة في زمن متأخر بسند مركب فاقضض وهو : أبو الطيب محمد بن الحسين بن حميد بن الربيع الكذاب ابن الكذاب حيث زعم بعد سنة ثلاثمائة أنه كان سمع كتاب « الحيل » سنة (٢٥٨ هـ) بسر من رأى من أبي عبد الله محمد بن بشر الرقي ، عن خلف بن بيان . وقد قال مطين : ان محمد بن الحسين هذا كذاب ابن كذاب . وأقره ابن عقدة . ثم أقر ابن عدى ، وأبو احمد الحاكم ابن عقدة في ذلك وقد قوى ابن عدى أمر ابن عقدة . ورد على الذين تكلموا فيه بل قال السبوطي في « التعقبات » (٥٧) : ابن عقدة من كبار الحفاظ وثقة الناس ، وما ضعفه إلا عصرى متعصب اه ثم شيخ محمد بن الحسين مجهول الصفة بل مجهول العين ، وشيخ شيخه مجهول ايضا بل لا وجود له . وأى اقتضاح أكثر

(١) وقال أبو سليمان الجوزجاني : من قال ان محمداً رحمه الله صنف كتاباً سماه « الحيل » فلا تصدقه وما في أيدي الناس فأنما جمعه وراقه بغداد اه كما في ميسوط شمس الأئمة السرخسى - فإنا في الجواهر المضية من ذكر الوراق كاسم لمؤلف الكتاب وهم قبيح - ولولكان لمحمد كتاب في هذا المعنى ما خفى على الجوزجاني الذي لازمه ولم يفارقه الى موته ، واسماعيل بن حماد ايضا يرى من ذلك رغم من يزعمه في رواية الذهبي .

من عزو كتاب إلى أبي حنيفة الذي ملأ أصحابه ما بين الخافقين بالرواية عن شخص مجهول يرويه عن مجهول لا وجود له بين الرواة عن أبي حنيفة في سند غير هذا السند بل ولا بين الرواة مطلقاً ، وقد أخرج ابن أبي العوام ، عن محمد بن أحمد بن حماد ، عن محمد بن شعاع قال : سمعت أصحابنا الحسن بن أبي مالك ، وأبا علي الرازي وغيرهما من أصحاب أبي يوسف وهم يتذاكرون : الرجل يكفر فهو بأمره إياه كافر ، وإن عزم على أن يأمر بالكفر كان بغضه كافراً ، لأن الأمر بالكفر كفر ، والعزم على الكفر كفر ، فالعزم على أن يأمر بالكفر كالعزم على أن يكفر ، هذا قول أبي حنيفة ، وما رأيتهم يختلفون فيه . قال محمد (بن شعاع) : وسمعت الحسن بن أبي مالك يقول لأصحابه في المجلس وهم مجتمعون : إن أبا يوسف قال عن أبي حنيفة : لو أن رجلاً صلى يريد بصلاته إلى غير الكعبة فوافق الكعبة على الخطأ منه أنه بذلك كافر ، وما رأيته أحداً منهم ينكر ذلك . اهـ . فكيف يكون في كتاب لأبي حنيفة ما حكاه الخطيب ونسبه إليه ؟

وقال في (٤٠٣ و ٤٢٧)

عن حص بن غياث : « كنت أجلس إلى أبي حنيفة فأسعده يسأل عن مسألة في اليوم الواحد فيفتي فيها بخمسة أقاويل ، فلما رأيته ذلك تركته وأقبلت على الحديث . »
أقول : لا لوم عليه في إقباله على الحديث . وأما تركه أبا حنيفة فكذب عليه وهو من أبر تلاميذه له حياً وميتاً ، وفي السند ابن رزق ، والآبار ، وإبراهيم بن سعيد . وقد سقط من بين ابن سلم وإبراهيم بن سعيد (الآبار) في الطبقات وهو ثلاثة الأتافي .
وقال في (٤٠٤ و ٤٢٨) :

« وقال زكريا أخبرنا : الحسين بن عبد الله النيسابوري . قال : أشهد على عبد الله - يعني ابن المبارك - شهادة يسألني الله عنها أنه قال لي : يا حسين قد تركت كل شيء رويته عن أبي حنيفة ، فأستغفر الله وأتوب إليه . »

أقول : وزكريا هو ابن سهل المروزي والسند إليه هو السند السابق فقيه عمر بن محمد الجوهري وهو : السدائي الذي انفرد عن الحسن بن عرفة ، عن يزيد بن هارون ، عن حماد بن سبلة ، عن قتادة ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، عن الله قال : (أنا الله لا إله إلا أنا كلمني من قالها أدخلته جنتي ، ومن أدخلته جنتي فقد أمن عذابي ، والقرآن كلامي ومنى خرج) . وقال الذهبي بعد أن ساقه بسند الخطيب : هذا موضوع . ومن ينفر بالموضوع يمكنه أن يقول كل شيء على لسان ابن المبارك في أبي حنيفة . وفي السند عدة من الحنابلة الأجلاء ؟ . وقد ذكر أبو بكر المروزي في كتاب « الورع » - روايته عن أحمد - أن ابن راهويه كان اتقى من كتب

ابن المبارك ما يزيد على نحو ثلاثمائة حديث من حجج أبي حنيفة وأتى بها بعد وفاة ابن المبارك إلى العراق ليسأل عنها المشايخ أهل العلم - وهو يرى أنه ليس في البسيطة أحد يرد على أبي حنيفة - فلقى بالبصرة عبد الرحمن بن مهدي فاستنشد ابن مهدي مرثية أبي تيملة في ابن المبارك فأشدها - وهي طويلة - وابن مهدي يبكي لما كان في نفس ابن مهدي من لإجلال ابن المبارك ولما وصل إلى قوله :
وبرأى الثمان كنت بصيراً حين يؤق مقياس الثمان

قاطعه قائلاً اسكت قد أفسدت الشعر وليس لابن المبارك ذنب بالعراق غير روايته عن أبي حنيفة كما بسطت الحكاية في مقدمة الاختلاف في اللفظ ، لابن قية ، مع بيان سبب انحرافه (١) عن أبي حنيفة ، ولو كان ابن مهدي يعلم أنه رجوع عن الرواية عن أبي حنيفة لصارحه بذلك ومثله في انحرافه عن أبي حنيفة واهتمامه بابن المبارك جدير بأن يعلم رجوعه لو كان رجوع . وكذلك لو صح رجوع ابن المبارك عن الأخذ والرواية عن أبي حنيفة ما صح لأبي تيملة أن يمدحه في مرثيته بكونه بصيراً برأى الثمان ، وأهل بلدة الرجل أعرف بأحواله . وقد ذكر ابن عبد البر في «الاستقراء» (ص ١٣٢) بأسانيد عن ابن المبارك أنه قال لرجل طعن في مجلسه في أبي حنيفة : (اسكت والله لو رأيت أبا حنيفة لرأيت عقلاً ونبلاً) وأنه (كان ابن المبارك يذكر عن أبي حنيفة كل خير ويزكيه ويقرضه ويثني عليه ، وكان أبو اسحاق الفزاري يكره أبا حنيفة ، وكانوا إذا اجتمعوا لم يجترأ أبو اسحاق أن يذكر أبا حنيفة بحضرة ابن المبارك بشيء) وقال أبو القاسم بن أبي العوام حدثني : محمد بن أحمد بن حماد . قال حدثني : أحمد بن القاسم (البرقي) . قال حدثني : ابن أبي رزمة ، عن عبدان قال : سمعت عبد الله ابن المبارك يقول : « إذا سمعتم يذكرون أبا حنيفة بسوء سامن ذلك وأخاف عليهم المقت من الله عز وجل » . إلى غير ذلك مما يكشف الستار عن فرية المفتريين .

وأما السند الذي بعده فقطوع ، لأن أباداود لم يدرك ابن المبارك وبينهما مفاضة ، وفي السند إليه من انقرد الخطيب بتمشيته ولفظ أبي سالم محمد بن سعيد بن حماد (الجلودي) . قال : قال ابو داود . صيغة انقطاع . وابدواود ممن يقر بامامة أبي حنيفة كما سبق في رواية ابن عبد البر . بل الثابت عن ابن المبارك برواية أبي بشر الدولابي ، عن ابراهيم الجوزجاني ، عن عبدان ، عن ابن المبارك : كان يعجبني مجالسة الثوري كنت إذا شئت رأيت مصلياً ، وإذا شئت رأيت في الزهد ، وإذا شئت رأيت في الغامض من الفقه اه بدون أن يتعرض لذكر أبي حنيفة هنا أصلاً . والآفاك تصرف في الخبر وزاد ماشاء إلى أن جعل مجلس أبي حنيفة مجلساً لا يذكر فيه النبي صلى الله عليه

(١) على انحراف عبد الرحمن بن مهدي عن أبي حنيفة لم يثبت عنه شيء مما ذكره الخطيب في تاريخه ولا مما ذكره ابونعيم في حليته في مثالب أبي حنيفة لما في الأسانيد من رجال تكلم فيهم منهم عبد الرحمن ابن عمر رسته .

وسلم ولا يصلي عليه . سبحانه ما هذا الا إلفك مفترى على ابن المبارك مكشوف النقاب . حتى على روايات الخصوم وهم الذين يروون عنه أنه أخذ عن أبي حنيفة أربعة حديث وما من حديث إلا وفيه ذكر النبي صلى الله عليه وسلم والصلاة عليه في صلب الرواية فيكون هذا الزعم وقاحة بالغة . وقد حدث ابن أبي العوام ، عن ابراهيم بن احمد بن سهل ، عن القاسم بن غسان ، عن أبيه ، عن بشر بن يحيى ، عن ابن المبارك انه قال : مارأيت رجلا عالما ولا غير عالم أوقر في مجلسه ولا أحسن سمًا وحلًا من أبي حنيفة ولقد كنا عنده يوما في المسجد الجامع فما شعرنا اذ وقعت حبة من السقف في حجره فما زاد على أن نقض حجره فألقاها وماتنا أحد الا هرب قبل له فأنت يا أبا عبد الرحمن قال كنت أشدهم هربا ثم أقبل يصف أبا حنيفة ويصف أخلاقه اه أقتله يقول ماحكاه الخطيب عنه في حق أبي حنيفة قاتل الله التعصب .

وقال في (٤٠٤ ٤٢٩) :

« أخبرني: أبو نصر أحمد بن الحسين القاضي - بالدينور - أخبرنا : أبو بكر أحمد بن محمد بن اسحاق السني الحافظ . قال حدثني : عبد الله بن محمد بن جعفر حدثنا : هارون بن اسحاق . سمعت محمد بن عبد الوهاب القناد يقول : حضرت مجلس أبي حنيفة فرأيت مجلس لغولا وقار فيه ، وحضرت مجلس سفيان الثوري فكان الوقار والسكينة والعلم فيه فلزمته . »

أقول : القناد من المكثرين عن أبي حنيفة في المسانيد وهذا من الدليل على كذب رواية الخطيب ، وعبد الله بن محمد بن جعفر ليس أبا الشيخ بن حيان لأنه لم يدرك هارون بن اسحاق الهمداني المتوفى سنة ٢٥٨هـ بل هو القاضي القزويني الكذاب المشهور الذي وضع على لسان الشافعي نحو مائتي حديث لم يرو الشافعي شيئا من ذلك أصلا ، لكن الخطيب لا يتورع أن يروي بطريقه في مثالب أبي حنيفة ، كما لا يتخرج من الرواية بطريقه في مناقب الشافعي ، وقد فعل مثل ذلك في احد ابن عبد الرحمن بن الجارود الرقي الذي كذبه هو - راجع (٢-١١ و ٦٩ و ٧٤ و ٢٤٧) من تاريخ الخطيب ولولا أمثال هذه الأمور المكشوفة لما كانت السهام المصوبة إلى نحر الخطيب لتصيب المقتل منه . وحكى الخطيب بعد ذلك بطريق محمد بن عبد الله الحضرمي عن الثوري انه « كان ينهى عن مجالسة أبي حنيفة ، وماذا على أبي حنيفة من نهى الثوري عن مجالسته ؟ على تقدير أن ابن رزق ضبط ، وأن طعن محمد بن أبي شيبة في مطين الحضرمي غير صواب . ومثل هذا النهي كثير الوقوع بين الأقران . هذا في الخبر الذي بعده . »

واما السند الثالث ففيه الهيتي وعنه يقول الخطيب : كانت أصوله سقيمة كثيرة الخطأ وكان مغفلا مع خلوه من علم الحديث (٥ - ٧٥) ، والتجاذب من يروي عما ليس عليه سماعه كما نص على ذلك الدارقطني كما في (٤ - ١٩١) من تاريخ الخطيب وليس قول الدارقطني فيه : قد حدث أحمد

ابن سلبان من كتاب غيره بما لم يكن في أصوله . بما يزال بلعل ولعل . فيسقط رواية الخطيب بهذا الطريق عن الثوري انه كان ينهى عن النظر في رأى أبي حنيفة وكان يقول : ربما استقبلني أبو حنيفة يسألني عن مسألة فأجيبه وأنا كاره وماسأله عن شيء قط . كيف . وقد صح عن علي بن مسهر أنه كان يأتي بكتب أبي حنيفة إلى الثوري - يطلب منه - ولما نهاه أبو حنيفة عن ذلك بدأ الثوري يحضر مجلس أبي حنيفة وهو يغطي رأسه إلى آخر الروايات المسرودة في كتابي ابن أبي العوام ، وأبي عبد الله الصيمري مما في نقلها هنا طول وسيأتي بيان رواية الثوري عن أبي حنيفة حديث المروثة . والخبر الذي بعد ذلك (يتعسف الأمور بغير علم ولا سنة) وفي سنده محمد بن الحسين بن حميد بن الربيع الكذاب ابن الكذاب ، ومحمد بن عمر في السند هو ابن وليد التيمي وقد تصحف (وليد) إلى (دليل) في الطبقات كلها ويقول عنه ابن حبان يروى عن مالك ما ليس من حديثه لا يجوز الاحتجاج به . ويرى أبو حاتم أمره مضطربا ، وذكره ابن الجوزي في الضعفاء . والخبر الذي بعد ذلك : ذكروا أبا حنيفة في مجلس سفيان فقال : « كان يقال عوذوا بالله من شر البتلي إذا استعرب » وفي سنده الزملاء الثلاثة ابن رزق ، وابن سلم ، والآبار وقد سبقوا وسفيان بن وكيع أفسده ورافقه فأصبح لا يحتج به عند النقاد ، وأبو حنيفة فارسي النسب ، مستعرب كما أن إسحاق عليه السلام سرياني مستعرب والبتلي هم الآراميون سكنة العراق الأصليون ولذلك قد يستعمل البتلي بمعنى العراقي بدون أن يكون من نسبهم كما يستفاد من « أنساب السمعاني » فيصح أن يقال في أبي حنيفة بتلي بمعنى أنه عراقي وذلك مثل أن يقال زوي لمن يكون من البلاد العثمانية من الأتراك باعتبار أن تلك البلاد شهرت بسكنتها الأصليين وهم الروم . على أن التعوذ من كل بتلي مستعرب جهل وجاهلية وكما بينهم من أئمة أمثال الزعفراني الذي كان يتنحى على الشافعي .

وقال في (٤٣٠ و ٤٠٥) :

« وقال الآبار حدثنا : إبراهيم بن سعيد (الجوهري) حدثنا : عبد الله بن عبد الرحمن . قال : سئل قيس بن الربيع عن أبي حنيفة فقال : من أجهل الناس بما كان ، وأعلمه بما لم يكن ، أقول : في السند غير ابن رزق ، وابن سلم ، والآبار ، إبراهيم بن سعيد الذي كان يتلقى وهو ناظم . وقيس بن الربيع تركه غير واحد وكان ابنه يأخذ أحاديث الناس فيدخلها في كتاب أبيه فيروها أبوه قيس بسلامة باطن ، ولم يكن من صناعته مثل هذا التنسكيت . ويعزو ابن عبد البر مثل هذا القول إلى رقة بن مصقلة وهو أجدر به . وعلى كل حال لا يستطيع أن يشهد هذه الشهادة إلا من أحاط علما بما كان وبما لم يكن ولعل الخطيب يرى أن علم هذا وذاك عند قيس بن الربيع - جل من احاط بكل شيء علما - ومثله الخبر الذي بعده وفي سنده سنيد ، والحجاج الأعور ، وقيس المذكور . وسنيد إنما روى عن الحجاج بعد أن اختلط اختلاطا شديدا ، وقد رآه أهل العلم يلقت الحجاج

فيتلقن منه ، والملقن كالمتلقن في السقوط عند أهل النقد . وقال النسائي : غير ثقة .

وقال في (٤٠٥ و ٤٣١) :

« أخبرنا : البرقاني . حدثني : محمد بن أحمد بن محمد الآدمي . حدثنا : محمد بن علي الأيادي . حدثنا : زكريا بن يحيى الساجي . حدثنا : بعض أصحابنا . قال : قال ابن ادريس : إني لأشتهي من الدنيا أن يخرج من الكوفة قول أبي حنيفة ، وشرب المسكر ، وقراءة حمزة .
أقول : ترى البرقاني يصف نفسه في صف هؤلاء فيروى عن مثل الآدمي محمد بن أحمد بن محمد ابن جعفر راوى العلل للساجي وهو لم يكن صدوقا يسمع لنفسه في كتب لم يسمعها ، وكان بنى اللسان كما سبق من الخطيب واما الساجي فقد سبق بيان حاله ، وشيخه مجبول بينه وبين عبد الله بن ادريس الأودى مفازة . وواضع الحكاية على لسان ابن ادريس وقح قليل الدين يجمع بين شرب المسكر ، وبين الفقه ، والقراءة المتواترة وليطمئن هذا الواضع أنها خرجا من الكوفة لكن في ذبوع وانتشار إلى مشارق الأرض ومغاربها .

وقال في (٤٠٥ و ٤٣١) :

« وقال زكريا : سمعت محمد بن الوليد البصري . قال كنت قد تحفظت قول أبي حنيفة فينا أنا يوما عند أبي عاصم فدرست عليه شيئا من مسائل أبي حنيفة فقال : ما أحسن حفظك ! ولكن مادعاك أن تحفظ شيئا تحتاج أن تتوب إلى الله منه ،
أقول : في سنده الآدمي ، وزكريا الساجي . وسبق من الخطيب (ص ٣٤٢) ما ينافي هذا بأسانيد جيدة عن أبي عاصم نفسه ، وأبو عاصم النبل من أصحاب زفر بالبصرة ومن المعجبين جداً بفقه أبي حنيفة وهكذا يفضح الكذابون أنفسهم .
وقال في (٤٠٦ و ٤٣١) .

« أخبرنا : ابن رزق : أخبرنا : ابن سلم . حدثنا : الأبار . حدثنا : أحمد بن عبد الله العتكي - أبو عبد الرحمن وسمعت منه يهرو - قال حدثنا : مصعب بن خازجة بن مصعب سمعت حماداً يقول في مسجد الجامع وما علم أبي حنيفة ؟ عليه أحدث من خضاب لحيتي هذه . »

أقول : في سنده الزملاء الثلاثة ابن رزق ، وابن سلم ، والأبار . وأحمد بن عبد الله هو الفريافاني المرزوي قال أبو نعيم : مشهور بالوضع . وقال النسائي : ليس بثقة . وقال ابن عدى : يروى عن الفضيل ، وابن المبارك وغيرهما المنابر ، وقال الدارقطني : متروك الحديث . وقال ابن حبان : يروى عن الثقات ما ليس من حديثهم ، وعن الإثبات ما لم يحدثوا به ، وقال ابن السمعاني : وكان ممن يروى عن الثقات ما ليس من أحاديثهم . وكان محمد بن علي الحافظ سيئ الرأي فيه . ومن يعول على الوضع لا يكون الا من طراز الأبار المأجور وقد وقع العتكي في الطبقات الثلاث بلفظ العكي

والصواب العتيق كما في «أنساب» ابن السمعاني . وخارجة بن مصعب معروف لكن ابنه مصعب في السند مجهول الصفة كما يقول أبو حاتم . وحامد هو ابن سلمة فعليه أن يذكر بلاياه نفسه ويمسك عن الكلام في الناس ، ولا يوجد من يزعم أن علم أبي حنيفة قديم ، وحدث عليه لا كلام فيه ، وأما كونه أحدث من خضاب لحية حماد بن سلمة المتأخر الوفاة عنه بنحو سبع عشرة سنة فلا يتصور إلا إذا كان حماد شب وهو شائب مخضوب لكن الرجل لا يبالي بما يخرج من فمه وماذا على أبي حنيفة إذا أدركه أناس حين اشتهر بالبراعة في الجدل قبل اشتهاره بالفقه ؟ . والخبر المنسوب إلى الامام الشافعي : من أن أبا حنيفة كان يرفع صوته إذا ناظر ، لم يصح سنده إليه فعلي فرض صحة السند إلى الشافعي لا يعول عليه حيث لم يذكر سنده لأن بين الشافعي وبين أبي حنيفة مفازة وهم لا يحتجون بالخبر المتقطع ، وأما ما يروى عن ابن المبارك أنه قال جواباً لمن سأله : (أكان أبو حنيفة مجتهداً ؟) — يعني كثرة العبادة — : ما كان بخليق لذاك كان يصبح نشيطاً في الخوض إلى الظهر ، ومن الظهر إلى العصر ، ومن العصر إلى المغرب ، ومن المغرب إلى العشاء فتي كان يكون مجتهداً ؟ وحيث ان لفظ أبي قدامة (سمعت سلمة بن سليمان قال : قال رجل لابن المبارك) يكون فيه انقطاع ومجهول لأنه لم يبين أنه سمع الرجل يقول أو أنه حضر القصة كما لم يبين من هو هذا الرجل ؟ فيا سبحان الله يعترف لأبي حنيفة خصومه بأنه كان عامر الوقت من الصبح إلى العشاء بالفقه وتعليم العلم ولا يعترفون له بكثرة العبادة وأى عبادة أرضى عند الله بعد أداء الفرائض من تفقيه الناس في دينهم بهذا الوجه ، ولولا أبو حنيفة وأصحابه لما نضج الفقه هذا النضج ، ولا يبعد أن يكون الراوى حاول رواية المعنى فغير وبدل . وقول ابن المبارك يحتمل جداً أن يكون من باب تأكيد المدح بما يشبه الذم وخاصة بعد تذكر ما نقله الخطيب عن مسعر بن كدام في هذا الباب حيث قال في (٣٥٥) : أخبرنا : محمد بن أحمد بن رزق . قال : سمعت القاضي أبا نصرح . وأخبرنا : الحسن بن أبي بكر . أخبرنا : القاضي أبو نصر أحمد بن نصر بن محمد بن أشكاب البخاري . قال : سمعت محمد بن خلف بن رجاء يقول : سمعت محمد بن سلمة يقول : هن ابن أبي معاذ ، عن مسعر بن كدام قال : أتيت أبا حنيفة في مسجده فرأيتَه يصلي الغداة ثم يجلس للناس في العلم إلى أن يصلي الظهر ثم يجلس إلى العصر ، فإذا صلى العصر جلس إلى المغرب فإذا صلى المغرب جلس إلى أن يصلي العشاء . فقلت في نفسي : هذا الرجل في هذا الشغل متى يتفرغ للعبادة ؟ لا تعاهدته الليلة . قال : فتعاهدته فلما هذا الناس خرج إلى المسجد فاتصب للصلاة إلى أن طلع الفجر ودخل منزله ولبس ثيابه وخرج إلى المسجد وصلى الغداة فجلس للناس إلى الظهر إلى آخر ما ذكره هناك . هكذا كان حاله ليلاً ونهاراً ولو كان اقتصر بعد أداء الفرائض على تفقيه الناس كما سبق لكفاه عبادة وطاعة الله سبحانه فكيف وهو عامر الليل بالعبادة كما ترى .

ثم الغريب أن يزعم زاعم ويقول عن أبي حنيفة : « ترك عطاء وأقبل على أبي العطوف » مع أنه ما من مستند من المسانيد السبعة عشر المؤلفة في أحاديث أبي حنيفة إلا وفيه روايته عن عطاء بكثرة وأما أبو العطوف جراح بن منهال الجزري فهو متأخر الوفاة عن أبي حنيفة بنحو ثمانى عشرة سنة ، وقد قلت رواية أبي حنيفة عنه جداً ، ولا مانع من الرواية عنه قبل طروء الغفلة به وقد ذكره أحمد بالغفلة فقط ، وقال ابن معين : ليس بشيء . وهو كثيراً ما يقول هذا فيمن قل حديثه ، ومن ظن بأبي حنيفة أنه لا يميز بين من به غفلة أو تهمة وبين غيره مع صحبته له فقد ظن باطلا . وأبو حنيفة يكثر جداً عن عطاء بن أبي رباح بل ليس بين شيوخي إمام حماد بن أبي سليمان من يكثر عنه قدراً كثاره عن عطاء . وأما أبو العطوف فرواياته عنه كلها لا تزيد على نحو خمس روايات فقط مثل الصلاة في ثوب واحد ، والاحتجام في حال الصوم ، والنهي عن بيع وشرط ، والتسوية بين دية الكتاني ودية المسلم الحر ، وكون الشهر تسعا وعشرين أو ثلاثين وكل ذلك مما ورد عن غيره أيضاً بطرق ، هكذا يكون الكذب المكشوف ؟ وابن المبارك يرى من الروايتين ، وهو الذى قال عن أبي حنيفة : « إنه أفقه الناس وأعبد ، وأورعهم » كما سبق من الخطيب بأسانيده (في ص ٣٤٢ و ٣٥٥ و ٣٥٩) . والتناسي من شأن الخطيب ، وقد سبق من ابن عون « أن أبا حنيفة صاحب ليل وعبادة » بل تناهيه في العبادة مضرب مثل ! راجع « الاتقاء » لابن عبد البر .

وقال في (٤٠٦ - ٤٣٢):

« أخبرني : الأزهرى . حدثنا : محمد بن العباس . حدثنا : أبو القاسم بن بشار . حدثنا : إبراهيم ابن راشد الأدمي . قال : سمعت أبا ربيعة فهد (١) بن عوف يقول : سمعت حماد بن سلمة يكتي أبا حنيفة أبا جيفة . »

أقول : لينظر القارئ الكريم إلى مبلغ أدب خصوم أبي حنيفة معه !! وكنا نعرف أن الخطيب متعصب ، والأزهرى متعصب ، لكن ما كنا نظن بهما أنهما يظنان النكابة في أبي حنيفة وأصحابه بتسجيل مثل هذا السفه عن مثل محمد بن العباس الخزاز المسمع يكتب ذلك الرزاز بسند فيه إبراهيم ابن راشد الأدمي المتهم عند ابن عدى كما ذكره الذهبي . وأبو ربيعة فهد بن عوف وقد كذبه ابن المديني . وحماد بن سلمة الذى يعزى إليه ذلك السفه يروى تلك الطامات المدونة في كتب الموضوعات وقد أدخل في كتبه ريباه ما شاء من المخازى كما قال ابن الجوزى ، وتحاماه البخارى ، ولم يذكر مسلم من أحاديثه إلا ما سلم من التخليط من رواياته قبل أن يختلط . وكان المسكين على براعته في العريية

(١) وفي الطبقات الثلاث محمد وهو محرف من فهد وهو لقب له واسمه زيد كما في الكنى للدولابي .

راجع الميدان في اسم فهد .

وضيته الطيب مبدأ أمره ساء سمعته ، وأصبح أداة صماء بأيدي الحشوية في أواخر عمره ومن مروياته (رأيت ربي في صورة شاب امرد جعد ققط ...) تعالى الله عن ذلك . ومن دافع عنه لا بد وأن يكون جاهلا بجماله أو زائغا نسأل الله السلامة ولو ثبتت تلك الكلمة عنه لوجب تعزيزه على هذا السفه الذي يأبى السوقة أن يفوها بمثله ! وأنت تعلم كيف كان تعزيز عمر الفاروق رضى الله عنه للحطية حينما قال في حق الزرقان :

دع المكارم لا ترحل لبغيها واقعد فانك أنت الطاعم الكاسي

كما سبق . وأين هذا من هذا السفه ؟ ومن اختلال الموازين عند الخطيب أن يذكر هذا في مثالب أبي حنيفة ، وإنما المناسب أن يذكره في مثالب حماد بن سلمة تدليلا على مبلغ سفه وبذاءته على تقدير ثبوت الحكاية في نظر الخطيب . ولعل عبدالله بن المبارك أراد الرد على لافظ هذا الفحش حيث قال :

ألا يا حنيفة تعلقوك جيفة وأعيأ قارىء ما في صحيفه

أمثلك لاهدت ولست تهدي يعيب أخا العقاف بأحنيفه!

إلى آخر الآيات التي أخرجا ابن أبي العوام الحافظ ، عن العباس بن الفضل ، عن يوسف ابن أبي يوسف لعبدالله بن المبارك . فجزى الله ابن المبارك عن أبي حنيفة خيرا حيث جازى المعتدى بمثل اعتدائه .

وقال في (٤٣٢ و ٤٠٧) :

« أخبرنا : ابن رزق . أخبرنا : عثمان بن أحمد . حدثنا : حنبل بن إسحاق . قال : سمعت الحميدى يقول لأبى حنيفة - إذا كناه - أبو حنيفة لا يكتفى عن ذلك ، ويظهره في المسجد الحرام في حلقة والناس حوله . »

أقول : إن ضبط ابن رزق هذه الرواية ولم تكن من بلایا ابن السماك أبى عمرو عثمان بن أحمد ولا من تصرفات حنبل يسقط عبد الله بن الزبير الحميدى بمجاهرته بهذا النبز المحرم ولا سيما في المسجد الحرام . والحميدى معروف ببالغ التعصب وهجر القول بل كذبه محمد بن عبد الحكم في كلامه ، وإن كان موثقا في الحديث . ولما استصحبه الشافعى إلى مصر باعتبار أنه راوية ابن عينة أخذ يطعم أن يخلف الشافعى بعد وفاته ولما علم أن أصحابه لا يرضونه لبعده عن الفقه حكى عن الشافعى أن أحق جماعته بمقامه هو البويطى ، فكذبه محمد بن عبد الحكم ، ولم يكن مثل الامام الشافعى ليسر إلى أحد الافاقين بما يكتمه عن جماعته ، ولو كان رأيه أن يكون البويطى خلفا له لجاهر بذلك أمام جماعته لئلا يحتفلوا بعده ، وقد غرم البويطى الف دينار - والآلف كثير إلى أن يصلح

قلوب الجماعة كما حكى الحافظ ابن حجر في «توالي التأسيس» عنه - وللبرطيل أفاعيل - (١) وكان هوى الحميدى مع البويطى لتقاربهما فى المزع وبعدهما عن الغوص على دقائق الفقه ، بخلاف أمثال المزنى ، وابن عبد الحكم . ولولا أنه كان رواية ابن عيينة لكان الناس استغنوا عنه وعن حديثه لبذاءة لسانه ، وتعصبه الشديد ولعل الامام الشافعى رضى الله عنه أراد حينما تمثل بشعر ابن المبارك السابق وقال :

ألا يا حيفة تعلوك حيفه	وأعيا قارىء ما فى حيفه
أمثلك لاهديث ولست تهدى-	يعيب أخا العقاف أبا حيفه !
تعيب مشعراً سهر الليالى	وصام نهاره الله خيفه
وصان لسانه عن كل افك	وما زالت جوارحه عفيفه
وغض عن المحارم والمناهى	ومرضاة الإله له وظيفه
فن كأتى حيفة فى نداءه ١٩	لأهل الفقر فى السنة الجحيفه

وقد رأيت فى مجموعة العلامة الشيخ عبد الله بن عيسى الكوكبانى اليماني المتوفى سنة أربع وعشرين ومائتين وألف ينقل بخطه عن «شرح الملل والنحل» للامام المهدي بالله اليماني رحمه الله أن الشافعى رضى الله عنه لما سمع رجلاً يتكلم فى هضم جانب أى حيفة قال هذه الآيات بعد أن زبر ذلك الرجل واتهره - ثم ذكر تلك الآيات ومعها نحو عشرة آيات أخرى ، لكن الظاهر أن الشافعى تمثل بها كما سبق وليست هى من نظمه ، وإن ظن من تمثله بها أنها من شعره ، وليس كذلك . ولا يزيد فى الرد على ذلك المنتقص الفحاش على ما تمثل به الشافعى فى الرد عليه وفى ذلك عبرة .

(١) وقد روى ابن حجر فى «توالي التأسيس» ٨٤ « أن البويطى قال : لقد غرمت نحواً من ألف دينار حتى تراجع أصحابنا وتآلفنا اهـ . وبعد صرفه لذلك المقدار من الدنانير استتب له الأمر فى الظاهر لكن كان أثر التشويش مستمراً بينهم حتى انتهز ثلاثة منهم فرصة حادثته حمل الناس على القول بخلق القرآن فكتبوا فى شأن البويطى إلى بغداد فوراً الأمر فاستحضره صاحب الشأن - وكان حسن الرأى فيه - فقال له : قل فيما بينى وبينك . يريد بذلك صونه من الخلل إلى بغداد فأبى وقال : لأنه يقتدى بمائة ألف ولا يدرون المحنى . كما يعلم من طبقات ابن السبكي (١ - ٢٧٦) وقد روى ابن السبكي فيها أيضاً عن البويطى أنه قال : « برى الناس من دمي إلا ثلاثة حرمة والمزنى وآخر » يريد به ابن الشافعى ، وروى السبكي أيضاً فى (١ - ٢٧٥) أنه تنازع ابن عبد الحكم والبويطى فقال البويطى : أنا أحق به منك . وقال الآخر كذلك . فجاء الحميدى فقال : قال الشافعى ليس أحد أحق بمجسطى من يوسف وليس أحد من أصحابي أعلم منه . فقال له ابن عبد الحكم : كذبت . فقال له الحميدى : كذبت أنت وأبوك وأملك اهـ فيعلم من ذلك كلة قيمة أتباع البويطى بمصر وملحظه نفسه فى المسألة وبراءة قاضى مصر من التعصب عليه وإن زعم ذلك بعضهم .

وقال في (٤٠٧ و ٤٣٢) :

« أخبرنا : العتيق . حدثنا : يوسف بن احمد الصيدلاني . حدثنا : محمد بن عمرو العقيلي . حدثني زكريا بن يحيى الحلواني . قال : سمعت محمد بن بشار العبدى بنداراً يقول : قلنا كان عبد الرحمن بن مهدى يذكر أبا حنيفة إلا قال : كان بينه وبين الحق حجاب . »

أقول . إن كان يريد بالحق الحق سبحانه وتعالى فمن الذى ليس بينه وبين الله حجاب ؟ وإن كان يريد به الصواب في المسائل فليس له مسألة في المعتقد إلا واعتقاد خلافها ضلال . وأما الفروع فقد أصطل هو وأصحابه الأصول ، وفعروا الفروع بأدلتها قبل ان يعنى بذلك باقى الأئمة المتبوعين وهم موافقون له في ثلاثة أرباع الفقه كما يظهر من مدارسة مواطن اتفاق الأئمة ومواضع اختلافهم في كتب الخلاف ، والنزاع في الربع الباقي مستمر . فالقول بأن بينه وبين الصواب من مسائل الفروع حجاباً مطلقاً يكون مجازفة تسقط بنفسها بدون حاجة إلى من يسقطها ، وإن أراد البعض اليسير فلفظه بعيد عن افادة ذلك فليستبدل لفظاً بلفظ مع التصريح بتلك المسائل اليسيرة التي يزعم أن أبا حنيفة أخطأ فيها ليتمكن التحدث عنها ، على أن بنداراً في السنتين الأولى والثاني تكلم فيه الأقدمون الى إن اتهموه بالكذب وسرقة الحديث ، ثم استقر عمل المتأخرين على الانتقاء من رواياته . وفي السند الثالث ابن درستويه معه .

وقال في (ص ٤٠٧ و ٤٢٣) :

« أخبرنا : ابن رزق . أخبرنا : ابن سلم . حدثنا : الأبار . حدثنا سلسلة بن شبيب . حدثنا : الوليد بن عتبة . قال : سمعت مؤمل بن اسماعيل قال : قال عمر بن قيس : من أراد الحق فليأت الكوفة فلينظر ما قال أبو حنيفة وأصحابه فليخالفهم »

أقول : قد سبق أن قول أبي حنيفة وأصحابه في المعتقد هو الحق الذي لا يجحد عنه أهل الحق ، فانظر إلى عقيدته التي دونها أبو جعفر الطحاوى فهل ترى فيها عوجاً ؟ وأما مسائل الفروع فالأئمة المتبوعون بعده على اتفاق معه في غالبها ، ولا يزيد نزاع كل امام معه على الربع من المسائل فتبين من ذلك أن من خالف أبا حنيفة وأصحابه في العقيدة ، أو في تلك المسائل التي لا ينازعهم فيها امام من أئمة الدين يكون خالف الحق الصريح حتماً ، ومن خالفهم في النذر اليسير من المسائل التي توزعوا فيها من غير دليل واضح وعدم على ضلال بسببها فهو عاند الأحاديث الصحيحة الصريحة الواردة في أن المجتهد مأجور في حالتي الإصابة والخطأ ، أو جهل حكم المسائل الاجتهادية عند أهل الحق . والقول بتأيم المجتهد المخطئ - على فرض ثبوت خطئه - قول أهل الزيغ .

وأما سند الخبر ففيه الزملاء الثلاثة ابن رزق ، وابن سلم ، والأبار . وفيه أيضاً مؤمل بن اسماعيل وهو متروك الحديث عند البخارى ، وأما عمر بن قيس فإن كان الماصر الكوفي فمؤمل

المكي لم يلحقه ، وإن كان أبا جعفر عمر بن قيس المكي فهو منكر الحديث ساقط على ما ذكره غير واحد من النقاد وهو الذى يعزو اليه ابن سعد أنه قال لمالك بحضرة بعض الولاة : الشيخ يخطئ مرة ومرة لا يصيب . فقال مالك : كذلك الناس ثم بلغ مالك أنه تغفله بذلك فقال : والله لا كله أبداً . وهو الذى يقال عنه أنه قال أيضاً لمالك : أى مالك أنت هالك جلست بيلة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تفضل حاج بيت الله تقول أفرد ، أفرد ، أفردك الله . فأراد اصحاب مالك أن يكلموه فقال مالك : لا تكلموه فانه يشرب المسكر اه . كما فى « تهذيب التهذيب » . وبعضهم يعزو الحكاية الأولى إلى أبى يوسف مع مالك بحضرة الرشيد والله أعلم . على أن صيغة مؤمل صيغة انقطاع . وبعده قول عمار بن زريق « خالف أبا حنيفة فانك تصيب » . فعمار هذا هو ابن عم عبد الله بن شبرمة يقول السليمانى عنه أنه كان من الرافضة ، والأحوص بن الجواب الضبي فى السند من أصحاب ابن أبى ليلى وهو لم يكن بالقوى عند ابن معين . وفى الخبر الذى يليه ابن درستويه يرويه عن يعقوب ، عن ابن نمير . حدثنا : بعض اصحابنا - وهو مجهول - عن عمار بن زريق وهو الذى تكلم فيه السليمانى وفى الذى بعده بسند البرقانى إلى الحسين بن ادريس : قال : قال : ابن عمار : « إذا شككت فى شيء نظرت الى ما قال أبو حنيفة تخالفته كان هو الحق - أو قال : البركة فى خلافه » وابن عمار هو محمد بن عبد الله الموصلى التاجر صاحب كتاب « العلل ومعركة الشيوخ » قال ابن عدى : رأيت أبا يعلى يسمي القول فيه ويقول : شهد على خالى بالزور . وله عن أهل الموصل أفراد وغرائب اه . وأبو يعلى الموصلى من أعرف الناس به وكلامه فيه قاض على كلام الآخرين ، والحسين ابن ادريس الهروى صاحب التاريخ ، يقول عنه ابن ابى حاتم بعد أن ذكر له أحاديث باطلة لأدري البلاء منه أم من خالد بن هياج اه . والهروى وعالده مذكوران فى ثقات ابن حبان جهلته بحالها وتساهله فى التوثيق مردود عند أهل النقد ، راجع « اللسان » . والخبر على تقدير ثبوته عن قائله مجازفة تنبئ عن قلة الدين فى قائله .

وقال فى (٤٠٨ و ٤٣٤) :

« ... فأجابه - أى مساوراً - بعضهم يقول :

فكم من فرج محصنة عفيف أحل حرامها بأبى حنيفة ،

أقول : وهدي بن عبد الوهاب - فى سند الخبر - بالياء المثناة لا بالموحدة كما وقع فى الطبقات الثلاث . وكل ما فى الأمر أن شاعراً مجهولاً يهجو فقيه الملة فإذا تكون قيمة هجائه غير أن تكب الهاجى فى النار ؟ ولو كان هذا الهاجى رفع الثقاب عن وجهه وصارح بالمسألة التى لا يرضاها ويعدها من قبيل إحلال الحرام لكان فى الامكان الحديث عنها والجواب عن اعتراضه . فنادام القائل مجهولاً والمسألة مجهولة لا نستطيع الكلام مع هذا الناقد البصير بغير الدعاء له بكشف

غشاوة الجبل عن بصيرته حتى لا يتبرى مرة أخرى لنقد إمام من أئمة المسلمين بمجهول عن مجهول والمحارم في باب النكاح منصوص عليها وأبو حنيفة يتوسع في باب الحرمة بالمصاهرة وبالرضاع . فذهب أحوط المذاهب في باب النكاح من غير أدنى شك لكن الشاعر يهيم في كل واد .

وقال في (٤٠٩ و ٤٣٥) :

« كم من فرج حرام قد أباحه جدك . قاله أبو بكر بن عياش لاسماعيل بن حماد .
أقول : لم يذكر مثالا واحداً من تلك الكثرة حتى نلتفت اليه والخبر في سنده ابن رزق ، وأبو عمرو بن السالك ، ولفظ (صاحب لنا ثقة) لا يزيل الجاهالة عن الراوى عند أهل الحديث ، فلا يثبت الخبر بمثل هذا السند عن ابن عياش أصلاً . وفي الخبر الذي بعده الزملاء الثلاثة . وفي الذي بعده محمد بن العباس الخزاز ، وأبو معمر اسماعيل بن إبراهيم الهروي ، وقد سبق من الخطيب في (ص ٣٢٧) عن أبي بكر بن عياش أنه قال : (إن أبا حنيفة ضرب على القضاء) وهنا يقول : (إنما ضرب على أن يكون عريفاً على طرز حاكمة الخزازين) والخبر السابق هو الصحيح وما هنا اقتراف على أبي بكر بن عياش على أن ضربه على القضاء مما تواتر رغم اتف الخطيب وهذا هو الافتضاح بعينه .

وقال في (٤٠٩ و ٤٣٥) :

« أخبرني : الحسن بن علي بن عبد الله المقرئ . حدثنا : محمد بن بكران البزاز . حدثنا : محمد بن مخلد . حدثنا : محمد بن حفص — هو الدوري — قال : سمعت أبا عبيد يقول : كنت جالسا مع الاسود بن سالم في مسجد الجامع بالرصافة فتذاكروا مسألة فقلت : إن أبا حنيفة يقول فيها كيت ، وكيت . فقال لي الاسود : تذكر أبا حنيفة في المسجد ؟ فلم يكلمني حتى مات . »

أقول : أين الاسود بن سالم من أبي عبيد الامام في كل علم ؟ وكان الاسود بن سالم من العباد المتقشفين المقبلين على الله ، ولم يكن له سعة في العلم ولا التفات إلى الفقه ، كان يصعب عليه أن يشتغل في المسجد بغير ذكر الله غير شاعر بأن مدارس الفقه من ذكرا الله ، وله رأيه في هذا ولاهل العلم رأيهم ، ولم يكن هو عن محتج بقوله في مثل هذا الموضوع . ولا أدري لماذا تكلف الخطيب الرواية عنه وحاله معلوم مما رواه الخطيب نفسه في (٧-٣٦) حيث قال أخبرنا : الحسين بن علي الطناجيري . حدثنا : محمد بن علي بن سويد المؤدب . حدثنا : عثمان بن اسماعيل بن بكر السكري . قال : سمعت حبش بن برد يقول : روى اسود بن سالم يغسل وجهه من غدوة الى نصف النهار فقيل له إيش خبرك ؟ قال رأيت اليوم مبتدعا فأنا أغسل وجهي منذ رأيت إلى الساعة ، وأنا أظنه لا يتقأه .

وقال في (٤٠٩ و ٤٣٥) :

« أخبرني : محمد بن أحمد بن يعقوب . أخبرنا : محمد بن نعيم الضبي (هو الحاكم نسبه الى جده) قال : سمعت محمد بن حامد البزاز يقول : سمعت الحسن بن المنصور يقول : سمعت محمد بن عبد الوهاب يقول : قلت لعلي بن عثام : أبو حنيفة حجة ؟ فقال : لا للدين ، ولا للعالم . »

أقول : الحجة في دين الله ، الكتاب ، السنة ، والاجماع ، والقياس بشروطه . والحجة في الدنيا شهادة الشهود العادلة ، وإقرار المدعى عليه ، وقول أهل الحديث في الحجة اصطلاح حدثت فلا معنى لذكر هذه الحكاية هنا وإن أراد أنه لا يحتاج بروايته فهذا جرح غير مفسر على أنه قد احتج بحديثه الشافعي في « الأم » وهو إمام الخطيب ، ومبلغ كثرة من أتى عليه يظهر من « الاتقاء » لابن عبد البر بل هو ممن تواترت ثقته وأمانته وإمامته فلا يطعن فيه إلا زائغ كما هو مبسوط في غير هذا المكان ثم السند إلى علي بن عثام فيه محمد بن عبد الوهاب القراء وهو معلول عند أبي يعلى الخليلي في الارشاد والحاكم معروف بالتعصب والاختلاط ، وعلي بن عثام من رجال مسلم ووه من قال في تعليقه هنا انه مجهول راجع « خلاصة الخزرجي » - أصغر كتاب في الرجال - لتعلم انه غير مجهول .

وقال في (٤٠٩ و ٤٣٥) :

« أخبرنا : أبو حازم عمر بن أحمد بن إبراهيم العبدوي الحافظ - بنيسابور - أخبرنا : محمد بن أحمد بن الغطريف العبدوي - بخرجان - حدثنا : محمد بن علي البلخي . حدثني : محمد بن أحمد التيمي - بمصر - حدثنا : (عبد الله بن) محمد بن جعفر الأسامي قال : كان أبو حنيفة يتهم شيطان الطاق (١) بالرجعة وكان شيطان الطاق يتهم أبو حنيفة بالتناسخ قال : فخرج أبو حنيفة إلى السوق فاستقبله شيطان الطاق ونمعه ثوب يريد يبعه فقال له أبو حنيفة : أتبيع هذا الثوب لي إلى رجوع علي ؟ فقال : إن أعطيتني كفيلاً أن لا تمسح قرداً بعثك فبهت أبو حنيفة : قال : ولما مات جعفر بن محمد ، التقي هو وأبو حنيفة فقال له أبو حنيفة : أما إمامك فقد مات . فقال له شيطان الطاق : أما إمامك فن المنظرين إلى يوم الوقت المعلوم »

أقول : جن الخطيب حيث بدأ يشقى غيظه من أبي حنيفة بما ينسب إلى مثل شيطان الطاق ، وأدبنا بمنعنا نقل مقاله زملاء شيطان الطاق في إمامه ، وفي « بحار الأنوار » و « دروسات الجنات » شيء كثير من هذا الطراز . ان كان في ذلك شفاء للصدور كلاب في ذلك إشفاء للصدور ، وإن الغطريف أنكروا عليه روايات كما في لسان الميزان . ومحمد بن علي بن الحسين البلخي الهروي يغلب على رواياته المناكير . ومحمد بن أحمد التيمي العامري المصري كان كذاباً يروي نسخة

(١) تلقب به محمد بن علي بن النعمان الشيعي صاحب النوادر فاشتهر به ويلقبه الإمامية بمؤمن الطاق .

موضوعة كما قال ابن يونس . وبالنظر إلى أن وفاته سنة ثلاث وأربعين وثلاثمائة لا يكون شيخه ولده إلا في النصف الأخير من المائة الثالثة ، فيكون بين محمد بن جعفر الأساى شيخه وبين شيطان الطاق المعاصر لأبي حنيفة مفازة إلا إذا كانت الصلة بينهما صلة ما بين الشياطين نعوذ بالله من الشياطين ومن المعولين عليهم فيما يروون .
وقال في (٤١٠ و ٤٣٦) :

« أخبرنا : أبو نعيم الحافظ . حدثنا : أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان . حدثنا : سالم ابن عصام . حدثنا : رسته (عبد الرحمن بن عمر) ، عن موسى بن المساور قال : سمعت جبر - وهو (محمد بن) عصام بن يزيد الأصهباني - يقول : سمعت سفيان الثوري يقول : أبو حنيفة ضال مضل . أقول : رجال هذا السند غير الخطيب والثوري كلهم أصهبانيون أبو نعيم على تعصبه متكلم فيه وقد سبق ، وكذا شيخه أبو الشيخ ضعفه بلديه أبو احمد العسال ، وسالم بن عصام صاحب غرائب ورسته أصهباني ميلاده سنة ١٨٨ في رواية ابن أخيه قبل وفاة ابن مهدي بعشرين فقط ، ويستبعد أن يجعل ابن أخيه ميلاده ، ومع هذا يقال : إنه روى عن ابن مهدي ثلاثين ألف حديث فلا يتصور هذا الاكثار لابن عشر وقد انفرد ابن ماجه من أصحاب الأصول الستة بالرواية عنه . قال أبو موسى المدني : تكلم فيه أبو مسعود - وهو الحافظ البارع احمد بن الفرات الرازي - كتب إلى أهل الرى ينههم عن الرواية عنه . ويكثر الغريب في حديثه وقال أبو محمد بن حيان غرائب حديثه تكثر ، وموسى بن المساور أبو الهيثم الضبي من رجال الحلية مجهول الحال ولم أر من وثقه و (جبر) بفتح الجيم وتشديد الموحدة وعلى فرض صحة الخبر عن الثوري لم يبين فيه لماذا عده ضالاً ؟ إن كان لقوله في الإيمان فهو محض الهداية كما سبق تحقيقه ، وإن كان لشيء سواه فلاندرى خلافا بينهما في شيء غير ذلك من مسائل الاعتقاد ، وقد سبق من الخطيب رواية ثناء الثوري على أبي حنيفة في (ص ٣٤١) وذكر ابن عبد البر في «الاتقاء» (١٢٧) أخباراً أيضاً في ثنائه عليه ، والاسناد هنا كما ترى . ولوفرضنا أن أمر الإيمان خفي على الثوري فقد أبا حنيفة ضالاً مضلاً لذلك فإذا على أبي حنيفة من هذا ؟ .

وقول عبد الله بن ادريس بعده : (أما أبو حنيفة فضال مضل وأما أبو يوسف ففاسق من الفساق ، في سنده ذلك الداعر أيوب بن اسحاق السافري تكلم فيه ابن يونس وفي سنده أيضاً رجاء ابن السندی له لسان طلق في الواقعة وقد أعرض عنه أصحاب الأصول الستة ووهم عبدالغنى المقدسى في ظنه أن البخارى أخرج له كما قال المزرى وغيره عفا الله عن عبد الله بن ادريس الأودى كان يرى الناس بالضلال بأيسر سبب يعلو على إدراكه ١ وفي الخبر الذى بعده أيوب بن اسحاق بن سافرى السافرى أيضاً وما نراه الا كذب على أيوب الواسطى حيث عزا إلى يزيد بن هارون أنه

قال : « ما رأيت قوما أشبه بالنصارى من أصحاب أبي حنيفة » وقد صح عن يزيد بن هارون ثناء بالغ في أبي حنيفة كما سبق من الخطيب (ص ٣٤٢) كيف وقد أخرج ابن عبد البر عن الحكم بن المنذر ، عن يوسف بن احمد ، عن محمد بن علي السمناني ، عن أحمد بن حماد ، عن القاسم بن عباد ، عن محمد ابن علي أنه سمع يزيد بن هارون يقول : قال لي خالد (بن عبدالله الطحان) الواسطي : انظر إلى كلام أبي حنيفة لتتفقه ، فانه قد احتيج إليك . أو قال : إليه وروى عنه خالد الواسطي أحاديث كثيرة اه فياترى هل يقبل هذا النصح من شيخه فيمن يراه كالنصارى ؟ تالله ما هذا الا فاك مفترى !

وقد أخرج ابن أبي العوام ، عن جعفر بن محمد بن اعين ، عن يعقوب بن شعبة قال حدثني : يعقوب بن احمد . قال : سمعت الحسن بن علي . قال : سمعت يزيد بن هارون . يقول : وسأله انسان فقال : يا أبا خالد من أئمة من رأيت ؟ قال : أبو حنيفة ولصيرن أبو حنيفة أستاذ أكابرهم ولوددت أن عندي مائة ألف مسألة من مسأله قال : وجالسته قبل أن يموت بجمعة اه وقال ابن أبي العوام أيضا : حدثني ابراهيم بن احمد بن سهل . قال حدثنا : القاسم بن غسان . قال : سمعت ابراهيم بن عبدالله المروى . يقول : سمعت يزيد بن هارون يقول : أدركت ألف رجل من الفقهاء وكتبت عن أكثرهم ما رأيت فيهم أئمة ولا أورع ولا أحلم من خمسة أولهم أبو حنيفة اه . فخاشا يزيد بن هارون أن يفوه بمثل ما نقله الخطيب عنه . وما هو الا من دعارات ابن سافرى والله حسيه وحسب من رواه من غير تفتيده وهو يعلم انه كذب .

وقال في (٤١٠ و ٤٣٧) .

« اخبرنا : احمد بن محمد العتيق ، والحسن بن جعفر السلباسي ، والحسن بن علي الجوهري . قالوا : اخبرنا : علي بن عبد العزيز البرذعي . اخبرنا : ابو محمد عبد الرحمن بن ابي حاتم . اخبرنا : محمد بن عبدالله الحكم قال : قال لي محمد بن ادريس الشافعي : نظرت في كتب لأصحاب أبي حنيفة فاذا فيها مائة وثلاثون ورقة فعددت منها ثمانين ورقة خلاف الكتاب والسنة . قال ابو محمد لأن الاصل كان خطأ فصارت الفروع ماضية على الخطأ . »

أقول : صبر الخطيب من أول الترجمة إلى هنا من غير أن يذكر من الشافعي رواية في النيل من أبي حنيفة مع ذكره روايات في ذلك عن أخص أصحاب أبي حنيفة ، وهنا قد شفي صدره وذكر من الشافعي أربع روايات في هذا الصدد وإني لا أتكلم في سند الرواية الأولى بشرح ما ينطوي عليه البرذعي ولا ببيان وجوه تعنت شيخه في الجرح بما يميل عليه اعتقاده الذي تلقاه من حرب بن اسماعيل ولا بنقل ما قاله الحميدى والربيع المؤذن في ابن عبد الحكم بل أفرض أن متن الرواية بما أسر به الشافعي الى محمد بن عبد الحكم على خلاف ما تواتر عن الشافعي انه قال : « الناس كلهم عيال في الفقه » على أبي حنيفة ، وانه « حمل من محمد بن الحسن حمل جعل من علمه » ، وانه « أمن الناس عليه في الفقه »

إلى غير ذلك من نصوصه المسجلة بإسانيدها في كتب أهل العلم ، وفي تاريخ الخطيب نفسه ، بل أكتفى بلفت النظر إلى غلطة في النص المنقول هنا - في الطبقات الثلاث ومخطوطة دار الكتب المصرية - وذلك أن كتابا منسوبة لا تكون منسوبة لجميع أصحاب أبي حنيفة كما لا يكون عدد أوراق ما يقال له كتب مائة وثلاثين ورقة فقط بل هذا العدد من الأوراق لا يتصور أن يكون إلا في كتيب ومثل هذا الكتيب لا يكون تأليف جميع أصحابه بل يكون تأليف بعضهم فقط وكل ذلك ظاهر جداً فيما أرى فلعل أصل الرواية : (نظرت في كتيب لبعض أصحاب أبي حنيفة فإذا فيه مائة وثلاثون ورقة فعددت منها ثمانين ورقة خلاف الكتاب والسنة) فغاطت النسخة أو أحد الرواة في نقل الأصل حتى أصبحت الرواية على الصورة السابقة . ونحن نجعل مقدار الشافعي من أن ينطق بكلام غير معقول فما تلقاه الشافعي من محمد بن الحسن فقط حمل بحقي باعترافه ، وليس ذلك كل ما طلع عليه الشافعي من كتب أصحاب أبي حنيفة ، بل اطلع أيضاً على كتب أبي يوسف والأمامي ، فقط من بينها نحو ثلاثمائة جزء على ما يقال : وسمع كثيراً من وكيع بن الجراح ، وأسد بن عمرو ، ويوسف بن خالد السمي وغيرهم من أصحاب أبي حنيفة وكتبهم تملأ خزائنهم ربما لا يكون عدد أوراقها أقل من عدد الكلمات أو الجمل في مؤلفات الشافعي ، فإذا ثبت بهذه الصورة أنه لا يعقل أن يكون قوله إلا في كتيب يحتوى على ذلك العدد من الأوراق فقط فماذا على الشافعي لو كان صرح بمؤلف الكتيب المذكور ، وجاهر بذكر ما خالف في نظره الكتاب والسنة من مسأله ؟ وهو نحو ثلثي مسائل ذلك الكتيب فلو كان فعل ذلك ربما رجح مؤلف الكتيب إلى الصواب أو أبدى ما عنده من الجواب إن كان حيا ، وإن كان ميتا يقوم أحد تلاميذه مقامه في ذلك فيعم النفع بهذا الأخذ والرد ويتضح الخطأ والصواب من بين المسائل .

وعلى فرض أن أحد أصحاب أبي حنيفة أخطأ في غالب مسائل كتيب فماذا على أبي حنيفة من ذلك ؟ والشافعي نفسه رجح عما حواه كتاب الحجج ، كالمعروف بالقديم وأمر بفسله والإعراض عنه (١) وهو مجلد ضخم لا يقل عدد أوراقه من ثمانمائة ورقة . ولو لا أن الشافعي رأى قديمه كله مخالفاً للكتاب والسنة لما رجح هذا الرجوع ولا تشدد هذا التشدد . فكيف يسوغ للشافعي أن يعير من يكون خطؤه نحو نسبة الواحد إلى العشرة بالنسبة إلى خطئه نفسه ؟ . وذلك العالم المقروض خطؤه لم يعترف بعد بالخطأ اعتراف الشافعي بخطئه في قديمه ولعل لصاحب الكتيب كلاماً يندفع به اعتراض المعارض لو علم ما هو هذا الاعتراض ؟ ويوجد بين العلماء من يتسرع في الحكم بمخالفة

(١) وفي مناقب الشافعي للفخر الرازي (ص ١٢٢) قال البيهقي : رأيت في كتاب زكريا بن يحيى الساجي بإسناده ، عن البويطي قال : سمعت الشافعي رضي الله عنه يقول « لا أجعل في حل من روى عن كتابي البغدادي » وهو قديمه ، ويروي الراعي الأندلسي في « الاتصار » أمر الشافعي بفسل قديمه كله .

الكتاب والسنة . بحيث يظهر بعد إمعان النظر في كلامه أن ما عده مخالفاً للكتاب والسنة هو الموافق لها ، وهو الصواب بعينه ، وها هو محمد بن عبد الله بن عبد الحكم راوى هذه الحكاية من الشافعي ألف كتاباً سماه « ما خالف فيه الشافعي كتاب الله وسنة رسوله » ، كما ذكره ابن السبكي وغيره فمل صدقه فيما يقوله ، بالنظر إلى مبالغة ابن خزيمة في الثناء عليه ؟ حيث يقول : ليس تحت قبة السماء أحد أعلم باختلاف الصحابة والتابعين واتفاقهم من محمد بن عبد الله بن عبد الحكم . ولو كان أصل الحكاية (نظرت في كتاب لأبي حنيفة) لاستقام المعنى على تقدير التفاضل عما في السند إلا أن الكلام يكون مرسلًا على عواهنه من غير بيان ما هو هذا الكتاب بين كتب أبي حنيفة .

وأما ما رواه الخطيب عن الشافعي أيضاً أنه قال : (أبو حنيفة يضع أول المسألة خطأ ثم يقبس الكتاب كله عليها) فلا تتكلم في رجالها وإن كان بينهم من غير رجال السند الأول الريع الماردى الذى يقول فيه أبو يزيد القراطيسى ما يقول بل نعترف بأن المجتهد قد يخطئ . في التفرع ولأبي حنيفة بعض أبواب في الفقه من هذا القبيل ففي كتاب « الوقف » أخذ بقول شريح القاضي وجعله أصلاً ففرع عليه المسائل فأصبحت فروع هذا الكتاب غير مقبولة حتى ردها أصحابه ، وهكذا فعل في كتاب « المزارعة » حيث أخذ بقول إبراهيم النخعي وجعله أصلاً ففرع عليه الفروع ، ولكن ما هو من هذا القبيل من مسائل أبي حنيفة ربما لا يبلغ في العدد عدد أصابع اليد الواحدة في حين أن ما عند ذلك العائب من هذا القبيل بحيث يحار فيه كبار الفقهاء من أهل مذهبه فتجدهم مضطرين فيما يختارون في المذهب بين قديم المسائل وجديدها ، وبين الأجوبة الشفعية المروية عن الامام التي يقال فيها (فيها قولان) فيشكون من عدم مثنى الفروع على الأصول وعدم الاطراد في التأصيل والتفريع مما ليس هذا موضع شرحه وله محل آخر .

وأما ما يزوره أبو جعفر الأيلي إلى الشافعي (انه لا يعلم أحداً وضع الكتب أدل على عوار قوله من أبي حنيفة) فيدل على أن أبا حنيفة لم يكن يسير على طريقة إخفاء ما في كلامه من مواطن الضعف وما ذلك إلا من أماتته في العلم . وأما ما يزعم إليه انه قال : (ما شبهت رأى أبي حنيفة إلا بخيط السحارة يمد كذا فيجىء أخضر ، ويمد كذا فيجىء أصفر) ففي سنده ابن رزق ، وأبو عمرو ابن السالك فلا نطن به أن ينطق بمثل هذا الكلام في فقه أبي حنيفة وأنت تراه لا يذكره ولا أصحابه في كتبه إلا بالاجلال والدعاء لهم ، وهو لا يعجز عن رد ما يريد أن يرد عليه بحجة دون اللجوء إلى تشييب أهل المحون . على أن هذا يتنافى ماسبق من أنه كان يدع العيب في كلامه مكشوفاً حتى يرى الناظر رأيه فلا يقع في الغلط كما هو شأن من يتقى الله في أمر دينه . نعم : كان أبو حنيفة عند مدارسة المسائل مع أصحابه يذكر احتمالاً في المسألة فيؤيده بكل ماله من حول وطول ثم يسأل أصحابه أعندهم ما يعارضونه به ؟ فإذا وجدهم مشوا على التسليم بدأ هو نفسه ينقض ما قاله أولاً بحيث يقتنع

السامعون بصواب رأيه الثاني فيسائلهم عما عندهم في الرأي الجديد فإذا رأى أنه لا شيء عندهم أخذ
يصور وجهاً ثالثاً فيصرف الجميع إلى هذا الرأي الثالث وفي آخر الأمر يحكم لأحدهما بأنه هو
الصواب بأدلة ناهضة وليس هذا من قبيل خيط السحابة وإنما هو طريق امتاز به في التفقيه فبز به
هو وأصحابه ، الفقهاء .

وقد حدث ابن أبي العوام ، عن إبراهيم بن أحمد بن سهل ، عن القاسم بن غسان ، عن أبيه ،
عن أبي سليمان الجوزجاني ، عن محمد بن الحسن قال : كان أبو حنيفة قد حمل إلى بغداد فاجتمع
أصحابه جميعاً ، وفيهم أبو يوسف ، وزفر ، وأسد بن عمرو وعامة الفقهاء المتقدمين من أصحابه
فعلوا مسألة أيدها بالحجاج وتنوقوا في تقويمها وقالوا نسأل أبا حنيفة أول ما يقدم فلما قدم
أبو حنيفة كان أول مسألة سئل عنها تلك المسألة فأجابهم بغير ما عندهم فصاحوا به من نواحي
الحلقة : يا أبا حنيفة بلدتك الغربية فقال لهم رفقاً ، رفقاً . ماذا تقولون قالوا : ليس هكذا القول .
قال : أبحجة أم بغير حجة ؟ قالوا بل بحجة . قال : هاتوا فناظرهم فغلبهم بالحجاج حتى ردهم إلى قوله
وأذعنوا أن الخطأ منهم ، فقال لهم أعرقم الآن ؟ قالوا : نعم . قال فما تقولون فيمن يزعم أن قولكم
هو الصواب وإن هذا القول خطأ ؟ قالوا : لا يكون ذاك . قد صح هذا القول فناظرهم حتى ردهم
عن القول ، فقالوا يا أبا حنيفة ظلمتنا ، والصواب كان معنا قال فما تقولون فيمن يزعم أن هذا القول
خطأ والأول خطأ والصواب في قول ثالث فقالوا : هذا مالا يكون قال : فاستمعوا ، واخترع قولاً
ثالثاً وناظرهم عليه حتى ردهم إليه فأذعنوا وقالوا يا أبا حنيفة علمنا قال الصواب هو القول الأول
الذي أجبتم به لعله كذا وكذا وهذه المسألة لا تخرج من هذه الثلاثة الأنحاء ولكل منها وجه في
الفقه ، ومذهب وهذا الصواب فخذوه وارضضوا ما سواه إن كان يريد العائب هذا النوع من
السحر فهو سحر نجماني سحر به أبواب الفقهاء حتى العائب لا يبالي يسحر به عيون المغفلين . وهكذا
يكون فقه الجماعة ، وبه امتاز أصحابه ، وقد قال ابن أبي العوام : حدثني : محمد بن أحمد بن حماد .
قال أخبرني : محمد بن شعاع . قال : سمعت الحسن بن أبي مالك يقول : عن أبي يوسف . قال : كان
أبو حنيفة إذا وردت عليه المسألة قال : ما عنكم فيها من الآثار ؟ فإذا رويت الآثار وذكرنا توذكر
هو ما عنده نظر فإن كانت الآثار في أحد القولين أكثر أخذ بالأكثر ، فإذا تقاربت وتكافأت
نظر فاختاراه .

وقال في (٤١١ و ٤٣٧) :

« أخبرنا : البرقاني . حدثني : محمد بن العباس أبو عمر الخزاز . حدثنا : أبو الفضل جعفر بن محمد
الصنذلي - وأثنى عليه أبو عمر جداً - حدثني : المروزي أبو بكر أحمد بن الحجاج سألت أبا عبد الله -
وهو أحمد بن حنبل - عن أبي حنيفة وعمرو بن عبيد . قال : أبو حنيفة أشد على المسلمين من عمرو
ابن عبيد لأن له أصحاباً . »

أقول : روى الخطيب هنا عن أحمد ست روايات في الأولى أبو عمر محمد بن العباس المعروف بابن حيويه الخزاز المسموع بكتب ذلك الرزاز السابق ذكره والصندلى الذى أنقضى ابن حيويه وحده عليه لا يكون إلا من هذا الصنف ، وأبو بكر أحمد بن الحجاج المروذى هو صاحب الدعوة إلى أن المراد بالمقام المحمود هو إقحام الرسول صلى الله عليه وسلم على العرش في جنبه تعالى ، تعالى الله عما يقول المجسمه علواً كبيراً وقتة صاحبه البرهاري يبيغداد حول هذه الأسطورة معروفة في كتب التاريخ . راجع «الكامل» لابن الأثير في أبناء سنة ٣١٧ هـ و ٣٢٣ هـ فياسبحان الله متى كان أحمد يقول : ان عمرو بن عبيد لا أصحاب له ، وقد امتلأت البصرة وبغداد بأصحابه واصحاب أصحابه وهم جراحى أوقعوا أحمد في تلك المحنة ، وكان أحمد يترحم على أبي حنيفة ويثني عليه حينما كان أصحاب عمرو بن عبيد يضربونه في المحنة المعلومه كما سبق من الخطيب (ص ٣٢٧) وهو الذى تفقه أول ما تفقه على أبي يوسف القاضى وكتب عنه ثلاثة قاطر من العلم كما في أوائل «سيرة» ابن سيد الناس وتاريخ الخطيب (٣- ١٥) وكان يستخرج الأجوبة الدقيقة من كتب محمد بن الحسن كما روى عنه ابراهيم الحربى على ما في تاريخ الخطيب (٢- ١٧٧) فان كان الخطيب يعول على مثل سند الرواية الأولى كان في إمكانه أن ينقل من «طبقات الحنابلة» لأبي الحسين بن أبي يعلى الخنبل ما يشاء في حق أبي حنيفة لأن لكل زائغ تقولاً في أبي حنيفة .

ولقد صدق عبد العزيز بن أبي رواد حيث قال : (أبو حنيفة المحنة من أحبه فهو سنى ، ومن أبغضه فهو مبتدع) ومصادق ذلك أنك إذا درست معتقد الطاعنين فيه وجدتهم منطوين على زيغ مبین وأما الرواية الثانية فهي : (أنه كان يعيب أبا حنيفة ومذهبه) وفي سنده أبو الشيخ الأصهباني وقد ضعفه العسال . ويقول الملك المعظم : أنا أصدق هذا لأن أصحاب أحمد الى يومنا هذا لم يفهم أحد منهم « الجامع الكبير » ولا عرف ما فيه ومتى وقف عليه فلاشك انه ينكره فغل عنك باقى كتب أصحاب أبي حنيفة اهـ . والملك المعظم من أعنى الناس « بالجامع الكبير » وأعرفهم بأسراره حيث عني بشرحه ، وكان أكابر الحنابلة بدمشق في عهده فيعرف أحوالهم عن كتب ومن جهل شيئاً أنكره وعاداه وليس بقليل بين الفقهاء من لم يرض تدوين أقوال أحمد في عداد أقوال الفقهاء باعتبار أنه محدث غير فقيه عنده وأنى لغير الفقيه إبداء رأى مترن في فقه الفقهاء ؟

وفي الرواية الثانية : أحمد بن جعفر بن حمدان القطيعي مختلط فاحش الاختلاط كما بسطنا ذلك فيما علقناه على « خصائص مسند أحمد » لأبي موسى المدني و « المصعد الأحمد » في ختم مسند الامام أحمد ، لابن الجزرى . ومحمد بن جعفر الراشدى نسبة إلى الراشدية قرب بغداد وهو راوى العلل عن الأثرم وراويها القطيعي واحمد بن نصر الذارع غير صالحين للرواية . ومتن الرواية (في العقيدة عن النبي صلى الله عليه وسلم أحاديث مسندة ، وعن أصحابه ، وعن التابعين . وقال أبو حنيفة : هو من عمل الجاهلية) .

وأقول : نعم كان اهل الجاهلية يرون وجوب العقيقة ، وايحت في الاسلام من غير وجوب في رأى ابي حنيفة واصحابه . قال الامام محمد بن الحسن الشيباني في الآثار : أخبرنا أبو حنيفة ، عن حماد ، عن ابراهيم قال : كانت العقيقة في الجاهلية فلما جاء الاسلام رفضت . قال محمد : وأخبرنا : أبو حنيفة قال حدثنا : رجل ، عن محمد ابن الحنفية إن العقيقة كانت في الجاهلية فلما جاء الاسلام رفضت . قال محمد : وبه نأخذ ، وهو قول ابي حنيفة اه . وليس أحد ينكر أنها في الأصل كانت من عمل الجاهلية ثم عمل بها في الاسلام . ويرى أبو حنيفة أن ما كان من عمل أهل الجاهلية معتبرين وجوبه عليهم إذا عمل به في الاسلام لا يدل هذا العمل إلا على الاباحة لا على إبقاء الوجوب المعتبر في الجاهلية ، ومعه في هذا رأى محمد ابن الحنفية - ذلك الفقيه العظيم الذي كان يزاحم فقهاء الصحابة في الافتاء - وكذلك معه ابراهيم النخعي - ذلك الفقيه الجليل الذي يقول عنه الشعبي ماترك ابراهيم بعده أعلم منه فقيل له : ولا الحسن ، ولا ابن سيرين . قال : ولا الحسن ، ولا ابن سيرين ، ولا من أهل البصرة ، ولا من أهل الكوفة ، ولا من أهل الحجاز . وفي رواية ولا بالشام - ومعه أيضاً صاحبه محمد بن الحسن - ذلك الفقيه البارخ الجامع إلى علم ابي حنيفة علم أبي يوسف ، والأوزاعي ، والثوري ، ومالك رضى الله عنهم - ولا يرون ثبوت وجوب العقيقة بمثل الأحاديث الواردة في العقيقة ، وإن ادعاه احمد وانفرد به عن الجماعة . وأما الاباحة التي تشمل التنب فليس بين أصحاب أبي حنيفة من ينكرها . والكلام في أحاديث العقيقة طويل الذيل ومراد أبي حنيفة من عدّها من عمل الجاهلية ما سبق بيانه ، على أن هناك رواية تفيد أنه إنما كان يكره لفظ العقيقة .

وأما الرواية الرابعة فهي : (قيل لأحمد بن حنبل : قول أبي حنيفة الطلاق قبل النكاح ؟ فقال : مسكين أبو حنيفة كأنه لم يكن من العراق ، كأنه لم يكن من العلم بشيء . قد جاء فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وعن الصحابة ، وعن نيف وعشرين من التابعين مثل سعيد بن جبير وسعيد بن المسيب ، وعطاء ، وطاوس ، وعكرمة . كيف يجترأ أن يقول تطلق ؟ ، .

أقول : لفظ اليكندى لفظ انقطاع ولائق بالقواس وصاحبه حيث يقول الخطيب : أخبرني : محمد بن عبد الملك القرشي . أخبرنا : أحمد بن محمد بن الحسين الرازي . حدثنا : محمود بن اسحاق بن محمود القواس - يبخارى - قال : سمعت أبا عمرو حريث بن عبد الرحمن يقول : سمعت محمد بن يوسف اليكندى يقول قيل لاحمد إلى آخره . على أن مذهب أبي حنيفة انه لا طلاق الا في ملك أو مضافاً إلى ملك أو في علقه من علائق الملك ، ويجب ان يكون احمد من أعلم الناس بذلك لأنه عراقي تفقه على علماء العراق من أصحاب ابي حنيفة وقد أجمعت الأمة على أنه لا يقع طلاق قبل النكاح لقوله تعالى : يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن الآية . فمن علق الطلاق بالنكاح

وقال إن نكحت فلانة فهي طالق . لا بعد هذا المعلق مطلقا قبل النكاح ولا الطلاق واقعا قبل النكاح . وإنما يعد مطلقاً بعده حيث يقع الطلاق بعد عقد النكاح . فيكون هذا خارجاً من متناول الآية . ومن متناول حديث (لا طلاق قبل النكاح (١)) لأن الطلاق في تلك المسألة بعد النكاح لا قبله ، وإليه ذهب أبو حنيفة وأصحابه الثلاثة وعثمان البتي ، وهو قول الثوري ، ومالك ، والنخعي ، ومجاهد ، والشعبي ، وعمر بن عبد العزيز فيما إذا خص . والأحاديث في هذا الباب لا تتطوع عن اضطراب . والخلاف طويل الذيل بين السلف فيما إذا عم أو خص ، وقول عمر بن الخطاب صريح فيما ذهب إليه أبو حنيفة وأصحابه . وتابع الشافعي ابن المسيب في عدم الوقوع سواء عم أو خص ، وإليه ذهب أحمد . وللإسلام متسع جداً في هذه المسألة فكيف يتصور أن يقول أحمد ما يعزى إليه في الرواية الرابعة مع كون أبي حنيفة واضح الحجة جداً في ذلك ومعه رجال لا يحصون من فقهاء السلف - راجع - أحكام القرآن ، لأبي بكر الرازي (٣-٣٦١)

وأما الرواية الخامسة : ففيها نسبة (ما قول أبي حنيفة والبرع عندي إلا سواء) إلى أحمد ، وفي سندها سوى ابن رزق ، والنجاد ، وعبد الله بن أحمد - مهناً بن يحيى وقال أبو الفتح الأزدي عن مهناً هذا منكر الحديث وتابعه الخطيب ، فكيف يتصور أن يلفظ أحمد بمثل هذا اللفظ الشنيع ؟ ويأبى أدب كثير من السوقة أن يفوه بمثله ، والمصدر المضاف من ألفاظ العموم عند الفقهاء فيكون لذلك اللفظ خطورة بالغة لأن أبا حنيفة يعتقد في الله تعالى ما يكون خلافه كفراً أو بدعة شنيعة عند من أثنى السمع وهو شهيد ، ومسائله في الفقه غالباً مسائل إجماعية بين الأئمة المتبوعين سبقهم أبو حنيفة في تدوينها ، والقسم الجاري فيه النزاع منها قليل فيكون امتحان قوله في المسائل الاعتقادية والمسائل الفقهية التي مانازعه فيها أحد من أئمة المسلمين محض كفر لا يصدر ممن له دين فيكون هذا طعناً في أحمد لا في أبي حنيفة ، وقد ذكرت هذه الرواية بما رواه ابن الجوزي في مناقب أحمد عند ذكر صبره وتحمله للأذى (ص ٢٢٣) بسنده عن بلال الأجرى أنه ذكر أبا حنيفة عند أحمد فقال أحمد يده هكذا ونفضها ثم قال قلت : «كان قول (٢) أبي حنيفة أكثر نفعاً من ملء الأرض من مثلك ، . هكذا يحصد الزوبعة من زرع الريح .

وأما الرواية السادسة : ففيها عزو (لو أن رجلاً ولى القضاء ثم حكم برأى أبي حنيفة ثم سئلت عنه لرأيت أن أرد أحكامه) إلى أحمد وفي سندها محمد بن أحمد الأدمي ، وزكريا بن يحيى الساجي . وقد سبق ذكر حالهما مرات ، وفيه أيضاً محمد بن روح وهو مجهول وشواهد الحال تكذب الرواية لأن أحمد يتابع أبا حنيفة في أمهات المسائل الخلافية . ويقول أبو المؤيد الخوارزمي في جامع المسانيد ،

(١) أخرجه ماجه عن المسور .

(٢) و(قول) تصحفت إلى (بول) في النسخة المطبوعة ولا أدري هل هذا من غلط الطابع أو ناسخ الأصل .

(١-٦٧): ان كتب ابى حنيفة لا يخالفها احد الا فى عدة مسائل أقل مما يخالف فيها الشافعى وغيره ، وقد كتبت مائة وخمسا وعشرين مسألة من أصول المسائل التى وافق فيها أحمد أبا حنيفة وخالفهما الشافعى اه . وهـ مثنى ، الموفق بن قدامة يكفيك دليلا على هذا بل «الافصح ، لان هيرة الوزير الخنبل على صغره كاف فى ذلك . وقد ذكر سليمان بن عبد القوى الطوفى الخنبل فى شرح مختصر الروضة ، فى أصول الخنابلة : وانى والله لا أرى إلا عصمة أبى حنيفة بما قالوه . وتنزيهه عما اليه نسبوه . وجملة القول فيه أنه قطعاً لم يخالف السنة عناداً ، وانما خالف فيما خالف اجتهداً بصحيح واضحة ودلائل صالحة لاحقة ، وحججه بين أيدي الناس موجودة وقل أن ينتصف منها مخالفوه ، وله بتقدير الخطأ أجر ، وبتقدير الاصابة أجران ، والطاعنون عليه إما حساد أوجاهلون بمواقع الاجتهاد ، وآخر ما صح عن الامام احمد رضى الله عنه احسان القول فيه ، والثناء عليه ذكره أبو الورد من أصحابنا فى كتاب «أصول الدين» اه وقد شرحت أسباب اضطراب الروايات عن أحمد فى هذا الباب فى «بلوغ الأمانى فى سيرة الامام محمد بن الحسن الشيبانى ، وفيما علقناه على «الاختلاف فى اللفظ» ، لابن قتيبة وقانا الله سبحانه من نزعات التعصب .

وقال فى (٤١٢ و ٤٣٩) :

«خبرنى: الحسن بن أبى طالب . اخبرنا : محمد بن نصر بن مالك . حدثنا : ابو الحسن على بن ابراهيم النجاد - من لفظه - اخبرنا : محمد بن المسيب . حدثنا : ابو هيرة الدمشقى . حدثنا : ابو مسهر . حدثنا : خالد بن يزيد بن ابى مالك . قال : أحل أبو حنيفة الزنا ، وأحل الربا ، وأهدر الدماء فسأله رجل ما تفسير هذا ؟ فقال اما تحليل الربا فقال : درهم وجوزة بدرهمين نسيئة لا بأس به . وأما الدماء فقال : لو أن رجلا ضرب رجلا بنحجر عظيم فقتله كان على العاقلة دية ، ثم تكلم فى شيء من النحو فلم يحسنه . ثم قال : لو ضرب به بابا قيس كان على العاقلة . قال واما تحليل الزنا فقال : لو أن رجلا وامرأة أصيبا فى بيت وهما معروفان الأبوين فقالت المرأة هو زوجى وقال هو : هى امرأتى لم أعرض لهما . قال ابو الحسن النجاد : وفى هذا ابطال الشرائع والأحكام . .

أقول : وقع فى الطبقات الثلاث (نصر بن ملك) والصواب (نصر بن مالك) كما أثبتناه . وفى سند هذا الهديان محمد بن نصر بن أحمد بن نصر بن مالك القطيعى ذلك الكذاب صاحب التسميع الطرى وفى تاريخ الخطيب (٣ - ٣٢١) عن الأزهري أنه سمع أبا الحسن بن رزقويه يقول : ألا ترى إلى ابن مالك - يعنى القطيعى هذا - أنه جامد بقطعة من كتب ابن أبى الدنيا وقال لى : اشتراها منى ، فان فيها سماعك معى من البرذعى فقلت له : يا هذا والله ما سمعت من البرذعى شيئاً . قال الأزهري فظرت فى تلك الكتب وقد سمع فيها ابن مالك بخطه لابن رزقويه تسميعاً طرياً . ورواية مثله معدودة فى عداد المحفوظ عند الخطيب !! وأما خالد بن يزيد بن أبى مالك الدمشقى

فهو الذى يقول عنه ابن معين : بالشام كتاب ينبغى أن يدفن « كتاب الديات » ، لخالد بن يزيد بن أبي مالك لم يرض أن يكذب على أبيه حتى كذب على الصحابة . قال ابن أبي الحواري : سمعت هذا الكتاب عن خالد ثم أعطيته للمطار فأعطى للناس فيه حوائج . قال النسائي : غير ثقة . وقال أحمد : ليس بشيء . قاله الذهبي . في « الميزان » : وأين كان عقل الخطيب ودينه حينما دون هذه الأخلوقة في عداد المحفوظ عند النقطة بسند فيه مثلها في الكذب ؟ وهو من أعرف الناس بحالها ، فلعل الخطيب نفسه لم يكن أقل شأنا منهما في الاجترار والافتراء . وأما تلك المسائل فمسألة (درهم وجوزة) فرية بلا مرية لأنها على خلاف المدون في مذهبه وأبو حنيفة من أشد الفقهاء في النسبة . ولا يكون من مثل خالد بن أبي مالك المذكور إلا الافتراء وأما القتل بالمثل : فقد سبق بيانه مفصلاً فلا نعيد هنا ، وكذلك مسألة (ولو ضربه بأباقيس) . وأما الزنا : فقد قال الملك المعظم في « السهم المصيب » : إذا جاء واحد إلى كل واحد من امرأة ورجل فقال له نحن زوجان فبأى طريق يفرق بينهما أو يعترض عليهما ؟ لأن كل واحد منهما يدعى أمراً حلالاً ، ولو فتح هذا الباب لسكان الانسان كل يوم بل في كل ساعة يشهد على نفسه وعلى زوجه أنهم زوجان ، وهذا لم يقل به أحد من الأئمة وفيه من الحرج ما لا يخفى على أحد اهـ فذهب هكذا معنى الخطيب في تشويه مذهب أبي حنيفة بالروايات المختلفة أدراج الرياح .

وقال في (٤١٢ و ٤٤٠) :

« أخبرنا : البرقاني . أخبرنا : بشر بن أحمد الاسفرائيني . حدثنا : عبد الله بن محمد بن سيار الفراهيتاني . قال : سمعت القاسم بن عبد الملك أبا عثمان يقول : سمعت أبا مسهر يقول : كانت الأئمة تلعن أبا فلان على هذا المنبر ، وأشار إلى منبر دمشق قال الفراهيتاني : وهو أبو حنيفة . »
أقول : وقع في الطبقات الثلاث بدل الفراهيتاني (الفرهيتاني) وهو غلط ، ولعن شخص معين لا يكون فيه نص في الشرع على أنه من أهل النار ، يعد ذنباً عظيماً في هذا الدين الحنيف ولو كان عامياً جلفاً فكيف يكون لعن إمام من أئمة الدين ؟ وهذا الإجماع بمجرد كلف في سقوط اللاعن فتباً لمن يحتج بإجماع المجرمين . على أن لعن أبي حنيفة في منبر دمشق لم يقع في رواية أبي مسهر كما ترى بل قال (كانت الأئمة تلعن أبا فلان على هذا المنبر) فجعل الفراهيتاني الحديث (أبا فلان) أبا حنيفة من غير دليل والمتبادر من لفظ الأئمة عند ذكره مع المنبر الخلفاء ، ولا شك أن خلفاء بني أمية كانوا يلعنون على بن أبي طالب كرم الله وجهه على ذلك المنبر - أخزاهم الله - إلى أن رفع ذلك عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه ولم يكن دمشق عاصمة الملك بعدهم حتى يتصور أن الخلفاء كانوا يلعنون أبا حنيفة على ذلك المنبر ولو فرض وقوع ذلك منهم أو من الخطباء المجارئين لأئمة الجور فلا في حنيفة أسوة حسنة في على بن أبي طالب كرم الله وجهه والفراهيتاني من شيوخ ابن عدى ،

ومحمد بن الحسن النقاش ومن طرازهما في المعتقد فلا يوثقه إلا مثله ، وأبو مسهر طويل اللسان على مخالفته لكنه سرعان ما أجاب في محنة القرآن ساعده الله .
وقال في (٤١٢ و ٤٤٠) :

وأخبرني : الخلال . حدثنا : أبو الفضل عبد الله بن عبد الرحمن بن محمد الزهرى . حدثنا : عبد الله بن عبد الرحمن . أبو محمد السكرى . حدثنا : العباس بن عبد الله الترقى . قال : سمعت الفرياني (محمد بن يوسف) يقول : كنا في مجلس سعيد بن عبد العزيز بدمشق فقال رجل فيما يرى النائم كأن النبي صلى الله عليه وسلم قد دخل من باب الشرقي — يعني باب المسجد — ومعه أبو بكر وعمر وذكر غير واحد من الصحابة وفي القوم رجل وسخ الثياب رث الهيئة فقال تدرى من هذا ؟ قلت لا ، قال هذا أبو حنيفة ممن أعين بعقله على الفجور فقال له سعيد بن عبد العزيز : أنا أشهد أنك صادق لو لا أنك رأيت هذا لم تكن تحسن تقول هذا .

أقول : في الطبقات الثلاث (لو لا أنك رأيت هذا لم يكن الحسن يقول هذا) وهذا كلام غير مفهوم الارتباط بما سبق ولعل هذا مصحف من (لو لا أنك رأيت هذا لم تكن تحسن تقول هذا) ويكون هذا الاستدلال من طرائف الاستدلال على صدق الراى حيث يبيح سعيد ابن عبد العزيز لنفسه ان يشهد لذلك الرجل المجهول انه صادق في رؤياه كأنه شهد معه القصة في الرؤيا ، وهذا أنموذج من تفكير خصوم أبي حنيفة . والراوى عنه هو محمد بن يوسف الفرياني ذلك الرجل الصالح الذى سكن عسقلان مرابطاً مع جماعة من المرابطين وكان يأمر أهل النغر بالاستثناء في كل شيء تمسكاً بعمل السلف في الايمان ، وكان بالغ العداء للرجة الذين لا يستثنون في الايمان وكانوا مغالين في بغض أبي حنيفة الذى كان في رأس من يقول من أهل عصره (أنا مؤمن حقاً) باعتبارهم إياه رأس المرجة مع أن الاستثناء في الايمان لا يصح إلا باعتبار أن الخاتمة مجهولة ، وعليه يحمل كلام السلف . وقد أدى غلو الفرياني في هذا الباب بجاعته في عسقلان إلى القول في كل شيء « إن شاء الله » حتى إذا سألت أحدهم الأرض تحت أرجلنا ؟ يقول إن شاء الله . وإذا سأله بعد أن صلى . صليت ؟ يقول إن شاء الله . وهكذا إلى أن تطور هذا المذهب إلى ما يحكيه ابن رجب في « ذيل طبقات الحنابلة » في ترجمة أبي عمرو سعد بن مرزوق الحنبلي رئيس هؤلاء الجماعة الذين يقولون : « ان الايمان غير مخلوق أقواله وأفعاله ، وأن حركات العباد مخلوقة لكن القديم يظهر فيها كظهور الكلام في ألفاظ العباد ، ومثل هؤلاء يجب هجرهم وترك الالتفات اليهم إلا أن موضع العبرة في صنيعهم انهم يشكون في كل شيء ويستثنون إلا فيما يتعلق بمثالب أبي حنيفة فانهم يجزمون بها سواء كانت في اليقظة أو المنام ولا يرون حاجة إلى السؤال عن الراى من هو ؟ ولا إلى تفسير الرؤى المحكية وتعبيرها مع أن رؤيا الانبياء منها ما يحتاج إلى التفسير كما في « فتح البارى » وغيره ، ومع ان علماء

تفسير الأحلام كثيراً ما تراه يؤولون الحزن بالفرح والشيء بضده ونحو ذلك وليس الغريب أن تكون تلك الطائفة بالحالة التي ذكرناها وإنما الغريب أن يتسقط الخطيب كل ما يجده في مشالب أبي حنيفة ويلقطه هاشأاً بآشأاً كأنه ظفر بحجة عظيمة ضد أبي حنيفة نعم ظفر بحجة لكن بحجة تدل على مبلغ سخافة عقول أصحاب الخطيب في عداة أبي حنيفة وقد سبق بيان حكم الرؤى في الشرع فلا نعيده هنا ورؤيائهم هذه إن كانت حقيقة عندهم كالواقع في اليقظة يكون أبو حنيفة من الصحابة وهذه منزلة لا يريدونها له .

وفي الخبر الذي بعده تلبيب أبي حنيفة في الرؤيا أيضاً وفي سنده أبو الفتح محمد بن المظفر الخياط الذي لا يعرفه أحد سوى الخطيب ولا روى أحد عنه سواه وشيخه صاحب قوت القلوب أحد السالية ويقول عنه الخطيب : إن له أشياء منكورة في الصفات ثم يروى عنه .
وقال في (٤١٣ و ٤٤١) :

« أخبرنا : القاضي أبو العلاء محمد بن علي الواسطي . حدثنا : عبد الله بن محمد بن عثمان المزني . بواسط - حدثنا : طريف بن عبيد الله (الموصلي) قال : سمعت ابن أبي شيبة - وذكر أبا حنيفة - فقال : أراه كان يهودياً . »

أقول : هذا أيضاً في عداد المحفوظ عند النقطة في نظر الخطيب ، مع أنه هو الذي يقول عن أبي العلاء الواسطي رأيت له أصولاً مضطربة وأشياء سماعه فيها مفسود إما مصلح بالقلم وإما مكشوط بالسكين ، وقد انفرد برواية المسلسل بأخذ اليد راجع (٣ - ٩٦) من تاريخ الخطيب - وشيخه عبد الله بن محمد المزني هو ابن السقاء الحافظ الواسطي من أصحاب الساجي المعروف بهجرة أهل واسط لروايته حديث الطير ، كما في « طبقات الحفاظ » ، للذهبي (٣ - ١٦٥) . وطريف بن عبيد الله الموصلي ضعيف عنده مناكير قال الدارقطني : ضعيف . وقال أبو زكريا بن يزيد بن محمد بن إياس الموصلي في تاريخه : لم يكن من أهل الحديث ، توفي سنة أربع وثلاثمائة . وهو من شيوخ ابن السقاء راجع « اللسان » والظاهر أن ابن أبي شيبة شيخه هو محمد بن عثمان المجسم الكذاب كذبه غير واحد راجع « ميزان الذهب » ، وتكملة الرد على نونية ابن القيم ، على أن الخطيب - وإن قل حضوره مجلس القاضي أبي الطيب في الفقه - يعلم جيداً حكم من يقول لمسلم من أحاد المسلمين : يا يهودي . في باب التعزير من كتب الفقه فضلاً عن حكم من يقول ذلك لآمام من أئمة المسلمين قد اتخذ شطر الأمة الحمدية بل ثلثها إماماً لهم في أمر دينهم حيث كان دينه وعلمه موضع ثقة عندهم والحاصل أن سند الخبر كما ترى والمتن على ما وصفناه ومع ذلك يدور الخطيب هذا الخبر لأنه فقد الحياء نسال الله الصون .

وقال في (٤١٣ و ٤٤١) :

« أخبرني : إبراهيم بن عمر البرمكي . حدثنا : عبيد الله بن محمد بن محمد بن حمدان العكبري . حدثنا : محمد بن أيوب بن المعافي البزاز ، قال : سمعت إبراهيم الحربي يقول : وضع أبو حنيفة أشياء في العلم ، مضغ الماء أحسن منها . وعرضت يوما شيئاً من مسائله على أحمد بن حنبل فجعل يتعجب منها ، ثم قال : كأنه هو يبتدىء الاسلام . »

أقول : فيه العكبري وهو ابن بطة الحنبل صاحب « الابانة » كان من أجلاء الحشوية له مقام عندهم إلا أنه لا يساوى فلساً ، وهو الذي روى حديث ابن مسعود (كلم الله تعالى موسى عليه السلام يوم كلمه وعليه جبة صوف ، وكساء صوف ، ونعلان من جلد حمار غير ذكي) فزاد فيه : (فقال من ذا العبراني الذي يكلمني من الشجرة ؟ قال أنا الله) والتهمة لاصقة به لا محالة لانفراده بتلك الزيادة كما يظهر من طرق الحديث في « لسان الميزان » وغيره وما فعل ذلك إلا ليلقي في روع السامع ان كلام الله من قبيل كلام البشر بحيث يلتبس على السامع كلامه تعالى بكلام غيره . تعالى الله عن مزاعم المشبهة في إثبات الحرف والصوت له تعالى ، وكتبه من شر الكتب وله طامات فلا تعويل على روايته هنا وأني لمثل الحربي أن يفوه بمثل ما نسب اليه هنا ؟

وقال في (٤١٣ و ٤٤١) :

« أنبأنا : ابن رزق . أخبرنا : ابن سلم . أخبرنا : الآبار . أخبرنا : محمد بن المهلب السرخسي . حدثنا : علي بن جرير . قال : كنت في الكوفة فقدمت البصرة وبها ابن المبارك فقال لي : كيف تركت الناس ؟ قال قلت : تركت بالكوفة قوما يزعمون أن أبا حنيفة أعلم من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كفر : قلت : اتخذوك في الكفر إماماً قال فبكى حتى ابتلت لحيته - يعني أنه حدث عنه - أخبرني : محمد بن علي المقرئ . أخبرنا : محمد بن عبد الله النيسابوري (الحاكم) قال : سمعت أبا جعفر محمد بن صالح بن هاني يقول حدثنا : مسدد بن قطن . حدثنا : محمد بن أبي عتاب الأعيان . حدثنا : علي بن جرير الأيوودي . قال : قدمت على ابن المبارك فقال له رجل : ان رجلين تماريا عندنا في مسألة فقال أحدهما : قال أبو حنيفة ، وقال الآخر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال الأول كان أبو حنيفة أعلم بالقضاء ، فقال ابن المبارك : أعيد علي فأعاد عليه فقال : كفر ، كفر . قلت بك كفروا ، وبك اتخذوا الكافر إماماً . قال ولم ؟ قلت بروايتك عن أبي حنيفة قال : أستغفر الله من رواياتي عن أبي حنيفة . »

أقول : في سند الخبر الأول ابن رزق ، وابن سلم ، والآبار ولا تجد لعلي بن جرير رواية مطلقاً عن ابن المبارك في غير هذين الخبرين وعلي بن جرير الباوردي هذا زائغ لم يستطع ابن أبي حاتم

ان يذكر شيئاً له ولا راوياً عنه وجعله بمنزلة من يكتب حديثه وينظر فيه — رواية عن أبيه — لا في عدد من يحتاج به ونحن قد نظرنا فيه فوجدناه باهتاً ، ملء قلبه العصية وليس من حاجة إلى دليل على مجازفته البشعة وعصبيته الباردة سوى ما هنا ، وفي الخبر الثاني الحاكم شديد التعصب اختلط في آخره ويقال عنه انه كان رافضياً خبيثاً راجع «اللسان» و «الميزان» ، ومسدد بن قطن ليس بأحسن حالاً من أبيه السابق ذكره والحكايثان مختلفتان حتماً ولم يكن ابن المبارك ليسكت عن مثل ذلك السفيه ، وشاهد الحال تكذب الخبر الأول فمن الذي يتصور أن يقول : إن فلاناً أعلم من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يرفع أمره إلى ولي الأمر ليقم عليه حكم الشرع في مثل ذلك العصر ؟ وغاية ما يمكن أن يقع في الكوفة إذ ذاك وجود أناس يهتمون بفقهاء أبي حنيفة ولا يبالون بتحديث هذا الجالمد البهات ولا يصغون إليه حيث لا يأمنونه في دين الله فيرميهم هذا البهات بانهم إنما أعرضوا عنه لعدم أبي حنيفة أعلم من سيد الأولين والآخرين ، فكان هؤلاء ما كانوا ليعرضوا عن تحديث هذا الخبيث لولا كان اعتقادهم في أبي حنيفة ذلك ومثل هذا التوليد غاية في البهت والكذب ! ومن الذي وثقك والتفت إلى تحديثك من علماء الأمصار ؟ حتى ترى أهل الكوفة بذلك الاقراء الشنيع ثم كيف تعد أيها النذل ! رواية الحديث عن أبي حنيفة امامة في الكفر ؟ ثم تراه في الخبر الثاني يجعل الحديث مع ابن المبارك لرجل آخر مجهول يجعل يزعم أن شخصاً ادعى ان أبي حنيفة أعلم بالقضاء من غير أن يذكر المفضل عليه موها أنه رسول الله صلى الله عليه وسلم وسياق الحديث يدلنا على ان شخصين تناقشا في مسألة قضائية فذكر أحدهما قول أبي حنيفة في المسألة وذكر الآخر حديثاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأى الأول هذا الذي ذكر الحديث غير مستأهل للاجتهد ربما يكون الحديث منسوخاً او غير ثابت ، أو يكون فيه علة أو في دلالة شيء وانما يستبين ذلك كله المجتهد لا المتعالم المجازف المتطاول على الأئمة فقال له : أبو حنيفة أعلم بالقضاء . - أى منك - ولا يتصور أن يكون التفضيل بالنظر إلى الرسول صلى الله عليه وسلم ، ولم يكن ابن المبارك ممن يتسرع في الاكفار ، ولا ممن كان يسكت أمام مثل هذا الاتهام الشنيع ، والكافر بالمعنى الصحيح من أ كفر إمام المسلمين وفضيحه الملة بهذا التهور القبيح لأنه هو الذي يعتقد أن الايمان كفر ومن اعتقد ذلك فهو كافر .

وقال البدر العيني في « تاريخه الكبير » في ترجمة أبي حنيفة عند ذكره لقول ابن الجارود في أبي حنيفة : وقد اختلف في إسلامه : الذي يقول في أبي حنيفة (قد اختلف في إسلامه) يقال فيه لا يختلف في عدم إسلامه وهل يحل لمن يتسم بالإسلام ان يقول هذا القول ، ومن هذا القليل مارواه الحاكم في معرفة علوم الحديث « عن دعلج ، عن الأبار ، عن محمود بن غيلان قلت ليزيد ابن هارون : ما تقول في الحسن بن زياد اللؤلؤي ، فقال : أو مسلم هو ! ، وانت تعرف دعلجاً

والأبار ، ويفطن القارىء الكريم الى أن هذا الحديث الباوردى يفترى على الناس مالم يقولوه حيث حاول ان يحدتهم ولم يلتفتوا اليه والله ينتقم من أمثاله .

وقال في (٤١٤ و ٤٤٢) :

« اخبرنى : الحسن بن ابى طالب . اخبرنا : احمد بن محمد بن يوسف . حدثنا : محمد بن جعفر المطيرى . حدثنا : عيسى بن عبد الله الطيالسى . حدثنا : الحميدى . قال : سمعت ابن المبارك يقول : صليت وراء ابى حنيفة صلاة وفى نفسى منها شيء . قال : وسمعت ابن المبارك يقول : كتبت عن ابى حنيفة اربعائة حديث إذا رجعت إلى العراق إن شاء الله محتها . »

أقول : فى سنده احمد بن محمد بن يوسف بن محمد بن دوست البزاز تكلم محمد بن ابى الفوارس فى روايته عن المطيرى وطعن فيه . وقال الازهرى : ابن دوست ضعيف رأيت كتبه كلها طرية ، قيل انه كان يكتب الأجزاء ويربها ليظن أنها عتق والكلام فيه طويل راجع « تاريخ الخطيب » (٥ - ١٢٥) وهذا يغنيننا عن الكلام فى باقى رجاله .

ورواية الحميدى عن ابن المبارك غير معروفة وما يعزى إلى ابن المبارك من انه قال : (ائن رجعت من هذه لأخرجن أبا حنيفة من كتيبى) فى سنده اسماعيل بن حمدويه مجهول ، والحميدى بالغ التعصب وقد كذبه محمد بن عبد الله بن عبد الحكم فيما رواه عن الشافعى فيمن يخلفه كما فى « الطبقات الكبرى » . للتاج السبكى (١ - ٢٢٤)

وابراهيم بن شماس ذلك المتعبد الغازى لا يعلم من ابى حنيفة شيئا وإنما يعاديه عداً وليس هو بمن يعلم مواطن الضعف او القوة فى الفقه وإنما يسمع شيئا من اخوانه المراءبين ، فيسائرهم فيما يقولون وليس أدل على ذلك أنه على علو طبقتهم لم يخرج عنه أحد من أصحاب الاصول الستة ومن أخرج عنه من سواهم لم يكثر عنه وإنما الرجل بطل مغوار متعبد متعصب ، إذا أصر على الطلب ربما يعد ابن المبارك معلقا على مشيئة الله سبحانه ، ثم يأتى خبر فيه قول ابن المبارك : اضربوا على حديث أبى حنيفة .

وفى سنده العقيل ذلك المتعصب الحاسر وشيخه محمد بن ابراهيم بن جناد المنقرى لم يوثقه غير ابن خراش ولعله كان على مذهبه ، وابو بكر محمد بن ابى عتاب الأعين لم يكن من أهل الحديث كما قال ابن معين ، وابراهيم بن شماس ، ملء إهابه التعصب على زهده وماذا على أبى حنيفة اذا فرض أن أحد الرواة ضرب على حديث خاص من أحاديثه ؟ وقد يكون ذلك من عدم ضبط الراوى عنه ويقضى على مختلفات الخصوم فى هذا الباب كثرة رواية ابن المبارك عن أبى حنيفة فى المسانيد السبعة عشر له رغم هذه الروايات الزائفة ورغم رغبات الرواة الجالدين المنحرفين عن أبى حنيفة فأتى تصحح رواية (ضرب ابن المبارك على حديث أبى حنيفة قبل أن يموت بأيام يسيرة) ؟ وقد

أشبعنا الكلام فيما سبق بحيث يعلم منه علماً بأن ابن المبارك لم يزل على موالة أبي حنيفة واجلاله إلى أن مات رحمه الله .

وفي سند الرواية الأخيرة عبد الله بن سليمان وهو ابن أبي داود الكذاب الساقط ، وعبد الله بن أحمد صاحب كتاب « السنة » وما حواه كتابه هذا كاف في معرفة الرجل ومثله لا يصدق في أبي حنيفة . وقد بلى فيه الكذب وقد روى على بن حمشاذ — وأنت تعرف منزلته في العلم — أنه سمع أحمد بن عبد الله الأصماني يقول : أتيت عبد الله بن أحمد بن حنبل فقال : أين كنت ؟ فقلت في مجلس الكديمي ، فقال : لا تذهب إلى ذاك فإنه كذاب . فلما كان في بعض الأيام مررت به فإذا عبد الله يكتب عنه فقلت : يا أبا عبد الرحمن اليس قلت لا تكتب عن هذا فإنه كذاب ؟ قال : فلو ما بيده إلى فيه أن اسكت . فلما فرغ وقام من عنده قلت : يا أبا عبد الرحمن أليس قلت : لا تكتب عنه . قال : إنما أردت بهذا أن لا يحجى الضياع فيصيروا معنا في الاسناد واحداً اهـ . وإن سعى الخطيب في إعلاله في (٣ - ٤٣٩) بأن يقول إن أحمد بن عبد الله الأصماني مجهول كيف وهو من ثقات شيوخ ابن حمشاذ مترجم في تاريخ أصفهان لأبي نعيم وليس ابن حمشاذ الحافظ الثقة ممن يروى عن الجاهيل ولا هو ممن يعول على من لا يعول عليه وإن تجاهله الخطيب لحاجة في النفس فليس ذلك بضارته . والحسن بن الربيع يقول فيه ابن معين : لو كان يتق الله لم يكن يحدث بالمغازي ما كان يحسن يقرؤها . ومع ذلك لفظه لفظ انقطاع .

وفي سند الخبر الذي بعده محمد بن شفيق وليس بذلك ومثله الخبر « الحديث واحد من حديث الزهري أحب إلي من جميع كلام أبي حنيفة » وماذا على أبي حنيفة ؟ على تقدير ثبوت الحكاية من تفضيل ابن المبارك حديثاً واحداً يرويه الزهري عن النبي صلى الله عليه وسلم على جميع كلام أبي حنيفة ؟ وهو كذلك في غير روايته لكتاب الله ورسوله .

وقال في (١٥ و ٤٤٤) :

« قال ابن المبارك : كان أبو حنيفة يتيماً في الحديث . وقال أبو قطن : كان زمناً في الحديث » . أقول : ساق الخطيب الخبر الأول بسندين في أحدهما ابن دوما ، والكذب قد يصدق وهذا الخبر بما ذكره ابن عبد البر في « الاتقاء » (١٣٢) إلا أنه تصحف على الناسخ لفظ يتيماً بلفظ تيماً هناك وهو خطأ بحت وفي لفظ عند ابن أبي حاتم : كان مسكيناً في الحديث ، والخبر الأخير في سنده عبد الله بن أحمد . وعلى تقدير ثبوت وصفه باليتيم أو الزمانة يكون الواصف بذلك أراد قلة عناية أبي حنيفة باكتساب الطرق في رواية الحديث كما هو شأن المتفرغين للرواية بخلاف المجتهدين المنصرفين إلى استنباط الأحكام . وكان إبراهيم بن سعيد الجوهري يقول : « كل حديث لم يكن عندي من مائة وجه فأنا فيه يتيم » ، ونعترف أن أبا حنيفة لم يكن من هذا الطراز ولا من رواة مئات

الألوف من الحديث ، وإنما كان عنده صناديق من الحديث اتقى منها نحو أربعة آلاف حديث نصفه من حماد بن أبي سليمان شيخه الخاص الذي به تخرج ، ونصفه الآخر من باقي شيوخه وكان يكتفى فيما سوى ذلك بالاطلاع على باقي الأحاديث من رواية أصحابه البارعين في شتى العلوم أركان المجمع الفقهي الذي كان يرأسه هو وتبحث فيه المسائل من كل ناحية ثم ثبتت في الديوان . قال ابن أبي العوام : حدثني : محمد بن أحمد بن حماد . قال أخبرني : محمد بن شجاع . قال : سمعت الحسن بن أبي مالك يقول عن أبي يوسف قال : كان أبو حنيفة إذا وردت عليه المسألة قال : ما عندكم فيها من الآثار ؟ فإذا روينا الآثار وذكرنا وذكر هو ما عنده نظر فإن كانت الآثار في أحد القولين أكثر أخذ بالآخر فإذا تقاربت وتكافأت نظر فاختار اه .

وقال الخطيب في (١٤ - ٢٤٧) : أخبرني : الحلال . أخبرنا : الحريري علي بن عمرو أن علي بن محمد النخعي حدثهم قال : حدثنا : نجيح — يعني ابن إبراهيم — حدثنا : ابن كرامة قال : كنا عند وكيع يوما فقال رجل : أخطأ أبو حنيفة فقال وكيع : كيف يقدر أبو حنيفة يخطئ ؟ ! ومعه مثل أبي يوسف ، وزفر في قياسهما ، ومثل يحيى بن أبي زائدة ، وحفص بن غياث ، وجبان ، ومندل في حفظهم الحديث ، والقاسم بن معن في معرفته باللغة والعربية ، وداود الطائي ، وفضيل بن عياض في زهدهما وورعهما . ومن كان هؤلاء جلساء لم يكذب يخطئ . لأنه إن أخطأ ردوه اه . ويليهِ قول أبي حنيفة : اصحابنا هؤلاء ستة وثلاثون رجلا إلى آخر ما هناك . وقد توسعت في سرد الأخبار الواردة في بيان ذلك المجمع الفقهي بعض توسع في « مقدمة نصب الراية » ، وما عنده من أحاديث الأحكام المروية في المسانيد من غير تكرير للبتن ولا سرد للطرق عن حديث واحد مقدار عظيم لا يستقله من يعلم مقدار ما عند مالك ، والشافعي من أحاديث الأحكام مع ملاحظة ما لم يأخذ به من مروياتهما أنفسهما ، وفي جزء ابن عقال من — رواية ابن بشكوال آراء في العدد الذي يكون المجتهد في حاجة إليه وفي نقلها طول وكل ذلك حول خمسمائة حديث بل بعض المتأخرين من الحنابلة نص على كفاية خمسمائة حديث للمجتهد . ومن ظن بأبي حنيفة أنه قليل الحديث أو كثير المخالفة للحديث أو كثير الأخذ بالأحاديث الضعيفة جهل ذلك كله وجهل شروط قبول الأخبار عند الأئمة ووزن علوم أئمة الاجتهاد بميزانه الخاص الذي ربما يكون محتال العيار ، وللإمام أصول ناضجة في باب استنباط الأحكام ربما يرميه بكل ما تقدم من جهل ذلك ومن تلك الأصول قبول مراسلات الثقات إذا لم يعارضها ما هو أقوى منها ، والاحتجاج بالمرسل كان ستة متواترة جرت عليه الأمة في القرون الفاضلة حتى قال ابن جرير : رد المرسل مطلقا بدعة حدثت في رأس المائتين اه كما ذكره الباجي في أصوله ، وابن عبد البر في « التمهيد » ، وابن رجب في « شرح علل الترمذي » ، بل ترى البخاري يحتج في صحيحه بمراسيل كما يحتج بها في جزء القراءة خلف الإمام وغيره بل عند مسلم في صحيحه

مراسيل - كما تجد يان ذلك في فتح الملمم شرح صحيح مسلم ، لمولانا المحدث العثماني - ومن ضعف بالارسال نبذ شطر السنة المعمول بها . ومن أصول أبي حنيفة عرض أخبار الأحاد على الأصول المجتمععة عنده بعد استقراءه موارد الشرع فإذا خالف خبر الأحاد تلك الأصول يأخذ بالأصل عملاً بأقوى الدليلين ويعد الخبر المخالف له شاذاً ولذلك نماذج كثيرة في « معاني الآثار » للطحاوي وليس في ذلك مخالفة للخبر الصحيح ، وإنما فيه مخالفة لخبر بدت علة فيه للجهت وصحة الخبر فرع خوله من العلل القادحة عند المجتهد .

ومن أصوله أيضاً عرض أخبار الأحاد على عمومات الكتاب وظواهره فإذا خالف الخبر عاماً أو ظاهراً في الكتاب أخذ بالكتاب وترك الخبر عملاً بأقوى الدليلين أيضاً لأن الكتاب قطعي الثبوت وظواهره وعموماته قطعية الدلالة عنده لأدلة ناهضة مشروحة في مفصلات كتب الأصول كفصول أبي بكر الرازي وشامل الاتقاني وأما إذا لم يخالف الخبر عاماً أو ظاهراً في الكتاب بل كان بياناً لمجمل فيه فيأخذ به حيث لا دلالة فيه بدون يان ، ولا يدخل هذا في باب الزيادة على الكتاب بخبر الأحاد وإن توهم ذلك بعض من تعود التشعيب .

ومن أصوله أيضاً في الأخذ بخبر الأحاد أن لا يخالف السنة المشهورة سواء أكانت سنة فعلية أو قولية عملاً بأقوى الدليلين . أيضاً ومن أصوله أيضاً في الأخذ بذلك أن لا يعارض خبر مثله ، وعند التعارض يرجح أحد الخبرين على الآخر بوجوه ترجيح تختلف أنظار المجتهدين فيها ككون أحد الراويين قبيهاً أو ألقه بخلاف الآخر .

ومن أصوله أيضاً في ذلك أن لا يعمل الراوي بخلاف خبره كحديث أبي هريرة في غسل الإناء من ولوغ الكلب سبعا فإنه مخالف لفتيا أبي هريرة ، فترك أبو حنيفة العمل به لتلك العلة ، ومعه في الاعلال يمثل ذلك كثير من السلف كما تجد نماذج من ذلك في « شرح علل الترمذى » لابن رجب ، وإن ارتأى خلاف ذلك أناس عن قههم أقرب إلى الظاهرية .

ومن أصوله أيضاً رد الزائد متناً كان أو سنداً إلى الناقص احتياطاً في دين الله كما ذكره ابن رجب ، وإغفال هذا الأصل عند بعض متأخري أصحابنا في مناقشاتهم مع المخالفين من قبيل إلزام الخصم بما يراه هو .

ومن أصوله أيضاً عدم الأخذ بخبر الأحاد فيما تعم به البلوى فلا يكون طريق ثبوت ذلك غير الشهرة أو التواتر ، ويدخل في ذلك الحدود والكفارات التي تدرأ بالشبه .

ومن أصوله أيضاً أن لا يترك أحد المختلفين في الحكم من الصحابة الاحتجاج بالخبر الذي رواه أحدهم .

ومن أصول أيضاً في خبر الأحاد أن لا يسبق طعن أحد من السلف فيه . ومنها الأخذ بأخف

ما ورد في الحدود والعقوبات عند اختلاف الروايات . ومنها استمرار حفظ الراوى لمرويه من آن التحمل إلى آن الأداء من غير تحلل نسيان .

ومنها عدم تعويل الراوى على خطه ما لم يذكر مرويه ، ومنها الأخذ بالأحوط عند اختلاف الروايات في الحدود التي تدرأ بالشبهات كأخذه برواية قطع السارق بما ثمنه عشرة دراهم دون رواية ربع دينار من حيث أنه ثلاثة دراهم فتكون رواية عشرة دراهم أحوط وأجدر بالثقة ، حيث لم يعلم المتقدم من المتأخر حتى يحكم بالفسخ لأحدهما . ومنها الأخذ بخبر تكون الآثار أكثر في جانبه . ومنها : عدم مخالفة الخبر للعمل المتوارث بين الصحابة والتابعين في أى بلد نزل هؤلاء بدون اختصاص بمصر دون مصر كما اشار إلى ذلك الليث بن سعد فيما كتب به إلى مالك وله أصول أخرى من امثال ما سبق تحمله على الاعراض عن كثير من الروايات عملاً بالأقوى ، وقد أشار الحافظ محمد بن يوسف الصالحى - صاحب « السيرة الشامية الكبرى » - في صدد الرد على ابن ابى شبة إلى بعض ما تقدم في « عقود الجمان (١) في مناقب ابى حنيفة النعمان » ثم قال : « فبمقتضى هذه القواعد ترك الامام أبو حنيفة رحمه الله العمل بأحاديث كثيرة من الآحاد ، وأبى الله سبحانه وتعالى لإعصمته بما قال فيه أعداؤه وتنزيهه عما نسبوه اليه . والحق أنه لم يخالف الأحاديث عناداً بل خالفها اجتهاداً لحجج واضحة ودلائل صالحة وله بتقدير الخطأ أجر وبتقدير الاصابة أجران . والطاعون عليه إما حساد أو جهال بمواقع الاجتهاد اهـ . واما تضعيف بعض احاديثه من جهة بعض شيوخته أو شيوخه بناء على قول بعض المتأخرين فيهم فليس بمستساغ لظهور انه أدري بأحوال شيوخته وشيوخ شيوخته وليس بينه وبين الصحابي الاروايان اثنان في الغالب كما سبق وقال في (٤٤٤ و ٤١٥) :

« قال أبو غسان : ذكرت للحسن بن صالح رجلاً قد كان جالساً أباً حنيفة من النخع فقال : لو كان أخذ من فقه النخع كان خيراً له . انظروا عن تأخذون . »

أقول : هكذا في السخ وهو كلام غير مفهوم جيداً والحسن بن صالح بن حى المهدداني من المثنين على أبى حنيفة جداً وكان يقول فيه : كان النعمان بن ثابت فهما عالماً مثبِتاً في علمه إذا صح عنده الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يعده إلى غيره كما في « الانتقاء » (١٢٨) ولعله اراد بقوله في الخبر المذكور : ان النخعي الذي كان يجالس أباً حنيفة كان يجالسه من غير أن يتفقه عليه ولو تفقه عليه وأخذ فقه النخع منه كان خيراً له . كأنه عد فقه أبى حنيفة فقه قبيلة النخع البمانية

(١) هكذا اسم الكتاب في أغلب النسخ المحفوظة في الخزائن لكن نسخة المكتبة العامة في ميدان ابى يزيد باسم (عقد الجمان) وهى اصح نسخة رأيتها وعليها خط المؤلف .

لكثرة التخبين بين اصحاب ابن مسعود واصحابه الذين هم شيوخ أبي حنيفة وشيوخ
شيوخه في الكوفة .

وقال في (٤١٥ - ٤٤٥) :

« ... حدثنا محمد بن يونس (الكديمي) . حدثنا : مؤمل بن اسماعيل — ابو عبد الرحمن —
قال : سألت سفيان بن عيينة تحفظ عن أبي حنيفة شيئا ؟ قال : لا . ولا نعمة عين . »
أقول : في سنده الكديمي ، ومؤمل . ويكذبه ما في مسانيد أبي حنيفة من روايات ابن عيينة عنه
ولاسيما مسند الحارثي ، راجع ابن أبي العوام ، وابن عبد البر .

وقال في (٤١٥ و ٤٤٤) :

« قال عبد الله بن نمير : أدركت الناس وما يكتبون الحديث عن أبي حنيفة فكيف الرأي ؟ » .
أقول : يوجد بين الرواة من لاحظ له من الفقه ولا تمييز عنده بين الرأي المذموم . والرأي
الممدوح فيزهده في رواية الرأي ورواية أحاديث أهل الرأي الفقهاء مطلقا لا رغبة هؤلاء في رأيهم
وحديثهم تزيد شيئا ولا زهدهم في هذا ولا ذاك ينقصهم شيئا فإذا على أبي حنيفة من عمل هؤلاء
الرواة ؟ وكفاه الذين تلقوا منه الفقه والحديث ، وقد ملأوا ما بين الحافقين علما حتى أن ابن حجر
المسكي يقر في مناقب أبي حنيفة بأنه لم يتفق لأحد من الأئمة ما اتفق لأبي حنيفة من كثرة الاصحاب
واتسار العلم في الآفاق راجع « تهذيب الكمال » لأبي الحجاج المزي لتعلم من هم أصحابه الذين رووا
عنه ؟ وقارن بين هؤلاء وبين هذا القائل لينجلي لك الفرق بينه وبينهم . على أن ابن نمير نفسه من
الراوين عنه والمثنيين عليه حتى أن ابن أبي شيبة يروي عن ابن نمير عن أبي حنيفة حديثاً في اللعان ،
ورأيا فيه ، والسند كالجبل .

وقال في (٤١٥ و ٤٤٥) :

« ... سمعت الحجاج بن أرطاة يقول : من أبو حنيفة ، ومن يأخذ عن أبي حنيفة ، وما أبو حنيفة ١٩ ،
أقول : الحجاج بن أرطاة من فقهاء الكوفة ومحدثيها ويتكلم النقاد في حديثه كما ذكرناه في
« الاشفاق على أحكام الطلاق » ، وكان من رجالات العرب وكان يتيه على الناس ويكثر الوقوع في
الناس على طريق رقبة بن مصقلة — صريع الفالوذج — ومن يذكرهما ويجعل كلامهما في عداد
جرح أهل الفن لم يتذوق شيئا من علم الجرح والتعديل المدون في كتب النقاد وإنما موضع ذكر
كلام هذا وذاك كذب النوادر والمحاضرات . ومن الذي لا يعرف أبا حنيفة حتى نعرفه ؟ وقد ملأ
عليه وعلم أصحابه ما بين الحافقين وخضع لسلطان علومه العلماء رغم من يتسافه عليه من السفهاء
وقد قام الملك المعظم الأيوبي بتعريفه لمن لا يعرفه في كتابه « السهم المصيب » عند الكلام على هذا
الموضع فراجع إن كنت ممن لا يعرفه .

وقال في (٤١٦ و ٤٤٥) :

« سئل يحيى بن سعيد القطان كيف كان حديثه ؟ قال لم يكن بصاحب حديث ... وقال ابن معين :
إيش كان عند أبي حنيفة من الحديث حتى تسأل عنه ؟ » .

أقول : في سند الأول محمد بن العباس الخزاز ، وفي سند الثاني علي بن محمد بن مهران السواقي -
من ضعفاء شيوخ الدارقطني - ثم إن كان القائل يريد بصاحب الحديث من يروي مئات الألوف عن
كل من هب ودب ويحدث بها كل من التف حوله من حائك ، وحلاق ، وحمال ، ولحام ، وبزار ،
وبزار وسائر صنوف الزوامل نعترف له بأن أبا حنيفة لم يكن كذلك بل إنما كانت طريقته تفقيه
طلاب العلم في دين الله وتحديثهم بما صح عنده من الأحاديث والآثار في مناسبات كما لا يخفى .

قال الحافظ محمد بن يوسف الصالحى الشافعى مؤلف « السيرة الكبرى الشامية » في « عقود الجمان »
— وهو في جلد — : كان أبو حنيفة من كبار حفاظ الحديث وأعيانهم ولولا كثرة اعتناؤه
بالحديث ما تميا له استنباط مسائل الفقه ، وذكره الذهبي في « طبقات الحفاظ » ولقد أصاب وأجاداه
ثم قال في الباب الثالث والعشرين من « عقود الجمان » : « إنما قلت الرواية عنه وإن كان متنع الحفظ
لاشتغاله بالاستنباط وكذلك لم يرو عن مالك والشافعى إلا القليل بالنسبة إلى ما سمعاه للسبب نفسه
كما قلت رواية أمثال أبي بكر ، وعمر من كبار الصحابة رضى الله عنهم بالنسبة إلى كثرة اطلاعهم
وقد كثرت رواية من دونهم بالنسبة إليهم اه . ثم ساق أخباراً تدل على كثرة ما عند أبي حنيفة من
الحديث ثم أطال النفس في سرد أسانيده في رواية مسانيد أبي حنيفة السبعة عشر لجامعيها حماد بن
أبي حنيفة ، وأبي يوسف ، ومحمد بن الحسن ، والحسن بن زياد ، وأبي محمد الحارثي ، وابن أبي
العوام ، وطلحة بن محمد ، وابن المظفر ، وابن عدى ، وأبي نعيم الأصبهاني ، وعمر بن الحسن الأشثاني ،
وأبي بكر الكلاعي ، وأبي بكر بن المقرئ ، وابن خسرو ، وأبي علي البكري تدليلاً على كثرة حديثه
وزروى تلك المسانيد اجازة بطريق الخير الرملي عن محمد بن السراج عمر الحانوتي عنه والشمس
ابن طولون الحافظ ساق أسانيد تلك المسانيد السبعة عشر أيضاً في « الفهرست الأوسط » وسندنا
إليه في « التحرير الوجيز » ، بل كان الخطيب نفسه حينما رحل إلى دمشق استصحب معه مسند
أبي حنيفة للدارقطني ، ومسند لابن شاهين ، ومسند للخطيب نفسه وهذه غير تلك المسانيد السبعة
عشر وذكر البدر العيني في تاريخه الكبير أن « مسند أبي حنيفة » ، لابن عقدة يحتوى وحده على
ما يزيد على ألف حديث وهو أيضاً غير تلك المسانيد وقد قال السيوطي في « التقنيات » : إن عقدة
من كبار الحفاظ وثقه الناس وما وضعه إلا متعصب اه . ولزفر أيضاً كتاب « الآثار » ، يذكر فيه
عن أبي حنيفة . ونسختا زفر في الحديث بما ذكره الحاكم في « معرفة علوم الحديث » ،

ويحيى بن سعيد القطان المسئول عنه يذكره يحيى بن معين في تاريخه - رواية الدورى بظاهرة

دمشق - من يأخذ بفتيا أبي حنيفة كوكيع بن الجراح وقد ذكر ذلك ابن عبد البر أيضاً في «الاستقامة» (١٣١) بل الخطيب نفسه ذكر ذلك في (٣٤٥ و ٣٤٦) ومن جملة من نقل ذلك الذهبي في كثير من كتبه. ولا مانع من أن يكون ابن معين يستقل ما عند أبي حنيفة من الحديث في جنب ما عند المكثرين من الرواة المتجردين لمحض الرواية مثل ابن معين، وإكثار ابن معين من الحديث بحيث قيل أنه كتب بخطه نحو ستمائة ألف حديث وأبو حنيفة لم يكن ممن يروى عن كل من هب ودب بل كان يقتصر في الرواية على أحاديث الأحكام والآثار المروية في الأحكام وقد سبق أنه ما كان يقعد للتحديث لكل زيات، وحائك، ولبان، وبناء. بل كان تحديثه في أثناء تفقّبه المتفقهين عليه بمناسبات ومثله لا يقع في أيدي صنوف الزوامل آلاف الألوف من روايته، وابن معين حنفي تلقى الجامع الصغير، من محمد بن الحسن، يرمى بالتصّب للحنفية إذا تكلم في الشافعي ثم ينسب الرواة إليه ما شاءوا من الأقوال في أبي حنيفة وأصحابه وهو من ذلك براء وهذا من العجب العجائب ١١.

وقال في (٤١٦ و ٤٤٥):

«أخبرنا: الحسن بن الحسن بن المنذر القاضي، والحسن بن أبي بكر البرازي قالاً أخبرنا: محمد بن عبد الله الشافعي سمعت إبراهيم بن إسحاق الحرقي قال: سمعت أحمد بن حنبل - وسئل عن مالك - فقال: حديث صحيح، ورأى ضعيف، وسئل عن الأوزاعي فقال: حديث ضعيف، ورأى ضعيف، وسئل عن أبي حنيفة فقال: لا رأي، ولا حديث. وسئل عن الشافعي فقال: حديث صحيح، ورأى صحيح».

أقول: لا تلتس حال محمد بن عبد الله الشافعي حينما ترى انفراده بهذا الخبر القاضي على جميع الأئمة سوى الشافعي بالضعف إما في الحديث أو في الرأي أو فيهما جميعاً. وهذه الأجوبة لا تتم إلا بملاحظة محذوفات فإن كان المراد أن حديثه صحيح ورأيه رأى ضعيف بمعنى أن حديثه الخاص صحيح ورأيه المعين ضعيف جرياً على المعهود بين السائل والمحجوب فهذا كلام لا غبار عليه لأنه ما من عالم إلا ويصح حديث من رواياته ويضعف رأي من آرائه، وأما إذا اعتبرنا المحذوف بحيث يعم وقتنا كل حديث له صحيح وكل رأي له ضعيف يكون ذلك كذباً مكشوفاً وكما لمالك مثلاً من حديث لا يصح - كما في جزء الدارقطني - وكما له من رأي يكون صحيحاً قوياً جداً - كالمصلحة المرسلّة في غير مورد النص - وكذا الكلام في باقي الأجوبة، وأما قوله في أبي حنيفة من أنه لا رأي عنده ولا حديث. فلا أدري ماذا يريد به ١٩. أريد أن ينفي منه الرأي الصحيح، أو الضعيف، أم الحديث الصحيح أو الضعيف؟ إذ ليس عندنا ما يعين هذا أو ذاك وإن كان يريد أنه

لا رأى عنده أصلاً صحيحاً كان أو ضعيفاً يكون هذا كذباً مكشوفاً . والرواة هم الذين يعدون أبا حنيفة إمام أهل الرأي فكيف يمكنهم أن ينفوا عنه الرأي هنا ولا سيما أن العقيلي يروى عن عبد الله بن أحمد عن أبيه قوله : حديث أبي حنيفة ضعيف ورأيه ضعيف . وسيروى الخطيب هذه الرواية أيضاً بسنده إلى العقيلي مع مناقضته لما هنا فما رواه العقيلي في حق أبي حنيفة هو عين ما رواه الخطيب هنا في حق الأوزاعي ، فياترى من الذى يكيل بهذين الكيلين في الموضوعين ١١٩ .

وقال في (٤١٦ و ٤٤٦) :

« سمعت أحمد بن علي البادا يقول قال : لى أبو بكر بن شاذان : قال لى أبو بكر بن أبي داود : جميع ما روى أبو حنيفة من الحديث مائة وخمسون حديثاً أخطأ - أو قال غلط - في نصفها . »

أقول : ابن أبي داود مكشوف الأمر وقد سبق بيان حاله فلا تشتغل بالرد على هذا الكلام المرسل منه جرافاً من غير أن يبين ما هو خطؤه ، وفي أى حديث كان ذلك الخطأ ؟ وكيف عد حديثه ؟ والرأى بمثل هذا ينطلق به لسان كل أحد إذا لم يخف الله فيما يرمى به أهل العلم ! نسأل الله السلامة .

وقال في (٤١٦ و ٤٤٦) :

« أخبرنا : ابن دوما . أخبرنا : ابن سلم . حدثنا : الأبار . حدثنا : إبراهيم بن سعيد . قال : سمعت أبا أسامة يقول : مر رجل على رقة فقال من أين أقبلت ؟ قال من عند أبي حنيفة قال يمكنك من رأى ما مضت ، وترجع إلى أهلك بغير ثقة . »

أقول : في بعض الروايات (بغير فقه) فلعلمه هو الصواب وفي بعض النسخ (يكفيك) بدل (يمكنك) وقد ذكر الخطيب هنا روايتين عن رقة بن مصقلة وأصل الحكاية ثابت عنه ، وإن كانت الأسانيد هنا فيها مأخذ إلا أن الكذب قد يصدق ، ورقة هذا ليس من رجال الجرح والتعديل وإنما هو من رجال العرب الذين يحبون التكنيت والتندر ، وهو الذى استلقى على ظهره في المسجد وهو يتقلب ويقول لمن يسأله عما به : انى صريع الفالوذج . يعنى أنه متخوم بأكله ، أو مصروع بالتشوق إليه . ومثل هذا الكلام موضعه كتب النوادر والمحاضرات ، وما إلى ذلك من كتب التسلية والسمر ، والهزل . نعم إن الخطيب لم يهمل ذكر أبي حنيفة في كتاب « التطفيل » أيضاً والله سبحانه حسيبه .

وقال في (٤١٦ و ٤٤٦) :

« أخبرنا : العتيق . حدثنا : يوسف بن أحمد . حدثنا : العقيلي . حدثني : عبد الله بن الليث المروزي . حدثنا : محمد بن يونس الجمال . سمعت يحيى بن سعيد يقول : سمعت شعبة يقول : كف من تراب خير من أبي حنيفة . »

أقول : في سنده محمد بن يونس الجمال قال محمد بن الجهم : هو عندى متهم قالوا : كان له ابن يدخل عليه الأحاديث . وقال ابن عدى : هو ممن يسرق حديث الناس حكى ذلك ابن الجوزى فى الضعفاء راجع « الميزان » و « تهذيب التهذيب » ومن ظن أنه من رجال مسلم فقد وهم فكيف يصح هذا عن شعبة بمثل هذا السند . وشيخ الخطيب ، العتيق من الرواة عن يوسف بن أحمد الصيدلانى المسمى راوية العقيلي فلا أدري لماذا لا يسوق الخطيب قول شعبة فى أبى حنيفة عن العتيق ، عن يوسف بسنده كما ساق ابن عبد البر عن حكم بن المنذر عنه ما فى كتابه فى فضائل أبى حنيفة ومنه قول شعبة : كان شعبة حسن الرأى فى أبى حنيفة وكان يستشدينى أبيات مساور الوراق . وقول عبد الصمد بن عبد الوارث : كنا عند شعبة بن الحجاج فقيل له : مات أبو حنيفة . فقال شعبة : لقد ذهب معه فقه الكوفة تفضل الله علينا وعليه برحمته . وقول ابن معين : ثقة ما سمعت أحداً ضعفه هذا شعبة بن الحجاج يكتب اليه أن يخلص . . وشعبة شعبة ، راجع أسانيدنا فى « الانتقاء » (ص ١٢٦) وكما لشعبة من ثناء على أبى حنيفة فى كتاب ابن ابى العوام وغيره ، لكن غرض الخطيب ليس إلا التقدير فى أبى حنيفة بطرق باطلة سخيفة ؟ هكذا يكون المحفوظ عنده !!

وقال فى (٤١٧ و ٤٤٧) :

« أخبرنا : البرمكى . أخبرنا : محمد بن عبد الله بن خلف . حدثنا : عمر بن محمد الجوهري . حدثنا : أبو بكر الأثرم . حدثنا : أبو عبد الله . حدثنا : عبد الرحمن بن مهدى . قال : سألت سفيان عن حديث عاصم فى المرتدة ؟ فقال : أما من ثقة فلا . كان يرويه أبو حنيفة . قال أبو عبد الله : والحديث كان يرويه أبو حنيفة عن عاصم ، عن أبى رزين ، عن ابن عباس فى المرأة إذا ارتدت قال تحبس ولا تقتل . »

أقول : فى سنده عمر بن محمد الجوهري السدائى الذى انفرد برواية حديث موضوع سبق ذكره فلا يثبت عن الثورى ذلك بسند فيه السدائى وما يمزوه الخطيب إلى أبى بكر بن عياش من أنه قال : والله ما سمعه أبو حنيفة قط . على تقدير ثبوته عنه لا يكون كلامه هذا إلا شهادة على النقص مردودة ومن حفظ حجة على من لم يحفظ أو يكون بمعنى أنه ما سمعه فيما أعلم . وقد ذكر ابن عدى فى « الكامل » رواية أبى حنيفة لحديث المرتدة حيث قال حدثنا : أحمد بن محمد بن سعيد . حدثنا : أحمد بن زهير بن حرب . قال : سمعت يحيى بن معين . يقول : كان الثورى يعيب على أبى حنيفة حديثاً

كان يرويه لم يكن يرويه غير أبي حنيفة عن عاصم ، عن أبي رزين ، عن ابن عباس فلما خرج إلى اليمن دلّسه عن عاصم . ثم قال ابن عدى : حدثنا : أحمد بن محمد بن سعيد . حدثنا : علي بن الحسن بن سهل . حدثنا : محمد بن فضيل البلخي . حدثنا : داود بن حماد بن فراضه ، عن وكيع ، عن أبي حنيفة ، عن عاصم ، عن أبي رزين ، عن ابن عباس في النساء إذا ارتدّدن قال : يحبس ولا يقتل . قال وكيع : كان سفيان يسأل عن هذا الحديث بالشام فربما قال حدثنا النعمان عن عاصم وربما قال بعض أصحابنا اه .

وقال ابن أبي العوام : حدثني : محمد بن أحمد بن حماد . قال حدثنا : أبو يحيى محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ . قال : حدثنا : عبد الله بن الوليد العدني . قال حدثنا : سفيان الثوري عن رجل عن عاصم . قال أبو بشر (اللواتي) وحدثني صاحب لنا يكتي أبا بكر ويعقوب بن اسحاق . قال حدثنا : أبو يوسف العطار الفقيه . أنبأنا : عبد الرزاق . قال أنبأنا : سفيان عن أبي حنيفة ، عن عاصم ، عن أبي رزين عن ابن عباس في المرأة تتردّ قال : تحبس ولا تقتل اه وبهذا استبان ان الثوري روى عن أبي حنيفة رغم كل منكر .
وقال في (٤١٧ و ٤٤٧) :

« أخبرني : علي بن أحمد الرزاز . أخبرنا : علي بن محمد بن سعيد الموصل . حدثنا : ياسين بن سهل . حدثنا : أحمد بن حنبل . حدثنا : مؤمل قال : ذكروا أبا حنيفة عند سفيان الثوري فقال : غير ثقة ، ولا مأمون . غير ثقة ، ولا مأمون . أخبرنا : محمد بن عمر بن بكير المقرئ . أخبرنا : عثمان بن أحمد بن سمعان الرزاز . حدثنا : هيثم بن خلف . حدثنا : محمود بن غيلان . قال : حدثنا : مؤمل . قال : ذكر أبو حنيفة عند الثوري وهو في الحجر فقال : غير ثقة ، ولا مأمون فلم يزل يقول حتى جاز الطواف . أخبرنا : أبو سعيد بن حسويه . أخبرنا : عبد الله بن محمد بن عيسى الحشاب . حدثنا : أحمد بن مهدي . حدثنا : إبراهيم بن أبي الليث . قال : سمعت الأشجعي غير مرة قال : سألت رجل سفيان عن أبي حنيفة . فقال : غير ثقة ، ولا مأمون . غير ثقة ولا مأمون . غير ثقة ولا مأمون . »

أقول : في السند الأول علي بن أحمد الرزاز ذلك الذي كان ابنه يدخل في أصوله تسميعات طرية ، والموصل غير ثقة كما سبق ووقع في الطبقات الثلاث (علي بن محمد بن معبد الموصل) بتصحيح سعيد إلى معبد والصواب (علي بن محمد بن سعيد الموصل) كما سبق ، ومؤمل متروك الحديث . وفي السند الثاني هيثم بن خلف ومؤمل أيضاً ، وفي السند الثالث إبراهيم بن أبي الليث نصر الترمذي وعنه يقول ابن معين : لو اختلف إليه ثمانون كلهم مثل منصور بن المعتمر ما كان إلا كذاباً . وكذبه أيضاً غير واحد ، هكذا يكون المحفوظ عند النقلة في نظر الخطيب ، والثوري

وإن كان منحرفا عن أبي حنيفة لكن لم يكن ليبلغ به الانحراف إلى حد أن يقول فيه مثل هذا الكلام الباطل وقد سبق بيان ثناء الثوري عليه .

وقال في (٤١٧ و ٤٤٧) :

« أخبرنا : البرقاني . أخبرنا : محمد بن الحسن السراج . أخبرنا : عبد الرحمن بن أبي حاتم . حدثني : أبي . قال : سمعت محمد بن كثير العبدى يقول : كنت عند سفيان الثوري فذكر حديثا فقال رجل : حدثني فلان بغير هذا فقال من هو ؟ فقال : أبو حنيفة . قال أحلتني على غير مليء . »

أقول : في سنده محمد بن كثير العبدى وفيه يقول ابن معين : لا تكتبوا عنه لم يكن بالثقة كما في « الميزان » للذهبي . وساق الخطيب الخبر بسند آخر فيه محمد بن كثير العبدى المذكور أيضا ، والحسن بن الفضل البوصرائي قال ابن المنادي : أكثر الناس عنه ثم انكشف أمره فتركوه ومزقوا حديثه . قاله الذهبي ومثله في كتاب الخطيب نفسه وهكذا المحفوظ عنده !!

وقال في (٤١٨ و ٤٤٨) :

« قال عبد الرزاق : ما كتبت عن أبي حنيفة إلا لأكثر به رجالي وكان يروى عنه نيفا وعشرين حديثا . »

أقول : لعبد الرزاق أن يروى عن أبي حنيفة ليكثر به رجاله وشيوخه ، وإن كانت أحاديثه مروية عنه عن مشايخ آخر لأن ذلك غاية نيلة عند المحدثين ، فإن دل هذا الخبر على شيء فأنما دلالة على أن أبا حنيفة كان يروى ما يشاركه في روايته راوون ولا يغرب فيما يروى . وهذا مدح له . وقد أتى عبد الرزاق على أبي حنيفة في مواضع راجع « الاتقاء » (ص ١٣٥) . وتاريخ الخطيب من هذا المجلد (ص ٣٥١) .

وقال في (٤١٨ و ٤٤٨) :

« أخبرنا : علي بن أحمد بن عمر المقرئ . أخبرنا : إسماعيل بن علي الخطبي . أخبرنا : عبد الله بن أحمد بن حنبل . قال : سألت أبي ، عن الرجل يريد أن يسأل عن الشيء من أمر دينه — يعني بما يتلى به من الإيمان في الطلاق وغيره وفي مصره من أصحاب الرأي ومن أصحاب الحديث لا يحفظون ولا يعرفون الحديث الضعيف ولا الاسناد القوي فيمن يسأل ؟ لأصحاب الرأي أو لهؤلاء — أعنى أصحاب الحديث — على ما كان من قلة معرفتهم . قال : يسأل أصحاب الحديث ولا يسأل أصحاب الرأي . ضعيف الحديث خير من رأى أبي حنيفة ، »

أقول : أجمع فقهاء العراق على أن الحديث الضعيف يرجح على القياس كما رواه ابن حزم

عنهم ، وتابعهم في ذلك الخنابلة بين طوائف الفقهاء فلا وجه لتقييد الرأي بالاضافة إلى أبي حنيفة بل حق الكلام ان يقال (ضعيف الحديث خير من آراء الرجال) وكلام الراوى في جانب أهل الرأي بجهل وكان الواجب الابتعاد عن التعمية والتصريح بان المراد من لا علم عنده بالكتاب والسنة فيكون رأيه مستمداً من الهوى دون الكتاب والسنة ، وكذلك القول في جانب الحديث فان كان أهل الحديث بلغ بهم الجهل إلى حد أن لا يفرقوا بين الموضوع وغيره فالواجب هجرهم وترك استقتانهم بمرة واحدة . والضعيف يستعمل عند كثير من الأقدمين بمعنى يشمل الموضوع فلا تصح إرادته هنا في صدد الترجيح على الرأي والاجتهاد كما بين في محله ومن الواجب على المسلمين أن لا يجرموا أهل البلاد من يفتيهم على السداد فلا يتصور أن يكون قطر من أقطار المسلمين بتلك الحالة من الجهل المطبق ما دام أمرهم بعيداً عن الفوضى ، ولا أظن أن عبدالله بن أحمد ضبط الرواية عن أبيه كما يجب وإلا ما وقع في الكلام هذا الاضطراب المشهود .

وقال في (٤١٨ و ٤٤٨) :

« أخبرنا : العتيق . حدثنا : يوسف بن أحمد الصيدلاني . حدثنا محمد بن عمرو العقيلي . حدثنا : عبدالله بن أحمد . قال : سمعت أبي يقول : حديث أبي حنيفة ضعيف ، ورأيه ضعيف » .

أقول : هذا ينافي ما سبق من أنه : لا رأى ولا حديث . على أن في الكلام تعمية فان كان يريد ضعف حديث خاص أو رأى خاص كان الواجب أن يصرح بذلك ، ولا مانع من أن يكون في بعض حديثه ضعف أو في بعض آرائه وهن ، وأما ان كان يريد الضعف في جميع أحاديثه وجميع آرائه فكذلك صريح لا ينطق به إلا من ليس لكلامه ميزان ، وان كان يريد أن غالب أحاديثه وآرائه ضعيف فيكون الكلام أيضاً نقولاً قبيحاً لا يلفظ به إلا من يرسل الكلام على عواهنه .

وقال في (٤١٨ و ٤٤٨) :

« وأخبرنا : العتيق . حدثنا : يوسف . حدثنا : العقيلي . حدثنا : سليمان بن داود العقيلي قال : سمعت أحمد بن الحسن الترمذي يقول ح . وأخبرنا : عبيد الله بن عمر الواعظ . حدثنا : أبي . حدثنا : عثمان بن جعفر بن محمد السبيعي (الصوفي) . حدثنا : الفريابي جعفر بن محمد . حدثني : أحمد بن الحسن الترمذي . قال : سمعت أحمد بن حنبل يقول : كان أبو حنيفة يكذب ، لم يقل العتيق — كان » .

أقول : انظر إلى مبلغ تدقيق الخطيب في الرواية لا يفوته إثبات (كان) أو إسقاطه لكن لا يلاحظ أن يكون (يكذب) مصحفاً من (يكتب) بانقصال الباء انفصلاً يسيراً ويرمى فقيه الملة بالكذب بدون تيب ولا يتحاشى من عد الأمة اتخذت الكاذب إماماً ! وإمامه الشافعي يحتاج بذلك الكاذب ١ في (المسند ، و الام » . وقد سبق من ابن معين في رواية ابن عسدر البر :

« ثقة ما سمعت أحداً ضعفه ، فضلاً عن التكذيب فلو كان أحد يقول هذا وهو كثير الاجتماع بابن معين لكان بلغه كلامه فاذن إن أصل الكلام إما مصحف أو كذب وكان كثير من السلف يتخرج كتابة الحديث ومنهم النخعي فيكون قوله (كان يكتب) بمعنى أنه ما كان يتخرج كتابة الحديث . نعم إن الإخبار بخلاف الواقع هو الكذب والكذب بهذا المعنى يشمل الغالط والوهم فن غلط أو وهم في شيء يمكن عده كاذباً على هذا الرأي ، لكن كثيراً ما يكون الحاكم بالغلط أو الوهم هو الغالط أو الوهم فلا يتد بقول من يقول فلان يكذب . مالم يفسر وجه كذبه ، ولذا عد عند كثير من أهل النقد قول القائل : كذب فلان من الجرح غير المفسر ، وقد سبق في تاريخ الخطيب (ص ٣٨٣ و ٣٩٣) قول بعضهم في أبي حنيفة (كذاب من يقول إن الإيمان لا يزيد ولا ينقص) ولعل الكذب هنا كذب من هذا الطراز وقد وفينا البحث حقه هناك فليراجع ، وإنما الكذب الجارح عند أهل الصناعة هو ما يكون عن تعمد ، وأما غلط الراوى أو وهمه فله أحكام مشروحة في محله ، فإذا اعتبرنا الغلط أو الوهم كذباً يلزم وصم الأمة جماعاً بالكذب في جميع الطبقات وهو تهوس قبيح ! وكثيراً ما ترى المتعنتين يرمون الصادقين بالكذب بمعنى وقوع خطأ أو وهم في بعض كلامهم ، وهو تصرف سمج ينبىء عن خبث طوية الطاعن ، على أنا لا نستطيع أن نشق بمثل الخطيب ولا بمثل العقيلي بعد أن شاهدنا منهما ما شاهدناه ! ثم إن عبد الله بن أحمد قد درسنا تصرفاته وشرحنا حاله فيما سبق ، وأحمد بن الحسن الترمذى من أصحاب أحمد لا يقل تعصباً من عبد الله وإن روى عنه البخارى حديثاً واحداً في المغازى وكم بين رجال البخارى من يؤخذ عنه شيء دون شيء ؟ والله سبحانه أعلم . وجعفر بن محمد القرياني كان يجتمع عليه في مجلس تحديده ثلاثون ألف رجل بينهم نحو عشرة آلاف أصحاب معابر ، فإذا روى مثله شيئاً يسير به الركبان ، وهو الذى أذّن على أذن مجنون على ملا الشهاد فنادى الجنى هارباً بحيث يسمع الجماعة (من يشوم محمد مكو) - على لسان المجنون - بمعنى أنا أنصرف ولا تقل محمداً كما في تاريخ الخطيب ومثل هذا الراوى لا نستطيع أن نقول فيه شيئاً والله من وراءهم محيط على أن أبا حنيفة لما كلفه المنصور القضاء كان أجابه قائلاً : انى لا أصلح للقضاء . فقال المنصور : كذبت . فقال أبو حنيفة : قد حكم على أمير المؤمنين انى لا أصلح للقضاء ، لأنه ينسبني إلى الكذب ، فان كنت كاذباً فلا أصلح ، وإن كنت صادقاً فقد أخبرت أمير المؤمنين انى لا أصلح كما في تاريخ الخطيب (ص ٣٢٨) فتعترف أنه يوجد من كذبه هذا النوع من التكذيب .

وقال في (٤١٨ و ٤٤٩) :

« أخبرنا : القاضى ابو الطيب طاهر بن عبد الله الطبرى . حدثنا : على بن ابراهيم البضاوى . أخبرنا : احمد بن عبد الرحمن بن الجارود الرقى . حدثنا : عباس بن محمد الدورى . قال : سمعت يحيى بن معين يقول - وقال له رجل أبو حنيفة كذاب ؟ - قال :

كان أبو حنيفة أنبل من أن يكذب كان صدوقاً إلا أن في حديثه ما في حديث الشيوخ .
أقول : من عادة الخطيب أن يسوق المناقب في ترجمة أبي حنيفة بطريق أحد من طعن هو فيهم
في كتابه هذا مع ورود الخبر بطرق رجال لم يطعن هو فيهم ولا غيره ليوم أنها كاذبة وليس
أبو حنيفة في حاجة إلى رواية في سندها أمثال ابن الجارود الرقي ، وابن درستويه ، ومحمد بن العباس
الخزاز ونحوهم في إثبات صدقه وأمانته فلا نعرض للروايات بعده بهذا المعنى ، ولفظ المطيري في
الطبقات الثلاث غلط عن الطبري .

وقال في (٤١٩ و ٤٤٩) :

« أخبرنا : العتيق . حدثنا : تمام بن محمد بن عبد الله الرازي (١) - بمشق - أخبرنا : أبو الميمون
عبد الرحمن بن عبد الله البجلي (المشق) قال : سمعت نصر بن محمد البغدادي يقول : سمعت يحيى بن
معين يقول : كان محمد بن الحسن كذاباً وكان جهمياً ، وكان أبو حنيفة جهمياً ولم يكن كذاباً .
أقول : كانا - والله - بريئان من الكذب والتجهم وقد احتج الشافعي - إمام الخطيب - بمحمد
ابن الحسن ووقفه على بن المديني أيضاً كما جزم بذلك ابن الجوزي في «المتظم» ، وابن حجر في
«تعميل المنفعة» مع أن ابن المديني أقرب من ابن معين إلى النيل من أصحاب أبي حنيفة ، والدارقطني
على تعصبه البالغ يقول في «غرائب مالك» عند ذكر رواية حديث الرفع في الركوع : «حدث به
عشرون فقرأ من الثقات الحفاظ منهم محمد بن الحسن الشيباني ...» كما في نصب الراية (٤٠٨-٤٠٩) ،
وهذا توثيق ظاهر وابن معين من أبر الناس من أن يكذب عليهما وهو الذي يقول : «أني سمعت الجامع
الصغير» من محمد بن الحسن ، وليس هو بمن يتفقه على الكذب بين في نظره و ترجمته مستوفاة في «بلوغ الأمان» .
وسياتي بعض الحديث عنه في الخاتمة ومن يرميها أو أحدهما بالكذب أو التجهم فقد أوغل في
الفرية والبهت ، نعم لو كان من يقول الإيمان لا يزيد ولا ينقص بالمعنى الذي يقول به أبو حنيفة وأصحابه
كذاباً - كما سبق من بعضهم - أو كل من ينزه الله سبحانه عن مشابهة المخلوق وعن حلول الحوادث فيه
أو حلوله في الحوادث جهمياً - كما هو مصطلح الحشوية - لكان كذاباً وجهمياً كل من يفهم ما يقول
وينزه الله سبحانه عن لوازم الجسمية :

إن كان تنزيه الآلهة تجهما فالقومون جميعهم جهمي

ولأفليس أبو حنيفة ، ولا محمد بن الحسن ممن يقول بالجبر ولا بنفي الصفات كما يقول بهذا
وذاك جهم بن صفوان ، وكان الصدوق من أبرز خصالها في القول والفعل ، ولأما تابعيها شطر
الامة المحمدية بل ثلثها على توالي القرون . وأما الخلط في شيء فلا تنزه عن ذلك إلا المعصومين ،
فلا يكون الخبر إلا مكذوباً على ابن معين ولو رواه ألف شخص من أمثال نصر بن محمد البغدادي ،
(١) ووقع بدله (الأذني) في الطبقات الثلاث وهو تحريف ، ويبلغ تعصب تمام وشيخه معلوم عند من عرف أحوالها

ومن الغريب أنه إذا روى الف راو عن ابن معين أن الشافعي ليس بثقة مثلاً تعد هذه الرواية عنه كاذبة بخلاف ما إذا كانت الرواية عنه في أبي حنيفة أو أحد أصحابه فإنها إذ ذاك تكون صحيحة ! ولو كانت مروية بأوهى الطرق ! نعم سبق أن كذب أبو يوسف محمدًا في مسائل عراها إليه ولما بلغ الخبر محمدًا قال : كلا ولكن الشيخ نسي ثم تبين أن قول محمد هو الصواب وهذا الطراز من التكذيب مما قد يجري بين الأستاذ وتلميذه بدون أن يشين أحدهما ، فلا يفرح عقلاء الخصوم بهذا النوع من التكذيب ، ولا بمثل تكذيب المنصور أبا حنيفة في قوله أنه لا يصلح للقضاء ، ومع ذلك يوجد من نسب هذا وذاك للكذب بذينك السيين قاتل الله التعصب ما أفضحه لصاحبه.

وقال في (٤١٩ و ٤٥٠) :

أخبرنا : الصيمري . أخبرنا : عمر بن إبراهيم المقرئ . حدثنا : مكرم بن أحمد . حدثنا : أحمد ابن عطية . قال : سئل يحيى بن معين هل حدث سفيان عن أبي حنيفة ؟ قال : نعم كان أبو حنيفة ثقة صدوقاً في الحديث والفقه مأموناً على دين الله . قلت أحمد بن عطية هو أحمد بن الصلت وكان غير ثقة .

أقول : سبق أن تحدثت عن أحمد بن الصلت هذا في هامش (ص ٣٥٣) من تاريخ الخطيب من الطبعيتين المصريتين وهو : أبو العباس أحمد بن محمد بن المغلس الحناني ابن أخي جبارة بن المغلس شيخ ابن ماجه يذكر تارة باسم أحمد بن محمد الحناني ، وأخرى باسم أحمد بن الصلت ، ومرة أخرى باسم أحمد بن عطية ، متكلم فيه ولسنا في حاجة إلى رواياته في مناقب أبي حنيفة . وعندنا بطرق رجال لم يتكلم فيهم روايات كثيرة بمعنى ما رواه الحناني هذا لكن لابد من أن تناقش الخصوم في تصرفهم بشأنه . وأحمد بن محمد الحناني هذا قد نقم عليه الذهبي روايته حديث ابن جزء بطريق أبي حنيفة باعتبار أن ابن جزء توفي بمصر سنة ١٨٦ هـ فلا يدركه أبو حنيفة الكوفي وتغافل الذهبي عن أن في مواليده رجال الصدر الأول ووفياتهم اختلافاً كثيراً لتقدمهم على تدوين كتب الوفيات بمدة كبيرة فلا يبت في أغلب الوفيات برواية أحد النقلة وها هو أبي بن كعب رضى الله عنه من أشهر الصحابة اختلفوا في وفاته من سنة ١٨ هـ إلى سنة ٣٢ هـ والذهبي يصر على أن وفاته سنة ٢٢ هـ في كتبه جميعاً مع أنه عاش إلى سنة ٣٢ هـ وشارك جمع القرآن في عهد عثمان كما يظهر من «طبقات ابن سعد» . وأين منزلة ابن جزء من منزلة أبي حتى يبت بوفاته تروى له عن ابن يونس وحده وقد قال الحسن بن علي الغزنوي أن وفاته سنة تسع وتسعين كما في «شرح المستند» لعلي القاري ولعل ذلك هو الصواب في وفاته على أن النبي صلى الله عليه وسلم توفي عن يزيد عدهم على مائة ألف من الصحابة ولم تحتمل الكتب المؤلفة في الصحابة عشر معشار ذلك ولا مانع من اتفاق كثير منهم في الاسم واسم الأب والنسب لاسيما المقلين في الرواية ، فالاعتماد على الرواية ، على

بأن ابن الصلت لم ينفرد برواية حديثه بطريق أبي حنيفة بل أخرجه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (١ - ٤٥) بسند ليس فيه ابن الصلت فثبت أنه لم ينفرد بروايته فيجب أن تزول نقمة الذهبي عليه بزوال سببها لكن لا يمكنهم أن يسامحوه لأنه بروايته الحديث المذكور بطريق أبي حنيفة ثبت أن أبا حنيفة من التابعين حتى عند من لا يكتفى بالمعاصرة أو الرؤية في ذلك وهذا مما لا يمكن مسامحته والصفح عنه فاذن لا يصفح عن ابن عبد البر أيضاً لأنه ساق سنده في سماع أبي حنيفة عن ابن جزء في كتابه المذكور من غير طريق ابن الصلت ، ونص على أن أبا حنيفة رأى أنس بن مالك ، وعبد الله بن جزء الزيدى رواية عن ابن سعد . ثم إن الخطيب أطال الكلام في (٤ - ٢٠٨) في توهين ابن الصلت بأنه انفرد بحديث أبي حنيفة عن أنس مع أن أبا حنيفة كان أكبر سناً من أقل سن التحمل عند المحدثين بكثير في جميع الروايات في وفاة أنس مع ثبوت قدمه إلى الكوفة قبل وفاته اتفاقاً ، وبأنه روى عن محمد بن المثني ، عن ابن عينة «العلاء أربعة : ابن عباس في زمانه ، والشعبي في زمانه ، وأبو حنيفة في زمانه ، والثوري في زمانه ، بزيادة أبي حنيفة على رواية بعضهم» (١) واستبعد الخطيب أن يثنى ابن عينة على أبي حنيفة مع ما شهر عنه من الإقدام عليه وقد حفظ عنه - في نظر الخطيب - أنه قال : «ما ولد في الاسلام مولود أضر على الاسلام من أبي حنيفة ، وساق هذا عنه بطريق احمد بن محمد المنكدرى ، عن محمد بن أبي عمر ، عن سفيان ، ثم بطريق ابن درستويه إلى محمد بن أبي عمر عن سفيان فقد هذا محفوظاً عنه بهذين السنتين مع أن محمد بن أبي عمر هو العدنى وقد قال عنه أبو حاتم : كان به غفلة حدث حديثاً موضوعاً عن ابن عينة . وأما المنكدرى فكثير الانفراد والاعراب قال الادريسي : في حديثه المناكير . وأنكر عليه أيضاً أبو جعفر الارزنانى ، وقال الحاكم : كان له إفرادات وعجائب . وقال ابن السمعاني : يقع في حديثه المناكير والعجائب والافرادات . وابن درستويه معلوم الحال أقبل هذين الاستادين يكون الخبر محفوظاً ؟ وقد سبق منا تحقيق أن ابن عينة في صف المثني على أبي حنيفة ثناء عاطراً مع تقيد روايات الخصوم خلاف ذلك فتذكر ما سبق . فكان ابن الصلت كغفري نظر الخطيب بذكره أبا حنيفة في عداد هؤلاء الثلاثة وبمقارنته إليهم في روايته وهذا هو محض الاجحاف ، أبو حنيفة الذى ملأ ما بين الخاقين علماً يعمل به شطر الأمة المحمدية كما يقول ابن الأثير في «جامع الأصول» - ان لم يكن العاملون بعمله ثلثي الأمة كما يقول على القارىء في «شرح المشكاة» - من أول القرون الى يومنا . إذا ذكر في صف هؤلاء الثلاثة يكون ذلك من

(١) وهو محمد بن أبي عمر العدنى ووقع في النسخة المطبوعة من تاريخ الخطيب (٤ - ٢٠٨) بلفظ محمد ابن أبي محمد ، ومحمد في أبي محمد محرف من عمر حتماً ومثله كثير الوقوع في المخطوطات القديمة كما لا يخفى على من مارسها ، والفرق بين الروایتين عن ابن عينة فرق ما بين محمد بن المثني ومحمد بن أبي عمر العدنى نسأل الله العافية فهذا اطلمت على جليلة صنع الخطيب هناك أيضاً .

أبرز الحجج على كذب أحمد بن الصلت كذبا بينا ، هذا ما لا يقوله إلا من اعتل قلبه اعتلالا لا دواء له . فلعل يحيى بن معين أيضا من الكاذبين حيث يذكر أبا حنيفة في عداد الفقهاء الأربعة كما أخرجه الصيمرى - وهو ثقة عند الخطيب - بسند ليس فيه أحمد بن محمد الحناتى حيث يقول : أخبرنا : عمر بن ابراهيم . أنبأنا : مكرم . أنبأنا : محمد بن على . أنبأنا قاسم بن المقرئ ، والحسين بن فهم وغيرهما . قالوا : سمعنا يحيى بن معين يقول : « الفقهاء أربعة : أبو حنيفة ، وسفيان ، ومالك ، والأوزاعى اه ، بل الأمة جمعاء على توالى القرون اعتبرت أبا حنيفة أول الأئمة المتبوعين ولقبته بالإمام الأعظم — مهما ضاق صدر الخطيب من ذلك - فتكون الأمة بأسرها كاذبة خاطئة غير الخطيب وأذباله بل الخطيب نفسه كم روى عن أئمة بأسانيد جيدة اليهم في هذا الكتاب (٣٤٤ و ٣٤٥) : أن أبا حنيفة أعلم أهل زمانه . وليس في رجال تلك الأسانيد ابن الصلت ، وماذا في انفراد به حديث أبي حنيفة عن أنس بعد ثبوت رؤيته له عند محمد بن سعد الكاتب وغيره من الحفاظ الذى سبق ذكرهم في أوائل الكتاب حتى ان الدارقطنى معهم في إثبات رؤيته له (١) وهو الذى يستتبع أن يقول : اسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة ثلاثتهم ضعفاء . وأن هو من محمد بن عبدالله الانصارى الذى يقول في اسماعيل : ما ولى القضاء من لدن عمر بن الخطاب إلى اليوم أعلم من اسماعيل ابن حماد بن أبي حنيفة ، - يعنى بالبصرة - وأين هو أيضا من محمد بن مخلد العطار الحافظ الذى ذكر حماد بن أبي حنيفة في عداد الأكابر الذين رووا عن مالك . وأين هو أيضا من هؤلاء الذين أثنوا على أبي حنيفة في كتاب ابن الدخيل وكتاب ابن ابى العوام والانتقاء ، لابن عبدالبر . والدارقطنى هو الذى يهذى فى ابى يوسف بقوله : (أعور بين عميان) وهو الاعمى المسكين بين عور حيث ضل فى المعتقد وتابع الهوى فى الكلام على الأحاديث واضطرب كما سيأتى شرح ذلك عند الكلام فى ابى يوسف . وإن كان الخطيب يأخذ بتحمل ابن عدى على ابن الصلت فى كامله فليأخذ بتحامله على كثير من الصحابة والتابعين وأئمة فئات عند أهل هذا الشأن فلا أراه يفعل .

وعن أحمد بن الصلت الحناتى هذا يقول ابن أبى خيثمة لابنه عبد الله : اكتب عن هذا الشيخ يابى فإنه كان يكتب معنا فى المجلس منذ سبعين سنة . وهذا مما يغيظ الخطيب جداً ويحمله على ركوب كل مركب للتخلص منه بدون جدوى ، كما سبق . وفى أسناده علو وفى شيوخه كثرة وقد أخذ عنه أناس لا يحصون كثرة وبينهم أئمة أجلة لكن ذنب الرجل أنه ألف كتابا فى مناقب

(١) وما نسب إلى الدارقطنى فى (٤ - ٢٠٨) من نفى رؤيته لأنس من تصرف مصحح الطبع كما سبق تحقيقه فى صدر الردود على الخطيب بل هو قائل برويته دون سماعه ولا اعتداد بتفيه السماع لكونه بدون حجة وقد توسعنا فى بيان ذلك فى صدر الكتاب .

أبى حنيفة حينما كان خصوم أبى حنيفة يتمنون أن يصفوا الجو للأبى الذى كانوا حملوه على تدوين مثالب لأبى حنيفة إفكاً وزوراً . فتحاملوا على الحافى هذا ليسقطوا رواياته . بل تجد الخطيب يطعن فى أحمد بن حنبلية فى مواضع من كتابه ثم يسوق روايات فى مناقب أبى حنيفة بطريقة فقطع مع أنها مروية بطرق غير طريقه ليلقى فى خاطر القارىء أنها روايات كاذبة وهذا خبث بالغ . ومن الغريب أنه إذا طعن طاعن فى رجل تجد أسراباً من الرواة يركضون وراءه يرددون صدق الطاعن أيا كانت قيمة طعنه ! ولهم موقف فى القيامة رهيب لا يغبطون عليه .

وقال فى (٤٢٠ و ٤٥٠) :

« أخبرنا : ابن رزق . أخبرنا : هبة الله بن محمد بن حبش الفراء . حدثنا : محمد بن عثمان بن أبى شيبه . قال : سمعت يحيى بن معين - وسئل عن أبى حنيفة - فقال : كان يضعف فى الحديث . »
أقول : ليس من شك عند الخطيب أن هذه الرواية مخالفة لما صح عن ابن معين بطرق ومع ذلك يسوق هذه الرواية ويسكت عليها مع أن فى سندها محمد بن عثمان بن أبى شيبه وهو كذاب مكشوف الأمر وقد نقل الخطيب نفسه تكذيبه عن جماعة فى (٣ - ٤٣) فإباً بالخطيب يتكلم على أحمد بن الحصل فى الرواية السابقة ويسكت هنا عن محمد بن أبى شيبه الكذاب ؟ هكذا الهوى يعمى ويصم .

وقال فى (٤٢٠ و ٤٥٠) :

« ... حدثنا : أحمد بن سعد بن أبى مريم قال وسألته - يعنى يحيى بن معين - عن أبى حنيفة فقال : لا تكتب حديثه . »

أقول : أحمد بن سعد بن أبى مريم المصرى كثير الوهم وكثير الاضطراب فى مسائله مع مخالفة روايته هذه لرواية الثقات عن ابن معين . بل يبدو عليه أنه غير ثقة حيث يخالف ثقات أصحاب ابن معين فيما يرويه عنه فى أبى حنيفة وأصحابه .

وقال فى (٤٢٠ و ٤٥٠) :

« ... حدثنا : عبد الله بن على بن عبد الله المدنى . قال وسألته - يعنى أباه - عن أبى حنيفة صاحب رأى فضعه جداً . وقال : لو كان بين يدي ما سألت عن شيء وروى خمسين حديثاً خطأ فيها . »

أقول : إن كان ابن المدنى كما نهش الخطيب عرضه فى (١١ - ٤٥٩) وابن الجوزى فى مناقب أحمد لا يكون لكلامه قيمة ، ولا سيما أن الراوى عنه ابنه عبد الله وهو لم يسمع من أبيه على ما يقال وإلا فيكون قد جر ذيله جزاء لجره ذيل بعض الناس ظلماً وعدواناً ثم إنه لم يذكر وجه تحطشه

في الحديث حتى يحتاج الى الجواب وهو على كل حال جرح غير مفسر ، على ابن رواية الخطيب هنا عن ابن المديني ينافي ما ذكره ابو الفتح الازدي في كتاب «الضعفاء» حيث قال : قال علي بن المديني ابو حنيفة روى عنه الثوري ، وابن المبارك ، وحماد بن زيد ، وهشيم ، ووكيع بن الجراح ، وعباد بن العوام ، وجعفر بن عون وهو ثقة لا بأس به اهـ ومثله في «جامع بيان فضل العلم» لابن عبد البر (٢-١٤٩) نسأل الله السلامة .

وقال في (٤٢٠ و ٤٥٠) :

«... حدثنا : جعفر بن محمد بن الازهر . حدثنا : ابن الغلابي . قال : ابو حنيفة ضعيف .»

أقول : هو جرح غير مفسر . وابن الغلابي المفضل بن غسان البصري من المنحرفين عن أهل الكوفة ، مثل عمرو بن علي الفلاس البصري ، وابراهيم بن يعقوب الجوزجاني الناصبي ، وحالهم يغني عن التعرض للأسانيد ، على أن الجرح غير المفسر لا يؤثر في أي راو فضلاً عن تأثيره فيمن ثبتت إمامته ، وتواترت أمانته ثم ما ساق الخطيب في وفاة أبي حنيفة من بعض الرواة أنها كانت ستة احدى وخمسين ومائة أو ثلاث وخمسين ومائة فليس هذا وذلك مما يسجل كرواية بل هاتان الروايتان من الأغلاط المكشوفة الناشئة من عدم ضبط رواتهما وكان الخطيب في غيبة عن سرد أسانيد الروايين إزاء إجماع من يعول على كلامهم من المؤرخين أنها كانت ستة وخمسين ومائة في ليلة النصف من شعبان رضى الله عنه ونفعنا بعلمه .

وقال في (٤٢٣ و ٤٥٣) :

«... حدثنا : أبو قلابة الرقاشي . حدثنا : أبو عاصم . قال : سمعت سفيان الثوري - بمكة -

وقيل له مات أبو حنيفة فقال : الحمد لله الذي عافانا مما ابتلي به كثيراً من الناس .»

أقول : في سنده أبو قلابة الرقاشي كثير الخطأ في الأسانيد والمتون على ما نقله الخطيب عن الدارقطني ، ولفظ الخبر الذي بعده (الحمد لله الذي عافانا مما ابتلاه به) يعني الحبس المؤدى إلى الموت ، لأن الثوري كان تمكن من الهرب دون أبي حنيفة على أنه لا ينكر ما كان بينهما من بعض جفاء ، وكان ابن عدى على بعده عن الفقه والنظر والعلوم العربية طويل اللسان في أبي حنيفة وأصحابه ، ثم لما اتصل بابي جعفر الطحاوي وأخذ عنه تحسنت حالته يسيراً حتى ألف مستنداً في أحاديث أبي حنيفة وهو يقول في صدر مسنده إنه كان بين أبي حنيفة والثوري شيء . وكان أبو حنيفة أكفهما لساناً . ونحن في غيبة عن إخراج مثل ابن عدى لأحاديث أبي حنيفة وربما يكون ابو عاصم في السندين هو العباداني وحاله معلومة .

وقال في (٤٢٣ و ٤٥٣) :

وأخبرنا : محمد بن عمر بن بكير المقرئ . أخبرنا : الحسين بن أحمد الهروي الصفار . حدثنا : أحمد بن محمد بن ياسر . حدثنا : محمد بن عبد الوهاب بن يعلى الهروي . حدثنا : عبد الله بن مسمع الهروي . قال : سمعت عبد الصمد بن حسان يقول : لما مات أبو حنيفة قال لي سفيان الثوري : اذهب إلى إبراهيم بن طهمان فبشره أن فتان هذه الأمة قد مات فذهبت إليه فوجدته قائلاً فرجعت إلى سفيان فقلت أنه قاتل . قال : اذهب فصح به : ان فتان هذه الأمة قد مات . قلت : أراد الثوري أن يغم إبراهيم بوفاته أبي حنيفة لأنه كان على مذهبه في الأرجاء .

أقول : قال البرقاني عن الحسين بن أحمد الهروي الصفار : عندي عنه رزمة ولا أخرج عنه في الصحيح حرفاً واحداً سمع من أبي القاسم البغوي ثلاثة أحاديث أو أربعة أحاديث ثم حدث عنه بشيء كثير كتبت عنه ثم بان لي أنه ليس بحجة ، وقال الحاكم : كذاب لا يشتغل به . فبرئت بذلك ذمة الثوري من مثل تلك الكلمة الساقطة ، وركبت على أكتاف الخطيب الذي يعلم كل ذلك ولإرجاء أبي حنيفة هو محض السنة كما شرحنا تحقيقة بكل وضوح فيما سبق وخلاف ذلك أنحياز إلى الخوارج أو المستزلة أو تحبب في القول فليختر من شاء ما شاء من هذه الثلاثة إذا حدثه نفسه مخالفته في المسألة .

وقال في (٤٢٣ و ٤٥٤) :

وأخبرنا : ابن الفضل . أخبرنا : عبد الله بن جعفر . حدثنا : يعقوب بن سفيان . حدثنا : عبد الرحمن . قال : سمعت علي بن المديني قال : قال لي بشر بن أبي الأزهر النيسابوري : رأيت في المنام جنازة عليها ثوب أسود ، وحوها قسيسين فقلت جنازة من هذه ؟ فقالوا جنازة أبي حنيفة . حدثت به أبا يوسف فقال : لا تحدث به أحداً .

أقول به ختم الخطيب ترجمة أبي حنيفة بدون أن يتهيب النجاسة ، وعبد الله بن جعفر في سنده هو ابن درستويه الذي ضعفه البرقاني ، واللالسكائي وهو متهم برواية ما لم يسمعه إذا دفع إليهم . والخطيب يختار أن يشتم الناس على لسانه بعد أن سعى في تبرئته بما رمى به لكن أكتاف الخطيب تضعف عن حمل التهم الموجهة إليه بحق . وليس بقليل ما ذكره الخطيب عن ابن المديني في تاريخه ومن جملة ذلك صلته الوثيقة بأحمد بن أبي دؤاد في محنة أهل الحديث وبما قيل فيه .

يا ابن المديني الذي شرعت له دنيا بجناد بدنيه لينالها
ماذا دعاك إلى اعتقاد مقالة قد كان عندك كافرأ من قالها

إلى آخر الآيات المذكورة في (١١ - ٦٩) وقد ترك أبو زرعة وأحمد الرواية عنه بعد المحنة ، وبشر بن الأزهر من أخس أصحاب أبي يوسف وكان إمام الفقهاء الحنفية بنيسابور في عصره ،

ومن أتبع أهل العلم لآبي حنيفة ، وأرعاهم لجانبه فلا أشك في أن هذه الروايات مختلفة على لسان بشر بن أبي الأزهر كما اختلفوا أشياء على لسان أصحاب أبي حنيفة مباشرة ، فلا تشتغل بأكثر من ذلك في الكلام على رجال السند .

ولست أدري كيف انطلق لسان الخطيب بهذه الأخلوقة وكيف جرى قلبه بتسجيل هذا الخيال الباطل وهو الذي قال في ترجمة محمد بن الحسن في (٢ - ١٨٢) : أخبرنا : علي بن أبي علي . قال أخبرنا : طلحة بن محمد . حدثني : مكرم بن أحمد القاضي . أخبرنا : أحمد بن محمد بن المغلس . أخبرنا : سليمان بن أبي شيخ . حدثني ابن أبي رجاء القاضي . قال : سمعت محمويه - وكنا نعهده من الأبدال - قال : رأيت محمد بن الحسن في المنام فقلت يا أبا عبد الله إلام صرت ؟ قال قال لي : اني لم أجعلك وعاء للعلم وأنا أريد أن أعذبك . قلت فما فعل أبو يوسف ؟ قال : فوق . قلت فما فعل أبو حنيفة ؟ قال : فوق أبي يوسف بطبقات اه ولو لم يكن الخطيب ينطوى على قصد سيء نحو قبيح الملة لأعاد ذكر هذه الروايات هنا إن كان لا بد من ذكر رؤيا ، على ان الخطيب دسيسة في سوق هذه الرؤيا بهذا الطريق هناك باعتبار أن في سندها أحمد بن المغلس وقد سعى جهده في إسقاطه ليتخلص مما يرويه في مناقب أبي حنيفة مع أن أمره كما شرحناه فيما سبق ، والروايات مروية بطرق غير طريق أحمد بن المغلس أعرض الخطيب عنها مقتصرأ على روايته ليوهم بطلان الحكاية لكن غاب أمله وبانت الحقيقة .

قال ابن عبد البر في « الاتقاء » (ص ١٤٥) : أخبرنا : حكم بن المنذر . حدثنا : أبو يعقوب يوسف بن أحمد الصيدلاني المسكي . أخبرنا : محمد بن علي السمناني . أخبرنا : أحمد بن حماد بن العباس . أخبرنا : القاسم بن عباد . أخبرنا : محمد بن شجاع . أخبرنا : أبو رجاء - وكان من العبادة والصلاح بمكان - قال : رأيت محمد بن الحسن في المنام فقلت له ما صنع الله بك ؟ قال : غفر لي . قلت : وأبو يوسف . قال : هو أعلى درجة مني . قلت : فما صنع أبو حنيفة ؟ قال هبته هو في أعلى عليين اه وكان في إمكان الخطيب أن يروي هذه ، لأنها من مرويات شيخه العتيقي عن الصيدلاني المذكور .

وقال أبو عبد الله الصيمري في أخبار أبي حنيفة وأصحابه : أخبرنا : عمر بن إبراهيم . حدثنا : مكرم . حدثنا : محمد بن عبد السلام . حدثني : سليمان بن داود بن كثير الباهلي ، وعبد الوهاب بن عيسى . قال حدثنا : محمد بن أبي رجاء . قال : سمعت أبي قال : رأيت محمد بن الحسن في المنام فقلت له ما صنع بك ربك ؟ قال : أدخلني الجنة . وقال لي : لم أصيرك وعاء للعلم وأنا أريد أن أعذبك . قال فقلت : فأبو يوسف قال : ذاك فوق أو فوقنا بدرجة . قال قلت : فأبو حنيفة . قال :

ذلك في أعلى عليين اه . وكان في إمكان الخطيب أن يرويه بهذا الطريق أيضا لأنها رواية شيخه الصيمري وهو يوثقه ويثني عليه كثيرا .

وقال الحافظ أبو القاسم بن أبي العوام حدثني : محمد بن أحمد بن حماد . حدثني : أحمد بن القاسم البرقي . حدثنا : أبو علي أحمد بن محمد بن أبي رجاء قال : سمعت أبي يقول : أريت محمد بن الحسن في المنام فقلت : إلام صرت ؟ قال : غفلى . قلت : هم ؟ قال قيل لي : لم تجعل هذا العلم فيك إلا ونحن نتفرك . قال قلت : فما فعل أبو يوسف ؟ قال : فوقنا بدرجة . قال قلت فأبو حنيفة ؟ قال في أعلى عليين اه .

وقال ابن أبي العوام حدثني : إبراهيم بن أحمد بن سهل . قال حدثني : القاسم بن غسان القاضي . قال حدثني : أبي . قال حدثنا : أبو نعيم الفضل بن دكين . قال : دخلت على الحسن بن صالح في آخر اليوم الذي دفن فيه أخاه علي بن صالح - فذكر مبشرة ثم قال أبو نعيم - فلما كان بعد أيام صرت إلى الحسن بن صالح فقال لي حين رأي : يا أبا نعيم علمت أني رأيت أخي البارحة في منامي كأنه صار إلى وعليه ثياب خضر . فقلت له : يا أخي أأست قدمت ؟ قال : بلى . فما هذه الثياب التي عليك ؟ قال : السندس والاستبرق ولك يا أخي عندي مثلها . قلت وماذا فعل بك ربك ؟ قال : غفلى وباهى بى وبأبى حنيفة الملائكة . قلت أبو حنيفة النعمان بن ثابت ؟ قال : نعم . قلت وأين منزله ؟ قال نحن في جوار في أعلى عليين قال القاسم قال أبى فبكان أبو نعيم إذا ذكر أبا حنيفة أو ذكر بين يديه يقول بخ . بخ في أعلى عليين ثم يذكر هذا الحديث اه لكن لا يرضى الخطيب إلا أن يرى فقيه الملة محشورا مع القسيسين ولو في رؤيا يرويه عن مثل عبدالله ابن جعفر الدارهمي ولم اكن أرى الا كثار من سرد الرؤى في مثل هذا الموضوع لولا أن الخطيب حملني على ذلك وهو كما ترى يروى رؤيا عن شيوخ يذكرهم ويعد رؤياهم مستغنية عن التفسير والتعبير مع ان كثيرا من رؤى الأنبياء في حاجة إلى ذلك كما يقول أهل العلم ، وهنا انتهى كلامنا فيما ساقه الخطيب في ترجمة أبى حنيفة .

خاتمة

وعمل الخطيب ضد الامام الأعظم ، والمجتهد المقدم ليس منحصراً فيها هنا بل وزع على مواضع (١) كثيرة من تاريخه ما أمكن له توزيعه من الطعون ليشفي غيظه في فقيه الملة - شيخ مفقه إمامه - حسداً منه حيث استولى أصحابه على منصة الحكم في أمصار المسلمين على تعاقب الدهور بما آتاهم الله من بصيرة نافذة في الفقه ، ولذلك لم يدع الخطيب أحداً ممن ترجم لهم من أصحابه بدون أن يلعن فيه طعناً من ذلك الطراز المفضوح ، واستقصاء طعونه في أبي حنيفة الموزعة على مواضع من الكتاب فيه طول يستغنى القارئ الكريم في معرفة دخائل أسانيدنا بما سبق منا من الكلام في الرجال ، لأن رجال تلك الطعون الموزعة لا تختلف كثيراً عن الرجال الذين شرحنا أحوالهم ، وكذا تراجمه لأصحاب أبي حنيفة من أمثال أبي يوسف ، ومحمد بن الحسن ، والحسن بن زياد ، ووكيع بن الجراح ، ونوح بن دراج ، والفضل بن دكين ، وحفص بن غياث ، وعافية بن يزيد ، واسد بن عمرو ، ويحيى بن زكريا بن أبي زائدة ، ومندل بن علي ، وإخيه حبان الغنزي ، والقاسم ابن معن المسعودي وغيرهم تراه لا يوفهم حقهم في تراجمهم بل يحشر ما استطاع حشره من المثالب في تراجم أغلب أصحاب أبي حنيفة فلا بأس أن نذكر هنا بعض نماذج من ذلك ليزداد القارئ الكريم بصيرة في تصرف الخطيب فسكتي بذكر ما يتعلق بأبي يوسف ، ومحمد بن الحسن ، والحسن ابن زياد بالنظر إلى كثرة ذكر هؤلاء في كتب المذهب ، ولا نعرض لذكر الامام زفر بن الهذيل الرائي (٢) حيث أهملت ترجمته في النسخة المطبوعة من تاريخ الخطيب .

(١) منها ما رواه في ترجمة ربيعة صاحب الرأي (٨-٤٢٢) بطريق ابن أبي داود عن احمد بن صالح عن عنبسة بن خالد عن عمه يونس بن يزيد أنه قال : « رأيت أبا حنيفة عند ربيعة وكان مجبود أبي حنيفة أن يفهم ما يقول ربيعة ، هكذا حاول الخطيب أن يسلب أبا حنيفة فهمه أيضاً بمثل هذا السند فإن أبي داود كذبه غير واحد ، واحد من صالح مختلف فيه وعنبسة قال ابن أبي حاتم عنه أنه كان على خراج مصر وكان يعلق النساء بتدبين وقال ابن القطان : كفى بهذا في تجريجه وكان احمد يقول : مالنا ولعنبسة .. هل روى عنه غير احمد بن صالح ؟ وقال يحيى بن بكير : إنما يحدث عن عنبسة مجنون أحق لم يكن موضع للكتابة عنه . وربيعة على جلالة قدره في الفقه ما كان يقوى على أبي يوسف فضلاً عن تفضيله على شيخه في دقة النظر بل يعده محمد بن اسحاق التميمي في الفهرست من أصحاب أبي حنيفة حيث يقول عن ربيعة : انه توفي سنة ١٣٦ بالأنبار . . وعن أبي حنيفة أخذ ولكنه تقدمه في الوفاة اه .

(٢) لقب " كافي " في الالتفات من طبقات القرشي " ونزعة الالباب " لابن حجر و " الأنساب " للسماعني و " اللباب " لابن الأثير فلا يكون مصدر بل على صيغة فاعل كما سبق ويجوز اعتبار الحاق باء النسبة بآخر المصدر

أبو يوسف يعقوب بن ابراهيم الانصارى

وهو الامام المجتهد البالغ درجة الاجتهاد المطلق شيخ كثير من المجتهدين العظام . وابن حبان على انحرافه البالغ عن الحنفية يقول فيه : إنه حافظ متقن وأنه كان رجلاً صالحاً وكان يسرد الصوم سرداً اه ويقول الذهبي : كان يصلي في كل ليلة مائتي ركعة بعد أن ولي القضاء اه ويقول احمد بن كامل الشجرى صاحب ابن جرير : لم يختلف يحيى بن معين ، واحمد بن حنبل ، وعلى بن المديني في ثقته في النقل اه ويقول الحافظ طلحة بن محمد بن جعفر المعدل : أبو يوسف مشهور الأمر ظاهر الفضل وهو صاحب ابي حنيفة وأفقاه اهل عصره ولم يتقدمه احد في زمانه وكان النهاية في العلم والحكم ، والرياسة ، والقدر وأول من وضع الكتب في أصول الفقه على مذهب أبي حنيفة . وأملى المسائل ونشرها وبث علم ابي حنيفة في اقطار الارض اه .

ويقول هلال بن يحيى البصرى : كان أبو يوسف يحفظ التفسير ، والمغازى ، وأيام العرب ، وكان أقل علومه الفقه اه يعنى وفقه كما يعلمه الحاضر والبادى . وقال يحيى بن خالد في رواية الذهبي : قدم علينا أبو يوسف واقل ما فيه الفقه وقد ملأ بفقهاء ما بين الحافقين اه وقال يحيى بن معين في رواية الدورى : ابو يوسف صاحب حديث صاحب سنة اه ويقول ابن جرير في « ذيل المذيل » : كان يحضر المحدث ويسمع منه خمسين حديثاً وستين حديثاً ثم يخرج فيحدث بها اه ولذا ذكره ابن الجوزى — على انحرافه — في عداد المائة الأفاضل من هذه الأمة الذين يضرب المثل بقوتهم البالغة في الحفظ في كتابه « أخبار الحفاظ » . وهو بظاهرة دمشق ينقصه ورقة من أوله . ومع هذا كله ترى الخطيب يرميه بدائه فيذكره بالتصحيح في أشهر الألفاظ في السير والمغازى زاعماً أنه صحف في مجلس الرشيد (الغابة) و (ثنية) في حديث (سابق رسول الله صلى الله عليه وسلم من الغابة إلى ثنية الوداع) فجعل بدلها (الغاية) و (بنية الوداع) كأن أبا يوسف كان يجهل أن (من) للابتداء فلا تدخل الغاية وأن (الغابة) أو (الحفيا) في عوالى المدينة المنورة وان (ثنية الوداع) بالثنية وانها تبعد عنها نحو ستة أميال وكيف يتصور ان يخفى ذلك على مثله في سعة العلم في الحديث ، والمغازى ، والسير ، والفقه ؟ مع أن ذلك مما تعرفه العواثق في خدورهن وهن يغنين :

طلع البدر علينا من ثنيات الوداع

تذكراً لمقدم المصطفى صلوات الله وسلامه عليه . وأبو يوسف الذى يكون عند أهل العلم بتلك المثابة ، في قوة الحفظ وسعة المعرفة ، ويكون متوسعاً في معرفة المغازى والسير بان يلزم محمد بن اسحاق صاحب المغازى ، رغم نهى أبي حنيفة عن مجالسته إلى أن يستغف ما عنده ويؤلف في السير تأليفاً يرد به على مثل الأوزاعى رداً موقفاً ، ويصحج مرات ويوزور المدينة المنورة في كل مرة إذا حاول

مثل الخطيب - المعروف بالتصحيح في مؤلفاته لا في محادثاته فقط - أن يرميه بالتصحيح في أظهر الأشياء في مجلس مثل الرشيد قائما يقع على أم رأسه حيث تكذبه شواهد الحال . ومن الظاهر أن مثل الرشيد أبعد ما يكون من تقريب جاهل مصحف ذلك التقريب .

وأما سند الخطيب في تلك الأثرية (١٤ - ٢٥٥) فقيه محمد بن العباس الخزاز ، وروايته بما ليس عليه سماعه معروفة ، وهي مسقطه عند أهل النقد ، ثم سليمان بن فليح - في سنده يقول عنه الزين العراقي في ذيله على «ميزان الاعتدال» : انه مجهول بل قال أبو زرعة الرازي : لا أعرفه ولا أعرف لفليح ولداً غير محمد ويحيى اه أقول وله أيضاً موسى إلا أنه في عداد المجاهيل . وأما ما يقوله ابن حجر في «اللسان» من احتمال كون الاسم مقلوباً عن فليح بن سليمان فبعيد عن القبول والاحتمال لوجود النص على ان سليمان أخو محمد في مواضع من تاريخ الخطيب (١٣ - ٣٨٩) و (١٤ - ٢٥٥) وان لم يكن ذلك النص بحيث يزيل عنه اسم الجلالة لا عيناً ولا وصفاً فسليمان بن فليح مجهول على كل حال ، فجرد تصور شخص يغشى مجلس الرشيد ويرد على مثل أبي يوسف ولا تكون شخصيته معلومة عند أهل العلم سلفاً وخلفاً ، كاف في معرفة أن الخبر محتلق والسند مركب ، ومثل أبي يوسف لو غلط غلطة لطارت غلطته كل مطار غير منحصرة في رواية شخص مجهول في سندها راو ساقط . والخطيب لم ينقل من أبي يوسف تصحيحاً له في واحد من كتبه المستفيضة عنه بل جعل بعض المجاهيل يهذر به . وأما تصحيقات الخطيب فقد خلدت في الكتب لا سيما «مستمر الأوهام» ، لابن ماكولا وهو من اعرف الناس بدخائله ومن أسعاهم في ستر عيوبه ما أمكن له الستر ، الا أن تصحيقاته حيث زادت كثيراً على حد الستر اضطر الى تدوينها وتجليدها في كتابه المذكور .

ومن تصحيقات الخطيب ما رواه الملك المعظم عيسى بن أبي بكر الأيوبي في رده على الخطيب عن أبي الين الكندي ، عن أبي الفضل بن ناصر ، عن الحافظ أبي الغنائم الترسى : سمعت الخطيب يقرأ كتاب المغازي عن الواقدي على أبي محمد الجوهري فبلغ الى غزاة احد وذكر قول النبي صلى الله عليه وسلم : «يا ليتني غودرت يوم أحد مع اصحاب نحض الجبل» ، بالضاد المعجمة فاستنكرت ذلك فلقيت ابا القاسم بن برهان النحوي فقال لي : صحف وانما هو التخصيص بالاهمال وهو اصل الجبل اه ومثل الخطيب ممن عرف بالتصحيح وألف في تصحيقاته كتاب خاص اذا فقد الحياء سهل عليه ان يرمى الناس بدائه بمثل ذلك السند ، والله في خلقه شؤون .

ثم روى الخطيب في (١٤ - ٢٥٦) عن رجل قال لأبي يوسف : رجل صلى مع الامام في مسجد عرفة ثم وقف حتى دفع بدفع الامام قال ماله ؟ قال لا بأس به قال سبحان الله ؟ وقد قال ابن عباس : من أفاض من عرفة فلا حج له . مسجد عرفة في بطن عرفة . وفي سنده عبد الله بن جعفر ابن درستويه الذي هو متهم برواية مالم يسمع اذا دفع اليه بعض دراهم كما سبق ، وسعيد بن منصور

في السند لم يجالس أبا يوسف ولفظه لفظ انقطاع . والذي روى عنه سعيد بن منصور مجهول العين فلا يكون . لأبي يوسف أدنى صلة بهذه الحادثة بمثل هذا السند ومذهب أبي حنيفة وأصحابه أنه لا يصح الوقوف في بطن عرنة . لكن مسجد عرفة ليس من عرنة بل من عرفة بدليل الإضافة ولا معدل عن هذا الظاهر إلا بدليل ولا دليل وإن كان الشافعي يرى في « الأم » أن المسجد من عرنة ، وغاية ذلك أن المسألة خلافية وليس المسائل الخلافية مما يصح اتخاذها وسيلة لتشجيع ومسجد عرفة حائطه القبلي على حد عرنة وعرنة بحجة مكة من مسجد عرفة فيكون الواقف في المسجد ومدخله واقفا في عرفات لا في عرنة ، قال مالك في « الموازية » : « بطن عرنة واد في عرفة يقال إن حائطه القبلي على حده بحيث لو سقط ماسقط إلا فيه » ، وقال في « الموازية » أيضا : « من وقف بالمسجد فقد خرج من بطن عرنة ولكن الفضل في قرب الامام » كما في « المنتقى » ، لابن الباجي (١٧-٣) وكتاب ابن الموزافضه القابسي على باقي أمهات الكتب في مذهب مالك ، وابن الموازين كبار أصحاب محمد ابن عبد الحكم على أن إخراج عرنة من الموقف لم يصح فيه حديث مرفوع وحديث (ارتفعوا عن بطن عرنة) من البلاغات غير موصول السند في الموطأ ومن أسند لم يسند بسند صحيح ومع ذلك لا يشمل المسجد على أن الارتفاع عن بطن عرنة لمعنى ذكره الطحاوي في « مشكل الآثار » ، يجعله بما لا يتعلق له بما هنا أصلا فليراجع وإنما أخذ أغلب الأئمة في إخراج بطن عرنة من الموقف بالآثار الموقوفة على ابن عباس ، وابن الزبير في ذلك . ومن لا يحتج بالموقوف لا يكون له دليل في المسألة فيكون مارواه الخطيب بذلك السند أيضا في الجبل بالمسألة ، وكتب الفقه المبسوط تغني عن التوسع في بيان المسألة بأكثر من هذا .

ومن العجيب أيضا ما ساقه الخطيب في (١٤ - ٢٤٩) من أقصوصة احتيال أبي يوسف الرشيد ليجمع بينه وبين جارية أبي صاحبها بيعها لكونه حلف أغلظ حلف فيما سبق بالطلاق والعناق وصدة ما يملكه أنه لا يبيعها ولا يهبها والرشيد حلف أن يقتله إذا لم يفعل فاقى ببيع نصفها وهبة النصف الآخر ونال أبو يوسف من ذلك دنيا طائلة إلى آخر الأقصوصة ، وإنما ساقها الخطيب ليظهر أبا يوسف بمظهر المقتين الماجنين الذين انسحب واعط الله من قلوبهم وهذا من أشنع الفرى عليه ؟ ويظهر من كتاب « الخراج » المستفيض عنه أنه لم يكن ممن يجازي في بيان الحق ، وقد اطال الخطيب سرد تلك الاسطورة حتى ملأ بها صفحتين من تاريخه ، والسند الذي ساقه الخطيب في تلك الفرية يكشف الستار عن وجه خطيب عصبة التعصب فإن فيه محمد بن أبي الازهر مزيد الذي يقول عنه الخطيب نفسه في (٣ - ٢٨٨) : « كان كذابا قبيح الكذب ظاهره » اه فظهر أن الخطيب فيما عزاه إلى أبي يوسف من الاحتيال بهات شنيع البهت ظاهره ، وشيخ ابن أبي الازهر هو حماد بن اسحاق الموصلی راوی الاسطورة عن أبيه في سند الخطيب وهو وابوه من المقتين المشاهير من رجال

الأغاني فيكون هو وأبوه من رجال الأسما لا ممن يحتج بهم في تراجم الأئمة الكبار . ثم يستند الخطيب بطريق ابن دريد ، عن السكن بن سعيد ، عن أبيه ، عن هشام بن محمد الكلبي قال : قال : ابن أبي كثير مولى بني الحارث بن كعب - من أهل البصرة - يرثي أبا يوسف القاضي :

سبق جدنا به يعقوب أضحى رهينا لليلي هزج زُكام

تلطف بالقياس (١) لنا فأضحت حللا بعد شنعها المدام

فلولا أن قصدن له المنايا وأعجله عن النظر الحمام

لا عمل في القياس الرأي حتى يعز على ذوى الريب الحرام

وبه ختم ترجمته وهو يعلم جد العلم أن أبا يوسف ما أحل الخمر - وهي المدام - بل اعتقاده في الخمر الحرمة كما هو اعتقاد جميع المسلمين . وأما رأيه في التثنيذ من سوى الخمر فكرأى علماء العراق على ما هو مشروح في موضعه ، ومثله لو عاش ألف سنة ما سعى في تحليل المحرمات بالرأى ، وهو من أشد أهل العلم تمسكا بالآثار وابتعاداً عن القياس في مورد النص كما يشهد بذلك سائر أهل العلم قبل أصحابه وعنه يقول المزني : أتبعهم للحديث . كما ذكره الخطيب في (١٤ - ٢٤٦) ويقول ابن معين : كان يجب أصحاب الحديث ويميل إليهم . كما في (١٤ - ٢٥٥) وقد سبق أنه كان يقول فيه : صاحب حديث ، صاحب سنة . ويقول أحمد : كان منصفاً في الحديث كما في (٤ - ٣٦٠) ، وغيره كان أكثر توسعاً منه في القياس كما تشهد بذلك كتب الأصول فلذا يجب أن يعد هذا الشاعر المجهول بمن هام في وادي البهت والهديان لو صح سند الخطيب إليه لكن في سنده ابن دريد وهو ممن كان يعاقر الخمر وكان غير ثقة فلعله هو الذي اختلق هذه الآيات في حالة السكر ، وقد ذكره غير واحد بمعاقرة الخمر وباقتعال العربية وتوليد الألفاظ ، وتغيير اللغة ، وتسويتها على مطابقة المذهب ، راجع كلام أبي الحسين القندروي في «التجريد» ، وكلام أبي منصور الأزهري في «التهذيب» وقول نبطويه ، والدارقطني ، وابن شاهين ، وأبي بكر الأبهري فيه مما ذكر في «الميزان» و«اللسان» و«بنية الوعاة» وغيرها . وشيخ ابن دريد : السكن بن سعيد هو وأبوه من رجال الأغاني ، وهشام الكلبي يقول عنه ابن عساكر : رافضى ليس بثقة ، ويقول الدارقطني : متروك وقول أحمد ، وابن السمعاني ، وأبي الفرج الأصفهاني وغيرهم فيه أشهر من أن يحتاج إلى النقل فيمثل هذا السند ببيع الخطيب هجو

(١) ولولا أن الشاعر يحبل مدارك الأحكام في الحلال والحرام ومدلول القياس في هذا المقام لربأ بنفسه أن ينطق بمثل هذا الجهل الصارخ لأن من أباح التثنيذ من غير الخمر اتما يستدل بالآثار لا بالقياس والذي يستدل بالقياس هنا هو من يحرم التثنيذ وقد عكس الشاعر الأمر .

هذا الامام العظيم هذا الهجاء على لسان شاعر مجهول . وما يزيدك عجباً في هجائه نقله ابن حجر في «اللسان» في ترجمة أبي يوسف عن «الألقاب» لابي بكر أحمد بن عبد الرحمن الشيرازي انه قال : سمعت عبد الملك بن محمد (الخركوشي) يقول : لما دفن أبو يوسف وقف النظام وقال :

سقى جدنا به يعقوب أمسى من الوسمى منبجس ركام
تلطف في القياس لنا فأضحت حلالاً بعد حرمتها المدام
ولولا ان مدته تقضت وعاجلة بميته الحمام
لأعمل في القياس الفكر حتى تحل لنا الخريدة والغلام

قاتل الله ناظمها الرقيع ، ومن غيرها هذا التغير الشنيع المنهي عن دخيلة مغيرها الوضع ، وشنى من ذكرها للتشفي بما ألم به من المرض المشفى و (النظام) في هذه الاسطورة بمعنى الشاعر وليس المراد به ابراهيم بن سيار النظام لانه متأخر الوفاة لم يدرك زمن وفاة أبي يوسف . والشيرازي وشيخه ماتا سنة ٤٠٧ هـ فبين وفاتيهما ووفاة أبي يوسف مفاوز تنقطع فيها أعناق المطي ، ولا أدري كيف استساغ ابن حجر نقل هذا الهجاء المقطوع النخاع الظاهر السقوط في ترجمة امام من أئمة المسلمين مع هذا التغير الفاحش زيادة على اساءته البالغة في ترجمته بدون أدنى مبرر هكذا يكون شأن التعصب يحاول المتعصب اسقاط شخص فترتد اليه محاولته فيسقط هو دون من يريد إسقاطه !

ومن العجيب أيضاً ما يعزوه الخطيب في (١٤ - ٢٥٦ و ٢٥٧) إلى ابن المبارك من انه لما قيل له مات أبو يوسف قال : (يعقوب الشقي ...) و (مسكين يعقوب ما أغنى عنه ما كان فيه) ، لان ابن المبارك مات قبل أبي يوسف بستة كاملة اتفاقاً ، فكيف يتصور أن يبعث حياً بعد ستة ليتكلم بهذا الكلام فيمن تأخرت وفاته عنه ! هكذا يفضح الله البهاتين بل ليس في ترجمة أبي يوسف عند الخطيب كلمة تعزى الى ابن المبارك إلا وفي سندها من لا يجوز الاحتجاج به ، ومن هو غير ثقة مثل سلم بن سالم ، وعلى بن مهران ، وعبيدة الخراساني ، وعبد الرزاق بن عمر ومن جرى مجراهم ، فكفى الله المؤمنين القتال .

ومن طرائف صنيع الخطيب أيضاً روايته عن الدارقطني انه قال عن أبي يوسف : (أعور بين عيمان) بعد أن ذكر عنه من رواية البرقاني انه قال : (هو أقوى من محمد بن الحسن) ، والدارقطني هو الذي يذكر محمد بن الحسن في عداد الثقات الحفاظ حيث يقول في «غرائب مالك» عن حديث الرفع عند الركوع (حدث به عشرون نفرأ من الثقات الحفاظ منهم محمد بن الحسن الشيباني ...) كما تجد نص هذا النقل منه في نصب الراية (١ - ٤٠٨) كما سبق وقد اعترف الدارقطني في رواية البرقاني أن أبا يوسف أقوى من محمد . فيكون أبو يوسف حافظاً ثقة وفوق الثقة عنده فاذا قال في

بعض المجالس في حق مثله (أعور بين عيمان) كما حكى الخطيب يكون قوله هذا هذياناً بحتاً وسفهاً صرفاً فلو عارضه أحد أصحابنا قائلاً : (بل هو الأعمى بين عور) ما بعد عن الصواب لأن الله سبحانه أعمى بصيرة هذا المتسافه في صفات الله سبحانه حتى دون في صفات الله سبحانه ما لا يدونه إلا مجسم - وهو حديث الشاب الجعد القطط ، وحديث الاقعد الذي يلجج هو به - كما أعمى بصيرة كثير من زملائه وهو معهم في الفروع فاذن هو فاقد البصر في المعتقد كما انه فاقد البصر في الفروع ، ومن يكون فاقد البصرين يكون هو الأعمى بين أناس عور لم يفقدوا إلا إحداهما بفقد البصر في بعض الفروع فقط راجع ما ذكره المحدث البارع الشيخ عبد العزيز الفنجاني الهندي مؤلف « نبراس السارى في أطراف البخارى » في حاشيته على نصب الراية (٢ - ٨) لتطلع على جليلة أمر الدارقطني في الثقة والأمانة نسأل الله السلامة .

واما ان كان الدارقطني يريد بذلك اللفظ انه كان أمثل أهل عصره كما وقع بهذا المعنى في كلام بعض اهل العلم على ما في تاريخ ابى الوليد بن الفرضي الحافظ (ص ١١٤) فكان الواجب حينذاك أن ينطق بكلمة لا يكون فيها اعتداء صارخ على أهل عصره ، ومن الغريب ذلاقة لسان الثقله في الوقعة في ابى حنيفة وأصحابه ولعل ذلك لرفع منزلة أصحابنا .

ومن طريف ما يحكى في ذلك ما أخرجه ابو القاسم بن أبى العوام . عن الطحاوى قال حدثنا : عبدة بن سليمان بن بكر ، عن ابراهيم بن الجراح قال : لما أردت الخروج إلى البصرة قلت لأبى يوسف من أئزم بها ؟ فقال لى : حماد بن زيد . وعظم من قدره فلما قدمت البصرة لزمت حماداً فوالله ما جرى ذكر أبى يوسف عنده إلا أتبعه بالوقعة فيه فيينا أنا عنده إذ أتته امرأة تسأله ان يكتب لها شرطاً فشق عليه ان يردّها ، وشق عليه ان يتشاغل عن اصحاب الحديث ، وكبر الأمر في قلبه فقلت له : يا ابا اسماعيل مرها فلتدفع إلى صحيفتها حتى أكتبها لها ففعل وأمسك عن الحديث لأفرغ من الصحيفة . فقلت : لا تحتاج إلى هذا حدث . ففعل فلما فرغت من الكتاب ناولته الصحيفة فأخذها وقرأها فاعجبته ثم قال : بمن تعملون هذا ؟ قلت من الذى لا يجرى ذكره إلا وصلت ذلك بالوقعة فيه وقد اوصانى عند فراقى اياه أن لا أئزم أحداً غيرك ، فقال من هو ؟ قلت : ابو يوسف فاستحيا ولم يكن يذكره بعد إلا بخير اه هذا حال حماد بن زيد فاذا تكون حال المتهورين من الثقله ؟؟؟ .

محمد بن الحسن الشيباني

وهذا ايضا مجتهد مطلق ، وامام عظيم تخرج به عظماء ، وعلى كتبه مدار كتب الفقه المدونة في المذاهب ، ولما سئل أحمد بن حنبل عن أجوبته الدقيقة من أين لك هذه ؟ قال : من كتب محمد بن الحسن ، وبه تفقه امام الخطيب الامام الشافعي ، والامام أبو عبيد قاسم بن سلام ، والامام أسد ابن القرات - مدون مذهب مالك - وغيرهم من أساطين العلم ، وقال الدارقطني في (غرائب مالك) : انه من الثقات الحفاظ ، كما سبق . وقال ابن معين : اني سمعت الجامع الصغير ، منه ، وقال ابن المديني : انه صدوق ، وقال الشافعي : امن الناس على في الفقه محمد بن الحسن . وقد ذكرت بعض مناقبه رضي الله عنه في « بلوغ الأمانى في سيرة الامام محمد بن حسن الشيباني ، ومثل هذا الامام العظيم الذي ملأ العالم علما يستسيغ الخطيب ان ينال منه على لسان كل من دب وهب مع ان امام الخطيب ما ارتفع له شأن إلا بعد أن تلقى منه حمل بختي من العلم ، ولا ظهرت له دعوة إلى اجتهداه إلا بعد وفاة محمد بن الحسن هذا بست سنوات كما يشهد بذلك التاريخ ، فالتل من نيل من امامه من حيث لا يشعر فلا بأس أن اذكر هنا بعض ما عمل الخطيب في شأن هذا الامام العظيم بعد أن قدم ذكر بعض مناقبه .

فمن ذلك : ما ذكره في (٢-١٧٧) بطريق دعلج ، عن الأبار ، عن يونس بن عبد الأعلى من صياحه واتفاخ أوداجه عند المناظرة بحيث تقطع جميع ازواره وهذا خلاف ما صح عنه في «اتقاء» ابن عبد البر (ص ٢٤) وخلاف ما ثبت عن الشافعي بطرق من انه لم ير من لا يتغير عند المناظرة سواءه وقد سبق مرات ذكر حال دعلج ، والأبار فلا حاجة إلى إعادة ذلك هنا وقد توسعنا في تفنيذ خبر الخطيب هذا في «بلوغ الأمانى» (٢٧ و ٢٦) . وقد ساق الخطيب بذلك السند ايضا في (٢-١٧٨) رواية يونس بن عبد الأعلى لحديث الشافعي مع محمد بن الحسن بشأن أبي حنيفة ومالك حيث قال : «... قال محمد بن الحسن : ما كان لصاحبك أن يتكلم ولا كان لصاحبي أن يسكت . قال قلت : نشدتك بالله هل تعلم أن صاحبي كان عالما بكتاب الله ؟ قال : نعم . قال قلت : فهل كان عالما بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : نعم . قال قلت : أما كان عاقلا ؟ قال : نعم . قلت : فهل كان صاحبك جاهلا بكتاب الله ؟ قال : نعم . قلت : وبما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : نعم . قلت : أو كان عاقلا ؟ قال نعم . قال قلت : صاحبي فيه ثلاث خصال لا يستقيم لأحد أن يكون قاضيا إلا بهن أو كلاما هذا معناه . هذا نص رواية الخطيب بطريق يونس بن عبد الأعلى ولا أدري متى كان أبو حنيفة أو مالك ، قاضيا حتى يجري الحديث بين محمد بن الحسن والشافعي في شروط القضاء ، وتلك العبارة لم ترد في رواية من الروايات أصلا بل هذه تعبير من الخطيب حتما وقد زاد في الآخر (أو كلاما هذا معناه)

ليتمكن من التلصص من تبعة هذا التحريف الشنيع حينما يهتك سر وجهه بان قيل له : استقصينا طرق تلك الحكاية من طريق يونس بن عبد الأعلى وغيره استقصاء لا مزيد عليه فلم يجد تلك العبارة في شيء منها فتكون أنت غيرت وبدلت فيجيب الخطيب قائلا : انى ما ادعيت أن ما سبق ذكره هو نص عبارة الرواية ، بل هذا معناه وكفى أن تقول لمثل هذا المحرف المخرف : أفليس في روايتك : (ما كان لصاحبك أن يتكلم ولا كان لصاحبي ان يسكت) فكيف تصور أن يوجب محمد بن الحسن الكلام والافتاء على من هو جاهل بكتاب الله وسنة رسوله ويحرم ذلك على العالم بهما ؟ فيكون مع الخبر ما يطله ، على أن من اطلع على كتب محمد بن الحسن من «الحجة» و«الآثار» وغيرهما علم علم اليقين منزلة صاحبه عنده في معرفة الكتاب والسنة فلا نعيد هنا ما شرحناه في «بلوغ الأمانى» (ص ٣٤) .

ولفظ ابن عبد البر في الانتقاء (ص ٢٤) حدثنا : خلف بن قاسم . قال أخبرنا : الحسن بن رشيق . قال أخبرنا : محمد بن الربيع بن سليمان ، ومحمد بن سفيان بن سعيد . قالوا أخبرنا : يونس ابن عبد الأعلى قال : قال لى الشافعى : ذاكرت محمد بن الحسن يوما فدار بيني وبينه كلام واختلاف حتى جعلت أنظر إلى أوداجه تدر وتقطع أزواره ، فكان فيما قلت له يومئذ : نشدتك بالله هل تعلم أن صاحبنا يعنى مالكا كان عالما بكتاب الله ؟ قال : اللهم نعم . قلت : وعالما باختلاف أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : اللهم نعم اه وأين هذا من لفظ الخطيب ؟ مع أنهما مسوقان بطريق يونس بن عبد الأعلى ؟ وليس في لفظ ابن عبد البر وصف أبى حنيفة بجمل الكتاب والسنة أصلا ، فيكون وصفه بجملهما من كيس الخطيب نفسه .

وعند ابن عبد البر رواية أخرى بطريق ابن عبد الحكم عن الشافعى (٢٣) وهى قوله : أخبرنا : قاسم بن محمد . قال أخبرنا : خالد بن سعد . قال أخبرنا : عثمان بن عبد الرحمن قال أخبرنا : ابراهيم بن نصر . قال : سمعت محمد بن عبد الله بن عبد الحكم يقول : سمعت الشافعى يقول : قال لى محمد بن الحسن : صاحبنا أعلم من صاحبكم يعنى أبى حنيفة ومالكا ، وما كان على صاحبكم أن يتكلم ، وما كان لصاحبنا أن يسكت . قال : ففضضت وقلت : نشدتك الله من كان أعلم بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم مالكا أو أبى حنيفة ؟ قال : مالكا ، لكن صاحبنا أقيس قلت : نعم . ومالك أعلم بكتاب الله تعالى وناسخه ، ومنسوخه ، وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم من أبى حنيفة فمن كان أعلم بكتاب الله وسنة رسوله كان أولى بالكلام اه وليس في هذا كما ترى وصف محمد بن الحسن لأبى حنيفة بما عزى اليه في رواية الخطيب ، وهذا دليل آخر على كذب الخطيب .

وأما ما في دهم الكلام للهروى في الخبر المذكور فهو : « أخبرنا : القاسم . أخبرنا : محمد بن

الحسين بن حاتم . حدثنا : يعقوب بن اسحاق . حدثنا : صالح بن محمد البغدادى الحافظ . سمعت الربيع ابن سليمان . سمعت الشافعى يقول : كنت عند محمد بن الحسن فذكرنا مالك بن انس فأطريته فقال محمد بن الحسن : قد رأيت مالكا وسألته عن أشياء فما كان يحل له أن يفتى . فقلت له : أسألك بالله ان سألتك عن شيء تصدقنى قال : نعم . قلت : أيما أعلم بكتاب الله مالك أو أبو حنيفة ؟ فقال : مالك . فقلت : أيما أعلم بتفسير كتاب الله مالك أو أبو حنيفة ؟ فقال : مالك . قلت : أيما أعلم باللغة مالك أو أبو حنيفة ؟ فقال : مالك . قلت : أيما أصح رواية مالك أو أبو حنيفة ؟ فقال : مالك . قلت : أيما أعلم بمغازى رسول الله مالك أو أبو حنيفة ؟ فقال مالك . قلت : أيما أعلم بسنن رسول الله مالك أو أبو حنيفة ؟ فقال مالك . فقلت : يحل لأبى حنيفة ان يفتى ولا يحل لمالك أن يفتى اه . وقول ابن الجوزى فى مناقب احمد (٤٩٨) : وقد أخبرنا المحدثان ابن ناصر ، وابن عبد الباقي قالا : أخبرنا : محمد بن احمد . قال : حدثنا : أبو نعيم الحافظ . قال حدثنا : محمد بن عبد الرحمن بن سهل . قال أخبرني : محمد بن يحيى بن آدم الجوهري . قال حدثنا : محمد بن عبد الله بن عبد الحكم . قال : سمعت الشافعى يقول : سمعت محمد بن الحسن يقول : صاحبنا أعلم أم صاحبكم ؟ قلت : تريد المكابرة أو الانصاف ؟ قال : بل الانصاف . قال قلت : فما الحجة عندكم ؟ قال : الكتاب والإجماع والسنة ، والقياس . قال قلت : أنشدك أصحابنا أعلم بكتاب الله أم صاحبكم ؟ قال إذا نشدتنى بالله فصاحبكم . قلت : فصاحبنا أعلم بسنة رسول الله أم صاحبكم ؟ قال : صاحبكم . قلت : فبقى شيء غير القياس ؟ قال : لا . قلت : فنحن ندعى القياس أكثر مما تدعونه . وإنما يقاس على الأصول فيعرف القياس . قال : ويريد بصاحبه مالك بن أنس اه .

ولفظ أبى إسحاق الشيرازى فى «طبقات الفقهاء» (ص ٤٢) بدون سند : قال الشافعى رحمه الله تعالى : قال لى محمد بن الحسن أيهما أعلم صاحبكم أو صاحبنا - يعنى أبا حنيفة ومالكا - رضى الله عنهما ؟ قال قلت : على الانصاف ؟ قال نعم . قلت : فأنتدك الله من أعلم بالقرآن صاحبنا أو صاحبكم ؟ قال : اللهم صاحبكم . قلت : فأنتدك الله من أعلم بالسنة صاحبنا أو صاحبكم ؟ قال اللهم صاحبكم . قلت فأنتدك من أعلم بأقوال أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم المتقدمين صاحبنا أو صاحبكم ؟ قال اللهم صاحبكم . قال الشافعى رضى الله عنه فلم يبق إلا القياس والقياس لا يكون إلا على هذه الأشياء . فعلى أى شيء تقيس ؟ اه فانظر يارعاك الله كيف اضطربت الرواة فى حكاية واحدة هذا الاضطراب !! فهل يتصور ممن لا يبيح الافتاء لشخص ان يجعله أعلم من الآخرين ! وليس هذا المقام يتسع للكلام فى رجال تلك الأسانيد ثم ملازمة الشافعى لمالك لى وفاته لم ترد إلا فى خبر منكرو ذكرناه فى «إحقاق الحق» والمعروف أنه صحبه الى أن أتم سماع الموطأ منه فى نحو ثمانية أشهر . وأما محمد بن الحسن فقد لازم مالكا ما يزيد على ثلاث سنين ، فلا يتصور أن يسأل

محمد بن الحسن عن الشافعي مبلغ علم أبي حنيفة ومالك - كما وقع في رواية الشيرازي - لأن أبا حنيفة لم يدركه الشافعي حتى يتحاكم في علمه إليه ، وكذلك لم يلزم مالك أكثر من محمد بن الحسن فالفاضلة بين الامامين بصيغة (صاحبنا) و (صاحبكم) والحالة هذه - غير مستساغة ولعل الصواب في الأمر هو ما حكاه القاضي أبو عاصم محمد بن أحمد العامري في «ميسوطه» (١) حيث قال في كتابه المذكور : «إن الشافعي سأل محمداً أيما أعلم مالك أو أبو حنيفة ؟ فقال محمد : بماذا ؟ قال : بكتاب الله . قال : أبو حنيفة . فقال من أعلم بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقال أبو حنيفة أعلم بالمعاني ومالك أهدى للألفاظ . . . » وهذا هو الجدير بلسان محمد بن الحسن لأنه لم يكن ليخط من تفقه عليه وتخرج به ولا ليجنس حق من أخذ عنه الحديث . ولا يتسع المقام لأكثر من هذا الاستطراد .

ثم يذكر الخطيب في (٢ - ١٧٨) عن ابن رزق ، عن أبي عمرو بن السماك ، عن الثمار ، عن أحمد بن خالد الكرمانى ، عن المقدسى : « قال الشافعي لم يزل محمد بن الحسن عندي عظيماً أنفقت على كتبه ستين ديناراً حتى جمعت ما يراه مجلس عند الرشيد . . . » فإن رزق بعد أن سمى وهرم لازمه الخطيب وروى عنه رزما وأكداً من الكتب ومثل هذا التحمل لا يصدر من غير مثل الخطيب ، وأبو عمرو بن السماك مغموز عند الذهبي برواية الأخبار الثالثة ، ومحمد بن إسماعيل التمار غير موثق والكرمانى مجهول ، وصيغة المقدسى صيغة انقطاع ، وفي المتن ما يجعل الشافعي عن أن يفوه به لأن أول هذه الرواية . . . فابتدأ محمد بن الحسن فقال يا أمير المؤمنين إن أهل المدينة خالفوا كتاب الله نفاً وأحكام رسول الله صلى الله عليه وسلم وأحكام المسلمين وقضوا بشاهد ويمين (٢) فأخذنى ما قرب وما بعد فقلت : إني أراك قد قصدت لأهل بيت النبوة - وفي لفظ : لبيت النبوة - ومن نزل القرآن فيهم وأحكمت الأحكام فيهم - وفي لفظ : وأحكم الله أمرهم بهم - وقبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أظهرهم عمدت تهجوهم . . . » فن الظاهر جد الظهور أن مراد محمد بن الحسن من أهل المدينة على تقدير صحة الخبر عنه لا يكون إلا مالكا وأصحابه القائلين بالقضاء بشاهد ويمين - كما هو مصرح به في رواية أبي نعيم - فالإضافة مجعولة على العهد حتماً ، وتجاهل ذلك ومحاولة حمل كلامه على الاستهانة ببيت النبوة والمدينة المنورة وساكنتها مع ما عرف

(١) وهو في ثلاثين مجلداً كبسوط شمس الأئمة السرخسى وأبو عاصم العامري هذا في طبقة

شيوخ السرخسى .

(٢) وتصويب متن الخبر من توالى التائيس (ص ٦٩) وفي المطبوع من تاريخ الخطيب هنا تحطيط .

وقد توسعنا فيما علقناه على الانتقاء في القضاء بشاهد ويمين بعض توسع .

عنه من حب أهل البيت والذب عنهم وتحمل الأذى والضمير في سبيل ذلك كما يظهر من موقفه يوم خربت الأسنن في إمان ذلك الطالبي الذي كان الرشيد حاول سفك دمه ، لا تكون غير تشغيب وتقويل وتحميل على الكلام مالا يحتمله فيبرأ مثل الامام الشافعي في قوة عارضته وأدبه الجم نحو استاذة ، وورعه في حديثه من أن ينطق بما يسلكه العجز عن ابانة الحججة ، ولا سيما أن رواية أبي نعيم أن حديث الشافعي مع محمد بن الحسن في القضاء بشاهد ويمين كان في الرقة ، ثم رفع الحديث إلى الرشيد لا أن الحديث جرى في مجلس الرشيد - راجع «توالي التأنيس» (ص ٦٩) - وفي سند أبي نعيم أبو الشيخ ضعفه العسال ، وعبد الرحمن بن داود مجهول ، وشيخ عبيد بن خلف - وهو إسحاق بن عبد الرحمن - مجهول ، والكرابيبي متكلم فيه فلا يجدي نفعا تكلف التاج ابن السبكي في تزيق السند ، فهذه الرواية ليست بأحسن حالا من رواية الخطيب هنا لكن ما حوته رواية أبي نعيم من كون الحديث حول تلك المسألة عند محمد بن الحسن وحده ثم رفع الحديث إلى الرشيد هو الموافق لرواية ابن أبي حاتم عن محمد بن ادریس وراق الحميدي ، عن الحميدي ، عن الشافعي انه قال: «... حتى حملت الى العراق وكان محمد بن الحسن جيد المنزلة عند الخليفة فاختلفت اليه ، وفلت هو أولى من جهة الفقه فلزمته وكتبت عنه وعرفت أقاويلهم ، وكان إذا قام ناظرت أصحابه ، فقال لي بلغني انك تناظر فناظرني في الشاهد واليمين ، فامتعت فألح على فتكلمت معه فرفع ذلك إلى الرشيد فأعجبه ووصلني ، كما في توالي التأنيس . (ص ٦٩) فيهذه الرواية يعلم أن ما في «الأم» من محادثات للشافعي مع بعض الناس في مسائل ليس مناظرة للشافعي مع محمد بن الحسن بل مع بعض أصحابه على خلاف ما توهمه بعضهم ويعلم بها أيضا مبلغ أدب الشافعي مع محمد بن الحسن حيث كان يناظر أصحابه ، ويأبى مناظرته نفسه تأديبا معه فاذا أصر محمد بن الحسن على أن يناظره كله وأبدى ما عنده وقال في حكاية ذلك «فتكلمت معه ، ويعلم بها أيضا أن محمد بن الحسن بعد أن درب الشافعي على الأخذ والرد هكذا رفع حديثه إلى الرشيد - تبريرا لشفاعته له أثناء المحنة - فوصله الرشيد ، وهذا غاية ما ينتظر من الفضل من الأستاذ على تليينه بعد إغداقه الخير عليه من كل ناحية كما هو معروف . فمن أحاط خبراً بهذه الروايات علم مواطن التردد في الروايتين المعلولتين ، ورجال الرواية الأخيرة مرضيون عندهم وليس بينهم من يهتم في مثل هذه الرواية عندنا فظهر الحق وبطل ما كانوا يفترون .

ثم يقول الخطيب في روايته على لسان الشافعي : «... أرايتك أنت باي شيء قضيت بشهادة امرأة واحدة قابلة حتى تورث ابن خليفة ملك الدنيا ومالا عظيما ؟ قال : بعلني ابن طالب . قلت : انما رواه عن علي رجل مجهول يقال له عبد الله بن نجى ورواه عنه جابر الجعفي وكان يؤمن بالرجعة ...» هذا الكلام المعزول إلى الشافعي غير وجهه من نواح فيجمل مقدار الشافعي ان ينطق به حيث لا يستلزم

لأخذ بحديث القابلة الأخذ بحديث القضاء بشاهد وبمين أصلاً، لأن الثاني ينافي كتاب الله في الأخذ به في الأموال بخلاف الأول، لأن المذكور في كتاب الله من الشهادات هو ما يتعلق بالمداينات، والوصية في السفر، والرجعة أو المفارقة، والزنى فقط. وأما الشهادة في استهلال الصبي ليصلى عليه أو لا يصلى عليه فلا ذكر لها فالفرق بين الخبرين واضح ثم عبد الله بن نجى الحضرمى وثقه النسائي، وابن حبان، وكان أبوه على مطهرة على كرم الله وجهه، وقال البزار سمع هو وأبوه من علي، وروى عنه عدة، فلا يكون مجهولاً أصلاً لا عيناً ولا وصفاً بل لا يجد الباحث مهما بحث من ذكره بأنه مجهول في غير ما يعزى إلى الشافعي في هذه الرواية؟ وقد عرفت ما فيها. ولوتكلم الشافعي فيه لتكلم كما يتكلم أهل العلم بالرجال، وهم لا يقولون أنه مجهول.

ثم جابر الجعفي روى عنه شعبة مع تشدده، ووثقه الثوري فلا لوم على محمد بن الحسن إذا ترجع عنده كونه ثقة، وليس بواجب عليه أن يأخذ بقول أبي حنيفة فيه، المنقول في «علل الترمذي»، لأن محمد بن الحسن مجتهد مثله يوثق ويضعف بما يلوح له من الأدلة. والحديث أخرجه عبد الرزاق، عن الثوري، عن جابر، عن ابن نجى أن علياً أجاز شهادة المرأة القابلة وحدها في الاستهلال. وتابعه عطاء بن أبي مروان، عن أبيه، عن علي في رواية سويد بن عبد العزيز عند البيهقي فيبطل قصر الرواية على ابن نجى. وسويد صالح للاعتبار، واجازة عمر لشهادة القابلة أخرجهما عبد الرزاق في مصنفه، والأسلي في سنده مرضى عند الشافعي. ومحمد بن الحسن خالف أبا حنيفة في المسألة وتابع إبراهيم النخعي كما يظهر من «الآثار»، له فلا يرد ما أورد عليه في هذه الرواية لما تقدم، ولأن محمد بن الحسن استنبط قبول قول المرأة فيما تخصها معرفته من قوله تعالى (ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن) ووجه دلالة أن الاستهلال مما تشهد النساء دون الرجال عادة فباطل شهادتهن ينافي قبول قول المرأة فيما تخصها معرفته كما هو المستفاد من الآية.

وأما القضاء بشاهد وبمين فلم يرد فيه ما هو غير معلل عند أهل النقد، وحديث مسلم فيه انقطاعان مع عدم ظهور دلالة على الموضوع المتنازع فيه كما فصل في محله، والليث بن سعد رد على مالك في هذه المسألة رداً ناهضاً في رسالته إليه المدونة مع جوابها في تاريخ ابن معين رواية الدوري عنه حتى أن يحيى الليثي راوية الموطأ وأبا طاهر الذهلي، وإسماعيل القاضي، وأبا بكر الأبهري وغيرهم من كبار المالكية خالفوا مالكاً في المسألة وكم بين الشافعية من خالف الشافعي في المسألة؟ فنسب قضاء العصر ماذا كانت تكون النتيجة في الحقوق لو حكموا للناس بما يطالبون به بدون تكامل نصاب الشهادة؟ فضلاً عن الضعف الظاهر فيما يحتجون به في الأخذ بشاهد وبمين. ثم ذكر الخطيب باقي ما عراه إلى الشافعي قائلاً: «... وقلت له: ما تقول في القسامة؟ قال: استفهام. قلت: سبحان الله

يستفهم ولا يحكم به . ثم قال : فقال الرشيد : ما هذا ؟ علي بالسيف والنطع (١) . . . ، أهكذا كانت معاملة الرشيد معه ؟ وماذا في هذا الكلام حتى يطلب لأجله السيف ؟ ، والإمام محمد بن الحسن الذي خلص الشافعي من سيف الرشيد في رواية ابن عبد البر يجعله رواية الخطيب هنا يعرضه الشافعي للقتل جزاء فضله عليه ؟ وأن الشافعي أن يجترح هذا المنكر ؟ بل الخبر كله كذب مكرر ، واختلاق مزور . ورأى محمد بن الحسن في القسامة كراى أصحابه فيها . ولا يتسع هذا الموضع لشرح أدلتهم في ذلك ، والحاصل أن من اختلق تلك المناظرة بهذا الأسلوب ضر الشافعي بجهله حيث أراد النفع له ، لأنه جعله عرضة لرميه بجهل ذلك كله ، وينكران الجليل ، وبالتشغيب لوصحت الرواية ؟ وكما ساق الخطيب من روايات تنبئ عن أن محمد بن الحسن كان مرجئا ، أو جهميا ، أو كذابا على ألسنة أناس بأسانيد فيها رجال هلكت من أمثال من سبق ذكرهم فستغنى عن التوسع في ردها هنا . وبعد أن عرفت أن عبد الرحمن بن عمر رسته متكلم فيه كما سبق تضرب بمروياته عن ابن مهدي في زفر ومحمد بن الحسن وغيرهما عرض الحائط .

ومن طرائف روايات الخطيب ما ذكره بسنده إلى بقية أنه قال : « قيل لاسماعيل بن عياش : يا أبا عتبة قد رافق محمد بن الحسن يحيى بن صالح من الكوفة إلى مكة . قال : أما أنه لورافق خنزيراً كان خيراً له منه . فصيغة بقية صيغة انقطاع ، وحاله إذا لم يقل سمعت توجب رد روايته عند الجميع ، لأن روايات بقية ليست ببقية ، والناس منها على تقية . وبعد السلام بن محمد في السند يقول عنه أبو حاتم صدوق إلا أن هذا اللفظ مصطلح عنده فيمن يجب النظر في أمره فيكون مردود الرواية إذا لم يتابع ولم يتابع ثم سليمان بن عبد الحميد البهراني مختلف فيه يقول النسائي عنه : كذاب ليس بثقة . واسماعيل بن عياش من شيوخ محمد بن الحسن كان ورعا لا يتصور أن يفوه بمثل هذا الهجر سواء أراد به محمد بن الحسن أو يحيى بن صالح علي أن يحيى بن صالح الوحاظي من شيوخ البخاري واسماعيل لم يخرج عنه الشيخان . ولعل الخطيب عند هذا الكلام في مثالب محمد بن الحسن فذكره هنا مع أن الظاهر أنه في يحيى بن صالح الوحاظي شيخ البخاري ، والسند يرى ساحة اسماعيل بن عياش المحصى من هذا الهجر كما ترى .

(١) يعني أن في القسامة حكما بالمال يمين المدعى فأجابه محمد بن الحسن بأن الحكم ليس يمين المدعى بل يتكول المدعى عليه من الحلف وهو يميني الاقرار ، راستحلاف المدعى لمجرد استكشاف الحال . ولم يصح في القسامة أصلا الحكم للبدعي يمينه بدون تكول المدعى عليهم وإنما يكلف باليمين المدعى عليه حقيقة في القسامة عند أبي حنيفة وأصحابه وأدلتهم في غاية القوة راجع « الجوهر النقي » لتعلم أن هذه المسألة من أقوى مسائلهم حجة .

الحسن بن زياد اللؤلؤى الانصارى

بجته عظيم القدر، ومحدث جليل الشأن، له المجرد، و«الأمالي»، و«المقالات»، و«الآثار»، أخرجه عنه الحافظ أبو عوانة يعقوب بن اسحاق الاسفراينى فى الصحيح المسند المستخرج على صاحب مسلم - وهذا توثيق منه والحاكم فى مستدركه على الصحيحين - وهذا أيضا توثيق منه - ووثقه مسلمة بن قاسم الاندلسى فى «الصلة»، وقال يحيى بن آدم: ما رأيت أفقه منه بعد حفص بن غياث. روى عن ابن جريج اثني عشر ألف حديث مما يحتاج اليه الفقهاء وقال احمد بن عبد الحميد الحارثى: ما رأيت أحسن خلقا من الحسن بن زياد ولا أقرب مأخذا ولا أسهل جانيا. قال: وكان الحسن يكسو بماليكه كما يكسو نفسه. وقال عبد القادر القرشى: كان محبا للسته واتباعها حتى كان يكسو بماليكه كما كان يكسو نفسه اتباعا لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم ألبسوه مما تلبسون. وكان يأبى الخوض فى القياس فى مورد النص كما فعل مع بعض المشاغبين فى مسألة القهقهة فى الصلاة ومن يحتج بالمرسل لا يمكنه رد حديث القهقهة كما ذكره ابن حزم.

وقد ساق ابن جرير فى كتابه «اختلاف الفقهاء» آراءه فى الفقه فى عداد آراء أئمة الفقه مع تركه ذكر آراء أحمد بن حنبل فيه كفقيه، وبه تفقه محمد بن شجاع الثلجى - ويعدده الذهبي من مجرور العلم فى سير النبلاء - وكذلك تفقه به إسحاق بن البهلول التنوخى - وهو الحافظ الثقة الذى حدث عن حفظة ما يزيد على أربعين ألف حديث كما ذكره الخطيب فى (٦ - ٣٦٧) - ومن جملة من روى عنه سوى ابن شجاع، وابن البهلول المذكورين شعيب بن أيوب، ومحمد بن سماعة، وإسماعيل الفزارى، وعلى الرازى، وعمرو بن مهيز - والد الخصاص - والفتح بن عمرو وغيرهم. ومع هذا كله تجد ترجمته عند الخطيب من أسوأ التراجم يستند عن وكيع بن الجراح بسند مركب أنه قال: «كيف لا تجذب السنة والحسن اللؤلؤى قاض وحماد بن أبي حنيفة (١)». وشطر هذا الخبر يدل على كذب الشطر الآخر لأن حماد بن أبي حنيفة توفى سنة ١٧٦ هـ واللؤلؤى إنما ولى القضاء بعد سنة ١٩٤ هـ فلا يكون قضاؤهما فى زمن واحد بل لا يعلم أن حماد بن أبي حنيفة ولى القضاء حتى يمكن ان يقال هذا القول. بل لم يستمر الحسن بن زياد على القضاء إلا مدة يسيرة لا تقسمها بركة العام!! حيث استقال من القضاء سريعا قبلت استقالته، ويروى الخطيب أيضا بطريق عبد المؤمن بن خلف النسفى عن صالح جزرة: «أنه ليس بشيء لا هو محمود عند أصحابنا ولا عندهم يتهم بداء سوء وليس هو فى الحديث بشيء». وعبد المؤمن ليس بمن يصدق فيه، لأنه كان ظاهريا طويل اللسان على أهل القياس

(١) وفى سنده العقيلي وهو بالغ التعصب حشوى، وادريس بن عبد الكريم وهو مختلط، وإسحاق بن

وجزرة على سعة علمه في الحديث كان بذى اللسان مداعبا أسوأ مداعبة ، وهو القائل لمن رأى سواته قد انكشفت : « لا ترمد عينك أبدا ، بدل أن ينجل ويستتر ، وقد قال مرة لمن سأله عن الثورى : كذاب . فكتب السائل قوله ، فخطبه أحد جلسائه مستكراً صنيعة : لا يجل لك هذا فالرجل يأخذه على الحقيقة فيحكىه عنك . فقال أما أعجبك من يسأل مثلى عن مثل سفیان الثورى يفكر فيه انه يحكى اولاً يحكى . كما فى تاريخ الخطيب (٣٢٦-٣٢٧) . فيقيد جوابه هذا أنه بمن لا يقبل قوله فى الأئمة لضياح كلامه بين الهزل والجد . والعجب من هؤلاء الاتقياء الأطهار ! استهاتهم بأمر القذف الشنيع هكذا فيما لا يتصور قيام الحجة فيه مع علمهم بحكم الله فى القذف ! ولا يكون ذلك إلا من قلة الدين واختلال العقل .

وروى الخطيب أيضا بطريق ابن رزق ودعلج والأبار : « أنه كان يرفع رأسه قبل الامام ويسجد قبله ... » وقد سبق ذكر أحوال هؤلاء وساق أيضا بطريق محمد بن العباس الخزاز عن أبي بكر بن أبى داود عن الحلوانى : « رأيت الحسن بن زياد اللؤلؤى قبل غلاما وهو ساجد . قاتل الله من اختلق هذا فى امام من أئمة المسلمين والتصریح بأن ذلك كان فى صفوف الجماعة - كما فى لفظ الراوى - يجعل مع هذا البهت ما يكذبه فأى فاسق فى أفسق البلاد وأفسق العصور يجترىء على مثل هذا فى الجامع والجماعة صفوف ؟ ! من غير أن يأتیه الموت من كل جانب ومن شاهد هذا دون الجماعة كيف لم يرفع أمره الى صاحب الشأن فى الحضور ؟ بدل أن يبلغ فى دمه وعرضه فى الغيبة هكذا ، ومحمد بن العباس الخزاز سبق ذكره مرات وابن أبى داود - محتلق اسطورة التسلق - لا يتحرج الاختلاق على الحسن بن زياد بعد أن اقرى على مثل على بن أبى طالب كرم الله وجهه ، وقد كذبه أبوه ، وابن صاعد ، وابن جرير ، والحفاظ الثلاثة الذين سبق ذكرهم عندما توسعنا فى بيان ما ينطوى عليه من الحبث فمن يوثقه إما جاهل بحاله أو منطو على ضلال ، والحلوانى مختلف فيه . والخطيب قد فقد الحياء حيث يدون فى كتابه مثل تلك الشناعات الكاذبة .

وقد روى فى كتابه أيضا عن الساجى ، وابن معين ، وابن المدينى ، ويعقوب بن سفیان وغيرهم تضعيف الحسن بن زياد أو تكذيبه إلا أن فى أسانيد تلك الروايات أمثال محمد بن أبى شيبة ، ومحمد بن سعد العوفى . والأدبى ، وعبد الله البغوى ، وعبد الله بن جعفر الدارهمى ، ودعلج ، والآجرى ، والعقلى وأضرابهم ، وأمرهم يدور بين كذاب وضعيف ومتعصب مردود القول ومنغل وبجسم متعصب . لا يقبل قوله فى أهل السنة ، والذين وثقوا الحسن بن زياد فى صدر الترجمة ليسوا باظناء فى توثيقه ، وابن شمیل الذى يغسل كتب أبى حنيفة يرى ما يشاء شيطانه فى كتب الحسن بن زياد .

« تنبيه » وقد علق بعضهم بهامش ترجمة الحسن بن زياد في كتاب الخطيب على روايته بطريق عاصم ، عن زر ، عن عمر (بهشتم تطليقة) ما يفيد أن ذلك المعلق لا خبرة عنده بلغة الفرس والصحيح أن (بهشتم) بفتح التاء وزيادة الباء بمعنى (سرح) فلا دخل أصلاً هنا لاسم العدد (هشتم) بضم التاء كما توهم المعلق ، و (مترس) بفتحين فسكون بمعنى (لا تخف) فيكون أماناً . ولو أخذنا نسرد ما ساقه الخطيب في باقي أصحاب أبي حنيفة من الأخبار التالفة لظال بنا الكلام فلنكتف بما ذكرناه من التماذج .

ولعل القارىء الكريم بعد أن أحاط علماً بما بسطناه في هذا الكتاب يصبح مستيقناً بأن الخطيب منطو على اتباع الهوى فيها خطئه يمينه في تاريخه هذا بحيث يسقط عن مرتبة التعويل على أقواله في مخالفته والله سبحانه أعقد على ضرائح الأئمة سرج هذه الأمة سحائب رحمته ورضوانه وسامع من تكلم فيهم عن جهل بمنازلهم في العلم والاخلاص والخدمة للدين ، وجازى من طعن فيهم عن خيب طوية وفساد نية جزاء النيباء المفسدين ، وغفر لنا ولجميع المسلمين وقبّل منا بقبول حسن هذه الكلمات في إعادة الحق إلى نصابه في أبي حنيفة وأصحابه . وكان الفراغ بتوفيق الله سبحانه من تحرير هذا الكتاب المسمى « تأنيب الخطيب على ما ساقه في ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب » في عصر يوم الأحد الحادى عشر من ربيع الأول من سنة خمس وخمسين وثلاثمائة وألف ثمها أعدت النظر فيما كتبت وتصرفت فيه ثم ألحقت به الحاشية وكان الفراغ من ذلك كله بتوفيق الله جل شأنه في اليوم السابع من شهر شعبان المعظم سنة ١٣٦٠ هـ بمنزلى في العباسية بمصر القاهرة حرسها الله تعالى من الفتن وحفظها من جميع المحن . وأنا الفقير إليه سبحانه محمد زاهد بن الحسن بن على الكوثرى خادم العلم باصطناب سابقاً عفا الله عنا وعن آبائنا وأمهاتنا ومشايخنا وسائر المسلمين وصلى الله على سيد الخلق محمد وآله وصحبه أجمعين وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

وكان تمام طبعه بتوفيق الله عز وجل في « مطبعة الأنوار » الزاهرة يوم السبت ١١

شهر ربيع الأول سنة ١٣٦١ هـ

من الهجرة النبوية
لصاحبها أزكى التحية

الرجاء: إصلاح الأغلط أو لا كالاتي:

- ١٤-٥ : يتأوه . ٢١-٨ . الخشوية . و ١٦-١٥ : ترجم به . و ١٥-١٦ : محبوب و ١٧-٦ : قيس بن .
 و ٢٢-٣ : غير محدد . و ٢٦-٤ : الأيمان . و ٢٩-٥ : راوية . . راوية . و ٣٠-٤ : فهذا .
 و ٣٠-١٢ : ومتونه . . أن له . و ٣١-٥ : ٣٧٠ . و ٣٢-٦ : ٢٨٨ . و ٣٩-٧ : أبو حنيفة .
 و ٤٦-٢٧ (ابن سالم) X . و ٥١-٢١ : مقضيا . و ٥٤-٢٢ : ماتصنعون به . و ٦٢-٩ : لو .
 و ٦٦-١٧ : أصحاب . و ٦٧-٢٢ : والعامى إذا . و ٧٢-٢٢ : يجالس احد . و ٧٩-١١ : يغن .
 و ٨٠-٩ : القود . و ٨٠-٢١ : أبو حنيفة . و ٨٣-٧ : (وإبوعمار) X . و ٧٤-٧ : الكشميري .
 و ٩٨-٣٣ : أبناء . و ١٠٠-٢٤ : وابن أبي انس نافع بن . و ١٠٢-٢٧ : والاضافة مع فاصل .
 و ١٠٤-٢٠ . دخلها واستوطنها . و ١٠٧-٢٥ : وابن المبارك . و ١١٧-٢ : غير مقبله
 و ١٢٢-١٥ : ونفيه . و ١٢٢-٢٣ : وثقة الناس . و ١٢٤-٧ : لابن قتيبة
 و ١٢٧-٢٤ : المروزي . و ١٣٠-١ : في مبدأ . و ١٣١-٣ : راوية .
 و ١٣٩-٢٥ : منه . و ١٤١-٢٣ : رأى . و ١٤١-٢٤ : الثالثة
 و ١٤٣-٢٣ : ابن ماجه . و ١٥١-١٩ : وستة رسوله .
 و ١٥٣-٢٨ أصـ_____وله . و ١٦٧-١١ : الذين .
 و ١٧٠-٢٨ : بن أبي الازهر . و ١٧٣-٢٧ : مصدراً .
 و ١٧٦-٧ : ان مسجد عرفة .
 و ١٨١-٤ : معانها .

وقد وقع في مواضع من الكتاب وضع الالف او إشارة الهمزة او النقطة ونحوها في غير مواضعها سهواً ولم نبين ذلك لظهور وجه الصواب فيها بأيسر لمحّة .

فهرس المباحث في « تأنيب الخطيب »

- تناصر أئمة الشرع وتأزرم في خدمة الدين - مزايام ومواهبهم ومنازلهم في قلوب الأمة -
 قول ابن عبد البر في التتويه بشأنهم : ٢
 أخذ بعضهم من بعض - وجوه ترجيح بعضهم على بعض في نظر أتباعهم - مضي الأمة على
 إجلالهم كلهم إلى زمن استفحال فتنة خلق القرآن : ٣ - ٤
 حال بعض رواة الحديث في القوم - وامتجانهم في عهد المأمون - نماذج من جهل بعض الرواة -
 قول بعض السلف في جهلة الرواة - استحكام الجفاء بينهم وبين أهل النظر والرأى - أخذهم الأئمة
 الأبرياء بحريرة تمتحنهم من القضية : ٥ - ٦
 إجلال أصحاب المذاهب لأبي حنيفة وأصحابه - نصوص من أقوالهم في ذلك - إثارة أبي حامد
 الاسفرائني لفتنة المنافسة على القضاء - ومؤازرة القفال له - خفوف الفاتنين إلى تدوين أكاذيب
 في أبي حنيفة وأصحابه : ٧ - ٩
 حال الخطيب البغدادي في الدين والأمانة - نصوص من « السهم المصيب » و« التحقيق »
 و« درة اللوم والضميم » و« مرآة الزمان » وغيرها في تبيين ما ينطوى عليه الخطيب -
 ردود أهل العلم عليه : ١٠ - ١٢
 الداعي لتأليف هذا الكتاب - صلة المؤلف بناصر تاريخ الخطيب - بيان أن شطر الأمة
 المحمدية بل ثلثيها من أتباع أبي حنيفة - تواتر سعة علمه وكمال عقله وبالغ ورعه - موضع العبرة
 من الأخذ والرد فيما ساقه الخطيب : ١٣ - ١٤
 التوسع في بيان رؤية أبي حنيفة لآئس وغيره من الصحابة - تبرك الشافعي بأبي حنيفة - الرد
 على تحريف بعض الجبلية وهذيانه بأنه ولد وأبوه نصراني - كتاب « الجمع بين الفتوى والتقوى » -
 هل غير اسمه واسم أبيه ١٤ - حال أبي نعيم والخطريفي والساجي - الرد على من زعم
 أنه نبطي : ١٥ - ١٨
 الخلاف في ميلاد أبي حنيفة - الكتب المؤلفة في روايته عن الصحابة - ترجيح أن ميلاده
 ستة سبعين لا أمور بسطت هنا : ١٩ - ٢٠
 تفنيد رواية « كلب وكلوب » و« لوضربه بابا قيس » - رمية بالضعف في اللغة كذباً وزوراً -
 وجوه الكذب في رواية الخطيب هنا على خلاف رأى أبي حنيفة في القتل بالمثل - أبو قيس :
 خشبة الجزائر - تبيين من هو الضعيف في اللغة ؟ - رد ما يعزى إلى الاصمعي في معنى (عقله) - منزلة
 الكوفة والبصرة في العربية : ٢١ - ٢٦

اللعون - واللحن في المخاطبات - ابن فارس وسبب انتقاله إلى مذهب مالك - ما أخذ على الشافعي من الكلمات القراءات الموضوعة المنسوبة زوراً إلى أبي حنيفة - حديث (سراج أمي) وبسط القول فيه : ٣٧-٣٠ ثبوت التزويد في تاريخ الخطيب - هل هذا بوصية منه ؟ - نسبة التزويد إلى ابن خيرون - ترجيح أن لفظ (المحفوظ ... خلاف ذلك) بعد سرد المناقب من جملة ما زيد فيه - لظهور التدافع بين هذا وبين كلامه في رجال روايات المثالب : ٣١

سرد أسماء من رد على أبي حنيفة في رواية الأبار - وتنفيذ ذلك بسرد أسماء الذين أثنوا عليه في رواية ابن الدخيل وابن عبد البر - وهما فقتان بخلاف الأبار - فرق ما بين ابن عبد البر والخطيب في الدين والأمانة - استنكار الحافظ الصالحى لصنيع الخطيب : ٣٢-٣٤

قول أبي حنيفة نحن مؤمنون حقاً - والاستثناء في الإيمان - سحب ابن عمر الشفرة من يد من يريد ذبح شاة له بسبب استثنائه في الإيمان في رواية الحافظ الشرف الدمياطي - فرية الحارث بن حمير على أبي حنيفة في الكعبة - قول ابن حزم في الإيمان الاجمالي - شاهد الزور والحكم بشهادته - الجهل بالكعبة - هل يوجد من يعبد النعل ؟ ٣٥-٣٩

قول شريك في زيادة الإيمان - إيمان أبي بكر - حال الفزارى - ليس هو بصاحب الاضطراب كما توهم ذلك ابن حجر - أول من نذر أهل الجماعة بالمرجئة - مجاهدة أبي حنيفة برميته بالارجاء من سكران بعث إليه - حكاية حول الارجاء - ابن جبير والارجاء - والتحقيق في معنى الارجاء - إباء بعض أئمة الحديث تخريج أحاديث من لا يقول الإيمان قول وعمل يزيد وينقص مع تخريجه لأحاديث غلاة الخوارج - وخطورة هذا الصنيع ودلالته : ٤٠-٤٤

إدعاء أن أبا حنيفة رأس المرجئة - دعوته إلى الارجاء - رميته بالارجاء والتجهم فيما يعزى إلى أبي يوسف - تأديب امرأة جهنم لنساء أهل الكوفة - تمحيص ما في التاريخ الصغير والتاريخ الكبير للبخارى من الروايات في هذا الصدد - العلل في سند البيهقي - يقود جهل مولاة لجهنم - قول أبي يوسف في الجهمية والمقاتلية - وقول أبي حنيفة في جهنم : ٤٥-٥٠

حكاية في القدر تنسب إلى أبي حنيفة - أفراد نسخة دار الكتب المصرية من تاريخ الخطيب بشتائم تأباها النسوة - وكلام المؤلف للناسر بشأنها في حينه : ٥١-٥٢

رمى أبي حنيفة بالقول بخلق القرآن - وأنه أول من قال بذلك - وتنفيذ ذلك بتوسع - تحقيق أول من قال بذلك - تاريخ حدوث تلك البدعة - الكلام في جعد بن درهم وجهنم بن صفوان - روايات مكذوبة عن أبي يوسف والاصمعي في أبي حنيفة - استنابته وتقيته في رواية مكذوبة - تلاعب الواضحين بكتب دعلج - استنابة أبي حنيفة ومعاودته - تمثل ابن أبي ليلى بشعر في المرجئة : ٥٣-٥٩

بطلان ما يعزى إلى حماد بن أبي سليمان في نسبة أبي حنيفة إلى خلق القرآن - رواية شريك في استنابته - تكذيب استنابته في عهد ولاية خالد بن عبد الله القسري - ومن هو القسري هذا؟ - وهل كان ضحى بالجدع؟ ٦٠ - ٦٢

نسبة استنابته إلى يوسف بن عمر الثقفي وإلى يوسف بن عثمان - تخطيط في شرح السنة للالكائي - شهادة حماد بن أبي سليمان على أبي حنيفة بقوله بخلق القرآن ١١ - يأمر المنصور العباسي في عهد هشام بن الحكم الأموي باستنابة أبي حنيفة ١١١ - استنابته من الكفر - تمحيص الروايات في ذلك: ٦٣ - ٦٦

قول الأودى: كذاب من زعم أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص - تحقيق بدیع في مسألة زيادة الإيمان - بيان وجه الفرق بين إيمان الأنبياء والعلماء والعامة - قول ابن أبي داود: اتفقت الأمة على تضليل أبي حنيفة - كشف النقاب عن وجه هذا الكذاب وتفنيد قوله من كل ناحية - ما يعزى إلى أبي حنيفة في الخروج على أهل الجور - استعداد الحكام عليه بما هو يرى منه - الفزاري وحكايته وحاله - تحقيق مذهبه في الخروج على السلطان الجائر - قول أبي بكر الرازي في المسألة - خروج ابن الأشعث على الحجاج ومعه أربعة آلاف من فقهاء التابعين: ٦٧ - ٧١

ما يعزى إلى الأوزاعي والثوري في شؤم أبي حنيفة - هل كان أبو حنيفة جهمياً مرجئاً عند أبي يوسف - عزو فناء الجنة والنار إلى أبي حنيفة كذباً وزوراً - تكذيب ذلك بنص كلامه في «الفقه الأكبر»، و«الفقه الأبسط»، بأساندهما - هل جنة آدم كانت في الأرض؟ ٧٢ - ٧٤
عزو يوسف بن اسباط قول «لو أدركني لأخذ بكثير من قولي»، إلى أبي حنيفة - غربة سند هذا الهذيان - تصحيف البني إلى النبي - رد أبي حنيفة لبعض الأحاديث - قوله حك هذا بذنب خنزير على زعم الراوى: ٧٥ - ٧٦

حديث خرافة - لا آخذ به - هذا رجز - هذيان: كلمات تنسب إليه زوراً - رأيه في خيار المجلس بتوسع - البيعان بالخيار ما لم يتفرقا - التفرق بالآبدان من شأنه إفساد العقود - حديث الرضخ ورأى أبي حنيفة فيه - وقوله عن حديث أظفر الحاجم والمحجوم هذا يجمع - والتوسع في بيان ذلك كله: ٧٧ - ٨١

العود إلى حديث «البيعان بالخيار» - آرايت أن كانا في سفينة - كلام ابن المديني والكلام فيه - حديث القلتين - رفع اليدين في الركوع - بت أبي حنيفة في مسألة - نص كلام الشافعي في رد شهادة أهل العصية - كلمات الحميدى إذا جمعت في صعيد واحد دلت على نوع عصيته في أبي حنيفة: ٨٢ - ٨٤

رد أبي حنيفة أربعاً حديث في رواية ابن اسباط - سهم الفرس - خيار المجلس - القرعة -

الإشعار - كأن كل واحد من هذه الأربعة يقوم مقام مائة في نظر ابن أسباط - ولا حجة في واحد منها على المخالفة كما يظهر مما فصل هنا - عود إلى تصحيح (لو ادركنى البني) - الرأي الحسن : ٨٥ - ٨٨ مخالفته لما تتي حديث فيما يحكى عن وكيع - عدد المسائل في مذهب أبي حنيفة - إسفاف ابن جبان وحاله عند أهل النقد - رد أبي حنيفة لأحاديث بالرأى ! - تمزيق أبي عوانة لكتاب له بسبب رده لحديث (لا قطع في عمر ولا كثر) - وإثبات أن ذلك كذب كله : ٨٩ - ٩٣ تحقيق في رأى أبي حنيفة وروايته فيما يلبسه المحرم ومالا يلبسه - وتكذيب الخبر المخالف لذلك أوضح تكذيب - هجاء ابن المعتدل ورده - قول أبي حنيفة في الأشربة : ٩٤ - ٩٦ خراساني يسأله عن مائة ألف مسألة ١١ - وتكذيب هذه الرواية - أبناء سببايا الأمم - حلة العلم من العجم : ٩٧ - ١٠٢

ألم يدخل فقه أبي حنيفة المدينة ؟ - زعم بعض السجاجة في ذلك - والرد عليه بتوسع يكتسحه وهديانه - ما يحكى عن مالك في أبي حنيفة - وما في أسانيد ذلك من خلل - بيان أن مالكا من أقحاح أهل الرأى - تركه لأحاديث مستندة في الموطأ بالرأى - تفنيد الروايات عنه في النيسل من أبي حنيفة : ١٠٣ - ١٠٦

ما يعزى إلى ابن مهدي ووجه بطلانه - ما يعزى إلى ابن عينة في النيل من أبي حنيفة كذباً وزوراً - قول شريك - ما ينسب إلى الأوزاعي من كلمات قاسية - وارتدادها إلى القائل لو صحت عنه - ما يروى عن الثوري والأوزاعي - وتكذيب ذلك كله - قول ابن عون في رجوع أبي حنيفة عن بعض آرائه - تشهير الخطيب لعلماء الصدر الأول بأنهم يشفون غيظ نفوسهم بالسبات لا بقرع الحجة بالحجة : ١٠٧ - ١١٢

هل كان أبو حنيفة يصد عن سبيل الله ؟ - قول البني في أبي حنيفة - ما يعزى إلى مالك في تفسير الداء العضال وتكذيبه - تحريف قول مالك في أبي حنيفة - وعتب ابن أبي حاتم على ماصنع - ما يروى عن محمد بن جابر في كتب حماد - وتكذيب الخبر - وبيان حال ابن أبي حاتم - كلمة تعزى إلى مالك - وللكبار المالكية في ذلك ثلاثة آراء - رجوع أبي حنيفة عن مسائل في رواية أبي عوانة : ١١٣ - ١١٨

تثبت أبي حنيفة في المسائل - عامة ما أحدثكم به خطأ - سماع أبي حنيفة من عطاء - رؤيا بعضهم في أبي حنيفة : ١١٩ - ١٢٠

كتاب الحيل - رد نسبته إلى أبي حنيفة - اقتضاح بعض الكذبة في هذا الشأن - براءة اصحاب أبي حنيفة ايضا من ذلك الكتاب - الأمر بالكفر كفر عنده وعند أصحابه - ما ترك حفص بن غياث أبا حنيفة - ادعاء ترك ابن المبارك لروايات أبي حنيفة : ١٢١ - ١٢٣

بسط الحجج في رد ذلك الادعاء - مبلغ اجلال ابن المبارك لابي حنيفة وسرد أسانيد في ذلك : ١٢٤ - ١٢٥

ما يعزى الى الثوري في ابي حنيفة - اجمل الناس بما كان وأعلمهم بما لم يكن - عزو ذلك الى قيس بن الربيع - قول عبد الله بن ادريس الأودي في فقه ابي حنيفة وقراءة حمزة - قول حماد بن سلية في فقه ابي حنيفة - كثرة عبادة ابي حنيفة : ١٢٦ - ١٢٨

كثرة روايته عن عطاء - ما رواه عن ابي العتوف خمسة احاديث فقط - تصرف ربيبي حماد ابن سلية في كتب حماد واختلاطه - قوله عن ابي حنيفة ابو جيفة وزد ابن المبارك عليه - وقول الحميدى مثل ذلك في المسجد الحرام - وإشباع الرد عليه - وتمثل الامام الشافعي بشعر ابن المبارك في الرد عليه - إفساد الحميدى ما بين الشافعية بمصر - وغرم البويطي ألف دينار للإصلاح والتأليف : ١٣٩ - ١٣٠

نصوص من « توالى التائيس » و « طبقات ابن السبكي » في حمل البويطي الى بغداد وما الى ذلك - وتكذيب ابن عبد الحكم للحميدى - من هم الذين سعوا في محنة البويطي ؟ - براءة ذمة قاضي مصر من ذلك : ١٣١

قول ابن مهدي : بين ابي حنيفة وبين الحق حجاب - قول عمر بن قيس المسكي من أراد الحق فليخالف قول ابي حنيفة - حال عمر بن قيس - هجاء شاعر مجبول - رميه باباحة المحرم من الفروج - استياء الأسود بن سالم من ذكر ابي حنيفة في المسجد - هل كان ابو حنيفة حجة ؟ - قول شيطان الطالق في ابي حنيفة : ١٣٢ - ١٣٥

قول الثوري في ابي حنيفة في رواية رسته وحال رسته - وقول عبد الله بن ادريس في ابي حنيفة وابي يوسف - تشبيه اصحاب ابي حنيفة بالنصارى - أربع روايات عن الشافعي في ابي حنيفة - كلامه في كتب لأصحابه - أمر الشافعي بغسل قديمه كله - قياس ابي حنيفة على الخطأ - ظهور عوار قوله - تشبيهه لرأى ابي حنيفة بخيط السحارة - سحر ابي حنيفة نعماني لا بايلي - عادته في التفقيه : ١٣٦ - ١٤٠

ست روايات عن احمد في ابي حنيفة - تقويض اركان تلك الروايات - أليس لعمر بن عبيد أصحاب ؟ - هل كان يعيب ابا حنيفة ومذهبه ؟ قوله في الحقيقة - الطلاق قبل النكاح - هل قال : قول ابي حنيفة والبرع عندى سواء - رد أحكام صاحب الرأى : ١٤١ - ١٤٣

اقتراء خالد بن ابي مالك على ابي حنيفة - كأنه كان يبيع الزنى ويحل الربا ويهدر الدماء - لعن ابي حنيفة في منابر دمشق : ١٤٤ - ١٤٥

روية رجل ابا حنيفة في المنام في هيئة رثة - اصحاب الفريابي في عسقلان - وشكهم في كل شيء - قول بعض المخلولين : اراه كان يهوديا : ١٤٦ - ١٤٧

قول الحرابي في رواية ابن بطة - قول الباوردى : بك اتخذوا الكافر إماما ١ - قول البدر العيني في ابن الجارود : ١٤٨ - ١٤٩

روايات عن ابن المبارك في ترك أحاديث ابي حنيفة - وبيان ما في أسانيدھا من الخلل - لإجلال ابن المبارك لأبي حنيفة في جميع أدوار حياته : ١٥٠ - ١٥١

كثرة ما عند ابي حنيفة من الحديث - المجمع الفقهي الذي يرأسه ابو حنيفة - رد وكيع على من سمعه يقول خطأ ابو حنيفة - عدد احاديث الاحكام عند الائمة - اسباب تركه الأخذ بكثير من الأخبار - بعض اصوله البديعة الحاملة له على الإعراض عن بعض أخبار الآحاد (وهذا بحث متعم جداً) - فقه النخ : ١٥٢ - ١٥٤

رواية ابن عينة عن ابي حنيفة - قول ابن نمير وابن أرمطة في ابي حنيفة - استقلال ابن معين لما كان عند ابي حنيفة من الحديث - طريقة ابي حنيفة في التحديث - قول الحافظ محمد بن يوسف الصالحى في حفظ ابي حنيفة وكثرة حديثه - أسانيد مسانيد السبعة عشر عند الصالحى وابن طولون - مسانيد البالغة واحداً وعشرين سفرأ - الآثار لزفر بن - المذيل - القطان ووكيع كانا يتابعان ابا حنيفة في الفتيا - رواية كاذبة عن احمد في رأى الائمة وحديثهم : ١٥٥ - ١٥٧

قول ابن ابي داود في احاديث ابي حنيفة - قول رقة في فقه ابي حنيفة - شعبة كان من المتئين على ابي حنيفة - رواية الثورى عن ابي حنيفة حديث المرتدة - تبين العلل في روايات عن الثورى : ١٥٨ - ١٦١

ضعيف الحديث يرجح على رأى الرجال - روايات في تضعيفه وتكذيبه - وتحطيم تلك الروايات على رؤس محتليها - بسط الكلام في ابن الصلت وكتابه في مناقب ابي حنيفة - روايته لحديث ابن جزه : ١٦٢ - ١٦٨

كلام الثورى عند ما بلغته وفاة ابي حنيفة - الكذب عليه بيعت من يغم ابن طهمان - اختلاق رؤيا في أنه رآه بعضهم وحوله القسيسون - عدة رؤى في انه في أعلى عليين بأسانيد لا غبار عليها من الانتفاء وغيره : ١٦٩ - ١٧٢

خاتمة الكتاب - توزيع الخطيب الطعمون على مواضع من تاريخه - نماذج من طعونه في أصحاب ابي حنيفة - حال ابن يوسف في الامامة والحفظ - رمية بالتصحيف في أشهر ألفاظ بسند تالف - هل هناك احتمال أن يكون سليمان بن فليح مقلوبا من فليح بن سليمان ؟ - خبر محتلق في الصلاة والوقوف بمسجد عرنة - وتمحيص المسألة على المذاهب - تنقيد رواية احتياله للرشيد - وجود من

هو قبيح الكذب حتى في نظر الخطيب في سنده - تبرئته من الاختيال الذميمة : ١٧٣ - ١٧٦
 هجاء شاعر مجهول له بسند تالف - صنيع ابن حجر العجيب - إسفاف الدارقطني والرد عليه -
 محمد بن الحسن - ثناء الأئمة عليه - حديث بينه وبين الشافعي بشأن أبي خنيفة ومالك - اضطراب
 الروايات في ذلك - عدة نماذج من الاقراآت عليه - ووجوه تفنيدها كلها - شهادة القابلة - مراقبته
 للوحاظي : ١٧٧ - ١٨٦

الحسن بن زياد - وقول الأئمة فيه - اقراءاته عليه - ووجوه الرد عليها - صالح جزرة ومداعباته
 السيئة - آخر الكتاب ١٧٧ - ١٨٩

فهرس مواضع الكلام في بعض الرجال

- (أ) : أبان بن سفيان ١١٣ ابراهيم بن بشار الرمادي ٨٢ ابراهيم الجوزجاني ١١٦ و ١٦٩ ابراهيم بن راشد الأدمي ١٢٩ ابراهيم بن سعيد الجوهري ١١٩ ابراهيم بن شماس ١٥٠ ابراهيم بن أبي الليث ١٦٠ ابراهيم بن الفزازي ٤٠ و ٧٦ احمد بن الخليل جور ٤٦ احمد بن سعد بن أبي مريم ١٦٨ احمد بن سليمان التجاد ٦٥ و ١٢٥ احمد بن الصلت ١٦٥ احمد بن عبد الله الاصبهاني ١٥١ احمد بن عبد الله العنكي ١٢٧ احمد بن عبيد ٤٢ احمد بن علي الأبار ١٩ احمد بن الفضل ١١١ احمد القطيعي ١٤١ احمد بن كامل ٤٣ احمد بن محمد بن سعيد (ابن عقدة) ٧٨ و ١٢٢ احمد بن المعذل ٩٥ احمد ابن موسى التجار ١٧ احمد بن نصر ١٤١ الأحوص ١٣٣ اسحاق الحنيني ١٠٥ اسحاق الموصلي وابنه حماد ١٧٦ اسد بن موسى ٦٥ اسماعيل بن بشر ١٠٧ اسماعيل بن عرعة ٤٨ اسماعيل الهروي أبو معمر ٦٧ و ١١٤ الاسود بن سالم ١٣٤ اصبح ١٠٥ الأصمعي ٢٥ و ٥٤ ايوب السافري ١٣٦
- (ب) : الباغندي ٣٧ الباوردي علي بن جرير ١٤٨ البرهاري ١٤١ بشر بن السري ٩٢ ابن بطة العسكري ١٤٨ البغوي ١١٩ بقية ١٨٦ أبو بكر بن أبي الأسود ٧٨ البلخي محمد ١٣٥ البلوي ١٧ بندار محمد بن بشار ١٣٣ البورقي ٢٩ البوصرائي ١٦١ ابن بهته ٧٨ البهراني ١٨٦
- (ت) : التبوذكي ٩٦ الترمذي محمد بن اسماعيل السلي ١١١ و ١٢١ تمام الرازي ١٦٤ التيمي صالح ٩٧ التيمي العامري محمد بن احمد ١٣٥
- (ث) : ثعلبة بن سهيل القاضي ١١١ الثعفي عباد بن كثير ٣٨
- (ج) : ابن الجارود الرقي ١٢٥ ابن الجارود صاحب الضعفاء ١٤٩ جراح بن منهل أبو العطوف ١٢٩ جرير بن عبد الحميد ١١٠ جزيرة صالح ١٨٨ جعفر بن محمد بن شاكر ١٠٩ ابن جناد ١٥٠
- (ح) : ابن أبي حاتم ١٣٥ حاجب بن احمد ١١٧ الحارث بن عمير ٣٦ الحاكم ١٤٩ ابن جبان ٩١ حبيب بن رزيق ١٠٦ الحجاج بن أرطاة ١٥٥ الحجاج الأعور ١٢٦ الحسن بن أبي بكر ١١٢ الحسن بن الربيع ١٥١ الحسن بن الصباح ١٠٥ الحسن بن علي الخلواني ١٠٩ الحسين بن ادريس ١٣٣ الحسين بن حميد ١٢٢ الحسين بن عبد الأول ٥٦ الحضرمي مطين ٣٨ حماد بن سبلة ٩١ و ١٢٩ الحكمي محمد بن احمد ١١٤ الحميدي ٣٦ و ١٣٠ ابن حيويه الخزاز ٢١
- (خ) : خالد القسري ٦٢ خالد بن أبي مالك ١٤٢ الخزاز ٢١ الخوازمي المقرئ ٢٩ الخطيب ١٠ خلف بن يان ١٢٢
- (د) : الدارقطني ١٦٧ و ١١٧٨ والدارمي عثمان بن سعيد ١٦ ابن أبي داود عبد الله بن سليمان ٦٨

ابن درستويه عبدالله بن جعفر ٣٩ ابن دريد ١٧٧ دعلج ٥٧ و ١١٩ ابن دوست احمد بن محمد بن يوسف
١٥٠ ابن دوما الثعالى الحسن بن الحسين ٤٦

(ر): ابو ربيعة فهد بن عوف ١٢٩ رجاء بن السندي ٩٢ الرزاز على بن احمد ٢١ ابن رزق محمد
ابن احمد ٣٢ رسته عبد الرحمن بن عمر ١١٠ الرقاشى ١٦٩ رقة بن مصقلة ١٥٨

(ز): ابن زاطيا ٦٣ زكريا الساجي ١٨ زبور محمد بن يعلى ٤٧

(س): سالم بن عصام ١٣٦ ابن سختويه ٤٨ سعد بن مرزوق ١٤٦ سعيد بن سلم الباهلي ٤٦
سعيد بن عامر ١٠٩ سفيان بن وكيع ٥٧ ابن السقاء عبدالله بن محمد المزني الحافظ ١٤٧ السكرى
أبو حمزة ٩٧ سليمان بن حسان ١٠٩ سليمان بن عبدالله الرقي ١١٠ سليمان بن فليح ٦٢ و ١٧٥ سليم
ابن عيسى القاري ٦٠ ابن السالك عثمان بن احمد الدقاق ٨٤ سنيد ١٢٦ سوار بن عبدالله ١١٣
السافري ايوب ١٣٦

(ش): الشافعي ابو بكر محمد بن عبدالله ١١١ ابو شافع معبد بن جمعة ٤١ شريك ١٠٨
الشمري ٣٨ ابن ابى شبة محمد ٤٧ و ١٦٨ ابو الشيخ ٤٩ شيطان الطاق ١٣٥

(ص): ابو صالح الفراء محبوب ١٧ و ٤٠ ابن صدقة ١١١ الصقر بن عبد الرحمن ٥٩
(ض): ضرار بن صرد ٦٠

(ط): طريف بن عبيد الله الموصلى ١٤٧

(ع): عارم ٩٤ ابو عاصم العباداني ١٦٩ عباد بن كثير ٣٨ عبدالله بن أبي ١٢٠ عبد الاعلى
ابو مسهر ٣٩ عبدالله بن احمد ١٥١ عبدالله بن خبيق ٨٥ عبدالله بن صالح ٢٩ عبدالله بن محمد
القزويني ١٢٥ عبدالله المتقري ابو معمر ٦٤ عبدالله الملك بن حبيب ٨ عبدالله المؤمن بن خلف ١٨٧
عبد الوارث العبدي ٨١ ابن عدى ١٦٩ العدني ١٦٦ ابو العطوف جراح ١٢٩ على بن عاصم ٧٨
على بن محمد بن سعيد الموصلى ٧٢ على بن محمد بن مهران ١٥٦ على بن المديني ٨٢ و ١٦٨ و ١٧٠
عمار بن زريق ١٣٣ ابن عمار ١٣٣ عمرو بن علي الفلاس ٦٥ عمران بن موسى الطائي ٨٢ عمر بن
الحسن الاشثاني ٥٦ عمر بن قيس المكي ١٣٣ عمر بن محمد الجوهري ٥٨ و ١٢٣ ابو عوانة ٩٢ و ١١٨
العوفي محمد بن سعد ١٨٨

(غ): الغطريفي محمد بن احمد ١٨ ابن الغلابي ١٦٩

(ف): الفرائضي على بن زيد ١١١ الفريابي جعفر بن محمد ١٦٣ الفريابي محمد بن يوسف ١٤٦
الفلاس عمرو بن علي ٦٥ ابن الفياض ٨٥

(ق): قاسم بن حبيب ٣٩ قاسم بن ابي صالح ٩٧ قاسم المعمرى ٦٢ القيراطى صالح ٩٧

(ك): الكندي محمد بن يونس ٦٠

(م) : محبوب بن موسى ١٧ و ٤٠ محمد بن أحمد الأدي ١٢٧ محمد بن أيوب الرازي

محمد بن بشر الرقي ١٢٢ محمد بن جابر اليماني ١١٦ محمد بن جيويه النخاس ٣٥ و ٦٤ محمد بن جعفر الأدي ٤٢ محمد بن جعفر الأسامي ١٣٦ محمد بن الحسين بن حميد ١٢٢ محمد بن حماد ١٢١ محمد بن روح ١٤٣ محمد بن سعيد الباهلي ٤٧ محمد بن شجاع ٥٥ محمد بن الصقر ٥٩ محمد بن العباس بن جيويه ٢١ محمد بن عبد الله مطين ٣٨ محمد بن عبد الوهاب الفراء ١٣٥ محمد بن هوف ١٠٠ محمد بن فليح ٦٢ محمد بن كثير العبدى ١٦١ محمد بن كثير المصيبي ١١١ محمد بن مسلمة ١٠٣ محمد بن نصر القطيعي ١٤٤ المروزي أبو بكر ١٤١ المزكي ٧١ مسدد بن قطن ١٤٩ مسلم ابن أبي مسلم ٧٢ المسيب بن واضح ٧٥ مطرف الأصم ١١٤ أبو المفضل الشيباني ١٠٧ منصور ١٦ مؤمل بن إسماعيل ٣٨ مهنا ١٤٣

(ن) : نصر بن محمد البغدادى ١٦٤ النضر بن محمد المروزي ١١٨ نعيم بن حماد ٤٩ و ١٠٧ أبو نعيم الاصبهاني ١٧ النقاش محمد بن الحسن ٧٢

(و) : الواصي عبد السلام ٧٧ الواسطي أبو العلا ١٤٧ الوساوسي ٨٥ الوليد بن مسلم ١١٤

(هـ) : هشام الكلبي ١٧٧ الهيثمي ٦٥ الهيثم بن جميل ٧١

(ي) : يحيى بن حمزة ٦٤ يحيى بن السكن ١١٢ يزيد بن يوسف الشامي ٧٠ يزيد الموصلي ١٤٧

يعقوب بن سفيان ١٠٠ ابن أبي يعلى ١٤١ يوسف بن أسباط ١٧

